

الرسائل العالمية (٣)

الملقَّبُ

في بَيَانِ المَضْطَرَبِ

(تعريفه - قواعده - أمثله
والرجال الموصوفون بالاضطراب)

تأليف
أحمد بن محمد بن سالم بازمو
المدرس بمعهد الحرم الملكي

دار ابن حزم

دار الخشراز

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار الخراز

المملكة العربية السعودية - صرب: ١٦٤ - جدة: ٢١٤١١
هاتف وناسوخ: ٢٧٠٠٤٨٤ - ٢٧١٢٧٤٢

دار ابن خزيمة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،
وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فانطلاقاً من قوله تعالى ﴿وَلئن شكرتم لأزيدنكم﴾^(١) أتوجه بالشكر لله تعالى الذي أنعم عليّ بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها الإنعام بإتمام هذه الرسالة وأسأله سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

وانطلاقاً من قوله ﷺ: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"^(٢) أتوجه بخالص شكري لفضيلة شيخني الفاضل الأستاذ الدكتور/ سليمان الصادق البيرة - الأستاذ المشارك في جامعة أم القرى بكلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة - الذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته وملاحظاته السديدة ورعايته الدائبة الذي فتح لي باب بيته في أي ساعة شئت هذا مع كثرة مشاغله وعظم مسؤولياته سائلاً المولى عز وجل أن يجزيه عني خير ماجزى به شيخاً عن تلميذه وأن يسهل له الصعاب ويعينه في أمور دينه ودنياه.

كما أتوجه في هذا المقام بالدعاء لوالدي بالمغفرة والرحمة الذي توفي أثناء كتابتي للرسالة وذلك في يوم الجمعة ١٤١٨/٣/٧هـ والذي كان له علي فضل كبير في إخراج هذه الرسالة.

(١) سورة إبراهيم آية (٧).

(٢) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٢٩٥/٢) وأبوداود في السنن رقم (٤٨١١).

وأتوجه في هذا المقام بالشكر والدعاء لوالدتي - حفظها المولى ورعاها - التي كان لها عليّ فضل كبير في إخراج هذه الرسالة.

وأشكر زوجتي أم عمر على ما قامت به من جهودٍ أثناء كتابة الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في هذا البحث وأخص بالذكر أخي الشيخ الدكتور/ محمد بن عمر بازمول وشيخي الفاضل الدكتور/ وصي الله عباس والأستاذ الفاضل/ خالد بن محمد بادغيش جزاهم الله خيراً.

هذا وأشكر الشيخين الجليلين:

فضيلة الدكتور/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

فضيلة الدكتور / أحمد عطاء الله.

حفظهما الله

على تحشمهما المشاق في قراءة هذا البحث ومناقشته وتقويمه.

والله أسأل أن يجزيهما خير الجزاء وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهما

إنه سميع مجيب.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة أم القرى بمكة المكرمة والمسؤولين عليها عموماً وإلى المسؤولين في كلية الدعوة وأصول الدين خصوصاً على إتاحة هذه الفرصة العلمية المباركة وعلى ما تقدمه من خدمات عظيمة للعلم وطلابه.

مفتاح مصطلحات ورموز الرسالة

المصطلح أو الرمز	معناه
الإرواء	إرواء الغليل للألباني
الأوسط	المعجم الأوسط للطبراني
ت	التاريخ
التقريب	تقريب التهذيب لابن حجر
التلخيص للذهبي	تلخيص المستدرک
التلخيص للحافظ	التلخيص الحبير
التهذيب	تهذيب التهذيب للحافظ
ت الكمال	تهذيب الكمال للمزي
الجرح	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
الحلية	حلية الأولياء
الزاد	زاد المعاد لابن قيم الجوزية
الشعب	شعب الإيمان للبيهقي
الصغير	المعجم الصغير للطبراني
ض	الضعفاء
الفتح	فتح الباري
الكشف	كشف الأستار للهيتمي

السنن الكبرى	الكبرى
المعجم الكبير للطبراني	الكبير
لسان الميزان للحافظ	اللسان
المعرفة والتاريخ	المعرفة للقسوي
معرفة السنن والآثار	المعرفة للبيهقي
شرح مشكل الآثار للطحاوي	المشكل
شرح معاني الآثار للطحاوي	المعاني
كتاب المجروحين لابن حبان	المجروحين
ميزان الاعتدال للذهبي	الميزان
سير أعلام النبلاء	النبلاء
النهاية في غريب الحديث لابن الأثير	النهاية
إشارة لحذف	

تنبيه:

- إذا أطلقت كلمة (الحافظ) فالمراد الحافظ ابن حجر وغيره مقيداً.
- إذا كان الرواي من أصحاب التهذيب فالاصطلاحات الواردة في ترجمته هي اصطلاحات التقريب.
- إذا كان الرواي مدلساً فطبقته في طبقات المدلسين للحافظ:
(الأولى والثانية) تقبل عنعتهم.
(الثالثة فما بعد) لا بد من التصريح.

مقدمة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

أَمَّا بَعْدُ^(٤) :

فإن الإشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يُشغَلُ به الوقت، وأفضل ما يُسعى إليه في العُمُر، وأشرف ما يُتَحَصَّلُ عليه ؛ إذ هو إرث

(١) سورة آل عمران (١٠٢).

(٢) سورة النساء (١).

(٣) سورة الأحزاب (٧٠، ٧١).

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها ﷺ بين يدي حاجته. أخرجها أحمد في المسند ٤٣٢/١ من حديث ابن مسعود وهو حديث صحيح صححه أحمد شاكر في شرح المسند (رقم ٣٧٢٠، ٣٧٢١، ٤١١٥، ٤١١٦) وكذا ناصر الدين الألباني وله فيها رسالة بعنوان (خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه).

الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

وتوجهت جهود علماء الأمة إلى خدمة القرآن والسنة، خدمة لا مثيل لها في عهد البشرية جمعاء؛ أمّا في خدمة القرآن [فقصدت طائفة تعليم القرآن وحفظه ومعرفة اختلاف القراءات فيه ومعانيه ومُشكِله ومُتشابهه وغيره، وقصدت طائفة تعليم فرائضه وأحكامه وحظّره وإباحته وأوامره وزواجره وناسخه، ومنسوخه.

وطائفة قصدت حفظ جُمْلِه وإدامة تلاوته درساً وقراءة من غير أن يعرفوا منه معنى في الإعراب ولا وجهاً في قراءة ولا عدد آي ولا معنى ولا مُشكِلاً. وكلّ يُثبّه فيما علّم وعَمِلَ مجازيًّ والله جواد كريم. وكذلك أفهام حملة العلم من السنن والآثار متفرقة وإراداتهم متفاوتة وهمّهم إلى التباين مصروفة وطبقاتهم فيما حمّلوه غير متساوية.

فطائفة منهم قصدت حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ وأصحابه الذين ندب الله حل وعز إلى الاقتداء بهم فاشتغلت بتصحيح نقول الناقلين عنهم ومعرفة المسند من المتصل، والمرسل من المنقطع، والثابت من المعلول، والعدل من المجروح، والمصيب من المخطيء، والزائد من الناقص؛ فهؤلاء حفاظ العلم والدين النافون عنه تحريف غالي وتدليس مدلس وانتحال مبطل وتأويل جاحد ومكيدة ملحد؛ فهم الذين وصفهم الرسول ﷺ ودعا لهم وأمرهم بالإبلاغ عنه فهذه الطائفة هم الذين استحقوا أن يقبل ماجوزوه وأن يرد ما جرحوه وإلى قولهم يرجع عند ادّعاء من حرّف وتدليس مدلس ومكيدة ملحد.

وكذلك إلى قولهم يرجع أهل القرآن في معرفة أسانيد القراءات والتفسير؛ لمعرفةهم. عن حضر التنزيل من الصحابة ومن لحقهم من التابعين، وقرأ عليهم وأخذ

عنهم، ولعلمهم بصحة الإسناد الثابت من السقيم، والراوي العدل من المجروح والمتصل من المرسل.

وطائفة اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحرام والحلال، واقتصروا على ما ذكرت أئمة الأمصار من المتون عن رسول الله، وعن الصحابة في كتبهم وقصروا عما سبقت إليه أهل المعرفة بالروايات وثابت الإسناد وأحوال أهل النقل من الجرح والتعديل فهم غير مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذكر خير عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين لهم بإحسان - فيه حكم؛ ليعرفوا صحة ذلك من سقمه وصوابه من خطئه.

وطائفة ثالثة أكثرت الجمع والكتابة غير متفقهين في متن ولا عارفين بعلة إسناد فإنهم في الجمع والاستكثار والتدوين فهم داخلون - إن شاء الله - في قول رسول الله ﷺ: «(رحم الله امرأً سمع مقالتي حتى يُبلغها مَنْ هو أفقه منه)»^(١).

وكلُّ والحمد لله على خير كثير، فسبحان من جعل الاختلاف من العلماء تسهلاً على خلقه، ورحمةً لعباده، والحمد لله رب العالمين^(٢).

[ومن أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات ﷺ وأعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومحملها ومختلفة لها وغير ذلك من أنواعه

(١) حديث متواتر: انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي الفيض الكتاني (٤٢) رقم (٣). والحديث أخره عبد المحسن العباد - بدراسة خاصة في جزء بعنوان: دراسة حديث "نظر الله امرأً سمع مقالتي" رواية ودراية.

(٢) مابين المعقوفتين من «رسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات» لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة (٢٨ - ٣١).

المعروفات ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال روايتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمذلل وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والارسال والوقوف والرفع والقطع والا نقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم - رضي الله عنهم وعن سائر المسلمين والمسلمات - وغير ماذكرته من علومه المشهورات^(١).

تسمية الموضوع:

وقد وفقني الله عز وجل للاشتغال بحديث رسول الله ﷺ وتعلمه، وقد رأيت بعد الاستخارة والاستشارة أن أتقدم لنيل درجة الماجستير في فرع الكتاب والسنة من كلية الدعوة وأصول الدين - بجامعة أم القرى برسالة في هذا العلم الشريف بعنوان: **(المقترح في بيان المضطرب)**^(٢)

أسباب اختيار الموضوع:

(١) أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث إذ يتعلق بأمرين:

أ - بعلم العلل

ب - بعلم الجرح والتعديل.

(١) مابين المعقوفين من التلخيص شرح البخاري (١٦) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي.

(٢) سميت بهذا الاسم اقتداءً بتسمية الحافظ - رحمه الله - لكتابه وانظر: الانتصار لأهل الحديث (٨) لمحمد بازمول.

(تنبية): كان عنوان الموضوع: (الحديث المضطرب دراسة وتطبيقاً على السنن الأربع) وكانت الرسالة تشتمل على دراسة مائة حديث محل بالاضطراب في السنن، وقد حذفها هنا منعاً للتكرار وذلك لأنني ألحقها بكتابي (سلسلة الأحاديث المغلة بالاضطراب مرتبة على الأبواب الفقهية) يسر الله إتمامه.

- (٢) الرغبة في إدراك هذا الفن إدراكاً جيداً.
- (٣) جدة هذا الموضوع ؛ حيث لم أقف على تصنيف مفرد غير كلام مبثوث في كتب المصطلح والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية.
- (٤) الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.
- (٥) جمع مايتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.
- (٦) التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة بالاضطراب.
- (٧) معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لا يؤثر فيه.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع بالأمور التالية:

- أن الاضطراب علة خفية لا يطلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.
- أن هذا الموضوع يتعلّق بقاعدة الاختلاف الواقع في المتنون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض.
- أن الاختلاف الناشئ عن الوهم والخطأ في الرواية قد يظن بادئ الرأي أنه طرق للحديث يتقوّى به، مع أنه يعل الحديث به في حقيقة الأمر.
- أنه دراسة للحديث مبيّناً طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه^(١).

خطة البحث:

وقد جعلت بحثي من مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة.

(١) سيأتي: إن شاء الله في تمهيد الباب الأول مزيد بحث عن أهمية الموضوع.

أما المقدمة:

فذكرت فيها خطبة الحاجة، وجهود العلماء في خدمة الكتاب والسنة وأهمية علوم الحديث وتسمية الموضوع وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الموضوع وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه أثناء تجميع المادة وكتابة الرسالة

وأما التمهيد: فيشتمل على بيان النقاط التالية :

١- (الخبر باعتبار طرقة).

٢- (أسباب الضعف في الحديث)

٣- (أنواع المخالفة).

القسم الأول: (الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة).

وفيه ثلاثة أبواب:

مهدت لها بيان: أهمية بحث الاضطراب وتعلقه بالعلل.

الباب الأول: الاضطراب لغةً واصطلاحاً.

وفيه فصول :

الفصل الأول: الاضطراب لغةً.

الفصل الثاني: الاضطراب اصطلاحاً.

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع.

الفصل الرابع: التصنيف في الاضطراب.

الباب الثاني: (حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي و**المروي ومعرفة الراوي المضطرب).**

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.

الفصل الثاني: أثره على الراوي والمروي.

الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب .

الباب الثالث: (قاعدة الاضطراب: سنداً. متناً. سنداً ومتناً).

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند.

وفيه مباحث:

المبحث الأول: منهج المحدثين في زيادة الثقة.

المبحث الثاني: الاضطراب بتعارض الوصل والارسال.

المبحث الثالث: الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع.

المبحث الرابع: الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.

المبحث الخامس: الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

المبحث السادس: الاضطراب في تعيين الراوي.

المبحث السابع: الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً

بين ثقةٍ وضعيفٍ.

الفصل الثاني: قاعدة الاضطراب في المتن.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أن لا يكون مخرج الخبر واحداً.

المبحث الثاني: أن يكون مخرج الخبر واحداً.

الفصل الثالث: قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً.

القسم الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أو بغير)

وفيه بابان:

مهدت لهما بيان الأمور التالية:

- ١- الراوي بين الضبط والوهم.
- ٢- فائدة افراد الرواة المضطربين.
- ٣- أسباب اضطراب الرواة.

الباب الأول: الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً.

الباب الثاني: الرواة الموصوفون بالاضطراب بغير.

الخاتمة: وتشتمل على خلاصة البحث والتوصيات.

الفهارس:

- كشف الآيات.
- كشف الأحاديث والآثار.
- كشف الفوائد والنكت.
- فهرس المصادر والمراجع.
- دليل المحتويات.

المنهج الذي سرت عليه اثناء جمع المادة العلمية وكتابة

البحث:

- تتبعت أقوال العلماء في الحديث المضطرب وما يتعلق به من خلال مؤلفاتهم في أصول الحديث وكتب الرجال والتخریجات وكتب العلل والشروح الحديثية.

- إذا كان الحديث ضعيفاً للاضطراب، بحثت عن المتابعات أو الشواهد.
- لا ألزم جميع من أخرج الحديث بل أكتفي بذكر من يترتب على ذكره فائدة غالباً.

- نقلت أقوال العلماء على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً ولا أشترط تتبعها.
- صدرت الحديث بحكم عليه حسب ما جاء في أقوال أهل الفن وإذا لم يوجد لهم في الحديث مقال فإنني أحاول بذل الجهد المستطاع في الحكم على الحديث وفق مقاييسهم وقواعدهم.

- ثم تكلمت على الرواة جرحاً وتعديلاً من خلال كتب الرجال حسب المقام.
- عرفت بغير المشهورين بذكر نبذة مختصرة عنهم مع ذكر المصدر.
- في القسم الثاني ترجمت للرواة ترجمة تناسب المقام.
- قمت بوضع كشافٍ يساعد الباحث على الوصول إلى بغيته.

الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة البحث:

- ندرة المادة العلمية وتشتها في بطون الكتب والأجزاء الحديثية.
- اختلاف النسخ الحديثية مما يؤثر في دراسة الحديث.
- كثرة الأخطاء المطبعية والتصحيقات.
- دقة الموضوع ؛ لتعلقه بعلم العلل وأحوال الرواة.
- جودة الموضوع ؛ حيث لم أقف على بحث خاص فيه.
- ما احتاجه البحث من الرجوع إلى المخطوطات.
- ما يحتاجه الحديث الواحد من تتبع للطرق والمخارج.
- اختلاف موقف الحفاظ في إعلال الحديث بالاضطراب.
- تحديد موطن الاضطراب والراوي الذي وقع منه الاضطراب.

- تحديد موطن الاضطراب والراوي الذي وقع منه الاضطراب.
إلى غير ذلك من الصعوبات.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة، وأن ييسر لي
الأمور، ويذلل لي الصعاب ويرزقني في الدارين، وأسأله الإخلاص في القول
والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه: أبو عمر

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

مكة المكرمة - الزاهر

ص ب: ٢٧١٥

القسم الأول

الحديث المضرب تعريفاً ودراسة

تمهيد:

(الخبر باعتبار طريقه، أسباب الضعف في الحديث،

أنواع المخالفة).

الخبر باعتبار طريقه:

الخبر إما أن يكون له طرق بلا حصر أو مع الحصر.

فالأول: المتواتر، والثاني: الآحاد.

والحديث المتواتر: هو ما رواه جمع كثير عن جمع كثير من أول السند إلى منتهاه، وتحيل العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب ويكون مستند خيرهم الحس^(١).

وهذا النوع ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء والتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث فكله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره وإنما أدخل في مباحث المصطلح من باب إتمام القسمة لطرق الخبر، مع تنبيه أهل الفن أنه ليس من مباحث الإسناد^(٢).

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب (١٦).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٦، ٤٣٣ — ٤٣٤) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٣ —

٤٥٤) ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (٦٠).

والثاني الآحاد: وهو ما لم يجمع شروط المتواتر^(١).

وهو ثلاثة أقسام: (مشهور، عزيز، غريب).

فالمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر - في كل طبقة - ما لم يبلغ حدّ التواتر^(٢).

والعزيز: هو أن لا يقل عدد رواته عن اثنين - في جميع طبقات السند -

ولا يبلغ حدّ المشهور.

والغريب: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد في إحدى طبقات السند^(٣).

وفي الآحاد المقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به، والمردود: وهو الذي لم

يترجح صدق المخبر به.

ووجد فيها المقبول والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن

أحوال رواتها دون الأول - أي المتواتر -.

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٦-١٧).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٠-٤٥٥) ومحاسن الاصطلاح وتضمن علوم

الحديث لابن الصلاح للبلقيني (٤٥٠-٤٥٥) والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن

الصلاح للعراقي (٢٢٣-٢٣٢) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/٤٢٧-٤٤٠

٤٤٠) وتدريب الراوي في شرح تقريب التنوي للسيوطي (٢/١٦٠-١٦٧).

(٣) انظر تعريف العزيز والغريب علوم الحديث لابن الصلاح (٤٥٦-٤٥٧) ومحاسن

الاصطلاح للبلقيني (٤٥٦-٤٥٧) والتقييد والإيضاح للعراقي (٢٣٣-٢٣٥) والمقنع

في علوم الحديث لابن الملقن (٢/٤٤١-٤٤٢) وتدريب الراوي للسيوطي

(٢/١٦٧-١٧١).

والمقبول يجب العمل به وإنما وجب العمل بالمقبول منها ؛ لأنها إما أن يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صفة الناقل أو أصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لا^(١).

فالأول: يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق به وإلا فيتوقف فيه، وإذا توقف فيه عن العمل به، صار كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول^(٢).

وخبر الآحاد لا يحصل العلم بصدق المخبر به إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل.

والخبر المقبول باعتبار مراتبه ينقسم إلى أربعة أنواع:

(صحيح لذاته، صحيح لغيره، حسن لذاته، حسن لغيره) ؛ لأنه إما يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا.

فالأول الصحيح لذاته: وهو مانقله عدل تام الضبط متصل السند غير

معلل ولا شاذ.

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٨ - ٣١١).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٨) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٤٧).

والثاني: إن وجد ما يجبر ذلك القصور ؛ ككثرة الطرق: فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره^(١).

وحيث لا جبران لذلك القصور فهو: الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو: الحسن أيضاً لكن لا لذاته بل لغيره^(٢).
وتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية لها.
وإذا كان كذلك فما يكون زواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.
والخبر المردود: هو الذي لم يترجح صدق المخبر به^(٣).

أسباب الضعف في الحديث:

وموجب الرد أحد أمرين: "السقط" و "الطعن".

- (١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (١٥١-١٧٣) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٥١-١٧٣) والتقييد والايضاح للعراقي (٦-٣٠). والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/٤١-٨٢) وتدريب الراوي للسيوطي (١/٤٧-١٢٧).
- (٢) انظر الكفاية للخطيب (٢٣-٢٥) وعلوم الحديث لابن الصلاح (١٧٤-١٨٩) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٧٤-١٨٩) والتقييد والايضاح للعراقي (٣٠-٤٧) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/٨٣-١٠٢) وتدريب الراوي للسيوطي (١/١٢٨-١٥١).
- (٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١٨٨-١٩٨) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (١٨٨-١٨٩) والتقييد والايضاح للعراقي (٤٨) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (١/١٠٣-١٠٨) وتدريب الراوي للسيوطي (١٥١-١٥٣).

أولاً: (السقط في السند) وهو إما ظاهر أو خفي.

(أ) - السقط الظاهر: (معلق، مرسل، معضل، منقطع).

فهو إما أن يكون من مبادئ السند من تصرف المصنف وهو: "المعلق".

أو يكون من آخر الإسناد بعد التابعي وهو: "المرسل".

أو يكون السقط باثنين فصاعداً على التوالي فهو "المعضل".

وإلا "فالمنقطع" وهو ما سقط منه واحد أو أكثر لكن بشرط عدم التوالي.

وهذا السقط ظاهر لحصول الاشتراك في معرفته دون خفاء أو لبس؛ لأنه

يُدرَك بعدم التلاقي^(١).

(ب) - السقط الخفي: (تدليس، إرسال خفي)

وهذا السقط هو أن يرد بصيغة تحتل وقوع السماع «كعن» و «قال».

فإن كان بقصد إيهام السماع فهو: «التدليس».

وإن كان بغير قصد إيهام السماع فهو: «المرسل الخفي».

وهذا السقط خفي؛ لأنه لا يدركه إلا الأئمة الخذاق المطلعون على طرق

الحديث وعلل الأسانيد^(٢).

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٠٢-٢٢٩) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني

(٢٠٢-٢٢٩) والتقييد والإيضاح للعراقي (٥٥-٧٨) والمقنع في علوم الحديث لابن

الملقن (١٢٩/١-١٥٣) وتدريب الراوي للسيوطي (١٦٧/١-١٩٦).

(٢) انظر الكفاية للحطيب (٣٥٥-٣٧١) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٣٠-٢٣٦) و

(٤٨٣-٤٨٤) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٣٠-٢٣٦) و(٤٨٣-٤٨٤) والتقييد

والإيضاح (٧٨-٨٣) والمقنع في علوم الحديث لابن الملحق (١٥٤/١-١٦٤)

و(٤٨٧-٤٨٩) وتدريب الراوي للسيوطي (١٩٦/١-٢٠٤) و(١٨٨/٢-١٨٩).

ثانياً: الطعن في الراوي: وهو: جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه.

وعليه فالطعن إما في «العدالة» أو في «الضبط» .

(أ) - الطعن في العدالة: - الكذب في الحديث النبوي^(١).

- التهمة بالكذب بأن لا يروى ذلك الحديث المخالف للقواعد المعلومة إلا من جهته.

- الفسق بالفعل أو القول مما لا يبلغ الكفر.

- البدعة: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ بنوع شبهة لا بالمعاندة^(٢).

- الجهالة بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين^(٣).

(ب) - الطعن في الضبط:

- فحش الغلط بأن يكثر غلطه على صوابه^(٤).

- سوء حفظه بأن لا يكون غلطه أقل من صوابه.

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٧٧-١٢٠) وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٩-٢٨٣)

والتقييد والايضاح للعراقي (١٠٩-١١٣).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٢٠-١٣٢).

(٣) انظر الكفاية للخطيب (٨٨-٩٢).

(٤) انظر الكفاية للخطيب (١٤٠-١٤٣).

- الغفلة فلا يكون متقناً فيدخل عليه ما ليس من حديثه^(١).
- كثرة الوهم بأن يروي على سبيل التوهم^(٢).
- مخالفة الثقات^(٣).

أنواع المخالفة:

مخالفة الثقات أحد الأمور التي يطعن بها الراوي في ضبطه للحديث وهي على أنواع:

- فإن كانت بتغيير السياق فمُدْرَج الإسناد.
 - وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فمُدْرَج المتن.
 - وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب.
 - وإن كانت بزيادة راوٍ فالمزِيد في مُتَصِل الأسانيد.
 - وإن كانت بإبدال الراوي ولا مرجح فالمُضْطَرِب.
 - وإن كانت بتغيير مع بقاء السياق فالمُصَحَّف والمُحَرَّف.
- فالناتج من المخالفة الأنواع التالية: "المدرج"^(٤) ، "المزید في متصل

(١) انظر الكفاية للخطيب (١٤٧-١٥١).

(٢) انظر الكفاية للخطيب (١٤٣-١٤٤).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٨-٣١١). والتمهيد من نزهة النظر (٥٢-١٤٠).

(٤) للمحافظ.

الأسانيد^(١)، "المقلوب"^(٢)، "المضطرب"^(٣)، "المصحف والمحرّف"^(٤).

وستكون دراستي - بإذن الله تعالى - عن نوع واحد من هذه الأنواع الناتجة من المخالفة ألا وهو (المضطرب)^(٥).

- (١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٤ - ٢٧٨) ؛ ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٧٤-٢٧٨) والتقيد والايضاح للعراقي (١٠٦ - ١٠٩) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢٢٧/١-٢٣١) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٣٩ - ٢٤٦).
 - (٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٤٨٠ - ٤٨٢) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٤٨٠-٤٨٢) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨٣ - ٤٨٦) وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٨٦ - ١٨٨).
 - (٣) انظر علوم الحديث (٢٨٤-٢٨٧) لابن الصلاح والتدريب (١/ ٢٦٠-٢٦٧) للسيوطي.
 - (٤) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٦٩ - ٢٧٣) ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (٢٦٩-٢٧٣) والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢٢١ - ٢٢٦) والتقيد والايضاح للعراقي (١٠٤ - ١٠٦) وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٣٤-٢٣٩).
 - (٥) انظر علوم الحديث (٤٧١) لابن الصلاح والتدريب (٢/ ١٧٨-١٨٠) للسيوطي.
- (فائدة): قال الحازمي: «اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته» أهـ. نقله الزركشي في النكت (١/ ٥٨).

الفصل الثاني
الاضطراب اصطلاحاً

تمهيد

أهمية بحث الاضطراب وتعلقه بالعلل

(أهمية معرفة المضطرب).

الاضطراب في الحديث علة خفية لا يطلع عليها إلا مَنْ (هو مِنْ أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التي لا يعرفها إلا مَنْ طال اشتغاله به)^(١). وتمرس في هذا العلم برهةً من الزمن وكان له نظر واسع في طرق الحديث.

فيقال في الاضطراب ما يقال في العلة قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه المائع علوم الحديث: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

وهي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم وإهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

(١) النبلاء (١٩ / ٢٧٨) للذهبي.

وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه قال الخطيب أبو بكر: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط وروي عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن»^(١) اهـ.

وقال العلاءي رحمه الله عن العلة: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً وإطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والإطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»^(٢) اهـ.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٧١٤ / ٢).

ومن أهمية الموضوع أنه يدفع التناقض عن السنة والطعن في الرواة وقلة الثقة بنقلهم. ولذلك لما اختلفت الروايات في صفة حج النبي ﷺ هل كان إفراداً أو قراناً أو تمتعاً؟ [اعترض بعض الملاحدة على هذا الاختلاف وقالوا هي فعلة واحدة فكيف اختلفوا فيها هذا الاختلاف المتضاد؟ وهذا يؤدي إلى الخلف في خبرهم وقلة الثقة بنقلهم.

وعن هذا الذي قالوه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الكذب إنما يدخل فيما طريقه النقل ولم يقولوا: إنه ﷺ قال لهم: إني فعلت كذا بل إنما استدلووا على معتقده بما ظهر من أفعاله عليه السلام وهو موضع تأويل والتأويل يقع فيه الغلط فإثماً وقع لهم فيما طريقه الاستدلال لا النقل.

والجواب الثاني: أنه يصح أن يكون ﷺ لما أمر بعض أصحابه بالإفراد وبعضهم بالقران وبعضهم بالتمتع أضاف النقلة إليه ﷺ ذلك فعلاً وإن كان إنما وقع ذلك منه عليه السلام قولاً. فقالوا: فعل ﷺ كذا كما يقال رجم النبي ﷺ ماعزاً وقتل السلطان اللص أي أمر ﷺ برجمه وأمر السلطان بقتله.

والجواب الثالث: أنه يصح أن يكون عليه السلام قارناً وفرّق بين زمان إحرامه بالعمرة وإحرامه بالحج فسمعت طائفة قوله أولاً "لييك بعمرة" فقالوا:

كان معتمراً وسمعت طائفة قوله آخراً "لييك بحج" فقالوا كان مفرداً وسمعت طائفة القولين جميعاً فقالوا كان قارناً^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة: «ومن تأمل ألفاظ الصحابة وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض واعتبر بعضها ببعض وفهم لغة الصحابة أسفر له صبح الصواب وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد»^(٢) اهـ.

وتتجلى أهمية الموضوع أيضاً لكونه [يتعلق بقاعدة شريفة عظيمة الجدوى في علم الحديث: وهي الاختلاف الواقع في المتن بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إما بتقييد الإطلاق أو تفسير الجمل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة]^(٣).

ومن أهميته أن الحديث قد يرد مرة مسنداً ومرة مرسلأً أو يختلف اسم الصحابي فمرة عن أنس ومرة عن عبد الله بن عباس فيظن باديء الرأي أنه متابع

(١) من كلام المازري المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٥٣) وانظر زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٢/ ١٠٧ - ١٢٢) وطرح الشريب في شرح التقريب للعراقي (٦/ ١٦ - ٢٨) وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٣/ ٤٢١ - ٤٣٢).

(٢) نقله عنه ابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٢/ ١٢١) وانظر: اكمال المعلم (٤/ ٢٣٣) للقاضي عياض والمفهم (٣/ ٢٩٨) للقرطبي.

(٣) من كلام العلائي في نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد (١١١ -

أو شاهد وهو في الأصل سند واحد اضطرب على راويه؛ قال ابن دقيق العيد (لأن المعروف عندهم أن الطريق إذا كان واحداً ورواه الثقات مراسلاً وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ويحملوا الغلط على رواية الضعيف)^(١).

وقال العلائي: «بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسله والتابعون فيها متباينون فيظن أن مخرجها مختلفة وأن كلاً منها يعتضد بالآخر ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحداً ويرجع كلها إلى مرسل واحد»^(٢) اهـ. ومن أهميته أنه يدرس الأحاديث مبيناً طرقه واختلاف الرواة فيه وهذا من أعلى مراتب التصنيف فيه.

قال ابن الصلاح: «إن من أعلى المراتب في تصنيفه^(٣) مغلاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبه في مسنده»^(٤) اهـ.

ومن أهميته أن الرواة قد يضطربون في الاسم في السند أو في المتن فمن خلال دراسة الحديث قد نستطيع بيان الراجح في الاسم قال ابن عدي في ترجمة

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (٨/٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٤٥).

(٣) أي الحديث.

(٤) علوم الحديث (٤٣٤) وانظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢٩٤/٢) وشرح العلل (٨٩٢/٢) لابن رجب.

عمر بن مساور: «واختلفوا في هذا الاسم فقال بعضهم عمر بن "مسافر" وقال "عمر بن مسادر" وقالوا "عمر بن سافر" وقال "عمر بن مساور" كما أملت وبينت وصواب هذا كما ذكرت في الترجمة "عمر بن مساور"»^(١) اهـ.

وقد لا نستطيع ولذلك قال ابن عبد البر لما اختلف في اسم أبي هريرة على وجوه كثيرة: «ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه»^(٢) اهـ.

ومن أهميته معرفة صحة الحديث من سقمه:

قال ابن رجب رحمه الله: «اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هيّن؛ لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»^(٣) اهـ.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٢/٥).

(٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٣٤٦/١).

(٣) شرح العلل (٦٦٣/٢). وانظر المغني (٣/١ - ٤) للعراقي.

عودٌ على بدءٍ:

فمن خلال ما سبق يظهر جلياً أهمية دراسة هذا النوع من علوم الحديث وإفراده في رسالة علمية مختصة.

الباب الأول
الاضطراب لغة واصطلاحاً

الفصل الأول

الاضطراب لغة

الفصل الأول: الاضطراب لغة.

أصل كلمة (اضطرب) ضرب.

ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه^(١).

والضرب: إيقاع شيء على شيء^(٢).

والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرب الشيء واضطرب تحرك وماج^(٣).

والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض^(٤). وعبر به عن الأشياء المختلفة فقليل: حاله مضطرب أي مختلف^(٥).

وكلمة الاضطراب تدل على حركة وعدم ثبات الشيء واختلاله وعدم انضباطه.

يقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم^(٦) واضطرب أمره

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/٣٩٧) لابن فارس.

(٢) المفردات (٢٩٤) للراغب الأصبهاني.

(٣) لسان العرب (٨/٣٥) لابن منظور.

(٤) المفردات (٢٩٥) للراغب ومنه قول الإمام أحمد: «أنا أختار للرجل الاضطراب في الرزق» اهـ الحث على التجارة (٩٠) للخلال، وانظر المفهم (٥/٢٠١) للقرطبي.

(٥) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢/٤٣٣) للحلي ومن ذلك ما قاله الخطيب في تاريخ بغداد (٦/٢٥٠) في ترجمة أبي العتاهية الشاعر المعروف: «وأبو العتاهية لقب لقب به لاضطراب كان فيه» اهـ.

(٦) تهذيب اللغة (١٢/٢٠) للأزهري.

اختل^(١) واضطرب تحرك وماج^(٢).

وفي حديث خباب بن الارت رضي الله عنه لما سُئِلَ عن قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر كيف تعرفونها ؟

قال: باضطراب لحيته^(٣). أي بتحركها وعدم ثباتها.

وزن الكلمة:

للكلمة عدة أوزان:

١- أَفْتَعَلَ: اضطرب^(٤) ٣- مُفْتَعِلٌ: مضطرب^(٥).

٢- تَفْتَعِلٌ: تضطرب. ٤- أَفْتَعَالَ: اضطراب^(٦).

ضبط كلمة مضطرب:

يجوز في الرأى من كلمة مضطرب الفتح على اعتبار اسم المكان و الكسر على اعتبار اسم الفاعل لغة. والذي درج عليه أهل الحديث الكسر^(٧).

- (١) مختار الصحاح (٣٧٩) للرازي.
- (٢) القاموس المحيط (٩٩/١) للفيروزآبادي.
- (٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (٢/٢٤٥ رقم ٧٦٠-فتح).
- (٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٠/٣) لابن الأثير.
- (٥) النهاية (٧٨/٣) لابن الأثير.
- (٦) (فائدة) : إنما قلبت تاء الافتعال طاء ؛ لأن تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدالها « طاء » انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤٥٥/٢) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣٣٩/٤) لابن هشام.
- (٧) انظر : فتح المغيث (٢٧٤/١) للسخاوي وظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني

الفصل الثاني: المضطرب اصطلاحاً

قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»^(١) اهـ.

ويمكن أن يختصر كلامه رحمه الله بما يلي:

هو الحديث المروي على أوجه مختلفة مؤثرة متساوية ولا مرجح.

شرح التعريف:

قوله (الحديث) الحديث هو ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة^(٢).

ولا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد فيقال: هذا حديث موقوف أو مقطوع وهذا عليه كثيرون^(٣).

والحديث يشمل المتواتر والآحاد لكن مرادهم الآحاد دون المتواتر؛ لأن خير الآحاد تدخله التقوية والترجيح دون المتواتر، فلا تدخله التقوية والترجيح^(٤) وهو ليس من مباحث علم الإسناد^(٥).

= (٣٩٨) للكنوي وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (١٣٢) للقاسمي.

وزاد اللكنوي: «وقيل بفتحها» وفيه إشعار بتضعيف هذا القول.

(١) علوم الحديث (٢٦٩).

(٢) انظر النزهة (٥٢) للحافظ وتدريب الراوي (١٥٦/١) للسيوطي.

(٣) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١١٠/١) للمنناوي.

(٤) انظر الكفاية (٤٣٣) للخطيب وانظر طرح الشريب (١٤٨/٦) للعراقي.

(٥) انظر بغية الملتبس في سباعات حديث مالك بن أنس (٤٠) للعلائي ونزهة النظر

(٥٢-٧١) للحافظ.

والآحاد يشمل المشهور والعزيز والغريب لكن الفرد المطلق لا يدخله الاضطراب؛ لأنه لا اختلاف فيه فهو مروي على وجه واحد^(١).
كحديث «إنما الأعمال بالنيات» المتفق عليه^(٢).

رواه يحيى بن سعيد عن محمد التيمي عن علقمة عن عمر مرفوعاً فهو لا يزوي عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد التيمي ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد ثم رواه الناس عن يحيى بن سعيد^(٣).
والاضطراب يدخل الخبر مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً^(٤) لكن لما كان اهتمام العلماء بالسنتن أكثر انصب كلامهم على الأحاديث دون الآثار، ولذلك قل حكمهم على الآثار عموماً بالصحة أو الضعف إلا فيما لا مجال للرأي فيه.
وهو المرفوع حكماً^(٥).

(١) بشرط الصحة؛ لأنه قد روي من طرق معلولة: انظر تهذيب الآثار (٢/٧٨٦-عمر) لابن جرير.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٩ رقم ١-فتح) ومسلم في الصحيح (١٣/٧٩ رقم ١٩٠٧-نووي).

(٣) فتح الباري (١/١١) وقال فيه الحافظ: «أطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد. وهو كما قال لكن بقيدتين:

أحدهما: الصحة؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.

ثانيهما: السياق؛ لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية» اهـ.
(٤) ولذلك قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث» اهـ علوم الحديث ص ٢٦٩ (من) هنا بيانية.

(٥) انظر نزهة النظر (١٤٠-١٤٨) للحافظ.

ومثال أثر أعل بالاضطراب ما رواه عاصم بن عبيد الله عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان قال: إني لشاهد عمر بن الخطاب حين مات وهو يقول: ويل أُمي إن لم يغفر لي ثلاثاً ثم قضى وما بينهما كلام^(١).

ثم رواه عاصم على وجه آخر.

فقال عاصم عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن عثمان به^(٢).

فاضطرب فيه:

مرة يقول: عن أبان بن عثمان عن عثمان.

ومرة يقول: عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه عن عثمان.

وعاصم بن عبيد الله المدني [ضعيف]^(٣).

قال الدارقطني: «الاضطراب فيه من عاصم بن عبيد الله» اهـ^(٤).

= (فائدة) لما أخرج أبو الفضل العراقي أحاديث كتاب أحياء علوم الدين للغزالي في كتابه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار، لم يخرج الآثار وقال: ليست من شرطه.
انظر المغني (١٠٠٣/٢) رقم (٣٦٤٨).

(١) أخرجه أحمد في الزهد (١٤٧) وابن سعد في الطبقات (٣٦٠/٣) وابن شبة في تاريخ المدينة من طريقين عن عاصم.

(٢) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٩١٩/٣) من طريق عاصم عنه به.

(٣) التقريب (٤٧٢ رقم ٣٠٨٢) للحافظ.

(٤) العلل (٩-٨/٢).

قوله (المروى على أوجه مختلفة) أخرج الفرد المطلق وما اتفقت فيه الروايات ولم تختلف^(١).

قال أبو داود: «الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء وقوم على شيء»^(٢) اهـ.

وقال ابن الصلاح في المضطرب: «هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له»^(٣) اهـ.

وأفاد قوله (على أوجه مختلفة) اشتراط اتحاد المخرج، إذ لو اختلف المخرج لم يكن هناك اختلاف بين الرواة، ولذلك أئمة أهل الحديث لا يعلنون حديثاً بآخر عند اختلاف المخرج وذكر الحافظ العراقي روايات الحوض واختلاف ألفاظها ثم قال: «وكل هذه الروايات في الصحيح قال القاضي عياض: وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجباً للاضطراب؛ فإنه لم يأت في حديث واحد بل في أحاديث مختلفة الرواة عن جماعة من الصحابة»^(٤) اهـ.

= وانظر أمثلة أخرى في العلل (٣١٦/١) للرازي وطرح الشريب شرح التقرير (١٧٠/٥) للعراقي ونصب الراية (٣٥٨، ٣٥٣/١) للزيلعي وفتح الباري شرح صحيح البخاري (٨٥/٣) لابن رجب.

(١) غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث (٩١) للسماحي.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٣١/٢٦) للمزي.

(٣) علوم الحديث (٢٦٩).

(٤) طرح الشريب (٢٩٦/٣) وانظر اكمال المعلم (٢٥٩/٧) للقاضي عياض والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٩٢/٦) و(٣٦٧/٢) للقرطبي وفتح الباري (٢٠٥/١١) والنكت على ابن الصلاح (٧٠٠/٢) للحافظ.

وقال ابن التركماني: «إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث»^(١) اهـ.

وقال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلاوة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر.

فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»^(٢) اهـ.

وتعليلهم الحديثين المختلفين سنداً بالاضطراب إنما مرادهم الاضطراب لغة لا اصطلاحاً.

أو تكون تلك الأحاديث كلها مضطربة قال الميموني قلت ليحيى بن معين: الأحاديث التي عن النبي ﷺ في كراهة الحمامة للصائم كيف تأويلها؟ قال: جياذ كلها. قلت: فما يقولون: مضطربة؟ قال: أنا لا أقول إن هذه الأحاديث مضطربة»^(٣) اهـ.

(١) الجواهر النقي في الرد على البيهقي (٢٧٩/١).

(٢) شرح العلل (٨٤٣/٢) وانظر أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠-أ) والتلخيص الخبير (٢١٦/٢) والنكت (٧٩١/٢) للحافظ وفتح المغيث (٢٠٧/١) للسخاوي.

(٣) العلل (٢١٣ رقم ٤٠٣) وانظر طرح الشريب (٣٠/٨) للعراقي.

قوله (مؤثرة) أخرج اختلاف التنوع في الرواية كأن يروي الحديث عن رجل مرة وعن آخر مرة، ثم يجمعهما في سند^(١). وكذا أخرج اضطراب الرواة في اسم الراوي ونسبه مع ثقته^(٢).

وفي مثل هذا يقولون الاضطراب قد يجمع الصحة والحسن^(٣).

والاختلاف المؤثر: هو المشعر بقلة ضبط راويه. قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف فيه الرواة: «التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد، مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه»^(٤) اهـ.

قوله (متساوية) أصلها سوي ومادة السين والواو والياء: أصل واحد، يدل على استقامة واعتدال بين شيئين يقال هذا لا يساوي كذا أي لا يعادله. وفلان وفلان على سوية من هذا الأمر أي سواء^(٥).

قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»^(٦) اهـ.

(١) جزء القلتين (٢٥-٣١) للعلائي والنكت على ابن الصلاح (٢/٢٢٤) للزركشي.

(٢) الإعلام بسنته (١ق/٢٨أ) لمغلطاي والنكت (٢/٧٧٣) للحافظ.

(٣) تدريب الراوي (١/٢٣٩) وانظر النكت (٢/٧٧٣) للحافظ.

(٤) التلخيص الحبير (٢/٢١٦) وانظر الموقظة (٥٣) للذهبي.

(٥) المعجم (٣/١١٢) لابن فارس.

(٦) علوم الحديث (٢٦٩).

وعلق عليه الزركشي في النكت (٢/٢٢٦) بقوله: «كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت» اهـ.

ويجاب عن ابن الصلاح بأن يقال: كلامه إنما هو في الاضطراب المؤثر، والله أعلم.

وقال العراقي: «إن الحديث المضطرب إنما تتساقط الروايات إذا تساوت وجوه الاضطراب»^(١) اهـ.

ومعنى «تساوي الروايات» أن تتعارض الوجوه المقتضية للترجيح^(٢)؛ فإن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن^(٣).

قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى...»^(٤) اهـ.

فقوله (تقاومها) أي يدفع بعضها بعضاً وقاومه في المصارعة وغيرها وتقاوموا في الحرب أي قام بعضهم لبعض^(٥).

قوله (ولا مرجح): الترجيح هو تقوية إحدى الروايتين على الأخرى. مرجح معتمد^(٦)، وهو يقع في الروايات التي تتعارض ولا يمكن الجمع بينها^(٧).

(١) طرح الشريب (١٣٠/٢) والتبصرة والتذكرة (٢٤٠/١).

(٢) انظر التقييد والإيضاح (١٠٤) للعراقي وفتح الباري (١١/١٢) للحافظ.

(٣) فتح الباري (٤٠١/٩) للحافظ.

(٤) علوم الحديث (٢٦٩) وانظر الإعلام بسنته (١٨١/ب) لمغلطاي ونصب الراية (٢٥٣/١) للزيلعي.

(٥) لسان العرب (٣٥٧/١١) لابن منظور.

(فائدة) قال المعلمي في عمارة القبور (١٨٢): «شرط الاضطراب التقاوم أي أن لا يمكن الجمع وبها الترجيح» اهـ.

(٦) المختبر المبتكر شرح المختصر (٢٨٢/٤) لابن النجار ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٢٨٢) للجزائري.

(٧) الإشارة في معرفة الأصول (٣٠٣) للبايجي.

والأصل عند الاختلاف بين الروايات أن يجمع بينها برابط يزيل الاختلاف، فالترجيح إنما يصار إليه عند تعذر الجمع^(١)؛ لأن الجمع أولى منه إذا أمكن^(٢). قال الحافظ: «الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما إذا كان الحديث واحداً والأصل عدم التعدد»^(٣) اهـ.

وقال ابن دقيق العيد في معرض بيانه للاضطراب: «إن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبراً باللفظين الواردين عن معنى واحد فلا إشكال»^(٤) اهـ.

وقال اللقاني^(٥): «لا اضطراب إذا أمكن الجمع بين جانبي الاختلاف وإن لم يترجح شيء»^(٦) اهـ.

فإن لم يمكن الجمع بأن يكون الجمع تعسفاً^(٧) صير إلى الترجيح بين الروايات، فإن ترجحت إحدى الروايات فالعمل بالأرجح واجب^(٨)، والمرجوح

(١) انظر طرح التثريب (٢٧٥/٢) و(٣٢/٥) للعراقي وهدى الساري (٣٤٧) للحافظ وتحفة الأبرار بنكت الأذكار (٦٣) للسيوطي.

(٢) انظر المفهم (٤٠٧، ٢٩٨، ٢٨٠/٣) للقرطبي.

(٣) التلخيص الحبير (٢٠٧/٣) وانظر فتح الباري (١٠٠/٣) له أيضاً.

(٤) الاقتراح (٢٢٠-٢٢١).

(٥) هو «إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي الإمام ت ١٠٤١ هـ واللقاني بفتح اللام نسبة إلى قرية من قرى مصر». خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/٦-٩) للمحبي.

(٦) قضاء الوطر من نزهة النظر (ق ٢٠٥/ب).

(٧) انظر المفهم (٣١٠/٥) للقرطبي وهدى الساري (٣٧٦) للحافظ.

(٨) قال الحافظ في الإصابة (١٩٦/١٠): «الحكم للمراجع بلا خلاف» اهـ وانظر: هدى الساري (٣٤٨) ونتائج الأفكار (٢١٨/١) للحافظ.

مطرح ؛ لامتناع إسقاط الراجح بمعارضة المرجوح^(١) ؛ إذ لا أثر للمرجوح^(٢).
وأوجه الترجيح كثيرة لا تنحصر ؛ لأن ما يحصل به تغليب ظن على ظن
كثير جداً.

قال العلائي: «وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر. ولا ضابط لها بالنسبة إلى
جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص»^(٣) اهـ.

والضابط في الترجيح: أنه متى اقتزن بإحدى الروایتين ما يقويها ويغلب
جانبها وحصل بذلك الاقتران زيادة ظن. أفاد ذلك ترجيحها على الرواية
الأخرى^(٤).

وموطن الترجيح إذا كانت الروايات في درجة القبول أما مع تحقق بطلان
أحدها فلا يلتفت إليه^(٥).

وإذا رجح وجه على وجه فمعناه أن الصواب في الرواية هذا الوجه دون
النظر لصحته أو ضعفه^(٦).

وشرط الترجيح أن يكون معتمداً.

-
- (١) شرح الإمام (٣٥٣، ٣٣٠/٢) لابن دقيق العيد.
 - (٢) فتح الباقي على ألفية العراقي (٢٤١/١) للأنصاري.
 - (٣) نقله الحافظ في النكت (٧٧٩/٢).
 - (٤) انظر: الكوكب المنير (٧٥١/٤-٧٥٢) لابن النجار ومذكرة في أصول الفقه (٣٣٩)
 - للسنقيطي ومعالم أصول الفقه (٢٨٣) للحيزاني.
 - (٥) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (٢٤٦) لابن قيم الجوزية.
 - (٦) انظر: التاريخ الصغير (١٨٣/٢) للبخاري وتهذيب السنن (١٣٤/٣) لابن قيم
الجوزية وطرح الثريب (١١٨/٦) للعراقي.

قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة^(١) فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف الاضطراب ولا له حكمه»^(٢) اهـ.

فإن لم يمكن الترجيح فهو المضطرب^(٣).

مثال المضطرب:

حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «صيد البر لكم خلال ما لم تصيدوه أو يُصَدَّ لكم».

رواه عمرو بن أبي عمرو المدني فاضطرب فيه:

مرة قال: عن المطلب عن جابر مرفوعاً^(٤).

ومرة قال: عن المطلب عن أبي موسى مرفوعاً^(٥).

(١) انظر حول الترجيح والمرجحات : الناسخ (١١-٢٣) للحازمي والتقييد والإيضاح

(٢٨٩) للعراقي وتدريب الراوي (١٩٨/٢) للسيوطي والكوكب المنير (٧٥١/٤-٧٥٢)

لابن النجار ومذكورة في أصول الفقه (٣٣٩) للشنقيطي والتعارض والترجيح

بين الأدلة (١٥٠/٢) للبرزنجي ومختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه (٢٢٧)

لأسامة خياط ومعالم في أصول الفقه (٢٨٣) للجزائري.

(٢) علوم الحديث (٢٦٩).

(٣) انظر : فتح الباري (١٢٩/٧) لابن رجب وهدى الساري (٣٤٩) للحافظ.

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٦٢/٣) وأبو داود في السنن (٤٢٧/٢) رقم (١٨٥١).

(٥) أخرجه الطحاوي في المعاني (١٧١/٢).

القسم الثاني

الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أو بقيد

ومرة قال: عن رجل من بني سلمة عن جابر مرفوعاً^(١).
والحديث مداره على عمرو بن أبي عمرو وهو موصوف بالاضطراب
فالظاهر أن الاضطراب منه.

والحديث أعله ابن التركماني^(٢) والغماري^(٣) باضطراب إسناده.

شروط المضطرب:

ومن خلال كلام أهل الحديث السابق نستخلص شروط المضطرب:

- ١- وجود الاختلاف المؤثر.
 - ٢- اتحاد المخرج.
 - ٣- أن تكون الأوجه متساوية.
 - ٤- أن لا يمكن الجمع.
 - ٥- أن لا يمكن الترجيح.
- قال الحافظ: «الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين:
- أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعمل الصحيح بالمرجوح.

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٨/٥) رقم ٦٧٥٩) وأحمد في المسند (٣٨٩/٣).

(٢) الجوهر النقي (١٩١/٥).

(٣) الهداية في تخريج البداية (٣٢٣/٥).

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث فحيثئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث»^(١).

إشكال:

وهنا قد يظهر إشكال: قد يصف المحدث حديثاً ما بالاضطراب مع ترجيحه لرواية منها فكيف يجمع بين الوصف بالاضطراب والترجيح؟

الجواب عن هذا الإشكال:

وعن هذا الإشكال عدة أجوبة:

الأول: [وصف بالاضطراب دون النظر إلى النتيجة والحكم النهائي، ومرادهم أن الرواة اختلفوا واضطربوا فيه والراجح من الاختلاف رواية فلان وعندها لا يكون هناك اضطراباً معاً للرواية بل محفوظ وشاذ أو معروف ومنكر كالأحاديث المختلفة الواردة في باب مختلف الحديث مع التوفيق بينها أو الأحاديث التي قيل بنسخها مع رد دعوى النسخ]^(٢).

ولذلك لما قال ابن الصلاح: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»^(٣) اهـ.

(١) هدي الساري (٣٤٨-٣٤٩) وانظر شرح الإمام (٣٥٠، ٣٥٣) لابن دقيق والإصابة (١٩٦/١٠) للحافظ وبلغة الحثيث إلى علم الحديث (٢٦) لابن عبد الهادي وعمارة القبور (١٨٢) للمعلمي.

(٢) وهذا الجواب استفدته من شيخنا أبي أسامة وصي الله، وشيخنا محمد بازمول.

(٣) علوم الحديث (٢٦٩).

علق عليه الزركشي بقوله: «كان ينبغي أن يقول: «وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت». وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت»^(١) اهـ.

وقال البخاري لما سأله الترمذي عن حديث عائشة أنها ذكرت لرسول الله ﷺ إن قوماً يكرهون استقبال القبلة بغائط أو بول فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة: «هذا حديث فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها» اهـ^(٢).

الثاني: [وصف بالاضطراب بالنسبة إلى طريق أو راو]^(٣).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ثابت بن عبيد عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: ناوليني الخمرة. قلت: إني حائض! قال: إن حيضتك ليست في يدك. ورواه عبد الله البهي عن عائشة عن النبي ﷺ نحوه؟

فقال أبي: حديث ثابت عن القاسم عن عائشة أحب إلي؛ وذلك أن البهي يدخل بينه وبين عائشة عروة وربما قال: حدثني عائشة ونفس البهي لا يحتج بحديثه وهو مضطرب الحديث»^(٤) اهـ.

وقال ابن الجوزي في معرض رده لتعليل حديث بالاضطراب: «اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوده» اهـ^(٥).

(١) النكت (٢٢٦/٢) للزركشي. وانظر التتبع (٣٣٤) للدارقطني.

(٢) العلل الكبير (١٨٨/١-٩١).

(٣) استفدته من أبي مالك محمد بن عمر بازمول.

(٤) العلل (٧٧/١) وانظر العلل الكبير (٢٨٥/١-٢٨٦).

(٥) التحقيق (١٨٨/١) وانظر منه (١٥٢).

الثالث: أنه ترجيح افتراضي لا أثر له بل تظل معه الروايات مضطربة وإنما قال بترجيحه ؛ لأنه أحسنها في الظاهر.

من ذلك ما سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث اضطرب فيه الرواة: «الصحيح ما هو ؟ قال الله أعلم قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم»^(١).

(١) العلل (٢٢٩/١) وانظر منه (٢٩١/١).

الفصل الثالث

أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

الفصل الثالث: أنواع الاضطراب وحكم كل نوع

أنواع الاضطراب:

[الاضطراب من حيث هو يرجع تارة إلى المتن وتارة إلى السند وتارة إليهما وقد يكون على شخص واحد وقد يكون على أكثر من ذلك] ^(١).

قال ابن الصلاح: «يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد ويقع بين رواة له جماعة» ^(٢) اهـ.

والغالب أن يقع الاضطراب في السند قال الحافظ: «المضطرب وهو يقع في الإسناد غالباً» ^(٣)، وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد» ^(٤) اهـ.

وقول الحافظ (وقد يقع في المتن) أفاد أنه يقع في المتن بقلّة ^(٥) وذلك ؛ لأن الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند ^(٦).

وقد يقع فيهما ؛ لأن [القضية مانعة خلو فيكون ذلك في المتن وفي السند معاً] ^(٧).

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠/أ).

(٢) علوم الحديث (٢٧٠).

(٣) انظر فتح الباقي (١/٢٤٠) للأنصاري.

(٤) نزهة النظر (١٢٧).

(٥) قضاء الوطر (ق ٢٠٥/ب) للقاني.

(٦) ظفر الأماني (٣٩٨) للكنوي.

(٧) فتح الباقي (١/٢٤٠) للأنصاري.

مثال مضطرب الإسناد:

ما رواه أبو داود في سننه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا إسماعيل بن أمية حدثني أبو عمرو بن محمد أنه سمع جده حريثاً يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطأ ثم لا يضره ما مرّ أمامه»^(١).

وهذا إسناد ضعيف فيه مجهولان: أبو عمرو بن محمد وجده حريث ووقع فيه اضطراب في سنده.

فرواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة عنه به^(٢).

فهنا قال (أبو محمد بن عمرو) وفي الذي قبله (أبو عمرو بن محمد).
ورواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة عنه به^(٣).

فهنا قال: (أبو عمرو بن حريث) وفيما سبق (أبو عمرو بن محمد).
وقال هنا (عن أبيه) وفيما سبق (عن جده).
ورواه ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن

(١) (٤٣٣/١ رقم ٦٨٩) ك الصلاة ب الخط إذا لم يجد عصاً.

(٢) أخرجه الحميدي في مسنده (٤٣٦/٢ رقم ٩٩٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٤٩/٢).

أبي هريرة عنه به ^(١).

فهنا قال (عن حريث بن عمار) وفيما سبق (أبو عمرو بن حريث).

حاصل الاضطراب:

١- إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢- إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً.

٣- إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

٤- إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن أبي هريرة مرفوعاً.

فالاضطراب واقع في جنتين:

الأولى: شيخ إسماعيل بن أمية:

أ- أبو عمرو بن محمد ب- أبو محمد بن عمرو

ج- أبو عمرو بن حريث د- حريث بن عمار.

الثانية: شيخ شيخ إسماعيل بن أمية:

أ- جده حريث ب- جده عمرو بن حريث

ج- أبوه حريث

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢/٢) رقم (٢٢٨٦).

فالجهة الأولى غير مؤثرة ؛ لأنه اختلاف في نسبه لا في حاله.

أما الجهة الثانية فهي مؤثرة.

والحديث ذكره ابن الصلاح مثلاً للمضطرب ^(١)، وحكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده ^(٢).

مثال مضطرب المتن:

قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلي عن النساء ونرمي عن الصبيان ^(٣).

وهذا إسناد ضعيف:

فيه أشعث بن سوار ضعيف.

وفيه عننة أبي الزبير وهو مدلس.

وأعل باضطراب متنه.

فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فليينا عن الصبيان ورمينا عنهم ^(٤).

(١) علوم الحديث (٢٧٠).

(٢) فتح الباقي (٢٤٤/١) زكريا الأنصاري.

(٣) السنن (٢٦٦/٣) رقم ٩٢٧ ك الحج.

(٤) المصنف (٢٣٣/٣) رقم ١٣٨٣٩ - العلمية).

فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان)

وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان).

والحديث أعله ابن القطان^(١) باضطراب متنه.

مثال مضطرب السند والمتن:

قال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث أنهم تمسحوا وهم مع رسول الله ﷺ بالصعيد لصلاة الفجر فضربوا بأكفهم الصعيد ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم^(٢).

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

١- الانقطاع بين عبيد الله وعمّار^(٣).

٢- الاضطراب في سنده ومتنه.

فرواه عمرو بن دينار عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمّار بن ياسر قال: «تيممنا مع رسول الله ﷺ إلى المناكب»^(٤).

(١) بيان الوهم (٤٦٩/٣)

(٢) (٢٢٤/١ رقم ٣١٨) ك الطهارة ب التيمم.

(٣) نصب الراية (١٥٥/١) للزيلعي.

(٤) أخرجه الحميدي في المسند (٧٨/٢ ، ٧٩).

فهنا قال (عن أبيه) وفي الأول لم يقل.

ورواه صالح بن كيسان عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمار بن ياسر وفيه: (فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ. فضربوا بأيديهم إلى الأرض. ثم رفعوا بأيديهم ولم يقضوا من التراب شيئاً. فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب...) (١).

فهنا جعلها ضربة واحدة. وفيما سبق ضربتين.

حاصل الاضطراب:

وقع الاضطراب في سنده وفي متنه:

أما السند:

١- الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمار.

٢- الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار.

وأما المتن:

فمرة يقول: ضربة.

ومرة يقول: ضربتين.

فهذا اضطراب في سنده ومتنه.

وقال ابن عبد البر: ((أحاديث عمار في التيمم كثيرة الاضطراب. وإن كان رواها ثقات)) اهـ (٢).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٣/٤).

(٢) الاستذكار (١٦٥/٣).

حكم كل نوع:

لأهل الحديث في الحديث المضطرب نظرتان:

النظرة الأولى: من جهة الاضطراب:

فالاضطراب وحده موجب لضعف الحديث ؛ لأنه دليل على عدم ضبط الراوي^(١).

قال ابن دقيق العيد: «الاضطراب أحد أسباب الضعف»^(٢) اهـ.

النظرة الثانية: من جهة الراوي:

فالراوي إما أن يكون في مرتبة القبول أو الاعتبار أو الترك.

فإن كان في مرتبة القبول (ثقة أو صدوق) واضطرب في الحديث ولم يضبطه، ضعف الحديث لعدم ضبطه لذلك الحديث بعينه، لا لضعفه.

قال الذهبي في معرض بيانه لاختلاف الثقات: «إذا اختلف جماعة فيه، وأتوا به على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه»^(٣) اهـ.

وذكر الدارقطني حديثاً مضطرباً ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته؛ لأن الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة»^(٤) اهـ.

(١) انظر علوم الحديث (٢٧٠) لابن الصلاح والتلخيص الحبير (٢/٢١٦) لابن حجر.

(٢) شرح الإمام (٣٨٧/١).

(٣) الموقظة (٥٣) وانظر: الميزان (١/٥٣٤-٥٣٥) والنبلاء (٦/٣٤٦) للذهبي وهدي الساري (٣٤٨-٣٤٩) للحافظ والأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث المرضية (١/١٣١) للسخاوي.

(٤) العلل (٤ق٨/أ) وانظر مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣١٦، ٣١٩).

وقال العراقي في معرض ردّه على من ضعف راوياً ثقة لحديث رواه مضطرب: «إنما نشأ ضعف هذا الحديث من اضطرابه والاختلاف في رفعه ووقفه ووصله وإرساله. واضطراب لفظه، لا من حال عبد الحميد فقد وثقه النسائي والعجلي وابن حبان»^(١) اهـ.

وإن كان الراوي في مرتبة الاعتبار (الضعيف المنجبر). واضطرب في الحديث، ضعف الحديث لأمرين: لضعف راويه. ولاضطرابه فيه.

قال ابن القطان في معرض بيانه لعله حديث أعله بالاضطراب: «هذا الحديث له علتان:

إحداهما: الاضطراب المورث لسقوط الثقة به وذلك أنهم يختلفون فيه» ثم قال: «إذا كان الذي اضطرب عليه بجميع هذا أو ببعضه أو بغيره غير ثقة أو غير معروف فالاضطراب حينئذ يكون زيادة في وهنه وهذه حال هذا الخبر وهي العلة الثانية»^(٢) اهـ.

وذكر الدارقطني حديثاً مضطرباً ثم قال: «والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله؛ لأنه كان سيئ الحفظ»^(٣) اهـ.

وإن كان الراوي في مرتبة الترك (الضعيف الذي لا ينجبر) واضطرب في الحديث، ضعف الحديث ضعفاً شديداً لأمرين: لشدة ضعف راويه ولاضطرابه فيه ومن ذلك حديث مضطرب رواه البيهقي ثم قال بعد ذكره للاضطراب: «قال

(١) ذيل الميزان (٣٢٢).

(٢) بيان الوهم (٣٣٩/٣).

(٣) العلل (٢٢/٢).

أبو علي الحافظ حديث إبراهيم بن يزيد مضطرب وإبراهيم ضعيف»^(١) اهـ.
وذكر ابن رجب حديثاً مضطرباً ثم قال: «وهذا الاضطراب في الحديث
الظاهر أنه من ابن أبي فروة؛ لسوء حفظه وكثرة اضطرابه في الأحاديث»^(٢) اهـ.
وابن أبي فروة هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني. متروك^(٣).
بيان ما يقبل التقوي:

الاضطراب من أسباب ضعف الحديث^(٤).

وهذا الضعف ليس شديداً بل هو من الضعف المنحجر. قال الأثرم: قلت لأبي
عبد الله أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم
الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به»^(٥) اهـ.

قال الحافظ بعد ذكره حديثاً مضطرباً صححه الحاكم: «في تصحيحه نظر؛
لأن في أبي أيوب الإفريقي - واسمه عبد الله بن علي - مقالاً مع الاضطراب من
عاصم في سنده وتكلموا في حفظه.

وإنما قلت: حسن؛ لاعتضاده بما قبله»^(٦) اهـ.

(١) السنن الكبرى (١٤٠/٦) وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل المكي قال عنه الحافظ في
التقريب (١١٨ رقم ٢٧٤): «متروك الحديث» اهـ وانظر السلسلة الصحيحة
(١٧٦/٢، ٢٧٨).

(٢) شرح العلل (٨٦٤/٢).

(٣) التقريب (١٣٠ رقم ٣٧١) للحافظ.

(٤) شرح الإمام (٣٨٧/١) لابن دقيق العيد.

(٥) تاريخ بغداد (٤٣٠/١٣) للخطيب.

(٦) نتائج الأفكار (١٤٦/١) وانظر منه (١١٢/٢).

وذكر السخاوي حديث: «العلماء ورثة الأنبياء» وخرجه ثم قال: «صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً»^(١) اهـ.

فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أو الراوي الضعيف الذي ينجر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يتقوى بالمجموع.

ففي السند إذا روى الحديث موصولاً ومرسلاً. وجاء ما يقويه من متابعة أو شاهد معتبر^(٢) تقوى به.

ومثاله: ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن

(١) المقاصد الحسنة (٢٩٣).

(٢) أي يفيد في قوة الحديث؛ لأن الشاهد قد لا يتقوى الحديث به، كحديث عبد الله بن

عمر مرفوعاً: «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله» أخرجه أبو داود في السنن (رقم ٢٤٨٩). اضطرب راويه في إسناده على أوجه. ووجدت له شاهداً من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز» أخرجه البزار في المسند (رقم ١٦٦٨ - كشف). ومدار الحديث على ليث بن أبي سليم. وهو مختلط جداً. وقد اضطرب فيه فمرة رفعه كما سبق. ومرة رواه موقوفاً على ابن عمر. ومرة رواه مقطوعاً من قول مجاهد.

فهذا لا يتقوى الحديث به؛ لاحتمال أن يكون موقوفاً وهو مما للرأي فيه مجال أو مقطوعاً من قول التابعي فلا يتقوى بهما.

وله شاهد من حديث أبي بكرة مرفوعاً: «لا يركب البحر إلا غاز أو حاج أو معتمر» أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٣/٢٩٤ رقم ١٢٠٨ - المطالب العالية) إلا إن في إسناده راو متروكاً فلا يتقوى به.

الخطاب مرفوعاً: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة»^(١).
 رواه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه مرفوعاً مرسلًا^(٢).
 فاضطرب فيه عبد الرزاق مرة يصله ومرة يرسله.
 وأعله الترمذي بالاضطراب^(٣).
 وقد توبع معمر:
 تابعه زياد بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً نحوه^(٤).
 وله شاهد من حديث أبي أسيد الأنصاري رضي الله عنه قال قال النبي
 ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة»^(٥).
 والحديث حسنه الألباني^(٦).
 وفي المتن إذا جاء الحديث بألفاظ مضطربة. وجاء ما يقوي بعض هذه
 الألفاظ تقوى به.
 مثاله: ما رواه عبد الأعلى الثعلبي^(٧) من حديث علي مرفوعاً: «من كذب في

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٢٥١/٤) رقم (١٨٥١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢٢/١٠) رقم (١٩٥٦٨).

(٣) السنن (٢٥١/٤).

(٤) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٨٤/١١) رقم (٤٤٤٨).

(٥) أخرجه الترمذي في السنن (٢٥١/٤) رقم (١٨٥٢).

(٦) السلسلة الصحيحة (٧٢٧/٢/١).

(٧) ضعيف.

حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة»^(١).

واضطرب في لفظه:

فمرة قال: «من كذب في حلمه كلف أن يعقد بين شعيرتين»^(٢).

ومرة قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٣).

ومرة قال: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»^(٤).

فاضطرب فيه عبد الأعلى على الوجوه السابقة:

إلا أن قوله «من كذب في حلمه كلف أن يعقد بين شعيرتين».

صح من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين»^(٥) فيتقوى به.

وقوله «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» متواتر^(٦).

وأما قوله «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» فيبقى ضعيفاً لعدم وجود ما يقويه^(٧).

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٤/٤٦٦ رقم ٢٢٨١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٣٩٢).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١/١٣١).

(٤) أخرجه الترمذي في السنن (٥/١٨٣ رقم ٢٩٥٠) لكن هنا جعله من مسند ابن عباس.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (١٢/٤٢٧ رقم ٧٠٤٢ - فتح).

(٦) انظر نظم المتناثر (٣٥) للكتاني.

(٧) انظر ضعيف سنن الترمذي (٣٥٩) للألباني.

وإذا كان الاضطراب من الراوي الضعيف الذي لا ينجر ضعفه ؛ فلا يتقوى حديثه ؛ لأن ضعفه غير منجر .

مثاله: مارواه محمد بن القاسم عن الفضل بن دهم عن عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا الفرائض وعلموا الناس فلاني مقبوض»^(١).

وهذا إسناد موضوع:

محمد بن القاسم كذبوه^(٢) والفضل لين ورمي بالاعتزال^(٣) وشهر صدوق كثير الإرسال والأوهام^(٤).

وخالفهم المثني بن بكر فرواه عن عوف عن سليمان عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عنه به مرفوعاً نحوه^(٥)

وهذا إسناد ضعيف جداً:

المثني بن بكر قال عنه الدارقطني: متروك^(٦).

وخالفهم النضر بن شميل فرواه عن عوف عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود عنه به مرفوعاً نحوه^(٧).

(١) أخرجه الترمذي في السنن (٣/٣٦٠ رقم ٢٠٩١).

(٢) التقريب (٨٨٩ رقم ٦٢٦٩).

(٣) التقريب (٧٨٢ رقم ٥٤٣٧).

(٤) التقريب (٤٤١ رقم ٢٨٤٦).

(٥) أخرجه أبو يعلى في المسند (٨/٤٤١ رقم ٥٠٢٨).

(٦) اللسان (١٤/٥) للحافظ.

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٣٣٣).

وهذا إسناد ضعيف:

سليمان بن جابر مجهول^(١)

ولرواية أبي هريرة متابعة من طريق حفص بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عنه به مرفوعاً^(٢).

وهذا إسناد ضعيف جداً:

حفص بن عمر المدني متروك^(٣).

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد مرفوعاً^(٤) إلا أن في إسناده المسبب ابن شريك الكوفي وهو متروك^(٥).

وعليه يبقى الحديث ضعيفاً لا يتقوى.

والحديث أعله الترمذي بالاضطراب^(٦) وضعفه ابن كثير^(٧).

(١) التقريب (٤٠٥ رقم ٢٥٥٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في السنن (٣٥١/٣ رقم ٢٧١٩).

(٣) التلخيص الحبير (٧٩/٣).

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٨٢/٤).

(٥) الميزان (١١٤/٤) للذهبي.

(٦) السنن (٣٦١/٣).

(٧) التفسير (٤٦٨/١).

الفصل الرابع
التصنيف في الاضطراب

الفصل الرابع: التصنيف في المضطرب:

اهتم العلماء بعلم الحديث اهتماماً فائقاً وأفردوا لبعض أنواعه المصنفات. والمضطرب أحد أنواع علوم الحديث افرده الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ بتصنيف مستقل سماه (المقترّب في بيان المضطرب).

قال السخاوي: «وللمضطربي السند والمتن أمثلة كثيرة فالذي في السند وهو الأكثر يؤخذ من العلل للدارقطني، ومما التقطه شيخنا منها مع زوائد وسمّاه المقترّب في بيان المضطرب»^(١) اهـ.

وقال عنه المتبولي^(٢): «أفاد وأجاد وقد التقطه من كتاب العلل للدارقطني»^(٣) اهـ.

ويبدو أن الحافظ ألفه بعد النكت على ابن الصلاح حيث قال فيه: ووجدت أمثلة للمضطرب في علل الدارقطني»^(٤) اهـ. وكذا لم يشر إليه في نزهة النظر^(٥)، فلو صنفه قبلهما لذكره^(٦).

(١) فتح المغيث (٢٧٥/١) وانظر الجواهر والدرر (٦٧٩/٢).

(٢) هو أحمد بن محمد المتبولي الأنصاري الشافعي المصري الإمام ت ١٠٠٣هـ خلاصة الأثر (٢٧٤/١) للمحيي.

(٣) شرح الفية السيوطي (٦١) لأحمد شاكر وانظر الباعث الحثيث (٢٢٣/١).

(٤) النكت (٧٧٤/٢).

(٥) نزهة النظر (١٢٧).

(٦) انظر النكت (٨١١/٢) والنزهة (١٢٥) حيث ذكر كتابه الذي ألفه في المدرج وذكر في النزهة (١٧٩) كتابه تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وذكر في النكت (٧٠٦/٢) جزءاً له في حديث (القضاء ثلاثة).

وكتابه (المقرب في بيان المضطرب) مخطوط لم أقف عليه وقد بحثت عنه كثيراً من خلال سؤال المشايخ والأساتذة وطلبة العلم المختصين فكلهم يجيبون بأنه غير معثور عليه بل في عداد المفقود^(١).

ولم أقف «حسب علمي وقدرتي» على رسالة أخرى في الموضوع ولا رسالة علمية رغم بحثي المتواصل عن ذلك.

ومن خلال كلمة السخاوي والمتبولي نستطيع أن نصف شيئاً من كتاب المقرب في بيان المضطرب:

أ- مادته: جمعها الحافظ من كتاب العلل للدارقطني.

قال الذهبي: «المضطرب والمعلل: ما روي على أوجه مختلفة؛ فيعتل الحديث فإن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه وإفليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل فلم يصب؛ لأن الحكم للراجحة»^(٢) اهـ.

(١) ولم يذكر شاكر محمد في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» (٢٠٥/١) أماكن وجوده.

وبعد كتابة ما تقدم وقفت على قول صبحي السامرائي في تحقيقه للخلاصة في أصول الحديث للطبري (٧٣ حاشية رقم (١)) إن المستشرق هالورد ذكره في فهرست مكتبة برلين رقم ١١٤١ قاله أعلم.

(٢) الموقظة (٥٠).

(تنبيه) الدارقطني في العلل كثيراً ما يسوق الأوجه الضعيفة ليسين ضعفها وعدم تأثيرها هذا لاحظته أثناء اشتغالي بالروايات فكلام الذهبي رحمه الله ليس على إطلاقه والله أعلم.

ب- زاد الحافظ أحاديث مضطربة من غير العلل.

ج - إن أكثر أحاديثه معلة من جهة الإسناد.

د- أن الحافظ رحمه الله ذكر فيه فوائد وقواعد.

الكتب المشتركة:

تكلم أهل العلم في الاضطراب من خلال الكتب المشتركة بحيث تشمل الكلام على الاضطراب وغيره.

ومع ذلك فهي كلمات متفرقة، ليست جامعة، وقد كشف النقاب عن هذه الحقيقة الحافظ العلائي رحمه الله حين قال بعد ذكره قاعدة الاختلاف الواقع في المتن: «والم أجد إلى الآن أحداً من الأئمة الماضين شفى النفس في هذا الموضوع بكلام جامع يرجع إليه، بل إنما يوجد عنهم كلمات متفرقة، وللبحث فيها مجال طويل»^(١) اهـ.

وحتى تتضح الصورة أذكر بعض النماذج:

١- مصطلح الحديث:

الاضطراب أحد أنواع علوم الحديث، وقد تحدث عنه أهل الاصطلاح تأصيلاً وتقعيداً فمن ذلك:

أ- علوم الحديث لابن الصلاح.

أفرد ابن الصلاح رحمه الله المضطرب فقال:

= (فائدة) : للحافظ كتاب اسمه (الانتفاع بترتيب العلل للدارقطني على الأنواع) انظر

كشف الظنون (١٧٥/١) وابن حجر العسقلاني ومصنفاته (٢٠٥/١) لشاكر محمود.

(١) نظم الفرائد (١١٢).

(النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث).

تكلم فيه عن تعريفه، وشرطه، وأنواعه، وحكمه، ومثل للمضطرب سنداً^(١).

ب- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد:

أفرد ابن دقيق رحمه الله المضطرب فقال: (الثامن عشر: المضطرب).

تكلم فيه عن تعريفه وحكمه وبعض القواعد المتعلقة باختلاف الرواة^(٢).

ج - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر:

تبعاً لابن الصلاح، تكلم الحافظ ابن حجر رحمه الله على المضطرب، ونقل من خلال الشرح نقولاً مفيدة جداً عن شيخه العلائي رحمه الله حول قاعدة الاضطراب في السند، وقاعدة الاضطراب في المتن وذكر أمثلة^(٣).

٢- كتب العلل:

تعتبر كتب العلل من مظان الأحاديث المضطربة فمن ذلك:

أ- العلل لابن أبي حاتم:

من ذلك أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن حديث رواه ابن الهاد عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان عن يوسف بن أبي عقيل عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: من يرد هوان قريش أهانه الله...^(٤)

(١) علوم الحديث (٢٦٩-٢٧٠).

(٢) الاقتراح (٢٢٢-٢٢٤).

(٣) النكت (٧٧٢/٢-٨١٠).

فقال أبو حاتم: «يخالف في هذا الإسناد واضطرب في هذا الحديث»^(١) اهـ.

ب- العلل للدارقطني:

من ذلك أنه سئل عن حديث أبي بكر رضي الله عنه «شيتني هود وأخواتها» فذكر طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه^(٢).

٣- كتب الرجال:

تحدثت كتب الرجال عن الاضطراب من جهة بيان الرواة المضطربين في ضبطهم وهي أيضاً من مظان الأحاديث المضطربة، حيث تذكر بعض الروايات التي اضطربوا فيها:

أ- التاريخ الكبير للبخاري:

من ذلك قال في فضالة بن حصين الضبي: «مضطرب الحديث»^(٣) اهـ.

ب- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:

من ذلك ما نقله عن أبيه أبي حاتم أنه قال في حفص بن عبد الرحمن البلخي: «صدوق مضطرب الحديث»^(٤) اهـ.

ج- الكامل لابن عدي:

من ذلك ما قاله في الحارث بن منصور الواسطي: «في حديثه اضطراب»^(٥) اهـ.

(١) العلل (٣٦٦/٢) وانظر منه (١٥/١) و(٢٩٠/٢).

(٢) العلل (١٩٣/١-٢١١) وانظر منه (٢٧٨/١٠-٢٨٣).

(٣) التاريخ الكبير (١٢٥/٧) وانظر منه (٢٤٤/٦).

(٤) الجرح (١٧٦/٣) وانظر منه (٣١٥/٨).

(٥) الكامل (١٩٦/٢).

وقد شرط على نفسه أن يذكر في الكامل كل من في رواياته اضطراب فقال رحمه الله: «وقد شرطت في كتابي هذا: أني أذكر كل من في رواياته اضطراب وفي متونه مناكير وأذكره وأبين أمره»^(١) اهـ.

٤- الكتب المسندة:

أصحاب الكتب المسندة أحياناً يعقبون الأحاديث بذكر ما فيها من الاضطراب:

من ذلك:

أ- سنن الترمذي:

قال الترمذي رحمه الله عقب حديث زيد بن أرقم مرفوعاً: (إن هذه الحشوش محتضرة) ما نصه: «(وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب)»^(٢) اهـ.

ب- السنن الكبرى للبيهقي:

قال البيهقي رحمه الله عقب حديث أبي الدرداء (أن رسول الله ﷺ جاء فأفطر) ما نصه: «(وإسناد هذا الحديث مضطرب واختلفوا فيه اختلافاً شديداً والله أعلم)»^(٣) اهـ.

(١) الكامل (٢٦٠/٤) وانظر منه (٢٣٦/٥).

(فائدة): قال الزركشي في النكت (١٥٧/٢): «كتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي

أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث» اهـ.

(٢) السنن (١١/١) وانظر منه (٤٨٠/٣) و(٤٤٢/٥).

(٣) السنن (١٤٤/١) وانظر منه (١٤٠/٦).

ج- المعجم الأوسط للطبراني:

قال أبو القاسم الطبراني رحمه الله عقب حديث الفضل بن عباس مرفوعاً: (الصلاة مثني مثني وتشهد في كل ركعتين..) ما لفظه: «لم يجدوا إسناد هذا الحديث أحد ممن رواه عن عبد ربه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبد ربه ابن سعيد فاضطرب في إسناده»^(١) اهـ.

هـ- كتب الشروم الحديثية:

يهتم كثيراً أهل العلم بذكر ما في الأحاديث من علل عند شرحهم لها والاضطراب من هذه العلل:

من ذلك:

أ- الإغلام بسُنَّته عليه السلام لمُغلطاي:

ذكر ابن ماجه رحمه الله حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (لا يتناجى اثنان على غائطهما ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه؛ فإنَّ الله يمقت على ذلك).

فنقل عن عبد الحق الإشبيلي أنه قال: (وقد اضطرب فيه..) ^(٢).

ب- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب:

قال عند ذكره حديث كعب بن عجرة مرفوعاً: (إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرَّجَ عامداً إلى المسجد، فلا يُشَبِّكَنَّ بين أصابعه؛ فإنه في صلاة).

(١) المعجم الأوسط (٨/٢٧٨ رقم ٨٦٣٢) وهو الموضع الوحيد في المعجم الأوسط.

(٢) (١١٩/٥٥ ب) وانظر منه (٩٣ق) و(١١٥ق/٢) (١١٩).

قال ما نصه: «خرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وفي إسناده اختلاف كثير واضطراب» اهـ^(١).

ج- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه حديث البراء في قدومه ﷺ المدينة ونزوله عند أخواله من الأنصار ما لفظه: «ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر ابن أبي عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث «ثمانية عشر شهراً» وأبو بكر سيئ الحفظ وقد اضطرب فيه» اهـ^(٢).

وغيرها من المصادر التي لم تفرد بالتأليف في المضطرب ولكن جمعت هذه المادة منها ومن غيرها من كتب أهل العلم وما سبق ذكره من المصادر إنما ذكرته على سبيل المثال لا الحصر وذلك لشيوع البحث عن المضطرب في أغلب كتب الحديث.

(١) فتح الباري (٤٢٣/٣) وانظر منه (٤١١/٢).

(٢) فتح الباري (٩٥/١-٩٧) وانظر منه (٦٧١/٩).

الباب الثاني

حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي

والمروي ومعرفة الراوي المضطرب

الفصل الأول

مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي

الفصل الأول: مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي.

الاختلاف: هو أن يروي الرواة الحديث فيختلفون فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر.

قال أبو داود: «الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء» اهـ^(١).

والاضطراب أحد أنواع الاختلاف^(٢)، قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان» اهـ^(٣).

فإذا وقع اختلاف بين الرواة للعلماء في هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف يقدر في الحديث إلا إن دلّ دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين وإليه ذهب كثير من أهل الحديث^(٤).

ولم أقف على أسماء أتباعه والذي يظهر أنه لا قائل به من بعدهم، فقد قال الحافظ: «شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأما إذا تفاوتت

(١) تهذيب الكمال (٤٣١/٢٦) للمزي.

(٢) انظر نزهة النظر (١٢٤-١٢٨) للحافظ.

(٣) علوم الحديث (٢٦٩).

(٤) النكت (٧٨٥/٢) للحافظ وانظر الاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق العيد.

(فائدة) قال الحافظ في النكت (٢٣٦/١): «بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قاذحة أو غير قاذحة» اهـ. فلعل هؤلاء منهم. والله أعلم.

فالحكم للراجع بلا خلاف»^(١) اهـ.

فنفي وجود الخلاف والله أعلم.

وحجتهم:

أن الاختلاف على الراوي دليل على عدم ضبطه في الجملة، فيضر ذلك ولو كان رواته ثقاتاً، إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقين^(٢).

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة المقبولين (ثقة أو صدوق) لا يؤثر في صحة الحديث إلا عند التنافي والتعارض في المتن دون السند. وإليه ذهب الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين^(٣).

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في معرض بيانه للعلة: «أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، ويتفرد به ثقة مسندًا. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة

(١) الإصابة (١٠/١٩٦).

(٢) الاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق والنكت (٢/٧٨٥) للحافظ.

(٣) النكت (٢/٢٠٩-٢١١) للزرکشي وانظر: المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٧) للحاكم والعدة (٣/١٠٠٤) لأبي يعلى والإشارة (٢٥١-٢٥٢) للباقي والإحكام (١/١٣٣) لابن حزم والبحر المحیط (٤/٣٣٩-٣٤٠) للزرکشي، وبيان الوهم (٢/٢٨٣، ٢٥٠) و(٣/٥١٨، ٤٩٨) و(٤/٢٦) و(٥/٤٣٠) لابن القطان وجزء القلتين (٤٩) للغلاطي وشرح الإلمام (١/١٧٩، ٦١) لابن دقيق، ونقد بيان الوهم (٧١) للذهبي والنكت (٢/٢٢٤) للزرکشي والنكت (١/٢٣٥) والتلخيص الحبير (٢/١٥٧) للحافظ وجواهر الدرر (٢/٩٣٨) للسخاوي.

الإرسال»^(١) اهـ.

والاضطراب المؤثر في السند إذا كان راويه ضعيفاً^(٢).

حجتهم: أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وحزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز^(٣)، الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه^(٤).

وأن توهيم حافظ في زيادة زادها لا معنى له إلا لو صرح الناس بمخالفته وهم لم يصرحوا. وإنما سكتوا عن شيء جاء هو به^(٥).

وأن رواية الحديث الواحد تارة متصلاً وتارة مُرسلاً أو مُنْقَطِعاً قوة للخبر ودليل على شهرته، وتحدث الناس به فجعل ذلك علل الحديث، شيء لا معنى له^(٦).

قال ابن حزم: «قد علل قوم أحاديث؛ بأن رواها عن رجل مرة وعن آخر

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/١٦٣).

(٢) انظر بيان الوهم (٤/٢٦) و(٥/٤١٦) لابن القطان.

(٣) انظر العدة في أصول الفقه (٣/١٠٠٤، ١٠١١) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في أصول الفقه (٣/١٦، ١٩) للسمعاني وبيان الوهم (٣/٢٧٢، ٤٩٩) و(٥/٤٣٠) لابن القطان ونقد بيان الوهم (١٢٤) للذهبي وفتح الباري (٣/٥٤٥) ونتائج الأفكار (٢/١٧٩) للحافظ.

(٤) شرح الإلمام (١/٦٠، ١٧٩، ٣٩٠) لابن دقيق والنكت (٢/٢٠٩-٢١٠) للزركشي.

(٥) بيان الوهم (٢/٤٥٤) و(٥/٤٠٣) لابن القطان.

(٦) بيان الوهم (٥/٤٣٨) والنكت (٢/٢١٠) للزركشي والتلخيص الحبير (٢/١٨٨) للحافظ.

أخرى. وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته ومن الممكن أن يكون سمعه منهما»^(١) اهـ.

وقال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي: «إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم الفقهاء اتساعهم على ذلك، كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً أو مرسلأً، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه وأحفظ.

وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر أصول الشريعة»^(٢)

وقال ابن القطان الفاسي: «لا نرى الاضطراب في الإسناد علة؛ فإنما ذلك إذا كان الذي يدور عليه الحديث ثقة فنجعل حينئذ اختلاف أصحابه عليه إلى رافع وواقف ومرسل وواصل غير ضار، بل ربما كان سبب ذلك انتشار طرق الحديث، وكثرة رواته وإن كان المحدثون يرون ذلك علة تسقط الثقة بالحديث المروي بالإسناد المضطرب فيه»^(٣) اهـ.

وقال ابن القطان أيضاً في معرض بيانه لحديث روي مرفوعاً وموقوفاً: «ليس فيه أكثر من أن ابن وهب وقفه وزيد بن الحباب رفعه. وهو أحد الثقات،

(١) الإحكام (١/١٣٣) وانظر النكت (٢/٢١١، ٢٢٤) للزرکشي.

(٢) نقله الزرکشي في النكت (١/١٠٦).

(٣) النظر في أحكام النظر (١١٠) لابن القطان، وانظر منه (٨٨).

ولو خالفه في رفعه جماعة ثقات فوقفته ما ينبغي أن يحكم عليه في رفعه إياه بالخطأ^(١) اهـ.

المذهب الثالث:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة منه ما هو مؤثر في ثبوت الحديث ومنه ما ليس بمؤثر في ثبوت الحديث. وإليه ذهب الأكثر من أهل الحديث^(٢).

وحجتهم:

أن الحديث الواحد تحكمه ملابسات ومداخلات لا تتوفر في كل حديث إذ ليست الرواة الثقات في درجة واحدة ولا أحوال الرواة منضبطة، فالوهم والغلط يطرأ على الثقات فما دونهم.

قال الحازمي: «الرواية يراعى فيها الألفاظ والأحوال والأسباب لتطرق الوهم إليها والتغيير والتبديل ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها»^(٣) اهـ.

فإذا كان ذلك كذلك فلا تطرد القاعد بل يحكم لكل حديث خاص بحكم خاص.

وأن القرائن والدلالات معمول بها في هذا العلم ؛ إذ هو مبني على غلبة

(١) بيان الوهم (٣/٣٧١).

(٢) النكت (٢/٧٧٨) للحافظ وقال العلائي في جزء القلتين (٤٩): ((قول الجمهور)) اهـ وانظر بيان الوهم (٥/٤٣٠) لابن القطان.

(٣) الناسخ (١٢).

الظن، فإن غلب على الظن بالقرائن أن الراوي ضبط ما تحمله حكم به. وإن غلب على الظن أن الراوي لم يضبط ما تحمله - مع ثقته - حكم به في ذلك الحديث خاصة.

وأن رواية الحديث قائمة على الضبط. والضبط عند كل راو معرض للوهم والخطأ والنسيان.

الترجيح:

المذهب الثالث: الذي ذهب إليه جمهور أهل الحديث وهو [التفصيل في الاختلاف] هو الراجح لأمر:

١- أنه عمل بأمرين:

أ- عدم توهيم الثقة بلا حجة.

ب- توهيم الثقة بحجة.

٢- أن هذا الأمر يتمشى ويتفق مع طريقة الرواية تحملاً وأداءً؛ إذ هي مبنية على غلبة الظن.

٣- أن حال الراوي زمن التحمل والأداء مختلف ودرجة ضبطه زمن عن زمن متفاوتة، فكذلك حديثه يتفاوت في الضبط^(١).

٤- أنه وسط بين المذهبين.

(١) انظر الناسخ (١٢) للحازمي.

المناقشة:

مناقشة المذهب الأول:

وما ذهب إليه كثير من المحدثين من أن الاختلاف يقدح في ثبوت الحديث إلا إن دَلَّ دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين فهو مذهب مبني على شدة الاحتياط لاحتمال الوهم والغلط قال ابن القطان الفاسي: «أهل هذه الصناعة - أعني المحدثين - بنوا على الاحتياط حتى صدق ما قيل فيهم: لا تحف على المحدث أن يقبل الضعيف. وخَفَّ عليه أن يترك من الصحيح وبذلك انخفضت الشريعة»^(١) اهـ.

[ولكن من الاحتياط أن لا يخرج من السنة ما هو منها أيضاً فلا بد أن نراعي الأمرين:

أ- أن لا يدخل في السنة ما ليس منها.

ب- وأن لا يخرج من السنة ما هو منها.

فلا يوهم الثقة بلا حجة ولا يرد الحديث بأدنى علة]^(٢).

فهو لا يراعي أن يخرج من السنة ما هو منها.

ومجرد الاختلاف لا يلزم منه القدح ؛ إذ الاختلاف على نوعين:

أ- اختلاف تنوع: وهو ما كانت المخالفة لا تقتضي المناقاة. ولا تقتضي إبطال أحد القولين للآخر فيكون كل وجه للآخر نوعاً لا ضدّاً.

(١) النظر في أحكام النظر (١١٢).

(٢) أفادنيه أبو مالك محمد بازمول.

ب - اختلاف التضاد: هو الوجهان المتنافيان ^(١).

وإذا وقع اختلاف التضاد فلا يخلو:

إما أن يمكن الجمع فإن أمكن فلا إشكال وإن لم يمكن فالترجيح، فإن لم يمكن الترجيح اضطرب الحديث. فتعليل الحديث مع إمكان الجمع أو الترجيح [من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف] ^(٢).

قال الحافظ: «الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم» ^(٣) اهـ.

وقال الخطابي: «الخطأ من إحدى روايته متروك والصواب معمول به وليس في ذلك ما يوجب توهين الحديث» ^(٤) اهـ.

وهذا المذهب لا يراعي اختلاف التنوع إلا إن دل دليل عليه. ولا يراعي اختلاف التضاد مع إمكان الجمع أو الترجيح.

واختلاف بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الشافعي: «لو استويا في الحفاظ وشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي لم يشك» ^(٥) اهـ.

(١) تأويل مشكل القرآن (٤٠) لابن قتيبة واقتضاء الصراط المستقيم (٣٧-٣٩) لابن تيمية

والاختلاف وما إليه (٢١-١٩) لمحمد بازمول.

(٢) هدي الساري (٣٤٧) للحافظ.

(٣) هدي الساري (٣٦٨) وانظر النصيحة (٤٤) للألباني.

(٤) معالم السنن (٣٦/١).

(٥) اختلاف الحديث (٢٩٤).

قال ابن الجوزي في معرض رده على من ضعف حديثاً بالاضطراب: «اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. قال الأثرم قلت لأحمد قد اضطربوا في هذا الحديث ؟ فقال حسين المعلم يجوده»^(١) اهـ.

وفي الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول [سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ]^(٢) أحاديث مختلفة الإسناد قال ابن الترمذاني: «إذا أقام ثقة إسناداً اعتمد، ولم يبال بالاختلاف، وكثير من أحاديث الصحيحين لم تسلم من هذا الاختلاف»^(٣) اهـ.

وقال الحافظ: «ما اختلف في إرساله ووصله بين الثقات ففي الصحيحين منه جملة»^(٤) اهـ.

وقال الحافظ أيضاً: «من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتاج بها خلاف على بعض رواها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعلّق الطريق الأخرى؛ إشعاراً بأن هذا اختلاف لا يضر؛ لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا. فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى وأهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة. والله أعلم»^(٥) اهـ.

- (١) التحقيق في أحاديث الخلاف (١٨٨/١) وانظر الناسخ (٤٦) للحازمي.
- (٢) علوم الحديث (١٧١) لابن الصلاح وانظر النكت (٣٨٣-٣٨٠/١) للحافظ وجه فيها كلام ابن الصلاح توجيهاً جيداً.
- (٣) الجوهر النقي (١٤٣/١). وانظر كلاماً للعلائي نقله الحافظ في النكت (٧٨٥/٢).
- (٤) النكت (٣٦٩/١) وانظر فتح الباري (٤٧٤/٧) للحافظ.
- (٥) النكت (٣٦٢-٣٦٣/١) وكلامه هذا متين جداً يدل على قوة الحافظ رحمه الله.

والأصل المعتمد عليه هو عدم توهيم الثقة بلا حجة قال المازري عن تخطئة الرواة بلا دليل: «سوء ظن بالرواة، وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث»^(١) اهـ.
وقال القرطبي: «الأولى أن لا يغلط الراوي العدل الجازم بالرواية ما أمكن»^(٢) اهـ.

وقال أيضاً في معرض رده على من رد حديثاً بالتوهم: «هذا لا ينبغي أن يرد الخبر له؛ لأنه وهم وظن غير محقق بل هو مردود. بل المعتمد ثقة الراوي وأمانته»^(٣) اهـ.

و[السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى]^(٤).

و[إذا ثبت الحديث بعدالة النقلة وجب العمل به ظاهراً ولا يترك بمجرد الوهم والاحتمال]^(٥) إذ [لو فتحنا هذه الوسوس علينا لرددنا السنن بالتوهم]^(٦).

وهذا المذهب لو قيل به لذهب شيء كثير من السنة. قال العلائي في معرض رده على إعلال حديث بالاختلاف: «مَنْ يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة فهو قولٌ ضعيفٌ عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف ولو كان ذلك مسقطاً للاحتجاج بالحديث؛ لسقط الاحتجاج بما لا

(١) المعلم (١٤٥/٢).

(٢) المفهم (١٦/٥).

(٣) المفهم (١٠/٣) بتصرف منه. وانظر (٢٩٨/٣، ٣٦٢) و(٤٥٤/٥).

(٤) النبلاء (٥٢٨/٤) وانظر الكفاية (٢٤-٢٥) للخطيب.

(٥) إحكام الأحكام (١٠٣/٣) لابن دقيق.

(٦) المغني (٣٦١/١) للذهبي.

يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف وقد جاء في الصحيحين منه كثير^(١) اهـ.

وعليه فالمذهب الأول [رأي فيه ضعف]^(٢) بل [ضعيف]^(٣).

مناقشة المذهب الثاني:

وما ذهب إليه الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين من أن الاختلاف بين الرواة المقبولين في الإسناد لا يؤثر في صحة الحديث. فهو مذهب مبني على قبول ما جاء به الثقة مطلقاً، وعدم توهيمه. لكن الثقة مع حفظه وضبطه قد يهمل ويخطئ. فهذا هو يحيى بن سعيد القطان الإمام الحافظ الناقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة» اهـ. وقال عنه أبو حاتم: «حافظ ثقة» اهـ. وقال أبو زرعة: «من الثقات الحفاظ»^(٤) اهـ.

وقال الإمام أحمد: «رحم الله يحيى القطان ما كان اضبطه وأشد تفقده كان محدثاً وأثنى عليه فأحسن الثناء عليه» اهـ. هذا الإمام مع حفظه وضبطه أخطأ في أحاديث قال الإمام أحمد: «ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال أبو عبد الله: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»^(٥) اهـ.

(١) جزء القلتين (٢٥-٢٦) وانظر الكامل (٣/٣٥٧) لابن عدي والتمهيد (٢/١٠٢).

لابن عبد البر وبيان الوهم (٢/٢٥٠) لابن القطان ونصب الراية (٤/٣٧٧) للزيلعي.

(٢) قاله العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٨٥).

(٣) جزء القلتين (٢٦) للعلائي.

(٤) ما سبق من الجرح (٩/١٥٠-١٥١). لابن أبي حاتم.

(٥) تاريخ بغداد (١٤/١٤٠).

بل قال يحيى نفسه: «كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري أخطأت يا يحيى»^(١) اهـ.

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: فيحيى - أعني القطان - في بعض ما يروي حديثاً غيره يدخل بينهما رجل؟ قال: بُدّ من أن يحيى الوهم»^(٢) اهـ.

وقال أبو عيسى الترمذي: «إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والأتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»^(٣) اهـ.

وقال الذهبي: «ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً»^(٤) اهـ.

ومن قال: إنه لا يخطئ فهو كذاب قال [الإمام الحافظ الجهيد شيخ المحدثين أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي أحد الأعلام] ^(٥): «من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب»^(٦) اهـ.

والمحدث من خلال الطرق والأسانيد واعتبار الروايات يغلب على ظنه أن الراوي أخطأ في هذا الحديث فيعمل الحديث به^(٧).

(١) تاريخ بغداد (١٣٦/١٤) وفي الكفاية للخطيب (٢٢٤) باب فيمن خالفه أحفظ منه فحكى خالفه له في روايته.

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٣ رقم ٥٤٩) وانظر العلل (٨٢/٣ - ٨٤ - عبد الله).

(٣) العلل الصغير (٧٠٢/٥).

(٤) النبلاء (٣٤٦/٦).

(٥) النبلاء (٧١/١١) للذهبي.

(٦) التاريخ (٥٤٩/٣ - الدوري).

(٧) انظر: الجواهر والدرر (٩٢٤/٢) للسخاوي.

قال السخاوي: «الشاذ لم يوقف له على علة أي معينة. وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه وأنه من أغمض الأنواع وأدقها.. بل الشاذ كما نسب لشيخنا أدق من المعلل بكثير»^(١) اهـ.

وقال الزركشي: «الفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي»^(٢) اهـ:

وغلبة الظن معمول بها في باب الرواية دون الشهادة^(٣).

قال الخطيب: «أخبار الأحاد يصح دخول التقوية والترجيح فيها عند التعارض وتعذر الجمع؛ لأنها تقتضي غلبة الظن دون العلم والقطع. ومعلوم أن الظن يقوى بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته»^(٤) اهـ.

بل باب الرواية والتعليل مبنيان على غلبة الظن، قال العراقي: «باب الرواية مبني على غلبة الظن»^(٥) اهـ.

وقال العلائي: «المتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن»^(٦) اهـ.

وقال الحافظ: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتمد.

(١) فتح المغيث (١/٢٣٢).

(٢) النكت (٢/٢١٠).

(٣) انظر الناسخ (١١) للحازمي والمستصفى في علم الأصول (١/٣١٣) للغزالي.

(٤) الكفاية (٤٣٤) وانظر الرسالة (٥٩٩) للشافعي.

(٥) طرح التثريب (٢/١٠٥)، وانظر إكمال المعلم (١/١٧٥) للقاضي عياض.

(٦) جامع التحصيل (١٣٢) وانظر النكت (٢/٦٩١) للحافظ.

ولو لا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح^(١) اهـ.

والترجيح باعتبار القرائن مسلك علمي جرى عليه أهل العلم في كل العلوم؛ لأنه يفيد غلبة الظن. قال الحافظ: «الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم»^(٢) اهـ.

واعتبارهم التحويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلظه مقابل بمثله قال العلائي: «أما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله. بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر فرواه كذلك والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن»^(٣) اهـ.

وفرق بين حديث رواه الثقة لم يخالف فيه، وبين حديث رواه وخالفه ثقة آخر؛ إذ المخالفة تفيد وهماً^(٤).

قال الإمام مسلم في معرض بيانه لكيفية معرفة خطأ الراوي: «الجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد [مجتمعين] على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم

(١) فتح الباري (٥٨٥/١).

(٢) هدي الساري (٣٦٨) وانظر منه (١٥، ٣٤٧، ٣٨١). والنكت (٦٠/٢) للزرکشي.

(٣) جامع التحصيل (١٣٢).

(٤) انظر المدخل (٩٧) للبيهقي وجزء القلتين (٤٧) للعلائي والنكت (١٨٢/٢).

للزرکشي والنكت (٧٤٧/٢) للحافظ.

حينئذٍ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم»^(١) اهـ.

وقال البيهقي في معرض كلامه على حديث وصله واحد وتابعه بعض الضعفاء والمجاهيل وأرسله جماعة ثقات: «من حكم لهذا الحديث بالوصل برواية واحد ومتابعة جماعة من الضعفاء والمجهولين إياه على ذلك وترك رواية من ذكرناهم من الأئمة عن موسى بن أبي عائشة مرسلاً لم يكن له كبير معرفة بعلم الحديث. ولو لم يستدل بمخالفة راوي الحديث ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه على خطأ الحديث. لم يعرف قط صواب الحديث من خطئه»^(٢) اهـ.

وقال الذهبي في معرض كلامه على اختلاف الثقات: «إذا اختلف جماعة فيه وأتوا به على أقوال عدة. فهذا يوهن الحديث. ويدل على أن راويه لم يتقنه»^(٣).

وقال الذهبي أيضاً في نقده لابن القطان: «حديث الدارقطني عن عفيف بن سالم عن الثوري: «لا يحصن الشرك شيئاً».

قال: «وهم عفيف في رفعه. والصحيح من قول ابن عمر»^(٤). فهذا غير علة.

(١) التمييز (١٧٢).

(٢) القراءة خلف الإمام (١٣٥) باختصار. وانظر الرسالة (٢٨١) للشافعي وقارن كلام البيهقي هنا بما جاء في بيان الوهم (٤٥٦/٥) لابن القطان.

(٣) الموقظة (٥٣).

(٤) هذا من كلام الإشبيلي في الأحكام (٢٢٠/٦).

الثقة عفيف فرفع الثقة لا يضر»^(١).

قلت^(٢): بل يضر لمخالفته ثقتين فأكثر ؛ لأنه يلوح بذلك لنا أن الثقة قد غلط»^(٣) اهـ.

وقوة الخبر إذا تعددت الأوجه ليست على إطلاقها وإنما تكون قوة للحديث إذا اختلف المخرج^(٤). أو يكون راويها أكثر وأوسع الرواية من الحفاظ. قال الحافظ في معرض تعليقه لحديث: «هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن راويه. وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين يجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه»^(٥) اهـ.

وأحياناً ينسب الراوي للاضطراب مع ثقته وجلالته وسعة روايته قال الإمام أحمد لما ذكر له حديث اختلفوا فيه على سفيان بن عيينة: «اختلفوا على سفيان - يعني ابن عيينة فيه وما أراه إلا من سفيان - يعني اضطرابه فيه»^(٦) اهـ. وموافقة الحديث الضعيف للأصول أو لآية من كتاب الله لا يلزم منها صحته؛ لأن الحديث فيه جهتان:

الجهة الأولى: نسبه للرسول ﷺ.

- (١) هذا من كلام ابن القطان في بيان الوهم (٢٧٩/٣).
- (٢) القائل هو الذهبي.
- (٣) نقد بيان الوهم (٨٦) وانظر بيان الوهم (٢٧٨/٣) لابن القطان.
- (٤) انظر الرسالة (٤٦٤) للشافعي.
- (٥) التلخيص الحبير (٢١٦/٢) وانظر جزء الفتين (٤٣) للعلائي.
- (٦) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣١٦) وانظر منه (٣١٩) وانظر زاد المعاد (٥٧٧/٣) لابن قيم الجوزية.

والجهة الثانية: ما اشتمله من حكم ومعنى.

فموافقته للأصول أو للآية تثبت صحة معناه وحكمه، ولا تثبت صحة نسبه للرسول ﷺ.

وإذا كان الخبر موافقاً للأصول أو للآية فنحن نثبت الحكم بالأصول أو الآية لا به. فتأمل.

وفتح هذا الباب يؤدي إلى تصحيح أحاديث الضعفاء والمتروكين. فتنبه.

وهذا المذهب لا يراعي أن يدخل في السنة ما ليس منها ؛ و[الخوف الأكبر اختلاط درجة الظن مع درجة الوهم] ^(١).

وهم لا يشترطون في حد الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة ^(٢). فمن هذا الباب تطرقت إليهم أوهام وأخطاء الرواة المقبولين، على أنها أحاديث صحاح.

قال ابن قيم الجوزية في معرض بيانه لحادثة الإسراء: «وكان الإسراء مرة واحدة وقيل مرتين مرة في يقظة ومرة مناماً. وأرباب هذا القول كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله (ثم استيقظت). وبين سائر الروايات.

ومنهم من قال: بل كان هذا مرتين مرة قبل الوحي؛ لقوله في حديث شريك «وذلك قبل أن يوحى إلي».

ومرة بعد الوحي كما دلت عليه سائر الأحاديث.

ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده.

(١) شرح الإلمام (٦١/١) لابن دقيق العيد وانظر الاقتراح (٢٣٠) له.

(٢) انظر الاقتراح (١٨٦-١٨٧) لابن دقيق العيد والنكت (٢٣٥/١) و(٦٥٣-٦٥٤)

للمحافظ والجواهر والدرر (٩٣٨/٢) للسخاوي.

وكل هذا خبط. وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية ^(١) من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى فكلما اختلفت عليهم الروايات عدّدوا الوقائع والصواب الذي عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة ^(٢) اهـ.

وقال ابن قيم الجوزية أيضاً في معرض رده على من اعتبر وهم بعض الرواة قصة أخرى: «وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى. كما جعلوا الإسراء مراراً؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا اشتراؤه من جابر بغيره مراراً لاختلاف ألفاظه وجعلوا طواف الوداع مرتين؛ لاختلاف سياقه. ونظائر ذلك.

وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبتون عن تغليب من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم» ^(٣) اهـ.

وعليه فالمذهب الثاني ضعيف كالأول. والمعتمد هو المذهب الثالث: وهو أن الاختلاف منه ما هو مؤثر ومنه ما ليس بمؤثر والله أعلم.

(١) وهذه الطريقة يسلكها كثير من الفقهاء. انظر: نظم الفرائد (١١٢) للعلائي.

(٢) زاد المعاد (٤٢/٣).

(٣) زاد المعاد (٣٩٧/٢) وانظر منه (٢٦٤).



الفصل الثاني

أثره على الراوي والمروي

الفصل الثاني: أثره على السند والمتن.

الاضطراب والاختلاف يؤثران على الحديث سنداً ومتناً.

فمن الآثار المترتبة على السند:

١- مخالفة الراوي للثقات تؤثر في الحكم عليه إذ تدل على عدم

ضبطه:

قال الترمذي: «ذكر عن يحيى بن سعيد أنه إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا. لا يثبت على رواية واحدة تركه»^(١) اهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي المعمرى: «رفع أحاديث وزاد في المتون أشياء ليس فيها»^(٢) اهـ.

ثم قال ابن عدي: «وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في المتون، فإن هذا موجود في البغداديين خاصة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم فإنهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل ويزيدون في الأسانيد»^(٣) اهـ.

فعلق عليه الذهبي بقوله: «بئست الخصال هذه ويمثلها ينحط الثقة عن رتبة الاحتجاج به»^(٤) اهـ.

وقال ابن رجب: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب وإن كان سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم

(١) العلل الصغير (٦٩٩/٥) وانظر مقدمة مسلم (١/٩٠-نوي).

(٢) الكامل (٣٣٧/٢).

(٣) الكامل (٣٣٨/٢).

(٤) النبلاء (٥١٣/١٣).

الضبط»^(١) اهـ.

والأئمة يستدلون على حفظ الراوي إذا لم يخالف غيره.

قال ابن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»^(٢) اهـ.

٢- ترجيح الراوي الذي لم يوصف بالاضطراب على الراوي الموصوف بالاضطراب:

قال ابن هاني: «سئل - أي الإمام أحمد - : أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن أو محمد بن عمرو ؟

قال: العلاء أحب إلي ؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث»^(٣) اهـ.

وقال الذهبي: «فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أو هام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم»^(٤) اهـ.

٣- ترجيح رواية من لم يختلف عليه على من اختلف عليه:

قال أبو يعلى في باب الترجيحات: «أن لا تختلف الرواية عن أحدهما فتقدم روايته على رواية من اختلفت الرواية عنه»^(٥) اهـ.

(١) شرح العلل (١/ ٤٢٤).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٥).

(٣) المسائل (٢/ ٢٤٠) وانظر منه (٢/ ٢١٣) وانظر الأسامي والكنى (٢/ ١٤٣) لأبي أحمد الحاكم.

(٤) الميزان (٣/ ١٤١).

(٥) العدة (٣/ ١٠٣) وانظر الكفاية (٤٣٥) للخطيب، وقواطع الأدلة (٣/ ٣٦) للسمعاني.

قال الذهبي: «إذا اختلف جماعة فيه وأتو فيه على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه»^(١) اهـ.

٤- الاختلاف قد ينزل الحديث عن مرتبة الصحة إلى الحسن:

قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف في سنده ومتنه: «هذا حديث حسن وإنما لم أحكم لحديثه هذا بالصحة؛ لاختلاف وقع في سنده ومتنه»^(٢) اهـ.

وقال الدارقطني في حديث رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف الرواة عنه على عشرة أوجه: «عشرة أقاويل من أبي إسحاق أحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري. وفي النفس منه شيء؛ لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق والله أعلم»^(٣) اهـ.

٥- يؤثر الاضطراب والاختلاف على الراوي من حيث معرفة اسمه أو

قد يظن أنه اثنان وهو واحد:

قال ابن عبد البر في ترجمة أبي هريرة الصحابي المعروف: «ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه»^(٤) اهـ.

وقال الذهبي: «ناسح الحضرمي بمهملتين. له صحبة وابنه عبد الله»^(٥) اهـ.

فتعقبه ابن ناصر الدين الدمشقي بقوله: «في هذا نظر؛ فإن ناسحاً

(١) الموقظة (٥٣).

(٢) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/٨٨) وانظر منه (١/٣٦٧) و(٢/٣٣٠، ٣٨٠) وموافقة الخير الخير (٢/٦٩) للحافظ.

(٣) التتبع (٣٣٤).

(٤) الاستغناء (١/٣٤٦). وانظر النظر في أحكام النظر (١٧٠) لابن القطان.

(٥) المشبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم (٦٢٧-٦٢٨).

وعبد الله واحد اضطرب فيه»^(١) اهـ.

٦- الاضطراب في اسم الصحابي أو من دونه قد يجعل الناظر يظن أنه

شاهد ومتابع:

قال الحافظ: «قد يقع الاختلاف في السند؛ فيوهم ورود الحديث عن جماعة من الصحابة كما يقع للترمذي في كثير من الأحاديث المختلفة أسانيداً حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويسمي عدداً من المختلف فيهم»^(٢) اهـ.

٧- قد يتوقف عن الحكم على الحديث:

سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث وقع فيه اختلاف في سنده: «الصحيح ما هو؟ قال الله أعلم. قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم»^(٣) اهـ.

ومن الآثار المترتبة على المتن:

١- اختلاف الألفاظ قد يدل على أن الرواية بالمعنى:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: «هذه الروايات وإن اختلفت ألفاظها فمعناها واحد. وهذا الاختلاف يدل على أنهم كانوا ينقلون بالمعنى»^(٤) اهـ.

٢- قد يترتب على اختلاف الألفاظ اختلاف الفقهاء:

قال العلاءي معلقاً على حديث الواهبة نفسها حين اختلف الثقات في لفظه على وجوه (زوجتكها) و(أنكحتكها) و(ملككتكها) و(أمكنكها)^(٥): «من قال:

(١) توضيح المشتبه (١٢/٩). وانظر الإصابة (٢٢٨/٦) و(١٢٦/١٠) للحافظ.

(٢) نقله السخاوي في الأجوبة المرضية (١١٩١/٣) وعنه بتصريف.

(٣) العلل (٢٢٩/١).

(٤) المفهم (٢٠٩/٥).

(٥) سيأتي تخريجه إن شاء الله (١٧٧).

بأن النكاح يتعقد بلفظ التملك. وأنه من صرائحه. يحتج بحديثه في هذا الحديث الصحيح. فإذا عورض ببقية الألفاظ التي في بقية الروايات، لم ينتهض احتجاجه. فإن قال: إن النكاح في القصه انعقد بلفظ التملك ومن قال غيره عر بالمعنى.

يقبله خصمه عليه. ويقول مثل ذلك في التزويج والإنكاح»^(١) اهـ.

٣- اختلاف الألفاظ يجعل بعضهم يظن أنه أكثر من حديث:

وقال ابن قيم الجوزية في معرض رده على من يجعل كل اختلاف قصة أخرى: «هذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا اشتراؤه من جابر بعيره مراراً ؛ لاختلاف ألفاظه. وجعلوا طواف الوداع مرتين ؛ لاختلاف سياقه. ونظائر ذلك.

وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجنبون عن تغليب من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم»^(٢) اهـ.

٤- ترجيح المتن السالم من الاضطراب على الذي وقع فيه اضطراب:

قال الطحاوي في معرض بيانه لحديث: «هذا حديث صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه فهو أولى عندنا مما رويناه أولاً من

(١) نظم الفرائد (١٢٠). وانظر المعلم بفوائد مسلم (٢/٢٣٠) للمازري وإكمال المعلم

(٤/٤٤٧) للقاضي عياض وإحكام الأحكام (٤/٤٨) لابن دقيق، والأجوبة المرضية

(٣/١١٣٥) للسخاوي.

(٢) زاد المعاد (٢/٢٩٧).

الآثار المضطربة في أسانيدها»^(١).

وقال أبو يعلى في باب الترجيحات: «أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه والآخر اضطرب لفظه فيقدم خبر من لم يضطرب لفظه ؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه. وسوء حفظ صاحبه»^(٢) اهـ.

وقال الخطيب: «مما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين وترجيحه على الآخر: سلامته في متنه من الاضطراب. وحصول ذلك في الآخر ؛ لأنّ الظن بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه، وإن كان اختلافاً يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر فهو أكد، وأظهر في اضطرابه. وأجدر أن يكون راويه ضعيفاً. قليل الضبط لما سمعه أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث.

وإن كان اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف معناه فهو أقرب من الوجه الأول غير أن ما لم يختلف لفظه أولى بالتقديم عليه»^(٣) اهـ.

٥- قد تؤدي كثرة اختلاف الحديث إلى توهينه وعدم العمل به:

قال القرطبي على حديث اختلفت ألفاظه: «والذي يظهر لي وأستخير الله في ذكره: أن حديث جابر في العمري رواه عنه جماعة واختلفت ألفاظهم اختلافاً كثيراً ثم رواه عن كل واحد من تلك الجماعة قوم آخرون، واختلفوا كذلك. ثم كذلك القول في الطبقة الثالثة وخلط فيه بعضهم بكلام النبي ﷺ ما ليس منه فاضطرب فضعفت الثقة به»^(٤) اهـ.

(١) شرح معاني الآثار (١/٧٦).

(٢) العدة (٣/١٠٢٩) وانظر قواطع الأدلة (٣/٣٥٠) للسمعاني.

(٣) الكفاية (٤٣٤) وانظر اكمال المعلم (٥/١٠٨) للقاضي عياض والمفهم (٤/٢٤١) للقرطبي.

(٤) المفهم (٤/٥٩٥) وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه (٩١) للأثرم والكفاية (٤٣٤) للخطيب والإنصاف (١٨٩) لابن عبد البر واكمال المعلم (٤/١٠٧) للقاضي عياض.

الفصل الثالث

معرفة الراوي المضطرب

الفصل الثالث: معرفة الراوي المضطرب:

الاضطراب علة خفية تقدح في ثبوت الحديث. والعلة تدرك بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته قال أبو بكر الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه. وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط»^(١) اهـ.

وقال عبد الله بن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»^(٢) اهـ.

وكان حفاظ الحديث يهتمون كثيراً بجمع طرق الحديث الواحد لا للتكثير بل لمعرفة الخطأ من الصواب قال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً؛ ما عقلناه» اهـ^(٣) أي لم ندرك موضع الخطأ من الصواب.

وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»^(٤) اهـ.

وقال أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً»^(٥) اهـ.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري^(٦): «كل حديث لا يكون عندي من

- (١) الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٥/٢) وانظر التمييز (٢٠٩) لمسلم.
- (٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٦/٢) وانظر معرفة الرجال (٣٩/٢) ابن محرز لابن معين.
- (٣) التاريخ (٢٧١/٤ - الدوري) ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (٣٣/١) وكذا الحاكم في المدخل (٣٢) وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).
- (٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).
- (٥) نفس المصدر.
- (٦) الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري ت ٢٤٩ هـ. النبلاء (١٤٩/١٢).

مائة وجه، فأنا فيه يتيماً»^(١). يريد طرقه وعالله واختلاف ألفاظه^(٢).

وكان إدراك العلة أحب إليهم من استفادة عشرين حديثاً يقول عبدالرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»^(٣).

ولا يستغرب مثل هذا الكلام؛ لأن من الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد^(٤)، فهذا هو الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله المديني - الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: «كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»^(٥) - يقول: ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»^(٦).

إذا عُلِمَ هذا، فكذلك الراوي الذي أخطأ، أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث.

والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة.

ومما يدل على ذلك أن يحيى بن معين جاء إلى عفان؛ لسمع منه كتب حماد بن سلمة؟

-
- (١) ت. بغداد (٩٤/٦) للخطيب. وانظر النبلاء (١٥٠/١٢).
 - (٢) النبلاء (١٩٠/١٣) للذهبي وانظر الجامع لأخلاق الراوي (١٧٧/٢).
 - (٣) معرفة علوم الحديث (١١٢) للحاكم ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٥/٢). وانظر منه (١٩١/١).
 - (٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢٥٧/٢).
 - (٥) الجرح (١٩٤/٦).
 - (٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢٥٧/٢).

فقال له: ما سمعتها من أحدٍ ؟

قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة.

فقال: والله لا حدثُكَ !

فقال: إنما هو درهم. وانحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي 11

فقال: شأنك:

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل.

فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر

فقال: وماذا تصنع بهذا ؟

فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ؛ فأردت أن أميز خطأه من خطأ

غيره.

فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد

نفسه!

وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ

منه لا من حماد.

فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه ^(١).

(١) المجروحين (٣٢/١) لابن حبان وانظر الإعلام بسنته (٢٢٩/٩٩) لأغلطاي.

فهذا النص يفيد؛ بأن معرفة الراوي المخطئ تكون بعد جمع طرق الحديث ودراستها.

فهذه هي الطريقة الرئيسة لمعرفة الراوي المخطئ مع طريقتين اثنتين هما:

(١) أن يصرح الراوي بنفسه بأنه أخطأ أو لم يضبط.

(٢) أن يصرح الراوي عنه بأنه هو المخطئ.

وهناك طرق أخرى؛ لمعرفة الراوي المخطئ.

وإليك بيانها:

الطريقة الأولى: أن يُصرِّح الراوي المخطئ بنفسه بأنه اضطرب أو شك أو لم يضبط:

قال ابن حزم: «لا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه:

إما تثبت الراوي واعترافه بأنه أخطأ فيه.

وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان.

وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ»^(١) اهـ.

وكان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة حديث كذا وكذا أخطأت فيه^(٢).

وقال ابن محرز: وسمعت يحيى وقال له عبد الوهاب بن باذام: أيما أكثر جرير أو أبو عوانة؟

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/١٣٧).

(٢) الكفاية (١٤٦).

فقال: أبوعوانة أثبت منه.

فقال له عبد الوهاب بن باذام: يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب!

فقال: أبوعوانة أثبت منه، قال لهم - يعني جرير - : اضطرب عليّ حديث الأشعث وعاصم فقلت لبهر - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر واحد^(١).

وفي مسند الشافعي: «أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله ابن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح - أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح.

قال الشافعي رحمه الله: أنا شككت»^(٢).

الطريقة الثانية: أن ينص في أحد الأسانيد؛ بأن فلاناً أخطأ، أو شك، أو اضطرب:

وهي طريقة صريحة؛ لبيان الراوي المخطئ، وذلك لمباشرة الراوي لذلك الاختلاف بنفسه والراوي أدري بمروياته من غيره.

من ذلك ما قاله الحميدي: ثنا سفيان ثنا عاصم بن عبيد الله عن عبد الله ابن عامر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ: «تابع بين الحج والعمرة؛ فإن المتابعة بينهما يزيدان في الأجل. وينفيان الفقر والذنوب. كما ينفي الكبر الخبث».

(١) معرفة الرجال (١/١٤١)

(٢) (٥٧/٢) ترتيب المسند.

قال سفيان: «هذا حديث حدثناه عبد الكريم الجَزَرِي عن عبدة عن عاصم فلما قدم عبدة أتينا لنسأله عنه ؟ فقال: إنما حدثنيه عاصم. وهذا عاصم حاضر فذهبنا إلى عاصم. فسألناه فحدثناه به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك: فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه. وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ»^(١) اهـ.

وقال يعقوب بن شيبه: «ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم. وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه»^(٢) اهـ.

وقال الدارقطني: «رواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده. وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد فيه ومرة يقفه على عمر»^(٣) اهـ.

الطريقة الثالثة: أن يختلف الحفاظ على الراوي المقبول. فيعلم أنه منه.

وذلك أن الحفاظ إذا لم يختلفوا على الراوي المقبول؛ دلّ على حفظه لحديثه. قال عبد الرحمن بن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»^(٤).

وإذا اختلفوا عليه دلّ على أنه لم يضبط قال الإمام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن عمير الكوفي: «مضطرب جداً في حديثه، اختلف عنه الحفاظ».

(١) أخرجه الحميدي في المسند (١٠/١) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٠/٢٥).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٩/٢٥).

(٣) العلل (١٢٩/٢) للدارقطني.

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٥).

قال أبو داود: يعني فيما رواوا عنه ^(١).

وذكر الدارقطني حديثاً فيه اضطراب رواه عبد الملك بن عمير ثم قال: «ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير ؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد» ^(٢).

وذكر الدارقطني أيضاً حديثاً اضطرب فيه الرواة ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته ؛ لأنّ الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة» ^(٣).
الطريقة الرابعة: أن يتفق الرواة عنه على شيء فيعلم أن الخطأ منه.

والفرق بين هذه الطريقة والسابقة أن الراوي في الطريقة السابقة يروي الحديث على أوجه مختلفة والرواة عنه ثقات فيعلم أنه هو المخطئ. وأمّا في هذه الطريقة فيروي وجهاً ويتفق الرواة عنه على ذلك الوجه فيعلم أنه هو المخطئ.
قال ابن معين عن حماد وتلامذته: «إذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه» ^(٤).

ومن ذلك هشيم بن بشير الواسطي روى حديثاً فاختلف الرواة عليه، فعلق بعضهم الوهم بهشيم، فتعقبه ابن دقيق العيد بقوله: «وهذا الوهم إنما يلزم هشيماً إذا اتفقوا عليه فيه» ^(٥).

- (١) سؤالات أبي داود (٢٩٥ رقم ٣٥٤) وانظر العلل (١١٨) رواية المروزي وغيره.
- (٢) العلل (١٢٥/٢) وانظر المهرواني (١٧٣) وتعجيل المنفعة (٧٢٣/١) لابن حجر.
- (٣) العلل (٤ق ٨/أ).
- (٤) المجروحين (٣٢/١) لابن حبان.
- (٥) نصب الراية (٩٧/١) للزيلعي وانظر علل الخلال (٢١٥ - المنتخب).

الطريقة الخامسة: أن يتفق الرواة المقبولون على الراوي المقبول على وجه فيرويه واحد عنه بخلافهم فيكون الخطأ من الراوي لا منه.

قال ابن معين في روايات أصحاب حماد بن سلمة عنه: «إذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد»^(١).

وقال مسلم في معرض بيانه للسمة والعلامة التي يعرف بها الخطأ في رواية ناقل الحديث: «أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، [مجتمعين] على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمّن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ. فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروایتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً.

على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم»^(٢).

وقيل لابن معين: «اختلاف يحيى بن أبي كثير منه ؟

قال: من أصحابه»^(٣).

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: اختلاف أحاديث الزهري ؟

(١) المجروحين (٣٢/١).

(٢) التمييز (١٧٢) وانظر توضيح المشتبه (١٥٦/١) لابن ناصر الدين الدمشقي.

(٣) التاريخ (٤٥٨/٤ الدوري) ومعرفة الرجال (١١٦/١ - ابن محرز).

قال منها ما روى عن رجلين.

ومنها: ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم^(١).

وقال الحسين بن إدريس سمعت محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي يقول فيه - أي إبراهيم بن طهمان الخراساني - ضعيف مضطرب الحديث.

قال فذكرته لصالح يعني جَزَرَة ؟

فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم ؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة^(٢) - يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة: أول جمعة جمعت بجوانا.

قال صالح: والغلط فيه من غير إبراهيم ؛ لأن جماعة رَوَوْه عنه عن أبي جمرة عن ابن عباس وكذا هو في تصنيفه وهو الصواب.

وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه لا من إبراهيم^(٣).

الطريقة السادسة: أن يكون الرواة في درجة القبول لكنهم يتفاوتون في الضبط، فيلصق بأقلهم ضبطاً.

قال ابن الجنيد: «قال رجل ليحيى وأنا أسمع: روى جرير عن حبيب بن أبي عمرة والشيباني أحاديث كأنه يقول: منكراً ! فقال يحيى: حبيب بن أبي

(١) سؤالات أبي داود (٢١٩). وانظر الأحاديث التي خولف فيها مالك (٧٧، ٤٤) للدارقطني.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/٥١٥ رقم ١٦٥٥) عن ابن عمار عنه به.

(٣) التهذيب (١/١١٣) وانظر الضعفاء (٤/١٧٦) للعقيلي والأسامي والكنى (٢/٢٦٤) لأبي أحمد الحاكم.

عمرة والشيباني ثقتان لعل هذا من جرير»^(١) اهـ.

وقال المروذي للإمام أحمد: «يحيى بن يمان ومؤمل إذا اختلفا ؟

قال: دع ذا كأنه لين أمرهما. ثم قال: مؤمل كان يخطئ»^(٢) اهـ.

وقال ابن القطان في معرض رده على من ألصق الخطأ بثقة مع وجود من هو أقل ضبطاً منه: «ليس ينبغي أن يحمل على حميد وهو ثقة بلا خلاف، في شيء جاء به عنه من يختلف فيه»^(٣).

وسئل الدارقطني: عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات. مثل أن يروي الثوري حديثاً ويخالفه فيه مالك. والطريق إلى كل واحد منهما صحيح ؟

فقال: «ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته أو جاء بلفظة زائدة مثبتة يقبل منه تلك الزيادة. ويحكم لأكثرهم حفظاً [والخطأ بينى على من دونه]^(٤) اهـ.

الطريقة السابعة: أن يكون الرواة في درجة القبول إلا راوياً ضعيفاً فيلصق

به:

وذلك ؛ لأن الراوي الضعيف مظنة الوهم والخطأ^(٥)، بخلاف الراوي المقبول فتوهمه يحتاج إلى دليل.

(١) سؤالات ابن الجنيدي (٤٧٨ رقم ٨٣٧).

(٢) العلل (٦٠ رقم ٥٣) وانظر العلل (٣١٧/١١) للدارقطني.

(٣) بيان الوهم (٣٦٨/٣) وانظر منه (٢٧٦/٥) وانظر العلل (٢٠/٧) للدارقطني.

(٤) سؤالات السلمى (٣٦٤) وما بين القوسين أصلحته من النكت (١٨٠/٢) للزركشي

والنكت (٦٨٩/٢) للحافظ والأجوبة المرضية (٢٠١/١) للسخاوي.

(٥) انظر نصب الراية (٨/٣).

قال ابن أبي حاتم: الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خرم الهروي روى عن خالد بن الهياج بن بسطام. كتب إليّ بجزء من حديثه عن خالد ابن الهياج بن بسطام فأول حديث منه باطل، وحديث الثاني باطل وحديث الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد؟

فقال لي: احلف بالطلاق، إنه حديث ليس له أصل.

وكذا هو عندي. فلا أدري (البلاء) منه أو من خالد بن هياج بن بسطام^(١). فعلق عليه الحافظ الذهبي بقوله: «قلت بل من خالد؛ فإنه ذو مناكير عن أبيه. وأما الحسين فثقة حافظ»^(٢).

قال الخليلي: في ترجمة عيسى بن موسى البخاري المعروف بغنجار: إنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه^(٣).

وذكر الدارقطني حديثاً من طريق عمرو بن دينار البصري فيه اضطراب. فقال: «ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار؛ لأنه ضعيف قليل الضبط»^(٤).

وقال يعقوب بن شيبه في معرض بيانه للراوي المخطئ في حديث: «رواه عاصم بن عبيد الله وهو مضطرب الحديث. فاختلف عنه فيه. ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم»^(٥) اهـ.

- (١) الجرح (٤٧/٣) وما بين القوسين من النبلاء (١١٤/١٤).
 - (٢) النبلاء (١١٤/١٤) وانظر الجرح (٤٥٧/٣). والتنقيح (٢٣٠/٢) لابن عبد الهادي.
 - (٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٩٥٥/٣). وانظر الميزان (٦٥١/٣) للذهبي.
 - (٤) العلل (٥٠-٤٩/٢) وانظر منه (٢٢٩/٢).
 - (٥) تاريخ دمشق (٢٥٩/٢٥) لابن عساكر باختصار. وانظر شرح العلل (٨٦٤/٢).
- لابن رجب.

وذكر الدارقطني حديثاً اضطرب فيه الرواة ثم قال: «أبو حمزة مضطرب الحديث. والاضطراب في الحديث من قبله. والله أعلم» ^(١) اهـ.

وذكر الذهبي حديثاً منكراً رواه ثقات إلا راو ضعيفاً، فألصقه به قائلاً: «إن من قبله ومن بعده أئمة أثبات، فالآفة منه عمداً أو خطأ» ^(٢) اهـ.

الطريقة الثامنة: أن يكون في السند ضعفاء فيلصق بأضعفهم، وإلصاق الخطأ به ؛ لأن مظنة الوهم والخطأ منه أكثر من غيره.

أخرج ابن عدي في الكامل من طريق حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (أهر من متاع البيت) ^(٣).

ثم قال: «والحكم بن أبان وإن كان فيه لين؛ فإن حفص هذا ألين منه بكثير. والبلاء من حفص، لا من الحكم» ^(٤).

وأخرج الدارقطني في السنن من طريق محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي «أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها إن شاءت».

ثم قال: «لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف ومحبوب هذا ضعيف أيضاً» ^(٥).

(١) العلل (١٥٩/٢) وانظر منه (٣٩/٦) و(١١٣/٥) والميزان (٥٤٨/١).

(٢) النبلاء (١٣٢/٦).

(٣) حديث ضعيف: انظر السلسلة الضعيفة (٢١/٤) رقم (١٥١٢) للألباني.

(٤) الكامل (٣٨٦/٢) وانظر معجم شيوخ ابن عساكر (ق ١٤١/ب).

(٥) السنن (٣١٥/٣).

قال ابن القطان معلقاً: «وعطاء مختلط وأبو مالك أضعفهم، فلذلك أعلاه الدارقطني به»^(١).

الطريقة التاسعة: أن يكون في السند ضعيفان فأكثر فيلصق بهم:

قال ابن أبي حاتم الرازي: «روى معاذ بن معاذ العنبري عن الشعبي عن الحارث بن بدل قال: «شهدت النبي ﷺ يوم حنين».

وروى بكر بن بكار عن الشعبي هذا الحديث.

روى مرة عن الحارث بن سليم بن بدل قال: شهدت النبي ﷺ.

وهذا من تخليط بكر بن بكار فإنه سيئ الحديث ضعيف الحفظ ومن تخليط الشعبي فإنه ضعيف الحديث»^(٢).

وقال ابن عساكر في معرض بيانه لعله حديث: «هذا حديث منكر مركب على إسناد صحيح والحمل فيه على أبي حامد أو الخالدي فإنهما يأتيان بالعجائب»^(٣) أهـ.

وقال ابن حبان البستي: «إذا روى ضعيفان خبراً موضوعاً لا يتهياً لزاقه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السير»^(٤).

(فائدة) قال الزركشي: «إذا اشتمل الإسناد على ضعيف ومجهول.

- (١) نصب الراية (٢٦٤/٣) وانظر بيان الوهم (١٢٧/٣).
- (٢) الجرح (٦٩/٣) وانظر عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب (٤٠٨) للناجي.
- (٣) معجم شيوخ ابن عساكر (ق ٢١٦/أ).
- (٤) المحروحين (٣١٤/١) وانظر منه (٢٤٠، ١١٠/٢)، وانظر بيان الوهم (٨٩/٣) لابن القطان والأجوبة المرضية (١٧/١) للسخاوي.

فقال ابن القطان: إعلاله بالمجهول أولى.

وقال صاحب الإنصاف: إعلاله بالضعيف أولى من إعلاله بالمجهول ؛ لأنه ربما يعرف فيعدل^(١).

وإذا اشتمل الحديث على ضعفاء فذكر الأعلى أولى من ذكر من دونه من الضعفاء؛ لأنه إذا اقتصر على السافل، فربما يرويه ثقة عن الضعيف^(٢)، فإذا ذكر الضعيف السافل ارتفع ضعف الحديث برواية المعدل بخلاف ذكر الضعيف الأعلى؛ فإن المدار حينئذ عليه^(٣).

وهذا يسلكه عبد الحق في أحكامه كثيراً. ويعترض عليه ابن القطان فإنه يقصر الجناية على واحد دون غيره والذي سلكه عبد الحق حسن لما قلناه^(٤)، ((٥) اهـ.

الطريقة العاشرة: أن ينص أحد الحفاظ على أن الخطأ من فلان. وهذا مبني على سعة إطلاعهم. واتساع أفقهم، ومعرفتهم بالرجال. وأحاديث كل واحد منهم.

قال ابن أبي حاتم في العلل:

- (١) إذا عرف فعدل فلا إشكال من إعلاله بالضعيف أمّا وهو مجهول فيعل الحديث بهما إلا إذا توبع أحدهما وإن كان الضعيف مظنة الوهم فيه أكثر والله أعلم.
- (٢) هذا إذا توبع أمّا إذا لم يتابع فذكرهم جميعاً أولى وانظر بيان الوهم (١٢٧/٣) لابن القطان.
- (٣) أحياناً يكون المدار على أكثر من ضعيف.
- (٤) أي أن الضعيف السافل قد يتابع بخلاف الذي عليه مدار السند.
- (٥) النكت (٢٢٣/٢) للزر كشي بتصرف.

«سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة: أن النبي ﷺ دخل بيت أم سلمة فرأى عندها مخناً الحديث ؟

قال أبي: هذا خطأ اضطرب فيه حماد. إنما هو هشام عن أبيه عن أم سلمة.

وليس عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة إلا ذاك الواحد أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد^(١).

وذكر الدارقطني حديثاً فيه وهم ثم قال: «وأحسب أن الوهم من الباغندي لا من فوقه ؛ لأن شيخ الباغندي من الثقات قليل الخطأ»^(٢) اهـ.

الطريقة الحادية عشرة: أن يتوقف فلا يدرى ممن الغلط ؟

وذلك يكون ؛ لقلة الإطلاع على طرق أكثر، تظهر موطن الغلط ومنشأه، أو لكثرة الاختلافات.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يعقوب بن كاسب عن مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من نذر نذراً لم يسعه فكفارته كفارة اليمين» ، وذكر الحديث.

فقالا: رواه وكيع عن مغيرة فأوقفه والموقوف صحيح.

(١) العلل (٢٣٧/٢) حديث أم سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (٤٣/٨) رقم ٤٣٢٤ - فتح) وحديث عمر بن أبي سلمة أخرجه البخاري في الصحيح (٤٦٨/١) رقم ٣٥٤ - فتح).

(٢) العلل (٣١٧/١١)

قلت لهما: الوهم من هو؟ قالوا: ما ندري من مغيرة أو من ابن كاسب^(١).

وذكر للإمام أحمد «حديث الحسين الجعفي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر: «أسلم سالمها الله» فأنكره إنكاراً شديداً. وقال: هذا عبداً لله بن دينار عن ابن عمر انظر الوهم من قبل من هو»^(٢).

وذكر الحاكم حديثاً فيه وهم. ثم قال: «لقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن بيان البصري على أنه صدوق مقبول»^(٣) اهـ.

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث فيه اضطراب؟

فقال أبو حاتم: الناس يضطربون في حديث العلاء...

فقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي فأيهما الصحيح منهما؟

قال: هو مضطرب.

فأعدت عليه فلم يزدني على قوله هو مضطرب^(٤).

(١) العلل (٤٤١/١). وانظر العلل (١٥١/٦) للدارقطني والأنساب (٢٦٠/٥) للسمعاني. والرواية الموقوفة أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٢/٣) رقم ١٢١٨١ - العلمية، وانظر (٢١٠/٨ - ٢١١) من إرواء الغليل.

(٢) العلل (٤٨١ رقم ٢٦٤ - المروذي) وانظر التاريخ (٥٦٠/٣ - الدوري) لابن معين. حديث جابر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١٦/٧). وحديث ابن عمر أخرجه أحمد في المسند (٦٠/٢) والتزمذي في السنن (٧٢٩/٥) وإسناده صحيح.

(٣) معرفة علوم الحديث (٥٩) وانظر الرواة عن سعيد بن منصور (٦٠) لأبي نعيم.

(٤) العلل (٢٩١/١).

(فائدة) أحياناً تختلف أقوال النقاد في تعيين الراوي المخطئ.

قال الزيلعي في معرض بيانه لحديث فيه وهم. واختلف ممن الوهم: «قد اضطرب كلامهم فمنهم من ينسب الوهم في رفعه لسعيد. ومنهم من ينسبه للترجماني الراوي عن سعيد. والله أعلم»^(١) اهـ.

والعمل عندها أن ينظر فيه على ما سبق من الطرق وإلا يتوقف.

وهذه الطرق لا تعني أن هذا الراوي هو المخطئ يقيناً^(٢). بل تفيد غلبة الظن^(٣). فإذا قالوا أخطأ فلان، فلا يتعين خطؤه في نفس الأمر. بل هو راجح الاحتمال فيعتمد^(٤). وذلك؛ لأن كل طريقة من الطرق السابقة هي مظنة الخطأ في ذلك الراوي.

فالحكم عليه بالخطأ. إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يسلم من الخطأ^(٥). لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك. وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً؛ وذهنه ثاقباً؛ وفهمه قوياً؛ ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة^(٦).

(١) نصب الراية (١٦٣/٢).

(٢) إلا إذا صرح بنفسه.

(٣) انظر السنن الكبرى (٣٠٦/١) للبيهقي.

(٤) انظر فتح الباري (٥٨٥/١) للحافظ.

(٥) كأن يتابع وانظر مثلاً لراو ألصق الخطأ به فتوبع فيرث عهده من الخطأ في نصب الراية (١٩٠/٣).

(٦) انظر نزهة النظر (١١٨) للحافظ.

الباب الثالث

قاعدة الاضطراب سنداً متناً سنداً ومتناً

الفصل الأول

قاعدة الاضطراب في السند

الفصل الأول: قاعدة الاضطراب في السند

المبحث الأول: منهم المحدثين في زيادة الثقة مع

قاعدة في الرواة المختلفين.

الاضطراب في السند له ست صور:

- أ - الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.
- ب - الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع.
- ج - الاضطراب بتعارض الوقف والرفع.
- د - الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.
- هـ - الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متزداً بين ثقة وضعيف.
- و - الاضطراب في تعيين الراوي^(١).

وإنما يعمل الحديث في هذه الصور بشرط اتحاد المخرج.

قال العلاني: «لا يقدح أحدهما في الآخر إذا اختلف السندان»^(٢) اهـ.

وقال ابن دقيق في معرض كلامه عن تعليل الحديث بالاختلاف: «وهذا

بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين بل يكونان عن رجل واحد»^(٣) اهـ.

وقال ابن عبد الهادي: «محل الخلاف إذا اتحد السندان أمّا إذا [اختلفا] فلا

(١) من كلام العلاني بتصريف. نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٨).

(٢) جزء القلتين (٤٩).

(٣) الاقتراح (٢٢٤) وانظر النكت (٢/٦١١) للحافظ.

يقدر أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزمًا»^(١) اهـ.

وسبب الضعف في هذه الصور أمران:

١ - أنها دلت على عدم ضبط الراوي لذلك الحديث^(٢).

٢ - أنها في إحدى الحالتين تكون ضعيفة^(٣) إلا في صورة الرفع والوقف؛
فلأن الموقوف ليس حجة كالمرفوع.

وهذه الصور لها تعلق بمسألة «زيادة الثقة».

قال ابن الصلاح في معرض حديثه عن الحديث الذي اختلف في وصله وإرساله أو وقفه ورفع: «ولهذا الفصل تعلق بفصل «زيادة الثقة» في الحديث»^(٤) اهـ.

وإنما تعلقت بزيادة الثقة؛ [لأنه آت بزيادة]^(٥).

وتعلقت بزيادة الثقة بها؛ لأن فيها - أي الزيادة - مخالفة لما رواه غيره
وصورة مسألة زيادة الثقة: [أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومن
واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة]^(٦).

(١) نقله السخاوي في فتح المغيث (٢٠٧/١).

(٢) علوم الحديث (٢٦٩) لابن الصلاح.

(٣) كالإرسال والانقطاع.

(٤) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر النكت (٦٠٥/٢) للحافظ وفتح المغيث (٢٠٠/١) و(٧٢/٤) للسخاوي.

(٥) سلاسل الذهب (٣٢٩) للزركشي.

(٦) شرح العلل (٦٣٥/٢) لابن رجب.

ومحلها في التابعين فمن دونهم^(١).

واختلف العلماء في زيادة الثقة على مذاهب:

١- القبول مطلقاً.

٢- الرد مطلقاً.

٣- التفصيل فيه.

قال ابن عبد الهادي في معرض رده على من قال الزيادة من الثقة مقبولة:

«فإن قيل الزيادة من الثقة مقبولة؟

قلنا: ليس ذلك مجمعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور!

فمن الناس: من يقبل زيادة الثقة مطلقاً.

ومنهم: من لا يقبلها.

والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضع دون موضع فتقبل إذا كان

الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبناً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة^(٢).

وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها.

(١) فتح الباقي (٢١١/١) للأنصاري.

قال الحافظ في النكت (٦٩١/٢): «الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي

آخر إذا صح السند فلا يختلفون في قبولها» اهـ وانظر جزء رفع اليدين (١٨٩)

للبخاري.

(٢) وهذا ليس على إطلاقه انظر شرح العلل (٥٨٢/٢) لابن رجب.

ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها.
ففي موضع يجزم بصحتها.

وفي موضع يغلب على الظن صحتها.

وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.

وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.

وفي موضع يتوقف عن الزيادة»^(١) اهـ.

وهذا الذي صححه ابن عبد الهادي هو الصواب إن شاء الله؛ لأن الإسناد الذي اختلف فيه رواته لا يخلو من حالتين:-

أ- أن تحتف بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه.

ب- أن لا تحتف بالإسناد قرائن^(٢).

فإن احتفت بالإسناد قرائن ترجح أحد الأوجه؛ فليس لأهل الحديث قاعدة مضطردة بل هم يحكمون في كل حديث بحكم خاص.

قال أبو داود للإمام أحمد: «إذا اختلف الفريابي ووكيع، أليس يقضى لو كيع؟

قال: مثل ماذا؟

قلت: ما لم يروه غيره؟

(١) نقله الزيلعي في نصب الراية (١/٣٣٦-٣٣٧) باختصار.

(٢) انظر النكت (٢/٦٠٥) للحافظ.

قال: ما أدري وكيع ربما خولف أيضاً^(١) اهـ.

وقد نص جماعة من أهل التحقيق والدراية والتدقيق على أنه ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف بل مرجع ذلك إلى القرائن والمرجحات.

منهم:

١- الإمام العلامة المحقق المدقق أبو الفتح محمد بن علي القشيري الشافعي المعروف بابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ.

قال رحمه الله: «أهل الحديث قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته. كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه.

ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث. ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد؛ فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً. وبمراجعة أحكامهم الجزئية، تعرف صواب ما نقول»^(٢) اهـ.

٢- والإمام العلامة المحقق أبو الفتح محمد بن محمد المصري المعروف بابن سيد الناس ت ٧٣٤هـ.

قال رحمه الله: «ليس لأكثر أهل الحديث في تعارض الوصل والإرسال

(١) سؤالات أبي داود (١٩٩ رقم ١٣٩) وانظر العلل (١٥١/٦) للدارقطني.

(٢) شرح الإلمام (٦٠/١-٦١) باختصار وانظر النكت (٦٠/٢) للزركشي.

عمل مطرد»^(١) اهـ.

٣- والإمام العلامة المحقق أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي المعروف بابن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤هـ.

قال رحمه الله: «ذهب الخذاق من الأئمة - وهي أقوى الطرق - أنه يصار إلى الترجيح فتارة يحكم للوقف وتارة يحكم للرفع وتارة يتوقف كل بحسب القرائن.

وهذه طريقة الشافعي وأحمد وعلي بن المديني والبخاري والنسائي وغيرهم من الأئمة»^(٢) اهـ.

وقال أيضاً: «الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث»^(٣).

٤- والإمام العلامة المحقق أبو سعيد خليل العلائي الشافعي ت ٧٦١هـ.

قال رحمه الله: «الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي. كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى

(١) نقله الحافظ في النكت (٦٠٤/٢).

(٢) نقله الزركشي في النكت (١٥٦/١ - تحقيق: نور علي) وانظر تنقيح التحقيق (١٠٨/١) لابن عبد الهادي، ونصب الراية (٣٣٦/١).

(٣) تنقيح التحقيق (١١٩/١).

مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث. وهذا هو الحق»^(١) اهـ.

٥- والإمام العلامة المحقق أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الدمشقي المعروف بابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ.

قال رحمه الله: «ربما يستنكر أكثر الحفاظ المتقدمين بعض تفردات الثقات الكبار. ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(٢) اهـ.

٦- والإمام العلامة المحقق أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

قال رحمه الله: «المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها. ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة»^(٣) اهـ.

٧- والإمام العلامة المحقق إبراهيم بن عمر البقاعي ت ٨٨٥هـ.

قال رحمه الله: «لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظر - وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه - وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد وإنما يديرون في ذلك مع القرائن»^(٤) اهـ.

٨- والإمام العلامة المحقق أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي

(١) نقله الزركشي في النكت (١٧٥/٢) والحافظ في النكت (٦٠٤/٢، ٧٧٨) وانظر نظم

الفرائد (٢٠٩) للعلائي.

(٢) شرح العلل (٥٨٢/٢).

(٣) نزهة النظر (٩٦). وانظر النكت (٧٤٦/٢).

(٤) نقله الصنعاني في توضيح الأفكار (٣٣٩/١-٣٤٠).

ت ٩٠٢ هـ قال رحمه الله: «الحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن عدم اطراد حكم كلي. بل ذلك دائر مع الترجيح: فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد ذوات الصفات، وتارة العكس. ومن راجع أحكامهم الجزئية؛ تبين له ذلك»^(١) اهـ.

وإن لم تحتف بالإسناد قرائن فاختلف المحدثون في الترجيح:

فمنهم من يرجح الوصل والرفع.

ومنهم من يرجح الإرسال والوقف.

ومنهم من يرجح رواية الأكثر.

ومنهم من يرجح رواية الأحفظ.

قال الحافظ معلقاً على كلام العلائي السابق: «هذا العمل الذي حكاه^(٢) عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه ترجيح.

وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة^(٣)»^(٤) اهـ.

وقال السخاوي بعد ذكره لاختلافهم في تقديم الوصل أو الإرسال أو الأكثر أو الأحفظ: «والظاهر أن محل الأقوال^(٥) فيما لم يظهر فيه ترجيح كما

(١) فتح المغيث (٢٠٣/١).

(٢) من أنهم لا يحكمون بحكم كلي.

(٣) أي تغارض الوصل والإرسال.

(٤) النكت (٦٠٥/٢).

(٥) وفي نسخة (الخلاف) ذكره المحقق.

أشار إليه شيخنا»^(١) اهـ.

قاعدة في الرواة المختلفين:

الرواة المختلفون في الحديث وصلاً وإرسالاً. رفعاً ووقفاً. اتصالاً وانقطاعاً، ونحوه [إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا.

فالمتمثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا.

فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم، وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقرينة من القرائن فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها.

ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر. ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص. لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق.

ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره. وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر. وقد ذهب قوم إلى تعليله، وإن كان من وصل أو رفع أكثر. والصحيح خلاف ذلك [^(٢).

وقال يحيى بن معين: «أصحاب سفيان الثوري ستة: يحيى بن سعيد

(١) فتح المغيث (٢٠٢/١-٢٠٣) وانظر فتح الباقي (١٧٨/١) للأنصاري والأجوبة المرضية (٢٠٠/١-٢٠١) للسخاوي.

(٢) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٧٧٨/٢). وقال الذهبي في الموقظة (٥٢): «العبرة بما اجتمع عليه الثقات فإن الواحد قد يغلط وهنا ترجح ظهور غلظه فلا تعليل والعبرة بالجماعة» اهـ.

ووكيع بن الجراح وابن المبارك والأشجعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم. وليس أحد من هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة فيكون القول قوله حتى يجيء إنسان يفصل بينهما فإذا اتفق من هؤلاء اثنان على شيء كان القول قولهما»^(١) اهـ.

[وأما غير المتماثلين فإما أن يتساووا في الثقة أو لا فإن تساووا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ولا يلتفت إلى تعليل من علله بذلك. أيضاً إن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف]^(٢).

قال ابن هاني للإمام أحمد: «إن اختلفت شعبة وسفيان فالقول قول من؟ قال: سفيان أقل خطأ ويقول سفيان آخذ»^(٣) اهـ.

[وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة ولا يلتفت إلى تعليل من علله برواية غير الثقة إذا خالف]^(٤).

قال النسائي في معرض بيانه لاختلاف في حديث: «لا يحكم بالضعفاء على الثقات»^(٥) اهـ [إذ رواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء]^(٦).

[وإذا كان رجال أحد الإسنادين أحفظ، والآخر أكثر فقد اختلف

(١) التاريخ (٣/٥٦٠ - الدوري).

(٢) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٩).

(٣) المسائل (٢/٢١٣) وانظر تاريخ ابن معين (٤٤ - ٤٥ رقم ٥٨ - الدقاق).

(٤) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٢/٧٧٩).

(٥) السنن الكبرى (٣/٤٩١). وانظر العلل (١/١٦) لابن أبي حاتم.

(٦) انظر نصب الراية (٤/٩٧) للزيلعي، وشرح الإمام (١/٣٩١) لابن دقيق.

المتقدمون فيه:

فمنهم من يرى قول الأحفظ أولى؛ لإتقانه وضبطه.

ومنهم من يرى قول الأكثر أولى؛ لبعدهم عن الوهم.

ولا شك أن الاحتمال من الجهتين منقذ قوي، لكن ذاك إذا لم ينته عدد الأكثر إلى درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم على الغلط أو يندر أو يمتنع عادة فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير [^(١)].

(١) من كلام العلائي نقله الحافظ في النكت (٧٧٩/٢ - ٧٨٠).

(فائدة):

قال محمد ناصر الدين: «(الأخذ بالأقل هو المتيقن عند اضطراب الرواة وعدم إمكان ترجيح وجه من وجوه الاضطراب)» اهـ. السلسلة الصحيحة (٣٧١/٤) وانظر المعلم (١٧٤/٢) للمازري والنكت (٥٨/٢) للزركشي.

المبحث الثاني: الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال.

الاضطراب بتعارض الاتصال والإرسال:

المتصل: هو الذي اتصل بإسناده، فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف^(١).

ومرادهم هنا المرفوع؛ لأنه مقابل للإرسال^(٢).

والمرسل: ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي. بأن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ^(٣).

وليس من المرسل إبهام اسم الصحابي. قال ابن دقيق العيد: «عدم ذكر اسم الصحابي، لا يجعل الحديث مراسلاً»^(٤) اهـ.

(١) انظر علوم الحديث (١٩٢) لابن الصلاح، والاقتراح (٢١١) لابن دقيق والمقنع (١١٢/١) لابن الملقن.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (١٩٣).

(٣) انظر علوم الحديث (٢٠٢) لابن الصلاح والاقتراح (٢٠٨) لابن دقيق العيد والمقنع (١٢٩/١) لابن الملقن.

(٤) نقله الزيلعي في نصب الراية (٣٥/١). وانظر بيان الوهم (٥٩٢/٢) والنكت (٤٦٢/١) للزركشي.

(فائدة): قال الحميدي: «إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فهو حجة. وإن لم يسم ذلك الرجل؛ لأن أصحاب النبي ﷺ كلهم عدول» اهـ نقله ابن القطان في بيان الوهم (٦١١/٢). وانظر الكفاية (٤١٥) للخطيب.

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الوصل مع رواية الإرسال. ولا مرجح.

وله حالتان:

- ١- أن يكون الواصل والمرسل راوياً واحداً.
 - ٢- أن يكون الواصل غير المرسل.
- فإذا كان الواصل والمرسل واحداً. ولا مرجح فقد اختلف أهل العلم في ذلك.

١- الحكم للوصل على الإرسال.

لأنه زيادة ثقة.

وإليه ذهب ابن الصلاح وقال: «على الأصح»^(١) اهـ.

وقال الخطيب: «إذا كان الإرسال والوصل من راوٍ واحد لا يضر لنسيانه»^(٢) اهـ.

٢- الحكم لما وقع منه أكثر من وصل أو إرسال:

لأنه يدل على أنه الراجح من روايته.

(١) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر التبصرة والتذكرة (١٧٩/١) للعراقي. والنكت (٦٥/٢)

- (٦٦) للزرکشي وفتح المغيث (٢٠٦/١) للسخاوي وتوضيح الأفكار (٣٤٣/١) للصنعاني. والتمهيد في أصول الفقه (١٤٤/٣ - ١٤٥) للكلوذاني ومتهى الوصول في علم الأصول (٨٥) لابن الحاجب والمعتمد (١٥١/٢) للبصري والمسودة (٢٢٦) آل تيمية.

(٢) الكفاية (٤١١).

وإليه ذهب الأصوليون كالرازي وأتباعه ^(١).

قال العراقي: «الأصوليون صححوا أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فإن وقع وصله أكثر من إرساله فالحكم للوصل، وإن كان الإرسال أكثر فالحكم له» ^(٢) اهـ.

٣- الحكم بتعارضهما:

لأنه لا يدري ما الراجح في الرواية. الوصل أم الإرسال.

وإليه ذهب أئمة الحديث.

قال السخاوي: «زعم بعضهم: أن الراجح من قول أئمة الحديث فيهما التعارض» ^(٣) اهـ.

مثاله:

ما رواه سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها - أو يغتسل - فقالت له يا رسول الله إني كنت جنباً فقال رسول الله ﷺ: «إن الماء لا يجنب» ^(٤).

(١) المقنع (٢٠٨/١) لابن الملقن. وفتح المغيث (٢٠٦/١) للسخاوي. وتوضيح الأفكار (٣٤٣/١) للصنعاني.

(٢) التبصرة والتذكرة (١٧٩/١). وانظر بذل النظر في الأصول (٤٣٠) للأسمدي وشرح الكوكب المنير (٥٤٦/٢) للفتوح.

(٣) فتح المغيث (٢٠٦/١). وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٣٢/٣) لأبي يعلى وانظر النكت للزركشي (٦٥/٢).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (٥٥/١) رقم ٨٦ والنسائي في السنن (١٨٩/١) رقم ٣٢٤ وابن خزيمة في الصحيح (٤٨/١) رقم ٩١ من طرق عن سماك عنه به.

ورواه سماك أيضاً عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً^(١).
فاضطرب فيه سماك مرة وصله ومرة أرسله.
قال الإمام أحمد: «هذا حديث مضطرب»^(٢) اهـ.
وإذا كان الواصل غير المرسل ولا مرجح فقد اختلف أهل العلم في ذلك:

١- الحكم للمرسل:

وإليه ذهب أكثر أهل الحديث^(٣).
[لأن الإرسال جرح. والجرح مقدم على التعديل]^(٤) [وفي هذه العلة نظر. وإنما علة ذلك الشك في وصله. فأخذنا بالأقل المتيقن وألغينا غيره]^(٥).
قال ابن معين: «إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد»^(٦) اهـ.
ولأن [من أرسل معه زيادة علم على من وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل؛ فإذا جاء الإرسال علم أن مع المرسل زيادة علم]^(٧).

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٠٣٧، ١٠٣٩) من طريقين عن سماك عنه به.

(٢) نقله مغلطي في الإعلام بسنته (١/ ٨١ أ).

(٣) انظر الكفاية (٤١١) للخطيب وعلوم الحديث (٢٢٩) لابن الصلاح والنكت (٥٩/٢) للزركشي.

(٤) هذا تعليل المحب الطبري نقله الزركشي في النكت (٥٨/٢).

(٥) هذا اعتراض للزركشي كما في النكت (٥٨/٢).

(٦) أخرجه الخطيب في الكفاية (١٨٩).

(٧) قاله النسائي وغيره نقله البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٥٦).

ولأن [المتحقق الإرسال والوصل زيادة. وحذفها قد شكك في ثبوتها. وهو موجب للريبة في المروي دون الراوي. فذلك علة كالاضطراب في الإسناد. بل هذا أشر؛ لأنه ناقص فيه] ^(١).

واعترض عليه [بأن الإرسال نقص في الحفظ وذلك لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان؛ فتبين أن النظر الصحيح أن زيادة العلم، إنما هي مع من أسند] ^(٢).

وقال بعضهم: إرساله دليل على علمه بضعفه ^(٣).

٢- الحكم للواصل:

لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة.

قال المحب الطبري: «(من قدم المتصل يقول: إنما قدم الجرح؛ لأن الجرح معه زيادة علم وهي هنا مع المتصل)» ^(٤) اهـ.

وبه جزم الخليلي ^(٥) وابن حزم في كتاب الإغراب ^(٦) وابن الصلاح ^(٧) وغيرهم.

(١) انظر توضيح الأفكار (٣٣٩/١) للصنعاني.

(٢) قاله البلقيني في محاسن الاصطلاح (٢٥٦).

(٣) نهاية السؤل في علم الأصول (١٣٧/٢ - ١٣٩) للاسنوي.

(٤) نقله الزركشي في النكت (٥٨/٢) وانظر علوم الحديث (٢٥٦) لابن الصلاح.

(٥) في الإرشاد (١٦٣/١) وكذا الخطيب في الكفاية (٤١١).

(٦) نقله الزركشي في النكت (٦٠/٢).

(٧) في علوم الحديث (٢٥٦) وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٠٤/٣) والمعتمد في أصول

الفقه (١٥١/٢) للبصري ومنتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل (٨٥) لابن

الحاجب.

وقال الخطيب: «هذا القول هو الصحيح عندنا؛ لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له. ولعله أيضاً مسند عند الذين روه مرسلأ أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه؛ لغرض أونسيان. والناسي لا يقضي على الذاكر»^(١) اهـ.

٣- الحكم للأكثر:

ذهب إليه بعض أئمة الحديث^(٢).

[لأن الحفظ إلى الجماعة أقرب منه إلى الأقل] و [لبعدهم عن الوهم]^(٣).
ومحل الترجيح بالكثرة إذا كان الرواة في الطرفين متساويين في الحفظ والإتقان^(٤)

وإنما أثرت الكثرة؛ [لأنها تقرب مما يوجب العلم. وهو التواتر]^(٥).

واستدلوا بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين.

فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ: أصدق ذو اليمين ؟

- (١) الخفاية (٤١١). وفي إطلاقه نظر سبق في الفصل الثاني (٨٣).
- (٢) نقله الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٧) والبيهقي في المدخل (٩٣) والخطيب في الكفاية (٤١١). وانظر النكت (٥٩/٢) للزركشي.
- (٣) الرسالة (٢٨٥، ٢٨١). واختلاف الحديث (١٧٧) للشافعي والكفاية (٤٣٦) للخطيب والنكت (٥٩/٢) للزركشي، وانظر الإلزامات (٣٤٦) والأحاديث التي حولف فيها مالك (٧٧، ٤٤) للدارقطني والمحصل في علم أصول الفقه (٤٣٧/٤) للرازي.
- (٤) انظر نظم الفرائد (٢٠١) للعلائي ونصب الراية (٣٥٩/١-٣٦٠) للزيلعي.
- (٥) الناسخ (١١) للحازمي.

فقال الناس: نعم.

فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع^(١).

قال ابن عبد البر: «فيه دليل على أن المحدث إذا خالفته الجماعة في نقله، أن القول قول الجماعة. وأن القلب إلى روايتهم أشد سكوناً من رواية الواحد»^(٢) اهـ. ووجهه: أن الرسول ﷺ قوى الأمر المسؤول عنه بقولهم. وإذا قالوا: لا. فالظاهر أنه لا يعمل بقول ذي الدين.

وقال الإمام مسلم في معرض بيانه لمعرفة الصواب عند الاختلاف: «الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد. وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث. مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم»^(٣) اهـ.

وقال الخطيب في كتاب القنوت: «الحكم للجماعة على الواحد»^(٤) اهـ.

وقال البيهقي: «العدد أولى بالحفظ من الواحد»^(٥) اهـ.

وقال بعضهم: لا تأثير لكثرة الرواة.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٩٧/٣) رقم ١٢٢٨ - فتح.

(٢) التمهيد (٣٤٢/١) وانظر المدخل (٩٢-٩٣) للبيهقي.

(٣) التمييز (١٧٢).

(٤) نقله ابن رجب في فتح الباري (١٩٤/٩).

(٥) نقله الحافظ في التلخيص الحبير (٩٢، ٢٥/٢).

قال الحازمي: «قال بعض الكوفيين^(١): كثرة الرواة لا تأثير لها في باب الترجيحات؛ لأن طريق كل واحد منهما غلبة الظن فصار كشهادة الشاهدين مع شهادة الأربعة.

يقال على هذا: إن إلحاق الرواية بالشهادة غير ممكن؛ لأن الرواية وإن شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد فارقتها في أكثر الوجوه. ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأة لرجل بمال لا تقبل شهادتهن. ولو شهد به رجلان قبلت شهادتهما. ومعلوم أن شهادة الخمسين أقوى في النفس من شهادة رجلين؛ لأن غلبة الظن إنما هي معتبرة في باب الرواية دون الشهادة»^(٢) اهـ.

٤- الحكم للأحفظ:

وإليه ذهب بعض أهل الحديث^(٣).

لأن الحافظ أبعد عن الوهم والغلط. واعتماد باب الرواية على الضبط سواء كان ضبط صدر أو كتاب.

واستدلوا بحديث ذي اليدين السابق.

قال العلاني: «ويؤخذ من هذا الحديث أن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٢٠٧/٣-٢١٠) للبخاري.

وكذا بعض الشافعية قال به كما في قواطع الأدلة (٣٢/٣) للسمعاني.

(٢) الناسخ (١١) وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٢٢/٣-١٠٢٣) لأبي يعلى والتمهيد في أصول الفقه (٣٢/٣) للكلوذاني وقواطع الأدلة في أصول الفقه (٣٢/٣) للسمعاني وبذل النظر في الأصول (٤٨٥) للأسمندي ونظم الفرائد (٢٠١) للعلاني.

(٣) نقله الخطيب في الكفاية (٤١١).

حديث كان القول فيهم للأكثر عدداً أو للأحفظ والأتقن؛ لأن ذي اليدين لما انفرد رجع النبي ﷺ إلى بقية القوم. وفيهم مثل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - حتى وافقوا ذا اليدين ﷺ.

ويترجح هذا أيضاً من جهة المعنى، بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن. وعند الاختلاف فيما هو مقتضى لصحة الحديث أو لتعليقه، يرجع إلى قول الأكثر عدداً؛ لبعدهم عن الغلط والسهو. وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان. فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً.

وهذه قاعدة متفق على العمل بها عند أهل الحديث»^(١) اهـ.

٥- الحكم بالتساوي:

قال السخاوي: «وفي المسألة قول خامس وهو التساوي قاله السبكي»^(٢) اهـ.

٦- الحكم بالتعارض:

قال السخاوي: «زعم بعضهم أن الراجح من قول أئمة الحديث في كليهما التعارض»^(٣) اهـ.

مثاله: ما رواه ليث بن أبي سليم^(٤) عن زيد بن أرقط عن أبي أمامة قال

(١) نظم الفرائد (٢٠١). وانظر العلل (٤٢/١) لابن أبي حاتم والعلل (١٩٤/١) - عبد الله للإمام أحمد والسنن الكبرى (١٦٠/٧) للبيهقي.

(٢) فتح المغيث (٢٠٢/١). وانظر فتح الباقي (١٧٨/١) للأنصاري.

(٣) فتح المغيث (٢٠٦/١). وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٣٢/٣) لأبي يعلى والنكت (٦٦/٢) للزركشي.

(٤) [صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك] التقریب (٨١٧ رقم ٥٧٢١).

قال رسول الله ﷺ: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه»^(١).

وخالفه العلاء بن الحارث^(٢):

فرواه عن زيد بن أرقط عن جبير بن نفير مرفوعاً مرسلاً: «إنكم لن ترجعوا إلى الله بأفضل مما خرج منه»^(٣).

فليث وصله والعلاء أرسله، وكلاهما ضعيف. فالحديث مضطرب.

وقد أعله الألباني باختلاف إسناده^(٤).

(١) أخرجه الترمذي في السنن (١٦٢/٥ رقم ٢٩١١).

(٢) [صديق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط] التقريب (٧٥٩ رقم ٥٢٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي في السنن (١٦٢/٥ رقم ٢٩١٢).

(٤) السلسلة الصحيحة (٦٥٠/٢ رقم ٩٦١).

المبحث الثالث: تعارض الاتصال والانقطاع.

الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع:

المتصل: هو الذي اتصل إسناده. فكان كل واحد من رواته قد سمعه فمن فوقه إلى منتهاه.

ويطلق على المرفوع والموقوف..

والمنقطع: ما لم يتصل إسناده. على أي وجه. سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره^(١).

ومرادهم هنا غير المرسل؛ لأنه سبق حكمه.

ومراسيل الصحابة مقبولة ولا تدخل في هذا الباب اتفاقاً قال القرطبي: «الصحابة لا فرق بين إسنادهم وإرسالهم؛ إذ الكل عدول على مذهب أهل الحق»^(٢).

وكذا لا يريدون المعلق^(٣).

وصورة الاضطراب: أن تعارض رواية الاتصال مع رواية الانقطاع. ولا مرجح.

والكلام فيه. كالكلام في الاضطراب بتعارض الاتصال والإرسال^(٤).

(١) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (٢١٣) لابن الصلاح والمقنع (١٤١/١) لابن الملقن.

(٢) المفهم (١٢٢/١).

(٣) انظر نصب الراية (٤٢٧/٢) للزيلعي.

(٤) انظر: منتهى الوصول في علم الأصول (٨٥) لابن الحاجب وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (١٨/٣) للبخاري والتقرير والتحبير (٢٩٤/٢) لابن

مثاله:

ما رواه المفضل عن يونس عن سعد عن المسور عن أبيه عن عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم عليه»^(١).

ثم رواه المفضل عن يونس قال سمعت سعد بن إبراهيم يحدث عن المسور عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد»^(٢).

فلم يقل هنا (عن أبيه)، ورواية المسور عن عبد الرحمن مرسلة^(٣).
فهنا مرة وصله ومرة قطعه.

قال الدارقطني على رواية الوصل: «ولا يثبت هذا القول»^(٤) اهـ.

وقال النسائي على رواية القطع: «هذا مرسل ليس بثابت»^(٥) اهـ.

والحديث أعله الدارقطني بالاضطراب حيث قال: «هو مضطرب غير ثابت»^(٦) اهـ.

أمير الحاج وسلاسل الذهب (٣٢٩) للزركشي وشرح الكوكب المنير (٢/٥٤٩-٥٥٠) للفتوح.

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٨/٢٧٧- الجواهر النقي) ومن طريقه ابن عبد البر في الاستدكار (٢٤/٢١).

(٢) أخرجه النسائي في السنن (٨/٤٦٨ رقم ٤٩٩٩).

(٣) التقريب (٩٤٣ رقم ٦٧١٢). وانظر العلل (١/٤٥٢) لابن أبي حاتم.

(٤) العلل (٤/٢٩٥).

(٥) السنن (٨/٤٦٨).

(٦) العلل (٤/٢٩٥).

المبحث الرابع: تعارض الرفع والوقف

الاضطراب بتعارض الرفع والوقف

- المرفوع: هو ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ^(١).
ولا يطلق إلا على ما أضيف للنبي ﷺ ^(٢).
وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً ^(٣).
والمرفوع هنا يشمل المتصل والمنقطع دون المرسل؛ لأنه مقابل الوقف ^(٤).
الموقوف: ما أضيف للصحابي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ^(٥).
ومطلقه يختص بالصحابي ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً ^(٦).
وسواء كان إسناده متصلاً أم غير متصل ^(٧).

-
- (١) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.
(٢) علوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.
(٣) علوم الحديث (١٩٣) لابن الصلاح.
(٤) والخطيب يخص المرفوع بما أخبر به الصحابي انظر الكفاية (٢١) وتوجيهه في النكت (٥١١/١) للحافظ.
(٥) الكفاية (٢١) للخطيب وعلوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح والنكت (٥١٢) للحافظ.
(٦) علوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح ومختصر علوم الحديث (١٤٧/١-الباعث) لابن كثير.
(٧) علوم الحديث (١٩٤) لابن الصلاح.

وصورة الاضطراب: أن تتعارض رواية الرفع مع رواية الوقف ولا مرجح. وله حالتان:

- ١- أن يكون الرفع والوقف من راوٍ واحد.
 - ٢- أن يكون الرفع من راوٍ والوقف من غيره.
- فإذا كان الرفع والوقف من راوٍ واحد، فقد اختلف أهل العلم في ذلك:
- ١- الحكم للرفع:

وإليه ذهب جماعة من أهل الحديث^(١). وصححه ابن الصلاح^(٢)؛ لأنه زيادة ثقة. وهو مثبت وغيره ساكت. ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه ولا احتمال أن يكون سمع الوجهين^(٣).

٢- الحكم لما وقع منه أكثر:

لأنه يدل على أنه الراجح من روايته. وإليه ذهب الأصوليون^(٤).

٣- الحكم بتعارضهما:

- (١) المعتمد في أصول الفقه (١٥١/٢) للبصري والتمهيد في أصول الفقه (١٤٤/٣-١٤٥) للكلوذاني ومتمهى الوصول (٨٥) لابن الحاجب والمسودة (٢٢٦) لآل تيمية.
- (٢) علوم الحديث (٢٢٩) لابن الصلاح والتقيد والإيضاح (٧٨) للعراقي.
- (٣) المصادر السابقة. وانظر الكفاية (٤١٧) للخطيب.
- (٤) بذل النظر في الأصول (٤٣٠) للأسمندي وشرح الكوكب المنير (٥٤٦/٢) للفتوحى والتقيد والإيضاح (٧٨) للعراقي وفتح الباقي (١٧٩/١) للأنصاري.

لأنه لا يدري ما الراجح في الرواية الرفع أو الوقف.

وإليه ذهب أئمة الحديث ^(١).

قال الزركشي: «قال بعض المتأخرين: الراجح من قول أئمة الحديث أن الوقف والرفع يتعارضان.

قال: وهكذا: مع الوصل والإرسال» ^(٢) اهـ.

مثاله: ما رواه عبد الأعلى بن عامر عن أبي عبد الرحمن عن علي قال قال رسول الله ﷺ: «﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾» ^(٣) قال شكركم، تقولون مطرنا بنوء كذا وكذا وبنجم كذا وكذا» ^(٤).

ثم رواه عبد الأعلى موقوفاً:

فرواه عن أبي عبد الرحمن عن علي ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ قال: شكركم ^(٥).

وذكر الدارقطني الاختلاف فيه رفعاً ووقفاً ثم قال: «ويشبه أن يكون الاختلاف من جهة عبد الأعلى» ^(٦) اهـ.

وإذا كان الرفع غير الواقف فقد اختلف أهل العلم في ذلك:

(١) العدة (١٠٣٢/٣) لأبي يعلى وفتح المغيث (٢٠٦/١) للسخاوي.

(٢) النكت (٦٥/٢).

(٣) سورة الواقعة (٨٢).

(٤) أخرجه الترمذي في السنن (٣٧٤/٥) رقم ٣٢٩٥.

(٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (٦٦٢/١١) رقم ٣٣٥٥٤.

(٦) العلل (١٦٣/٤-١٦٤).

١- الحكم للرفع:

قال الخطيب: «اختلاف الروایتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه. فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً مع ما بيناه؛ لأن إحدى الروایتين ليست مكذبة للأخرى. والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد»^(١) اهـ

وصححه ابن الصلاح^(٢). وإليه ذهب جماعة من أهل الحديث^(٣).

٢- الحكم للوقف:

لأنه متيقن ولأن الرافع ربما تبع العادة وسلك الجادة^(٤).

وإليه ذهب أكثر أهل الحديث^(٥).

٣- الحكم للأكثر^(٦):

(١) الكفاية (٤١٧) وانظر العدة في أصول الفقه (١٠٠٤/٣) لأبي يعلى وقواطع الأدلة في

أصول الفقه (١٤/٣) للسمعاني وبيان الوهم (٢٧٢/٣) لابن القطان والبحر المحيط

(٣٤١/٤) للزركشي .

(٢) علوم الحديث (٢٢٩) وانظر شرح مسلم (٥٧/١) للنووي.

(٣) انظر المصادر السابقة مع فتح المغيث (٢٠٦/١) للسخاوي.

(٤) النكت (٦١٠/٢) للحافظ.

(٥) الكفاية (٤١١) للخطيب وقواطع الأدلة (١٩/٣) للسمعاني وعلوم الحديث (٢٢٩)

لابن الصلاح وفتح المغيث (٢٠٥/١) للسخاوي.

(٦) فتح الباقي (١٧٨/١) للأنباري.

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

٤- الحكم للأحفظ^(١):

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

٥- القول بالتعارض:

كما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

مثاله: ما رواه ابن عينة عن إسماعيل بن أمية قال سمعت أعرابياً يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «من قرأ ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾^(٢) فأنتهى إلى ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾^(٣) فليقل: بلى»^(٤).

وخالفه ابن عليه:

فرواه عن إسماعيل بن أمية عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبي هريرة قال: «إذا قرأ أحدكم ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ فقرأ ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ فليقل: بلى»^(٥).

والحديث أعله الذهبي باضطراب سنده^(٦).

(١) فتح الباقي (١٧٨/١) للأنصاري.

(٢) سورة القيامة (١).

(٣) سورة القيامة (٤٠).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (١/٥٥٠ رقم ٨٨٧).

(٥) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٧١).

(٦) الميزان (٤/٥٨٩).

المبحث الخامس: الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين

الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين له تعلق بمسألة المزيد في متصل الأسانيد^(١)، ومسألة المرسل الخفي^(٢) والتدليس.

والمزيد في متصل الأسانيد: هو أن يزيد الراوي في الإسناد رجلاً لم يزد من هو أتقن منه.

وشرطه: أن يقع التصريح في محل الزيادة^(٣).

والمرسل الخفي: أن يروي الراوي عن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه^(٤).

والتدليس: أن يروي الراوي عن عاصره، ولقيه ما لم يسمع منه^(٥).

وصورة المسألة: أن تتعارض رواية من زاد مع رواية من نقص، ولا مرجح.

قال العلائي في معرض بيانه للمرسل الخفي وكيفية إدراكه:

إحداها^(٦): عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه. وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

(١) علوم الحديث (٤٨٠) لابن الصلاح والنزهة (١٢٦) للحافظ وفتح المغيث (٧٣/٤) للسخاوي. وانظر العلل (١٧١/١) للرازي.

(٢) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنكت (٧٨٥/٢) للحافظ.

(٣) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنزهة (١١٤) للحافظ.

(٤) علوم الحديث (٤٨٣) لابن الصلاح والنزهة (١١٤) للحافظ.

(٥) علوم الحديث (٢٣٠) لابن الصلاح والنزهة للحافظ (١١٣).

(٦) هذه طرق لمعرفة الانقطاع. وقد ذكرها من قبل ابن القطان في بيان الوهم (٣٧١/٢)

وانظر النكت (٢٦/٢ - ٢٨) للزركشي.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل. ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه أو أخبرت عنه ونحو ذلك.

«الثالث: أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال^(١) إذ لو كان سمعه منه لما رواه بواسطة بينهما.

وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث أنه متى كان الوسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة.

ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ «عن» ونحوها. فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما. فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول.

قال ابن الصلاح: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظ «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله. ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد.

وإن كان فيه تصريح بالسماع أو الإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه. ثم لقي الأعلى فسمعه منه بعد ذلك كما جاء مصرحاً به في موضع - يعني: ويكون روايته بزيادة الوسطة قبل أن يلقي الأعلى - قال: اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً.

فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك - يعني: أن يسمع الحديث من رجل عن

(١) [وشرطه أن يعنعن في موضع النقص وأن يكون راوي الزيادة ثقة وأن لا يخالف

راوي الزيادة الحفاظ ولا يأتي بشذوذ] قاله ابن المواق ونقله الزركشي في النكت

شيخه ثم يسمعه من الأعلى - أن يذكر السماعين فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة. قلت: ويحتمل أيضاً أنه حالة روايته الحديث نازلاً بذكر المزيد لم يكن ذاكرةً لسماعه له عالياً بدونه ثم تذكر فرواه عن الأعلى وقد أشار ابن الصلاح رحمه الله آخر كلامه على هذين النوعين أنهما متعرضان؛ لأن يعترض بكل منهما على الآخر^(١) وهو كما ذكر فإن حكمهم على أفراد هذين النوعين مختلف اختلافاً كثيراً.

وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه. وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد^(٢).

وثانيهما: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روى بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين. أي أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً. وكيف ما رواه كان متصلاً^(٣).

ورابعها: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين.

والحكم بالزيادة تارة يكون، للاعتبار برواية الأكثر. وتارة؛ للتصريح بالسماع من الأعلى. وتارة؛ لقربة تنضم إلى ذلك إلى غيرها من الوجوه. وهي كلها جارية في القسم الثاني الذي يحكم فيه بالإرسال إذا لم يذكر فيه المزيد.

(١) أي المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي وانظر علوم الحديث (٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) انظر فتح الباري (٤٠٥/٣) لابن رجب.

(٣) انظر الإعلام بسبته (١/٣٨ أ) لمغلطاي ونصب الراية (١/١٧٦) للزيلي.

وحاصل الأمر أن الراوي متى قال عن فلان. ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك. وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس. وإلا فمدلسة. وحكم المدلس حكم المرسل.

وخصوصاً إذا كان الراوي أكثر عن الشيخ الذي رواه عنه بالواسطة. فلو أن هذا الحديث عنده عنه، لكان يساير ما روى عنه. فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثّر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه. ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلاً مبهماً أو متكلماً فيه.

وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله بل هذا أولى. وهو أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ثم يذكر أن بينه وبينه فيه آخر. فرواه كذلك، والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن.

وإنما يقوى الحكم بهذا جداً عندما يكون الراوي مدلساً.

وأما القسم الثالث:

فتارة يظهر كونه عند الراوي بالوجهين ظهوراً بيناً؛ بتصريحه بذلك ونحوه. وتارة يكون ذلك بحسب الظن القوي^(١).

وأما القسم الرابع:

المحتمل فاحتمال كونه على الوجهين ليس قوياً. بل هو متردد بين الإرسال

(١) انظر النكت (٣٨١/١-٣٨٣) للحافظ.

بإسقاط الزائد وبين الاتصال والحكم بكونه مزيداً فيه»^(١) اهـ.

وقال ابن القطان: «اعلم أن المحدث إذا روى حديثاً عن رجل قد عُرف بالرواية عنه والسماع منه ولم يقل حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. وإنما جاء به بلفظة «عن»؛ فإنه يحمل حديثه على أنه متصل إلا أن يكون ممن عرف بالتدليس. فيكون له شأن آخر.

وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعناً. غلب على الظن أن الأول منقطع من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه. ثم حدث به عن رجل عنه^(٢).

وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله وقيام الريب^(٣) في ذلك.

ويكون هذا أبين في اثنين، لم يعلم سماع أحدهما من الآخر. وإن كان الزمان قد جمعهما.

وعلى هذا المحدثون^(٤). وعليه وضعوا كتبهم. كمسلم في كتاب التمييز والدارقطني في علله والترمذي. وما يقع منه للبخاري والنسائي والبزار وغيرهم ممن لا يحصى كثرة. تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحد بينهما. بخلاف ما لو قال في الأول حدثنا أو أخبرنا أو سمعت ثم نبجده عنه

(١) جامع التحصيل (١٢٥-١٣٨) باختصار وانظر فتح المغيث (٧٣/٤-٧٤) للسخاوي.

(٢) وأحياناً يغلب على الظن أنه سمع منهما ولو لم يصرح بروايته عنهما في رواية واحدة.

انظر جامع التحصيل (١٣٤) للعلائي.

(٣) وهذه علة رد الإضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين.

(٤) كذا أطلق. والصواب أنهم لا يحكمون حكماً عاماً. بل يحكمون على كل حديث بما

يليق به. وانظر مثلاً على ذلك في فتح الباري (٤٠٥/٣) لابن رجب.

بواسطة بينهما فإن هاهنا نقول: سمعه منه ورواه بواسطة عنه. وإنما قلنا: سمعه منه؛ لأنه ذكر أنه سمعه منه أو حدثه به»^(١) اهـ.

لكن المحدثون لا يطلقون القول بانقطاع الحديث المعنعن إذا روي بزيادة واحد بينهما.

قال ابن المواق متعباً ابن القطان: «إنما يكون منقطعاً بشروط: أحدها: أن يكون الراوي قد عنعن. ولم يصرح بالسماع ولا بما يقتضيه من حدثنا وشبهه.

الثاني: أن يكون راوي الزيادة ثقة؛ فإن رواية غير الثقة مناقضة غير قاذحة.

قال النسائي: لا يحكم بالضعفاء على الثقات.

الثالث: أن لا يخالف راوي الزيادة الحفاظ. ولا يأتي بشذوذ ومالا يتابع عليه. وإن كان ثقة فإنه إذا خالف الحفاظ أو شذ لم تعتبر روايته وكان القول قول الجمهور. وهذا الشرط لم يعتبره ابن القطان»^(٢) اهـ.

واختلف أهل العلم في هذه الزيادة على أقوال:

١- الحكم للأكثر أو للأحفظ:

لما سبق في تعارض الوصل والإرسال.

(١) بيان الوهم (٢/٤١٥).

(فائدة): وكلامه هنا يخالف قاعدته المعروفة من عدم اعتباره الاضطراب في السند إذا كان راويه ثقة.

(٢) نقله الزركشي في النكت (٢/٢٨). وانظر النكت (١/٣٨١-٣٨٣) وهدى الساري (٣٤٧) للحافظ.

٢- الحكم للسند الخالي من الزيادة:

والحكم على الزيادة بأنها من المزيد في متصل الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً. من راويها أوسهواً وباتصال السند الناقص بدونها.

٣- الحكم للزيادة:

ويحكمون على السند الخالي من الزيادة بالإرسال والانقطاع.

٤- التوقف:

لعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

مثاله: ما رواه ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن عمر عن النبي ﷺ قال: «تابعوا بين الحج والعمرة فإن المتابعة بينهما تنفي الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبث»^(١).

وهذا إسناد ظاهر في الاتصال، وجاء بزيادة رجل فيه.

فرواه ابن عيينة وعبيد الله بن عمر عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر مرفوعاً^(٢).

فهنا قال (عن أبيه).

والحديث أعله يعقوب بن شيبه^(٣) والدارقطني^(٤) بالاضطراب.

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن (٣/٤٠٧ رقم ٢٨٨٧/٢).

(٢) أخرج رواية ابن عيينة الحميدي في المسند (١/١٠) وزواية عبيد الله ابن ماجه في السنن (رقم ٢٨٨٧/١).

(٣) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٩/٢٥).

(٤) العلل (٢/١٢٩).

المبحث السادس: الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

الاضطراب في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف إنما ضعف؛ لأنه في إحدى الصورتين ضعيف.

وشرطه: أن لا يكون روى الوجهين ^(١).

وصورة المسألة: أن تعارض رواية من ذكر الثقة رواية من ذكر الضعيف ولا مرجح.

قال العلائي: «الاختلاف في اسم الراوي ونسبه، فهو على أقسام أربعة:

القسم الأول: أن يهم في طريق ويسمى في الأخرى، فالظاهر أن هذا لا تعارض فيه؛ لأنه يكون المبهم في إحدى الروايتين هوالمعين في الأخرى. وعلى تقدير أن يكون غيره، فلا تضر رواية من سماه وعرفه، إذا كان ثقة رواية من أبهمه ^(٢).

القسم الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط. والمعني بها في الكل واحد فإن مثل هذا لا يعد اختلافاً أيضاً. ولا يضر إذا كان الراوي ثقة ^(٣).

(١) انظر جزء القلتين (٣١) للعلائي.

(٢) ونحوه ما في الاقتراح (٢٢٢) لابن دقيق العيد.

(٣) وهذا القسم قال عنه الزركشي: «قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن» اهـ نقله السيوطي في التدريب (٢٣٩/١). وانظر الاقتراح (٢٢٢) لابن دقيق العيد.

والقسم الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في سياق ذلك فمثل هذا الاختلاف لا يضر. والمرجع فيه إلى كتب التواريخ وأسماء الرجال فيحقق ذلك الراوي، ويكون الصواب فيه من أتى به على وجهه.

القسم الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف لكن يكون ذلك من متفقين:

أحدهما: ثقة والآخر ضعيف.

أو أحدهما مستلزم الاتصال والآخر الإرسال»^(١) اهـ.

مثاله:

ما رواه هشام بن سعيد الطالقاني^(٢) عن محمد بن مهاجر^(٣) عن عقيل ابن شبيب^(٤) عن أبي وهب الجشمي^(٥) - وكانت له صحبة - قال قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء. وأحب الأسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام. وأقبحهما حرب ومرة. وارتبطوا الخيل

(١) نقله الحافظ في النكت (٧٨٥-٧٨٧).

(٢) قال عنه الحافظ في التقریب (١٠٢١ رقم ٧٣٤٥): «(صدوق)» اهـ.

(٣) الأنصاري [ثقة] التقریب (٩٠٠ رقم ٦٣٧١).

(٤) قال عنه الحافظ في التقریب (٦٨٦ رقم ٤٦٩٤): «(مجهول من الرابعة)» اهـ.

(٥) قال عنه الحافظ في التقریب (٢٢١ رقم ٨٥٠٧): «(صحابي سكن الشام له حديث

واحد)» اهـ. وقال ابن القطان في بيان الوهم (٣٨٠/٤): «(لا تعلم لأبي وهب الصحبة

إلا بزعم عقيل بن شبيب هذا ولا يعرف روى عنه غيره وعقيل المذكور يحتاج في

تعديل نفسه إلى كفيّل)» اهـ أي لجهالته ولم يرو عنه إلا محمد بن مهاجر.

وامسحوا بنواصيها وأعجازها أو قال: وأكفأها وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار. وعليكم بكل كميت أغر محجل أو أدهم أغر محجل»^(١).

وهذا إسناد ظاهره الاتصال لكن له علة خفية وهي الإرسال^(٢).

قال أبو حاتم: «سمعت هذا الحديث وأنكرته في نفسي وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول وكان أصحابنا يستغربون، فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد. ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال قال النبي ﷺ^(٣).

قال أبو حاتم: فعلمت أن ذلك باطل. وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول. واسمه عبيدا لله بن عبيد. وهو دون

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٥/٤) وعنه البخاري في الكنى (٧٨) ومن طريق أحمد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٤ رقم ٨١٤) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (٣٨٠/٢٢ رقم ٩٤٩) وكذا أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٤٢/٦ رقم ٧٠٤٥) وكذا البيهقي في الكبرى (٣٠٦/٩) عن هشام عنه به.

وأخرجه أبو حاتم في العلل (٢١٣/٢) وأبو داود في السنن (رقم ٢٥٤٣، ٢٥٥٣، ٤٩٥٠) وأبو يعلى في المسند (١١١/١٣ رقم ٧١٦٩) والنسائي في السنن (رقم ٣٥٦٧) والدولابي في الكنى (١١٢/١) من طرق عن هشام عنه به.

(٢) كما نبه عليه أبو حاتم في العلل (٣١٢/٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٥/٤) وأبو داود في السنن (رقم ٢٥٤٤) عن أبي المغيرة عنه به.

وأخرجه الدولابي في الكنى (٥٩/١) من طريق يحيى الوحاظي عن محمد بن مهاجر عنه به إلا أنه لم ينسبه.

التابعين يروي عن التابعين. وضربه مثل الأوزاعي ونحوه.

فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه ^(١)؛ فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: هو عقيل بن سعيد أو عقيل بن شبيب؟ قال: مجهول لا أعرفه ^(٢) اهـ

فمرة قال: أبو وهب الجشمي وكانت له صحبة ومرة قال: أبو وهب الكلاعي وهو دون التابعين والظاهر أن هذا الاضطراب من عقيل بن شبيب ^(٣).

(١) الإمام أحمد رحمه الله سماه في المسند «أبا وهب الجشمي» ومرة قال «الكلاعي» فلعله

مشى على ظاهر قول بعضهم «له صحبة» والله أعلم.

(٢) العلل (٣١٢/٢-٣١٣) باختصار وانظر المراسيل (١٠٢) لابن أبي حاتم.

(٣) وانظر حول الحديث: بيان الوهم والإيهام (٣٨٤-٣٧٩/٤) لابن القطان والإصابة

(٩٣/١٢) للحافظ والسلسلة الصحيحة (رقم ٩٠٤، ١٠٤٠) للألباني.

المبحث السابع: الاضطراب في تعيين الراوي

الاضطراب في تعيين الراوي وإنما ضعف لأنه في إحدى صورتين ضعيف؛ أو لأنه يدل على عدم ضبطه.

وشرطه: أن لا يكون عنده على الوجهين ^(١).

قال العلائي: «الاختلاف في السند لا يخلو:

إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا.

فإن كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة ^(٢).

وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً ^(٣). وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق ^(٤).

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة فيضر ذلك ولو كانت رواته ثقات. إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقتين جميعاً. فهو رأي فيه

(١) انظر الاقتراح (٢٢٣).

(٢) انظر الانصاف (١٨٩) لابن عبد البر وشرح الإمام (٣٩٢/١) والاقتراح (٢٢٣) لابن دقيق

(٣) انظر العلل (١٩/١-٢٠) للرازي ومحاسن الاصطلاح (٢٧٣) للبلقيني.

(٤) قال أبو حاتم على حديث رواه قتادة عن ثلاثة من شيوخه: «أحسب الثلاثة كلها صحاح وقاتدة كان واسع الحديث» اهـ. العلل (٨٦/١).

ضعف؛ لأنه كيفما دار كان على ثقة وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث^(١).
لكن لا بد في الحكم بصحة ذلك؛ سلامته من أن يكون غلطاً أو شاذاً^(٢).
وأما إذا كان أحد الراويين المختلف فيهما ضعيفاً لا يحتج به فهنا مجال
للنظر وتكون تلك الطريق التي سمي فيها الضعيف وجعل الحديث عنه كالوقوف أو
الإرسال بالنسبة إلى الطريق الأخرى فكل ما ذكر هناك من الترجيحات يجيء
هنا.

ويمكن أن يقال - في مثل هذا يحتمل أن يكون إذا كان مكشراً قد سمعه
منهما^(٣) - أيضاً - كما تقدم.

فإن قيل: إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف ؟
فالجواب: يحتمل أنه لم يطلع على ضعف شيخه. أو اطلع عليه ولكن
ذكره اعتماداً على صحة الحديث عنده من الجهة الأخرى^(٤) اهـ.

ومما يلحق بهذا النوع أن يقول الراوي عن فلان أو فلان وكلاهما ثقة.
قال أبو عبد الله البوشنجي معلقاً على أثر رواه قال فيه راويه (عن أبي
الزعراء أو عن زيد بن وهب): «وليس مما يدخل إسناده وهن ولا ضعف لقول

(١) نقله الحافظ في النكت (٣٨١/١-٣٨٣) للحافظ.

(٢) قال أبو داود قلت لأحمد: «اختلاف أحاديث الزهري ؟ قال: منها ما روى عن
رجلين ومنها ما جاء عن أصحابه - يعني الوهم» اهـ. السؤالات (٢١٩ رقم ١٩٢).

(٣) وهذا يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والافتقار. انظر النكت (٣٨٣/١)
للحافظ.

(٤) نقله الحافظ في النكت (٧٨٢/٢-٧٨٥) ونحوه في جزء القلتين (٢٥-٢٩، ٤٣) وانظر
الاقتراح (٢٢٣-٢٢٤) لابن دقيق.

الراوي (عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب)؛ لما لعله توهمه شكاً فيه وليس مثل هذا الشك يوهن الخبر ولا يضعف به الأثر؛ لأنه حكاة عن أحد الرجلين. وكل منهما ثقة مأمون وبالعلم مشهور وإنما كان الشك فيه أن يقول عن أبي الزعراء أو عن غيره، كان الوهن يدخله؛ إذا لا يعلم الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وأفصح بالناقلين أنه عن أحدهما فليس هذا بموضع ارتياب. تفهموا رحمكم الله^(١) اهـ.

وقال الخطيب: «إن كان كل واحد من الرجلين اللذين سماهما عدلاً؛ فإن الحديث ثابت والاحتجاج به جائز؛ لأنه قد عينهما وتحقيق سماع ذلك من أحدهما وكلاهما ثابت العدالة»^(٢) اهـ.

ومن ذلك حديث رواه ابن عينة واضطرب فيه هل هو من مسند عبد الله ابن عمر بن الخطاب أم مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال الحافظ: «ليس في التعليل بذلك كبير تأثير. والله أعلم»^(٣) اهـ.

[ولو كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فهذا أشد وهناً مما لو أبهمه؛ لأن المبهم يحتمل العدالة أو الجرح والضعيف ثابت الجرح. وهو أسوأ حالاً ممن احتمل الجرح وغيره] ^(٤).

مثاله:

ما رواه عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية (٣٧٦).

(٢) الكفاية (٣٧٥).

(٣) هدي الساري (٣٨٢).

(٤) انظر الكفاية (٣٧٦-٣٧٧) للخطيب.

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين
أقرنين أملحين مودوعين فذبح أحدهما عن أمته لمن شهد الله بالتوحيد وشهد له
البلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد ﷺ^(١).

فهنا شك.

ثم رواه عبد الله بن محمد بلا شك.

فرواه عن أبي سلمة عن عائشة وأبي هريرة مرفوعاً^(٢).

ثم جعله عبد الله بن محمد من رواية أبي هريرة عن عائشة فرواه عن أبي
سلمة عن أبي هريرة أن عائشة قال فذكره^(٣).

ثم جعله عبد الله بن محمد من مسند جابر بن عبد الله:

فرواه عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه مرفوعاً^(٤).

ثم جعله عبد الله بن محمد من مسند أبي رافع:

فرواه عن علي بن حسين عن أبي رافع مرفوعاً^(٥).

فهذا الحديث اضطرب فيه عبد الله بن محمد بن عقيل^(٦).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٥/٦) وابن ماجه في السنن (رقم ٣١٢٢).

(٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (رقم ٨١٣٠).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٠/٦).

(٤) أخرجه الطحاوي في المعاني (١٧٧/٤).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣٩١/٦).

(٦) الهاشمي [صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بآخره]. التقريب (٥٤٢ رقم ٣٦١٧).

فمرة: عن عائشة أو عن أبي هريرة على الشك مرفوعاً.

ومرة: عن عائشة وأبي هريرة بلا شك مرفوعاً.

ومرة: عن أبي هريرة عن عائشة مرفوعاً.

ومرة: عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

ومرة: عن أبي رافع مرفوعاً.

كما أن رواية علي بن حسين عن أبي رافع مرسله فهذا اضطراب شديد

منه.

والحديث أعله الدارقطني بالاضطراب ^(١) وأعله أبو حاتم وأبو زرعة

بتحليل ابن عقيل ^(٢).

(١) العلل (٣٢٠/٩).

(٢) العلل (٤٤، ٣٩/٢).

الفصل الثاني

قاعدة الاضطراب في المتن

الفصل الثاني:

قاعدة الاضطراب في المتن

الاضطراب الواقع في المتن دون السند قليل والغالب في الإسناد قال الحافظ: «المضطرب وهو يقع في الإسناد غالباً»^(١) وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد»^(٢) اهـ.

وقوله (وقد يقع في المتن) قال اللقاني: «أي وقد يقع الاضطراب في المتن بقلة»^(٣) اهـ.

وقال اللكنوي: «الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند»^(٤) اهـ.

والحديث الذي وقع الاختلاف في متنه لا يخلو من حالتين:

- أ- أن يقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج.
- ب- أن يقع الاختلاف في المتن مع اتحاد المخرج.

(١) قال زكريا الأنصاري في فتح الباسي (١/٢٤٠): «الاختلاف في السند وهو الغالب» اهـ.

(٢) نزهة النظر (١٢٧).

(٣) قضاء الوطر (ق ٢٠٥/ب).

(٤) ظفر الأماني (٣٩٢).

المبحث الأول: أن يكون المخرج مختلفاً

إذا وقع الاختلاف في المتن مع اختلاف المخرج:

فهذا يعرف بمختلف الحديث: وهو الحديث المقبول المعارض في الظاهر بمثله.

قال يحيى بن سعيد للإمام أحمد: «لا تضرب الأحاديث بعضها ببعض يعطي كل حديث وجهه»^(١) اهـ.

وقال ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان. فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما»^(٢) اهـ.

وقال ابن قيم الجوزية: «ليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف. وحديثه كله يصدق بعضه بعضاً»^(٣) اهـ.

وقال أيضاً: «لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارض:

فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثباتاً. فالثقة يغلط.

أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ.

(١) مسائل صالح (٢/٢٦٧). وهذه قاعدة عظيمة يغفل عنها كثير ممن ينتقد الأحاديث

النبوية. وانظر الرسالة (٢٨٤-٢٨٥، ٣٤١-٣٤٢) للشافعي.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٢).

(٣) زاد المعاد (٣/٦٨٢). وانظر المعلم (٢/١٦٨) للمازري.

أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ. فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر. فهذا لا يوجد أصلاً. ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق. والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله. أو من القصور في فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به. أو منهما معاً. ومن ها هنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع. وبالله التوفيق»^(١) اهـ.

وإذا كان التعارض في فهم السامع فلا يتسارع برده ونقده طاعناً في الحديث.

قال الإمام أحمد: «كيف يجوز له أن يرد الأحاديث، وقد رواها الثقات؟ وينبغي للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يرد الأحاديث، وهو لا يحسن يقول: لا أحسن»^(٢) اهـ.

وقال الذهبي: «السنن الثابتة لا ترد بالدعوى»^(٣) اهـ.

وقال الحافظ: «الحديث المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم. وإن عورض [الحديث المقبول] بمثله [أي بحديث مقبول] فإن أمكن

(١) زاد المعاد (٤/١٤٩-١٥٠).

(٢) مسائل صالح (٣/٢٠). وانظر تهذيب الآثار (٢/٧١٣-عمر) لابن جرير والقراءة خلف الإمام (٢١٨) للبيهقي وزاد المعاد (٢/٢٠٤) لابن قيم الجوزية.

(٣) النبلاء (٤/٥٢٨).

الجمع [بينهما] فهو النوع المسمى مختلف الحديث.
وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ أولاً.
فإن عرف [التاريخ] وثبت المتأخر به أو بأصرح منه فهو الناسخ والآخر
المنسوخ.

وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو:
إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة
بالمثنى أو بالإسناد أو لا. فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه. وإلا فلا.
فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن.
فاعتبار الناسخ والمنسوخ.
فالترجيح إن تعين.
ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين.

والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على
الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي
عليه والله أعلم»^(١) اهـ.

قال القاضي عياض بعد ذكره روايات الحوض وتقديره: «هذا كله من
اختلاف التقدير، ليس في حديث واحد فيحسب اختلافاً واضطراباً من الرواة وإنما
جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة»^(٢).

(١) نزهة النظر (١٠٢-١٠٨) باختصار. وما بين المعكوفتين مبني. وانظر زاد المعاد
(١٤٩/٤) لابن قيم الجوزية.

(٢) إكمال المعلم (٢٥٩/٧).

وقال ابن سيد الناس في معرض بيانه للاختلاف الواقع في المتن: «إن لم يكن المخرج واحداً. والوقعة لا يبعد تكرار مثلها، فيحمل على أنه ليس حديثاً واحداً. بل لعله أكثر من ذلك.

وهناك يحمل عام تلك الألفاظ على خاصها. ومطلقها على مقيدها. ومجمليها على مفسرها. بحسب ما يقع من ذلك»^(١) اهـ.

وقال العلائي: «إذا اختلفت مخارج الحديث. وتباعدت ألفاظه. فالذي ينبغي أن يجعل حديثين مستقلين. وهذا لا إشكال فيه»^(٢) اهـ.

وقال ابن رجب: «إن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما. وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر. أو نقص منه. أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر.

فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»^(٣) اهـ.

وقال الحافظ: «إذا اختلفت مخارج الحديث^(٤). وتباعدت ألفاظه. أو كان سياق الحديث^(٥) في حكاية واقعة يظهر تعددها. فالذي يتعين القول به أن يجعل

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠/أ).

(٢) نظم الفرائد (١١٢).

(٣) شرح العلل (٨٤٣/٢). وانظر فتح المغيث (٢٠٧/١) للسخاوي.

(٤) انظر احكام الاحكام (١٣٢/٤) لابن دقيق وفتح الباري (٣٤٢/٣) لابن رجب والتلخيص الخبير (١١/٤) للحافظ.

(٥) انظر المفهم (١٧٤/٣) للقرطبي وموافقة الخير (١٢٤/٢) ونتائج الأفكار (٢٠٥/١)

و(٢٧٢، ١٩٤/٢) والتهذيب (١٠٥/٦) للحافظ والأجوبة المرضية (١٣٢/١) للسخاوي.

حديثين مستقلين»^(١) اهـ.

ولا يدل أحدهما بالآخر. ولا يكون الاختلاف مؤثراً^(٢).

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: كان فيما أهدى رسول الله ﷺ غنماً مقلدة؟

قال أبي: روى جماعة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً» وليس في حديثهم مقلدة.

قال أبي: اللفظان ليسا بمتفقين. وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين»^(٣) اهـ.

(١) النكت (٧٩١/٢) وانظر المفهم (٣٦٧/٢) للقرطبي.

(٢) انظر فتح الباري (٣٤٢/٣) لابن رجب وطرح التشريب (٢٠٦/٧). للعراقي ونتائج

الأفكار (١٧٤/٢) للحافظ والمقاصد الحسنة (٢٨١، ١٩٠) للسخاوي.

(٣) العلل (٢٨٣/١) وانظر تحفة الأشراف (٣٥٥/١١-٣٥٦) للمزي.

المبحث الثاني: أن يكون المخرج واحداً

[إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع] ^(١).

فإن أمكن رد بعضها إلى بعض صير إليه؛ لأن الأصل في الحديث [أن يحمل على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك. ولا يحمل على التنافي والتضاد] ^(٢).

[إذ الجمع بين ألفاظ الحديث الواحد وبناء بعضها على بعض أولى من إطراح أحدها أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه] ^(٣).

قال ابن دقيق العيد: «يعرف كون الحديث واحداً باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه» ^(٤) اهـ.

ولما اختلفت ألفاظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في كراهية سرد الصوم وبيان أفضل الصوم ^(٥) قال بعضهم: «هو مضطرب» فتعقبه القرطبي بقوله: «حديث عبد الله بن عمرو اشتهر وكثر رواته؛ فكثر اختلافه، حتى ظن من لا بصيرة عنده أنه مضطرب ! وليس كذلك؛ فإنه إذا تتبع اختلافه. وضم بعضه إلى

(١) من كلام العلائي في نظم الفرائد (١١٢).

(٢) من كلام الطحاوي في المعاني (٣٩٢/٤) وانظر طرح الشريب (١٦٦/٢) للعراقي.

(٣) انظر إكمال المعلم (٣٥٠/٥) للقاضي عياض.

(٤) إحكام الأحكام (٢٣١/٢).

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ١٩٧٤-١٩٨٠) ومسلم في الصحيح

(رقم ١١٥٩).

بعض. انتظمت صورته وتناسب مساقه؛ إذ ليس فيه اختلاف تناقض ولا تهاتر، بل يرجع اختلافه إلى أن ذكر بعضهم ما سكت عنه غيره. وفصل بعض ما أجمله غيره.

قوله: «صم من كل عشرة يوماً» هذا في المعنى موافق للرواية التي قال فيها: «صم من كل شهر ثلاثة أيام؛ فإن الحسنة بعشرة أمثالها» وكذلك قوله في الرواية الأخرى: «صم يوماً. ولك أجر ما بقي». وهذا الاختلاف وشبهه من باب النقل بالمعنى^(١) اهـ.

وقال القرطبي أيضاً على حديث اختلفت ألفاظه: «حديث عائشة^(٢) كثرت رواياته. واختلفت ألفاظه حتى يتوهم أنه مضطرب وليس كذلك؛ لأنه ليس فيه تناقض. وإنما كانت القضية مشتملة على كل ما نقل من الكلمات والأحوال المختلفة لكن نقل بعض الرواة ما سكت عنه غيرهم وعبر كل منهم بما تيسر له من العبارة عن تلك القضية.

ويجوز أن يصدر مثل ذلك الاختلاف من راوٍ واحد في أوقات مختلفة. ولا يعد تناقضاً؛ فإنه إذا اجتمعت تلك الروايات كلها. انتظمت وكملت الحكاية عن تلك القضية.

وعلى هذا النحو وقع ذكر اختلاف كلمات القصص المتحدة في القرآن فإنه تعالى يذكرها في موضع وجيزة. وفي آخر مطولة. ويأتي بالكلمات المختلفة

(١) المفهم (٢٢٤/٣-٢٢٥) باختصار. وانظر شرح النووي على مسلم (٨/٥٧-٦٩) وفتح الباري (٤/٢١٧-٢٢٦) للحافظ.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (رقم ٢١٠٦، ٢١٠٧).

الألفاظ مع اتفاقها على المعنى. فلا ينكر مثل هذا في الأحاديث»^(١) اهـ.

وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً»^(٢) اهـ.

وقال الأثرم: «الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً»^(٣).

وقال القاضي عياض: «الحديث يفسر بعضه بعضاً ويرفع مفسره الإشكال عن مجمله ومتشابهه»^(٤).

وقال ابن دقيق: «الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضاً»^(٥) اهـ.

وقال ابن حزم: «ليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً؛ لأن النبي ﷺ صح عنه أنه إذا كان يحدث بحديث كرره ثلاث مرات. فنقل كل إنسان بحسب ما سمع. فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً»^(٦) اهـ.

وقال جرير بن حازم: «كان الحسن يحدث بالحديث الأصل واحد والكلام مختلف»^(٧).

(١) المفهم (٤٢٥/٥) وانظر منه (١٠٨/٥) والإعلام بسنه (١ق٨٣/أ) لمغلطاي والنكت (٦٠٨/٣) للزركشي.

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٥١).

(٤) اكمال المعلم (٣٨٠/٨).

(٥) إحكام الأحكام (١١٧/١).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (١٣٩/١) وانظر اختلاف الحديث (٧١) للشافعي.

(٧) أخرجه الدارمي في السنن (١٠٥/١ رقم ٣١٧) بسند صحيح.

وقال عبد الحق الإشيلي: «ليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقاً»^(١) اهـ.

وقال ابن رجب: «اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا يراعون اللفظ إذ المعنى واحد. وإلا لكان الرواة قد رَووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة ولا يظن ذلك بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم»^(٢) اهـ [بل هو سوء ظن بالرواة. وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث]^(٣).

وقال المعلمي: «الخلاف بالرواية مما لا يغير المعنى، كالتقديم والتأخير وإبدال كلمة بأخرى مرادفة لها وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم. وغيره فهذا من الرواية بالمعنى. وكانت شائعة بينهم فلا تضر»^(٤) اهـ.

وقال ابن سيد الناس: «إذا كان المخرج واحداً، والواقعة مما يندر وجودها ويبعد تكرار مثلها. فأمكن رد بعض تلك الألفاظ المختلفة في المعنى إلى بعض، فلا إشكال. ويحمل على أنه خبر واحد روي بلفظه مرة، ربما أدى إليه معنى اللفظ غيرها»^(٥) اهـ.

وقال العلائي: «إذا اتحد مخرج الحديث واختلفت ألفاظه فيما أن يمكن رد

(١) نقله محقق نقد بيان الوهم (٥٨).

(٢) فتح الباري (٣٩٣/٦) بتصرف.

(٣) من كلام المازري في المعلم (١٤٥/٢).

(٤) عمارة القبور (١٧٥) بتصرف. وانظر تهذيب الآثار (٤٢٦/١ - عمر) للطبري.

(٥) أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠/ب).

إحدى الروایتین إلى الأخرى^(١). أو يتعذر ذلك. فإن أمكن ذلك تعین المصير إليه. ولهذا القسم أمثلة:

أحدها: رد إحدى الروایتین إلى الأخرى:

بأن كل من قال لفظاً غير به عن المجموع. وهو أمر يستعمل كثيراً في كلام العرب.

مثاله:

ما رواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر سأل النبي ﷺ قال: «كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام؟ قال: أوف بنذكرك»^(٢).

ورواه نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب «أنه سأل رسول الله ﷺ وهو بالجرعانة بعد أن رجع من الطائف. فقال يا رسول الله: إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى؟ قال: «اذهب فاعتكف يوماً»^(٣). فمرة قال (ليلة). ومرة قال (يوماً).

قال النووي: «الرواية التي فيها أعتكاف يوم لا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛

(١) قال المعلمي في الأنوار الكاشفة (٢٦٢): «ما لا يختلف به المعنى وهذا ليس باضطراب» اهـ

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٧٤/٤ رقم ٢٠٣٢-فتح) ومسلم في الصحيح (١١/١٧٨ رقم ١٦٥٦-نووي).

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (١١/١٧٩ رقم ١٦٥٦-نووي).

لأنه يحتمل أنه سأل عن اعتكاف ليلة. وسأله عن اعتكاف يوم»^(١) اهـ.

وتعقبه العلائي بقوله: «(في هذا القول نظر لا يخفى؛ لأنه من البعيد جداً أن يستفتى عمر رضي الله عنه النبي ﷺ في شيء واحد مرتين في أيام يسيرة لا ينسى في مثلها لأن في كل من القصتين أن ذلك كان عقب غزوة حنين أيام تفرقة السبي ثم إعتاقهم.

والحاق اليوم بالليلة في حكم الاعتكاف المنذور، من الأمر الحلبي الذي يقطع بنفي الفارق كما في الأمة والعبد في العتق ولا يظن بعمر ﷺ أنه يخفى عليه ذلك

والذي يقتضيه التحقيق رد إحدى الروايتين إلى الأخرى بأن كل من قال لفظاً عبر به عن المجموع وهو أمر يستعمل كثيراً في كلام العرب أن تطلق اليوم وتريد به بليلته. وبالعكس. فكان على عمر ﷺ اعتكاف يوم وليلة، سأل النبي ﷺ فأمره بالوفاء به.

عبر عنه بعض الرواة بيوم وأراد بليلته. والآخر بليلة وأراد بيومها»^(٢) اهـ. وقال ابن حبان: «ألفاظ أخبار ابن عمر أن عمر نذر اعتكاف ليلة إلا هذا الخبر فإن لفظه أن عمر نذر اعتكاف يوم. فإن صحت هذه اللفظة. يشبه أن يكون ذلك يوماً أراد به بليلته، وليلة أراد بها بيومها. حتى لا يكون بين الخبرين تضاد»^(٣) اهـ.

(١) شرح مسلم (١١/١٧٨).

(٢) نظم الفرائد (١١٣ - ١١٤) وانظر فتح الباري (٤/٢٧٤) للحافظ.

(٣) الصحيح (١٠/٢٢٦ - ٢٢٧).

الثاني: رد إحداهما إلى الأخرى بتفسير المبهم وتبيين الجمل.

مثاله:

ما رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه حدثه: «أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً»^(١).

ورواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله! قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان! قال: هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال: لا! قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا! قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا! قال: ثم جلس فأثنى النبي ﷺ بعرق فيه تمر فقال: «تصدق بهذا، قال: أفقر منا؟ فما بين لابتئها أهل بيت أحوج إليه منا. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه. ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك»^(٢).

فالرواية الأولى أبهمت سبب الفطر والثانية بينته قال العلاني: «هذا يقوي فيه القول بأن تجعل رواية هؤلاء مفسرة لما أبهم في رواية أولئك من جهة المفطر. ومقيداً للكفارة بالترتيب لا بالتخير. كما هو ظاهر هذه الرواية الثانية؛ لأن الحديث واحد اتحد مخرجه»^(٣) اهـ.

الثالث: رد إحداهما إلى الأخرى بتقييد الإطلاق.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٣٢٠/٧) رقم ١١١١ - (نوي).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٣١٧/٧) رقم ١١١١ - (نوي).

(٣) نظم الفرائد (١١٨).

مثاله:

ما رواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء وإذا أتى الخلاء فلا يمسه ذكره يمينه ولا يتمسح بيمينه»^(١).

ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ولا يستنجي بيمينه ولا يتنفس في الإناء»^(٢).

فالحديث الأول نهى أن يمسه ذكره يمينه مطلقاً. والثاني قيده بحالة البول. قال ابن دقيق العيد: «ينظر في الروايتين أعني رواية الإطلاق والتقيد هل هما حديثان أو حديث واحد مخرجه واحد.

فإن كانا حديثين فالحكم ما ذكرناه في حكم الإطلاق والتقيد.

وإن كان حديثاً واحداً مخرجه واحد اختلف عليه الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد لأنها تكون زيادة من عدل في حديث واحد فتقبل.

وهذا الحديث المذكور راجع إلى رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه»^(٣) اهـ.

وقال العلائي: «هذا يمكن أن يكونا جميعاً ملفوظاً بهما. فتحمل رواية من

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٢٥٣ رقم ١٥٣-فتح).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١/٢٥٤ رقم ١٥٤-فتح).

(٣) إحكام الأحكام (١/٦٠).

تركه على رواية من ذكره. ويجعل دليلاً على تقييد النهي بحالة البول والاستنجاء منه^(١) اهـ.

قال البخاري في كتاب الوضوء: «باب لا يغسل ذكره يمينه إذا بال»^(٢) اهـ.

قال الحافظ: «أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق من مس الذكر باليمين كما في الباب قبله، محمول على المقيّد بحالة البول فيكون ما عداه مباحاً»^(٣) اهـ.

الرابع: رد إحداهما إلى الأخرى بتخصيص العام:

مثاله:

ما رواه نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير»^(٤).

ورواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»^(٥).

(١) نظم الفرائد (١١٥).

(٢) الصحيح (٢٥٤/١) - فتح.

(٣) فتح الباري (٢٥٤/١).

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (٨٢/٧) رقم ٩٨٤ - نووي.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٣/٣٦٩) رقم ١٥٠٤ - فتح) ومسلم، في الصحيح

(٨١/٧) رقم ٩٨٤ - نووي.

فاللفظ الأول عام واللفظ الثاني مخصوص.

قال العلائي: «يتخصص إيجاب إخراج زكاة الفطر بكونه على كل مسلم»^(١) اهـ.

وإنما يرد أحد اللفظين إلى الآخر في العموم إلى الخصوص والإطلاق إلى التقييد عند التعارض والتنافي في بعض المدلولات، اللهم إلا أن يكون مفهوم التقييد يقتضي مخالفة المطلق وكذلك مفهوم الخاص يخالف حكم العام فيقيده ويخصص بالمفهوم عند من يرى ذلك.

وهذا كله إذا لم تكن الرواية المتضمنة للتقييد أو التخصيص شاذة مخالفة لبقية الروايات. بل يكون الذي جاء بها حافظاً متقناً يقبل تفرده وزيادته^(٢).

فأما إذا كان سبب الحفظ قليل الضبط. وكانت الروايات الأخر من طريق أهل الضبط والإتقان وهم أكثر منه عدداً. فالحكم لروايتهم. ولا نظر إلى رواية ذاك الذي هو دونهم»^(٣) اهـ.

وشرط الجمع أن لا يكون متعسفاً ولا متكلفاً^(٤).

فإن لم يمكن حملها على معنى واحد. واختلفت أحوال الرواة صير إلى الترجيح.

(١) نظم الفرائد (١١٦) وانظر التمهيد (٣١٢/١٤) لابن عبد البر وفتح الباري (٣٦٩-٣٧١) للحافظ.

(٢) أو يغلب على الظن حفظه لها.

(٣) نظم الفرائد (١١٥-١١٨) بتصرف.

(٤) انظر المفهم (٣١٠/٥) للقرطبي وزاد المعاد (١١٠-١١١) لابن قيم الجوزية.

قال ابن سيد الناس: «وإن لم يمكن حملها على معنى واحد فإما أن تتساوى أحوال رواة تلك الألفاظ في مراتب الجرح والتعديل أو لا. إن لم تتساوى الرواة فيصير إلى الترجيح برواية من سلم من التحريح»^(١) اهـ.

وقال العلاءي: «إذا لم يتأت الجمع بين الروايات وتعذر رد إحداهما إلى الأخرى فهذا محل النظر ومجال الترجيح. ومثال ذلك: حديث الواهة نفسها، فإنه قصة واحدة ومداره على أبي حازم عن سهل بن سعد.

واختلفت الرواة فيه على أبي حازم.

فقال فيه مالك بن أنس وحماد بن زيد وفضيل بن سليمان وعبد العزيز الدراوردي وزائدة: «فقد زوجتكها على ما معك من القرآن»^(٢).

وقال فيه سفيان بن عيينة عنه: «فقد أنكحتكها»^(٣).

وقال يعقوب بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه: «فقد ملكتكها»^(٤).

وقال فيه معمر وسفيان الثوري: «أملكتكها»^(٥).

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠/ب).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤/٩ رقم ٥٠٢٩-فتح).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٠٥/٩ رقم ٥١٤٩-فتح).

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح (١٨٠/٩ رقم ٥١٢٦-فتح).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٤/٥).

وقال أبو غسان «أمكانها بما معك من القرآن»^(١).

وأكثر هذه الروايات في الصحيحين أو أحدهما. فهذا لا يتأتى أن تكون هذه الألفاظ كلها قالها النبي ﷺ في تلك الواقعة وتلك الساعة إلا على سبيل التجويز العقلي المخالف للظن القوي جداً فلم يبق إلا أنه ﷺ قال لفظاً منها. وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى»^(٢) اهـ.

وقال أيضاً: «من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى فمن قال بأن النكاح يتعقد بلفظ التمليك ثم احتج بمجيئه في هذا الحديث إذا عورض ببقية الألفاظ لم ينتهض احتجاجه. فإن جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي ﷺ ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه. وادعى ضد دعواه فلم يبق إلا الترجيح بأمر خارجي. ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل؛ لكونها رواية الأكثرين، ولقرينة قول الرجل الخاطب «زوجنيها يا رسول الله»^(٣) اهـ.

وقال ابن دقيق: «هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها والظاهر الغالب أن الواقع منهما أحد الألفاظ لا كلها. فالصواب في مثل هذا، النظر إلى الترجيح بأحد وجوهه. ونقل عن الدارقطني: أن الصواب رواية من روى زوجتكها وأنه قال: هم أكثر وأحفظ»^(٤) اهـ.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١٧٥/٩ رقم ٥١٢١-فتح).

(٢) نظم الفرائد (١١٨-١٢٠).

(٣) نقله المحافظ في الفتح (٢١٥/٩) وانظر التنقيح (١٧٢/٣) لابن عبد الهادي.

(٤) إحكام الأحكام (٤٨/٤) وانظر إكمال المعلم (٥٨٣/٤) للقاضي عياض وفتح الباري

(٢١٤-٢١٦) والنكت (٨٠٨/٢) للمحافظ والأنوار الكاشفة (٨٥) للمعلمي.

فإن لم يمكن حملها على معنى واحد. وتساوت أحوال الرواة، فهذا هو المضطرب متناً.

قال ابن سيد الناس: «إن لم تتساوى الرواة فيصار إلى الترجيح برواية من سلم من الترجيح. وإن تساوت فهو المضطرب في اصطلاحهم، وفي مثل هذه الحال يضعف الخبر المروي كذلك؛ لما تشعر به هذه الحالة من عدم الضبط»^(١) اهـ.

والاضطراب الواقع في المتن له ثلاثة أقسام:

الأول: [ما يختلف به معنى غير المعنى المقصود]^(٢). فهذا لا يؤثر في ثبوت الحديث إلا في ذلك المعنى الذي لا يقصد. و[ذلك لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود]^(٣)

قال الحافظ: «مالا تتضمن المخالفة بين الروايات اختلاف حكم شرعي. فلا يقدح ذلك في الحديث وتحمل تلك المخالفة على خلل وقع لبعض الرواة؛ إذ روه بالمعنى متصرفين بما يخرجهم عن أصله»^(٤) اهـ.

وأكثر الأحاديث المختلفة من هذا القسم. ولا أثر له في ثبوته قال العلائي: «أكثر الأحاديث المختلفة لا يتضمن اختلافها اختلاف حكم شرعي»^(٥) اهـ.

(١) أجوبة ابن سيد الناس (ق ٤٠/ب).

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة (٢٦٢) للمعلمي.

(٣) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي، وانظر التلخيص الحبير (٩/٣) للحافظ.

(٤) النكت (٨٠٢/٢) وانظر تنقيح التحقيق (٤٣٦/١١) لابن عبد الهادي.

(٥) نظم الفرائد (١٢١).

مثاله: حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين في تعيين الصلاة التي سها فيها النبي ﷺ .

فقال بعضهم: «صلاة الظهر أو العصر»^(١).

وقال آخر: «أكثر ظني أنها العصر»^(٢).

وجزم بعضهم بأنها «صلاة العصر»^(٣).

وقال غيرهم: «صلاة الظهر»^(٤).

قال العلائي: «الظاهر أن حديث أبي هريرة قضية واحدة. ولكن اختلف رواها فمنهم من تردد في تعيين الصلاة هل هي الظهر أو العصر. ومنهم من جزم بإحدهما والعلم عند الله سبحانه وتعالى»^(٥) اهـ.

وقال الحافظ: «الظاهر أن هذا الاختلاف فيه من الرواة»^(٦) اهـ.

و[ذلك لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود؛ فإن حكم الصلوات في السهو واحد]^(٧).

الثاني: [ما يختلف به معنى مقصود لكن في الحديث معنى مقصود لا

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٩٦/٣) رقم ١٢٢٧-فتح.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٩٩/٣) رقم ١٢٢٩-فتح.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (٩٦/٥) رقم ٥٧٣-نووي.

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (٩٧/٥) رقم ٥٧٣-نووي.

(٥) نظم الفرائد (٩٦) باختصار.

(٦) فتح الباري (٩٧/٣).

(٧) من كلام المعلمي في الأنوار الكاشفة (٢٦٢).

يختلف] ^(١). فهذا يترك ما اضطرب فيه روايه. ويؤخذ ما لم يضطرب.

قال ابن دقيق: «إذا صح التعارض الموجب للاطراح، فيخص بما وقع التعارض فيه فلا يسوغ إسقاط ما اتفق عليه» ^(٢) اهـ.

مثاله: ما رواه عبدا لله بن عكيم قال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة وأنا غلام شاب: «أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» ^(٣).

اضطرب خالد الحذاء في تحديد المدة التي أتاهم فيها الكتاب قبل وفاة النبي ﷺ:

قال مرة: قبل وفاته بشهر ^(٤).

وقال مرة: قبل وفاته بشهرين ^(٥).

ومرة: قبل وفاته بشهر أو شهرين ^(٦).

فاضطرب خالد في تحديد المدة. وقد رواه غيره بلا تحديد فنترك تحديد المدة. ولا يضر هذا في بقية الحديث.

الثالث:: [ما يختلف به المعنى المقصود كله] ^(٧).

(١) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي.

(٢) شرح الإمام (٣٣٠/٢) بتصرف.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن (٤/٣٧٠ رقم ٤١٢٧).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن (٤/٣٧١ رقم ٤١٢٨).

(٥) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (١٥٦ رقم ١٥٣).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٣١٠/٤).

(٧) الأنوار الكاشفة (٢٦٢) للمعلمي.

فهذا يتوقف عن القول بشبوته؛ لاضطراب متنه.

مثاله: ما رواه عيسى بن يزداد اليماني عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا بال أحدكم فليتنز ذكره ثلاث مرات»^(١).

ورواه عيسى بن يزداد عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا بال تنز ذكره ثلاثاً^(٢).

فهنا اضطرب راويه مرة حديثاً قولياً ومرة حديثاً فعلياً.

قال مغلطاي: «هذا يدل على اضطراب وعدم ضبط»^(٣) اهـ.

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن (٢٠٦/١) رقم (٣٢٦).

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣٨١/٣).

(٣) الإعلام بسنه (٤٦١/١).

الفصل الثالث

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً

الفصل الثالث:

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً

قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً متعلقة بالقاعدتين السابقتين بل لا تخرج عنهما لكن النظر هنا في طريقة العمل عند اختلاف واضطراب الحديث سنداً ومتناً.

فإذا وقع الاختلاف في سند الحديث ومثله كانت النظرة الأولى إلى الإسناد؛ [لأن الوهم إنما يتطرق إلى أخبار الآحاد من جهة واحدة وهي الطريق - أي السند -]^(١).

قال شعبة: «إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد»^(٢).

وقال يحيى بن سعيد: «لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد. وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد»^(٣) اهـ.

فالنظرة الأولى للإسناد فقط فما كان من رواية الضعفاء والمختلطين والمتروكين أبعدناه عن الدراسة؛ إذ [لا يحكم بالضعفاء على الثقات]^(٤).

قال ابن دقيق العيد: «الواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الإعتبار. ولم يكن مانعاً من التمسك بالصحيح القوي»^(٥) اهـ.

(١) من كلام القرطبي في المفهم (٥٦٣/١) بتصرف.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٧٥/١).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٠٢/٢).

(٤) من كلام النسائي في السنن الكبرى (٤٩١/٣) وانظر نصب الراية (٩٧/٤) للزيلعي.

(٥) إحكام الأحكام (١٧٣/٣) وانظر بيان الوهم (٣٣٩/٣) و(٢٦/٤) لابن القطان.

وقال ابن دقيق أيضاً: «ينظر في الاختلافات الواقعة في الحديث سنداً ومتناً فيسقط منها ما كان ضعيفاً؛ إذ لا يعلل القوي بالضعيف وينظر فيما رجاله ثقات فما وقع في بعضه شك طرح. وأخذ ما لم يقع فيه شك من راويه»^(١) اهـ.

فإذا زال الاضطراب عن السند والمتن فلا اعتلال وإن بقي الاضطراب ننظر إلى الإسناد مرة أخرى، فإن أمكن الجمع بلا تكلف بين الأسانيد المختلفة صير إليه^(٢).

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بين الأسانيد المختلفة [فإذا كان الترجيح واقعاً في بعضها فبنبغي العمل بها؛ إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح]^(٣).

قال ابن دقيق: «لا يغفلن عن طلب الترجيح عند الاختلاف، فإن النظر إنما هو عند التساوي أو التفاوت»^(٤) اهـ.

فإن زال الاضطراب عن المتن بعد الترجيح فلا إشكال. وإن بقي الاختلاف صير إلى الجمع بين مروياتهم. فإن أمكن الجمع بلا تعسف صير إليه.

قال ابن حزم: «إذا اختلفت ألفاظ من طرق الثقات أخذ بجميعها ما أمكن ذلك»^(٥) اهـ.

(١) شرح الإمام بأحاديث الأحكام (٣٩١/١) بتصرف. وانظر الاقتراح (٢٢٢).

(٢) انظر بيان الوهم (٢٧٦/٥) لابن القطان، وشرح الإمام (٣٩١/١) لابن دقيق.

(٣) من كلام ابن دقيق في إحكام الأحكام (١٧٢/٣). وانظر النكت (٧١٢/٢) للحافظ.

(٤) الاقتراح (٢٢٤) باختصار.

(٥) نقله الزركشي في النكت (٢٢٨/٢).

فإن لم يمكن الجمع صير إلى الترجيح بالنظر إلى الإسناد. فإن لم يمكن الترجيح لتكافؤ الروايات وتساويها فهو المضطرب.

مثاله:

ما رواه الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء»^(١).

ورواه الحجاج عن أبي بكر بن محمد بن عمرو عن عمرة قالت سألت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها متى يحل المحرم؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رميتم وذبحتم وحلقتم حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٢).

ورواه الحجاج عن أبي بكر بن محمد بن عمرو عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء»^(٣).

فهذا الحديث اضطرب الحجاج بن أرطاة الكوفي^(٤) في سنده ومتنه.

ففي السند:

قال مرة: عن الزهري عن عمرة عن عائشة مرفوعاً.

ومرة: عن أبي بكر بن محمد بن عمرو عن عائشة مرفوعاً.

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٤٩٩/٢ رقم ١٩٧٨).

(٢) أخرجه الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (٣٢٣/٢ رقم ٣٩٦٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٤٣/٦).

(٤) قال عنه الحافظ في التقریب (٢٢٢ رقم ١١٢٧): «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وفي المتن:

اضطرب في السبب الذي يحل للمحرم كل شيء إلا النساء.

فقال مرة: الرمي فقط.

ومرة: الرمي والذبح والحلق.

ومرة: الرمي والحلق.

قال البيهقي: «هذا من تخطيطات الحجاج بن أرطاة»^(١) اهـ.

وقال العراقي: «ضعيف مداره على الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف. ومع

ذلك فقد اضطرب في إسناده ولفظه»^(٢) اهـ.

(١) السنن الكبرى (١٣٦/٥).

(٢) طرح التثريب (٨١/٥).

تمهید

(الراوي بين القبول والرد).

علم الحديث روايةً ودرايةً لم يزل العلماء يوصون طلابهم به، ويرغبونهم فيه؛ إذ [الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء]^(١)، وهو القوائم والدعائم التي يقبل بها الحديث أو يرد كما قال ابن المبارك: «بيننا وبين القوم القوائم - يعني - الإسناد» اهـ^(٢) وعلق عليه النووي بقوله: (ومعنى هذا الكلام إن جاء بإسنادٍ صحيح قبلنا حديثه، وإلا تركناه)^(٣).

وقال شعبة: «إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد» اهـ^(٤).

وانقطاع الإسناد وذهابه ذهابٌ للعلم، حيث قال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد» اهـ^(٥).

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء: (إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ السَّيْرِ أَنْ تَصْلِيَ لَأَبِيكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهَا مَعَ صَوْمِكَ).

قال فقال عبد الله يا أبا إسحاق عمّن هذا ؟

(١) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١ / ١٣٠) والترمذي في العلل الصغير (٦٩٥/٥)

ومن طريقه الهروي في ذم الكلام (٤/٢١٤ رقم ١٠١٦) وأخرجه ابن أبي حاتم في

الجرح (٢ / ١٦) والراهمرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٩ رقم ٩٦) والخطيب في

الكفاية (٣٩٣) والهروي في ذم الكلام (٤/٢١٤ رقم ١٠١٦) من قول ابن المبارك.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١/١٣١ نووي).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١/٥٧).

(٥) المصدر السابق.

قال قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش.

قال: ثقة، عمّن؟

قال قلت: عن الحجاج بن دينار.

قال: ثقة. عمّن؟

قال قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاز، تنقطع فيها أعناق المطي ولكن ليس في الصدقة اختلاف^(١).

قال النووي: «معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح وقوله (مفاز) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها..... ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة؛ لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم التابعي والصحابي فلهذا قال (بينهما مفاز) أي انقطاع كثير» اهـ^(٢).

وَمَا يوضح هذه الحكاية ما جاء عن إسماعيل عن أيوب السخيتاني أنه قال: «كان الرجل يحدث محمد بن سيرين بالحديث فيقول: إني - والله - ما أتهمك ولا أتهم ذاك يعني الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اتهم من بينكما» اهـ^(٣).

(١) أخرجه مسلم في المقدمة (١/١٣٢ نووي) والخطيب في الكفاية (٣٩٢).

(٢) شرح مسلم (١/١٣٣).

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في العلل (١/١٥٥ عبد الله) والعقيلي في الضعفاء (١/١٢).

والصحابية الكرام - رضوان الله عليهم - كلهم ثقات عدول أمناء بلا خلاف بين المسلمين أدوا ما سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم بلا خطأ ولا مين.

ثم جاء من بعدهم التابعون وأتباعهم.... وهكذا لكن فيهم المتقن وغير المتقن كما قال عبد الرحمن بن مهدي: «الناس ثلاثة:

* رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه أحد.

** وآخر يهيم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه ولوترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

*** وآخر يهيم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه» اهـ^(١).

قال الإمام مسلم صاحب الصحيح أثناء كلامه على درجات رواة الآثار والأخبار: «... منهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميز عن أدائه إلى غيره.

ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث، دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم، على قوم غير الذين أدى إليه عنهم.

وكل ما قلنا من هذا، في رواية الحديث ونُقَالَ الأخبار، فهو موجود مستفيض، ومما ذكرت لك، من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه، فليس من ناقل

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٨/٢) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٦ رقم ٤٢٢) وابن عدي في الكامل (١٥٩/١) والعقيلي في الضعفاء (١٣/١) و (٦٦/٤) والخطيب في الكفاية (١٤٣).

خبر وحامل أثر من السلف الماضين، إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ، وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله فكيف بمن وصفت لك، تَمَن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك» اهـ^(١).

ولما ظهرت الفتنة سألوا عن الإسناد وقتشوا عن الرجال قال محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلَمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سَمَّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» اهـ^(٢).

اختلاف أحوال الناقلين:

فاختلفت [أحوال الناقلين للآثار، بعد الصحابة والتابعين الأولين، على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل، في الإتقان والرتب.

* طبقة منها، مقبولة باتفاق: وهم على رتب ومنازل فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقة من كتابه، تَمَن لأمعرفة له بما يؤدي، كالحافظ المتقن.

** وطبقة منها، قبلها قوم وتركها آخرون، لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية.

*** وطبقة أخرى، متروكة، وهم على مراتب في الضعف، فليس الواهم

(١) التمييز (١٧٠) وانظر (١٧٩) منه.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١ / ١٢٦ نووي) والترمذي في العلل الصغير (٥ / ٦٩٥)، وابن أبي حاتم في الجرح (٢ / ٢٨) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٨ رقم ٩٥) والعقيلي في الضعفاء (١ / ١٠).

المخطيء الذي دخل الوهم والخطأ عليه، من سوء حفظه أو علة، فترك حديثه، لكثرة اضطرابه فيها، كالمتهم، ولا المتهم منهم، كالمصرح بالكذب والوضع...^(١).

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا، أنَّ الحافظ المتقن من الرواة نُدرّة جداً، خاصةً من قول ابن مهدي: (وآخر يَهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس). وأنَّ الوهم والغلط في الرواية، داخل في حديث الرواة، حتى الثقات منهم، على اختلاف درجاتهم؛ لذا قال عبد الله بن المبارك: (وَمَنْ يَسْلَم مِنَ الْخَطَأِ)، وقال ابن معين: (لست أعجب مِمَّن يحدث فيخطيء، إنما أعجب مِمَّن يحدث فيصيب)^(٢)، ولهذا قال الإمام أحمد فيما رواه عنه الأثرم: ((الحديث شديد، فسبحان الله ما أشده)) أو كما قال ثمَّ قال: ((يحتاج إلى ضبط وذهن)). وكلام يشبه هذا. ثمَّ قال: ((لاسيما إذا أراد أن يخرج منه إلى غيره)) قلت: أي شيء تعني بقولك: يخرج منه إلى غيره؟ قال: ((إذا حدث)) ثمَّ قال: ((هو ما لم يحدث مستور، فإذا حدث، خرج منه إلى غيره)) وكلام يشبه نحو هذا)^(٣) اهـ.

وقال ابن عدي في معرض بيانه، أنَّ الثقة قد يخطيء في حديثه: ((لأنَّ الثقة، وإن كان ثقة، فلا بدَّ، فإنه يَهم في الشيء بعد الشيء))^(٤).

(١) شروط الأئمة لابن مندة (٣٢).

(٢) القولان في الكامل لابن عدي (١ / ١٠٢).

(٣) الكفاية للخطيب (١٦٦-١٦٧)، وفي تاريخ الدوري (١٤/٣) قال سمعت خلف بن

سالم يقال: ((سماع الحديث هين والخروج منه شديد)) اهـ.

(٤) الكامل (٣٨٥/٥).

وقال الخطيب في ترجمة أبي داود الطيالسي من تاريخه: «كان أبوداود يحدث من حفظه، والحفظ خَوَّان، فكان يغلط، مع أن غلظه يسير، في جنب ماروي، على الصحة والسلامة» اهـ^(١).

وقال الذهبي: «ليس من شرط الثقة، أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً...» اهـ^(٢).

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ابن المديني، مناقشاً العقيلي؛ لإيراده ابن المديني في الضعفاء: «... وأنا أشتبه أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث، كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه، لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه، في الشيء فيعرف ذلك... ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ...» اهـ^(٣).

فائدة أفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب في حديثهم:

أفراد الرواة المضطربين له فوائد عديدة:

منها: نفي وصف الاضطراب، وذلك أن الراوي، يوصف بالاضطراب في حديثه، ويكون الاضطراب من غيره، كإبراهيم بن طهمان قال عنه الحافظ ابن عمار: «ضعيف مضطرب الحديث» اهـ، فبينت من خلال الدراسة، أن إبراهيم لم يضطرب، وأن الاضطراب من الراوي عنه لا منه^(٤).

(١) تاريخ بغداد (٢٦/٩).

(٢) النبلاء (٣٤٦/٦). وانظر الأسامي والكنى (١٣/٣) لأبي أحمد الحاكم.

(٣) الميزان (٣ / ١٤٠ - ١٤١).

(٤) انظر ترجمته (رقم (١)).

ومنها: أنَّ الراوي قد يطلق عليه وصف الاضطراب، بلا تخصيص بشيخ معين، ثمَّ بتجميع كلامهم حوله، يظهر أنه مقيد بشيخ، كعباد بن العوام الواسطي، قال فيه أحمد بن حنبل فيما نقله عنه الأثرم: (مضطرب الحديث، عن سعيد بن أبي عروبة) وعباد وثقه جماعة، منهم ابن معين وأبو حاتم وأبوداود وغيرهم، ونقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد بن حنبل فأطلقه، والذي في علل الأثرم، مقيد بسعيد^(١).

قال ابن قيم الجوزية: «من الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضُعف في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه، وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا أيضاً غلط، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً. وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات» اهـ^(٢).

ومنها: أن وصفه بالاضطراب يبين لنا نوع الضعف الحاصل في روايته، فنقف على سبب تضعيفه، وهو مخالفته في الرواية، وعدم ضبطه لها.

ومنها: أن يعرف مدى اضطرابه، شدةً وضعفاً، كخصيف بن عبد الرحمن الجزري، قال فيه أحمد بن حنبل: «شديد الاضطراب في المسند» وقوله أيضاً: «عاصم، أقل اختلافاً عندي من عبد الملك بن عمير، عبد الملك أكثر

(١) انظر ترجمته (رقم ١٨٢).

(٢) الفروسية (٢٤١) وانظر منه (٢٣٨-٢٤٠) وانظر النكت (٢٠٠/١) للزركشي ولسان

الميزان (١٧/١).

اختلافاً...»^(١).

ومنها: أن يرجح راوٍ على راوٍ من ذلك ما ذكره إسحاق بن إبراهيم النيسابوري من أن الإمام أحمد سئل: «أما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن، أو محمد بن عمرو؟ قال: العلاء أحب إلي؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث»^(٢).

ومنها: أن بعض الرواة لا يذكر في ترجمتهم الوصف بالاضطراب، بل يذكر وصفهم بالاضطراب عرضاً في ترجمة غيرهم، كزمعة بن صالح وصالح بن أبي الأخضر، ومحمد ابن أبي حفصة. فهؤلاء قال عنهم الذهلي: «في بعض حديثهم اضطراب».

وقول الذهلي، ذكره الحافظ ابن حجر عرضاً في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري من التهذيب، ولم يذكره في ترجمتهم^(٣).

ومنها: أن ينسب القول إلى غير قائله، من ذلك قول الحافظ في ترجمة عبدالرزاق بن عمر الثقفي، من التهذيب: «قال العقيلي: ذهب كتبه فخلط واضطرب» بينما الذي في الضعفاء: «قال أبو مسهر: سمعت سعيداً يقول: ذهب كتبه؛ فخلط واضطرب»^(٤).

إلى غير ذلك من الفوائد.....

أسباب اضطراب الرواة:

ضَعْفُ الضَبْط - سواءً كان ضبط صدر أو كتاب - هو السبب الرئيسي،

(١) انظر ترجمته (رقم ٧٩).

(٢) انظر ترجمته رقم (١٣٣). وانظر النكت (٧٥/١) للزركشي.

(٣) انظر ترجمته (رقم ١٦٧).

(٤) انظر ترجمته (رقم ٧١).

لاضطراب الراوي.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي، ما معنى لا يحتج بحديثهم؟

قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت^(١).

قال الإمام أحمد في محمد بن حازم الضرير: «في غير حديث الأعمش، مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً»^(٢).

وقال الأثرم في معرض كلامه عن حديث اضطرب فيه راويان: «اضطرب فيه هذان؛ لأنهما لم يحفظاه»^(٣).

ونستطيع من خلال كلام العلماء، في وصف الراوي بالاضطراب أن نقف على بعض الأسباب المؤدية؛ لاضطراب الراوي:

فمنها: أن يروي أشياء لم يسمعها، كمحمد بن عبد الملك الأندلسي، قال عنه ابن الفريسي: «كان رجلاً صالحاً أحد العدول. حدث وكتب الناس عنه. وعلت سنه. فاضطرب في أشياء قرئت عليه، وليست مما سمع. ولا كان من أهل الضبط»^(٤).

ومنها: أن لا يكون عنده كتاب أصلاً. كعكرمة بن عمار العجلي قال عنه

(١) الجرح (١٣٣/٢).

(٢) انظر ترجمته (رقم ٢٠٥).

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٧٨).

(٤) انظر ترجمته (رقم ١٢٩).

البخاري: «لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه»^(١).

ومنها: أن يذفن المحدث كتبه، فيحدث من حفظه، فيخطيء في الرواية، كيوסף بن أسباط قال عنه صدقة: «ذفن كتبه، فكان بعد يقلب عليه، ولا يجيء كما ينبغي، يضطرب في حديثه»^(٢).

ومنها: أن تذهب كتب الشيخ، فيحدث من حفظه، فيضطرب حديثه. كعبدالرزاق بن عمر الشامي. قال عنه سعيد: «ذهبت كتبه فخلط واضطرب»^(٣). ومنها: أن يُدخل عليه ما ليس من حديثه. من ذلك أحمد ابن أبي طالب ابن محمد الكاتب. قال عنه ابن أبي الفوارس: «كان في كتبه بعض اضطراب. وظن من جهة ابنه أبي الفياض»^(٤).

ومنها: إصابته بالعمى. فقدُ البصر مؤثر في الراوي، إذا كان يعتمد على كتابه، أو يؤثر في نفسه، مما يجعل الحافظة تحتل، ولا تثبت. نسأل الله السلامة والعافية.

وفقد البصر قد يؤدي إلى الإدخال في حديث الضير. قال الخطيب البغدادي: «ونرى العلة التي؛ لأجلها منعوا صحة السماع. من الضير والبصر الأمي؛ هي جواز الإدخال عليهما، ما ليس من سماعهما... فمن احتاط في حفظه كتابه، ولم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه، غير سماعه جازت روايته»^(٥).

(١) انظر ترجمته (رقم ١٩٣).

(٢) انظر ترجمته (رقم ١٦٠).

(٣) انظر ترجمته (رقم ٧١).

(٤) انظر ترجمته (رقم ٣) وانظر دراسات في الجرح والتعديل (١٩٢) للأعظمي.

(٥) الكفاية (٢٢٩).

من ذلك عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري. قال عنه ابن يونس: «كان قد عمي، فكان يحدث حفظاً ؛ فأحاديثه مضطربة»^(١).

ومنها: الغفلة. قال عبد الله بن الزبير الحميدي: «فما الغفلة التي ترد بها، حديث الرجل الرضا، الذي لا يعرف بكذب؟

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرقاً ما بين ذلك، أو يصحف تصحيفاً فاحشاً، فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك. فيكيف عنه»^(٢).

من ذلك، عبد الغني بن علي البخاري. قال عنه ابن عبد الملك: «كان مقدماً في عقد الشروط. لكنه اضطرب في روايته ؛ لغفلة كانت فيه»^(٣).

ومنها: إصابة الراوي باختلاط. من ذلك ليث ابن أبي سليم، قال عنه البزار: «ليث كان قد اضطرب ؛ أصابه اختلاط»^(٤).

ومنها: الخرف. قال الراهرمزي: «إذا تنهى العمر بالحدث، فأعجب إليّ، أن يمسك في الثمانين ؛ فإنه حد الهرم. والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن، أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً، ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه، ويقوم به وتحري أن يحدث احتساباً، رجوت له خيراً....»^(٥).

(١) انظر ترجمته (رقم ٦٨).

(٢) الجرح (٣٣/٢) والكفاية (١٤٨). وانظر دراسات في الجرح والتعديل (١٠٨، ١٨٠).

(٣) انظر ترجمته (رقم ٧٣).

(٤) انظر ترجمته (رقم ١١٤).

(٥) المحدث الفاضل (٣٥٤).

فالخرف يؤثر تأثيراً كلياً على الحافظة، فيحدث المحدث فيتداخل، حديثه بغيره ولا يضبطه، فيرويه على أوجه تخالف ما سبق من روايته.

من ذلك، خلف بن خليفة الأشجعي مولاهم. قال عنه عثمان ابن أبي شيبة: «صدوق ثقة، لكنه خرف؛ فاضطرب عليه حديثه»^(١).

ومنها: كثرة تدليسه. قال الخطيب: «واضطراب السند أن يذكر راويه رجلاً، فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم، تدليساً للرواية عنهم. وإنما يفعل ذلك غالباً في الرواية عن الضعفاء»^(٢).

ولعل المعنى أيضاً: أنه من كثرة ما يدلس، تضطرب عليه الرواية، فلا يحفظ على هذا الوجه سماعه، أو على الآخر.

من ذلك، الحجاج بن أرطأة. قال عنه إسماعيل القاضي: «مضطرب الحديث؛ لكثرة تدليسه».

وقال يعقوب بن شيبة: «واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير...»^(٣).
إلى غير ذلك من الأسباب....

درجة ومرتبة الراوي الموصوف بـ(مضطرب الحديث):

وصف الراوي بالاضطراب - يعني - أنه يخالف الثقات في حديثهم، ويروي

(١) انظر ترجمته رقم (٤٦).

(٢) الكفاية (٤٣٥). وانظر سؤالات السلمى للدارقطني (٢٨٦) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٧).

(٣) انظر ترجمته رقم (٣١).

الحديث على أوجه مختلفة، تدل على عدم ضبط.

قال عبد الله بن أحمد: «سألته - أي أباه - عن أبي إسرائيل الملائي؟

فقال: هو كذا !

قلت: ماشأنه ؟

قال: خالف الناس في أحاديث، كأنه عنده!

قلت: إنَّ بعضَ مَنْ قال هو ضعيف!

قال: لا خالف في أحاديث»^(١) اهـ.

وقال أبو زرعة في عبد الأعلى الثعلبي: «ضعيف الحديث ربما رفع الحديث

وربما وقفه» اهـ. والثعلبي وصفه الدارقطني بالاضطراب في الحديث كما في العلل^(٢).

وقال الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: «أبومعشر المدني، يكتب حديثه؟

فقال: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الإسناد. ولكن أكتب حديثه

أعتريه»^(٣) اهـ.

وقال ابن شاهين: «إذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف

والمضطرب»^(٤).

(١) العلل (٢/٣٤٨) رواية عبد الله .

(٢) انظر ترجمته (رقم ٦٧).

(٣) ت بغداد (١٣/٤٣٠).

(٤) ذكر من اختلف العلماء فيه (١١١).

وقال ابن عدي في ترجمة بحر السقاء: «كل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بين»^(١) اهـ.

والوصف بالاضطراب، يعني الضعف في الرواية. قال ابن الصلاح: «والاضطراب موجبٌ لضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط. والله أعلم» اهـ^(٢). ولم يذكر ابن أبي حاتم في الباب الذي عقده في مقدمة الجرح والتعديل، بعنوان: (باب بيان درجات رواة الآثار)^(٣) هذه الكلمة.

قال ابن الصلاح: ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة، في هذا الباب، قولهم «فلان، قد روى الناس عنه». «فلان وسط». «فلان مقارب الحديث». «فلان مضطرب الحديث». «فلان لا يحتج به».....^(٤).

قال العراقي: (أراد بكونهم لم يشرحوها، أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق، من أي رتبة هي من الثانية، أو الثالثة مثلاً. وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أي منزلة هي، وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هي من ألفاظ التوثيق أو التجريح. فإن هذا أمر لا يخفى على أهل الحديث. وإذا كان كذلك، فقد رأيت أن أذكر كل لفظٍ منها، من أي رتبة هو؛ لتعرف منزلة الراوي به.

فأقول:

الألفاظ التي هي للتوثيق:

-
- (١) الكامل (٥٥/٢).
 - (٢) علوم الحديث (٢٧٠).
 - (٣) الجرح (٣٧/٢).
 - (٤) علوم الحديث (٣١٠ - ٣١١).

وأما بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح، وهي سبعة ألفاظ:

فمن المرتبة الأولى: وهي ألسن ألفاظ الجرح قوله: «فلان ليس بذلك» «وفلان ليس بذلك القوي» «وفلان فيه ضعف» «وفلان في حديثه ضعف».

ومن الدرجة الثانية: وهي أشد في الجرح من التي قبلها قوله: «فلان لا يحتج به» «فلان مضطرب الحديث».

ومن الدرجة الثالثة: وهي أشد من اللتين قبلها قوله: «فلان لاشيء»^(١) فهنا جعلها العراقي في المرتبة الثانية؛ لمناسبة كلام ابن الصلاح، وإلا ففي ألفيته جعلها من المرتبة الرابعة، فقال: المرتبة الرابعة «فلان ضعيف» «فلان منكر الحديث». أو «فلان حديثه منكر» أو «مضطرب الحديث» و «فلان، واه» و «فلان، ضعفه» و «فلان لا يحتج به»....

والمرتبة الرابعة والخامسة عند العراقي، مرتبة اعتبار.

قال العراقي في ألفيته:

..... وكل من ذكر ... من بعد «شيئاً» بحديثه اعتبر

قال في شرحه: «وقولي (وكل من ذكر من بعد شيئاً)، أي من بعد قولي (لايساوي شيئاً) فإنه يخرج حديثه للاعتبار، وهم المذكورون في المرتبة الرابعة والخامسة»^(٢) اهـ.

(١) التقييد والإيضاح (١٣٦).

(٢) التبصرة والتذكرة (١٠/٢-١٢). وانظر: إتمام الدراية (٦١) للسيوطي.

وإنما جعلها في المرتبة الرابعة، لـ [صلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها] ^(١). وعدّها السخاوي في المرتبة الخامسة ^(٢).

وفرق بين قولهم «فلان، مضطرب الحديث»، و «فلان، روى أحاديث مضطربة»؛ لأنّ الأول وصف في الرجل، يضعف حديثه، والثاني يقتضي أنه وقع له في حين، لا دائماً ^(٣).

قال ابن رجب: «وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم، ممن تكلم فيه من قبل حفظه، وكثرة خطئه، لا يحتج بحديث أحد منهم؛ إذا انفرد يعني في الأحكام الشرعية، والأمور العملية، وأن أشد ما يكون ذلك؛ إذا اضطرب أحدهم في الإسناد، فزاد، أو نقص، أو غير الإسناد، أو غير المتن تغييراً يتغير به المعنى» ^(٤) اهـ.

وقال أيضاً: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهماً، فإنه ينسب به إلى الكذب. وإن كان سيء الحفظ، ينسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط» ^(٥) اهـ.

(١) فتح المغيث للسخاوي (١٢٥/٢).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١٢٣/٢).

(٣) هذا كنفريقهم بين «(فلان منكر الحديث)» و «(فلان عنده مناكير أو روى المناكير)». انظر: النظر في أحكام النظر بحاسة البصر (٣٩٥-٣٩٦) لابن القطان الفاسي وفتح المغيث (١٢٦/٢) للسخاوي.

(٤) شرح العلل (٤٢٣/١).

(٥) شرح العلل (٤٢٤/١).

الباب الأول

الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً

(١) إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد . سكن نيسابور ثم مكة . ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء، ويقال رجح عنه . من السابعة . مات سنة ثمان وستين^(١) .

قال محمد بن عبد الله بن عمّار الموصلي: ضعيف؛ مضطرب الحديث^(٢) .
وقال ابن حزم: « ضعيف »^(٣) اهـ .

ذكر من وثقه :

قال عبد الله بن المبارك: صحيح الكتاب^(٤) .

وقال مرة: صحيح الحديث^(٥) .

وقال ابن معين: ثقة^(٦) .

وقال مرة: صالح الحديث^(٧) .

وقال أحمد بن حنبل: ثقة في الحديث ...^(٨) .

(١) (تق ١٠٩ رقم ١٩١) .

(٢) الميزان (٣٨/١) والتهذيب (١١٣/١) .

(٣) هدي الساري (٣٨٨) وعلق عليه بقوله: وأفراط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف وهو مردود عليه . وانظر التلخيص الحبير (٢٣٨/٣) .

(٤) الجرح (١٠٨/٢) .

(٥) ت . الكمال (١١١/٢) .

(٦) التاريخ (١٠/٢ - الدوري) .

(٧) (رقم ٩١ - الدقاق) .

(٨) العلل (٥٣٨/٢ - عبد الله) .

وقال أبو حاتم: صدوق ، حسن الرواية^(١).

وقال مرة: ثقة^(٢).

وقال أبو داود: ثقة^(٣).

وقال صالح جزرة: ثقة ، حسن الحديث ، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان^(٤).

تحقيب:

أما قول ابن عمّار رحمه الله: «ضعيف، مضطرب الحديث». فهو قول [شاذ ، لا عبرة به]^(٥). وقد ردّ عليه صالح جزرة ، حيث قال الحسين بن إدريس : «سمعت محمد بن عبد الله بن عمّار الموصلي يقول فيه: «ضعيف مضطرب الحديث».

قال: فذكرته لصالح - يعني جزرة - .

فقال : ابن عمّار ، من أين يعرف حديث إبراهيم ، إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة - يعني الحديث الذي رواه ابن عمّار عن المعافى بن عمران عن إبراهيم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة : (أول جمعة جمعت بجوانا)^(٦).

(١) الجرح (١٠٧/٢) .

(٢) ت. الكمال (١١١/٢) .

(٣) ت. الكمال (١١١/٢) .

(٤) ت. الكمال (١١١/٢) .

(٥) قاله الذهبي في النبلاء (٣٨٢/٧) والميزان (٣٨/١) .

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (١/٥١٥ رقم ١٦٥٥) .

قال صالح والغلط فيه من غير إبراهيم ؛ لأن جماعة رَووه (عنه عن أبي حمزة عن ابن عباسٍ) . وكذا هو في تصنيفه ، وهو الصواب . وتفرد المعافي بذكر : محمد بن زياد ، فعلم أن الغلط منه ، لا من إبراهيم » ^(١) اهـ .

وأما قول الحافظ : « يغرب » ، ومن قبله الذهبي : « له ما ينفرد به . ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن » ^(٢) .

فلعل التفرد والإغراب من الرواة عنه ، لا منه . وقد قال الحافظ : « الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث ، إذا روى عنه ثقة ... » ^(٣) اهـ .

وأما « الإرجاء » الذي نُسِبَ إليه ، فقد قال أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي : « سمعت سفيان بن عيينه يقول : ما قدم علينا خراساني ، أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الهروي .

قلت له : فإبراهيم بن طهمان؟

قال كان ذاك مرجئاً!

قال أبو الصلت : لم يكن إرجاءهم ، هذا المذهب الخبيث : أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن ترك العمل لا يضر ، بل كان إرجاءهم : أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران ؛ رداً على الخوارج وغيرهم ، الذين يكفرون الناس بالذنوب ، وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب ، ونحن كذلك ... » ^(٤) اهـ .

(١) التهذيب (١١٣/١) .

(٢) النبلاء (٣٨٣/٧) .

(٣) التهذيب (١١٣/١-١١٤) .

(٤) ت. الكمال (١١١/٢-١١٢) .

قلت : وهذا مذهب السلف وهو الحق إن شاء الله وليس من الإرجاء في شيء.

وقال الحافظ : « لم يثبت غلوه في الإرجاء ، ولا كان داعيةً إليه ، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه . والله أعلم »^(١) اهـ .

وقال العراقي : « العمل على أنه حجة ، وإنما نسب للإرجاء »^(٢) اهـ .

(٢) أجلىح بن عبد الله بن حُجّية . - بالمهملة والجيم مصغر - يكنى أبا حجية الكندي - يقال : اسمه يحيى - صندوق شيعي من السابعة مات سنة خمس وأربعين^(٣) .

قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، كان كثير الخطأ ، مضطرب الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٤) .

وقال العقيلي : روى عن الشعبي أحاديث مضطربة ، لا يتابع عليها^(٥) .

وقال يحيى القطان : في نفسي منه شيء^(٦) .

وقال أحمد بن حنبل : أجلىح ومجالد متقاربان في الحديث ، فقد روى أجلىح غير حديث منكر^(٧) .

وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٨) .

(١) التهذيب (١١٤/١) .

(٢) البيان والتوضيح (٣١) .

(٣) تق (١٢٠ رقم ٢٨٧) .

(٤) الجرح (١٦٤/٩) .

(٥) التهذيب (١٦٦/١) وانظر الضعيف (١٢٢/١-١٢٣) .

(٦) الجرح (٣٤٧/٢) .

(٧) نفسه .

(٨) نفسه .

وقال أبوزرعة: ليس بقوي^(١).

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً^(٢).

وقال النسائي: ضعيف ، ليس بذاك ، وكان له رأي سوء^(٣).

وقال أبوداود: ضعيف^(٤).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٥).

ذكر من وثقه :

قال ابن معين: صالح^(٦).

وقال أيضاً: ليس به بأس^(٧).

وقال أيضاً: ثقة^(٨).

وقال العجلي: كوفي ثقة - وفي موضع آخر - قال: جائز الحديث وليس بالقوي في عداد الشيوخ^(٩).

(١) الجرح (١٦٤/٩) .

(٢) التهذيب (١٦٦/١) .

(٣) ت. الكمال (٢٧٨/٢) .

(٤) التهذيب (١٦٦/١) .

(٥) اللسان (١٩٩/١) .

(٦) الجرح (١٦٤/٩) .

(٧) التاريخ (١٩/٢ - الدوري) .

(٨) نفسه .

(٩) الثقات (٢١٢/١) .

وقال ابن عدي: أجحح بن عبد الله له أحاديث صالحة غير مذكّرتّه ، يروي عنه الكوفيون وغيرهم ، ولم أجده له شيئاً منكراً مجاوز الحدّ لا إسناداً ولا متناً ، وهو أرجو أنه لا بأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة ، وهو عندي مستقيم الحديث ، صدوق^(١).

(٣) أحمد بن أبي طالب علي بن محمد الكاتب أبو جعفر ت ٣٩٩ هـ .
قال ابن أبي الفوارس: كان في كتبه بعض الاضطراب ، وظن من جهة ابنه أبي الفياض^(٢).

(٤) أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله أبو جعفر الأندلسي الحضار المقريء ت ٦٠٨ هـ .

قال الأبار: كانت إليه الرحلة في وقته ، ولم يكن أحد يدانيه في ضبط القراءات وتجويدها ، وتصدر في حياة شيوخه ، واضطرب بأخرة^(٣).

وقال الذهبي: الإمام مقريء الوقت^(٤).

وقال أيضاً: أكثر عنه الأبار وقوّاه^(٥).

وقال أيضاً: لينه أبو الربيع الكلاعي^(٦).

(١) الكامل (٤٢٩/١) .

(٢) اللسان (٢٢٦/١) .

(٣) اللسان (٢٣١/١) .

(٤) النبلاء (١٦/٢٢) .

(٥) النبلاء (١٧/٢٢) .

(٦) النبلاء (١٧/٢٢) .

(٥) أحمد بن عيسى التنيسي المصري. ليس بالقوي ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين^(١).

وقال ابن يونس: كان مضطرب الحديث جداً^(٢).

وقال الدارقطني : ليس بالقوي^(٣).

وقال مسلمة : كذاب ، حدث بأحاديث موضوعة^(٤).

وقال ابن عدي : ذكر عنه غير حديث ، لا يحدث به غيره^(٥).

وقال أيضاً : له مناكير^(٦).

وقال ابن حبان : يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء

المقلوبة ، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار^(٧).

وقال ابن طاهر: كذاب، يضع الحديث^(٨).

(٦) أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني . صدوق يهم من السابعة

مات سنة ثلاث وخمسين وهو ابن بضع وسبعين^(٩).

(١) تق (٩٦ رقم ٨٧ تمييزاً).

(٢) الإكمال لابن ماكولا (١/٣) وانظر: الأنساب (٣٦٦/٢) للسمعاني .

(٣) ضد (٢٨٠ رقم ٧٣).

(٤) اللسان (٢٤١/١).

(٥) الكامل (١٩١/١).

(٦) الميزان (١٢٦/١) والتهذيب (٥٧/١).

(٧) المجروحين (١٤٦/١) .

(٨) الميزان (١٢٦/١) .

(٩) تق (١٢٤ رقم ٣١٩) .

عده محمد بن يحيى النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، مع ابن إسحاق وفليح ... وقال: هؤلاء في حال الضعف والاضطراب^(١).

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي ؟

فقال : انظر في حديثه ، يتبين لك اضطراب حديثه^(٢).

وقال أحمد بن حنبل أيضاً : ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بأخرة^(٣).

وقال أحمد أيضاً : ليس بشيء^(٤).

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به^(٥).

وقال النسائي : ليس بثقة^(٦).

وقال مرة : ليس بالقوي^(٧).

ذكر من وثقه :

وقال ابن معين : ثقة^(٨). وقال مرة : ليس به بأس^(٩).

-
- (١) ضد العقيلي (٨٨/٤) .
 - (٢) الكامل لابن عدي (٣٩٤/١) .
 - (٣) الجرح (٢٨٤/٢) .
 - (٤) الجرح (٢٨٥/٢) .
 - (٥) المصدر السابق .
 - (٦) ضد (٥١ رقم ٥٦) .
 - (٧) الكامل لابن عدي (٣٩٤/١) .
 - (٨) التاريخ (٢٣/٢) الدوري .
 - (٩) التاريخ (٦٦ رقم ١١٨) الدارمي .

وقال مرة : ثقة صالح^(١).

وقال ابن عدي : وهو حسن الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به ... وأسماء ابن زيد كما قال يحيى بن معين : ليس بحديثه ولا برواياته بأس ...^(٢).

وقال الذهبي : روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسماء ، أكثرها شواهد ، أو يقرنه بآخر . قال النسائي وغيره : ليس بالقوي^(٣).

وهذه النسخة التي ذكرها الذهبي ، وصفها ابن عدي في الكامل بأنها : نسخة صالحة^(٤).

وذكره العراقي في البيان والتوضيح^(٥).

(٧) إسحاق بن إبراهيم الحنيني - بضم المهملة ونونين مصغر - أبو يعقوب المدني نزيل طرسوس ضعيف مات سنة ست عشرة من التاسعة^(٦).

قال البزار: خرج من المدينة ؛ فكف واضطرب حديثه^(٧).

وقال أيضاً: لم يكن بالحافظ^(٨).

(١) الكامل لابن عدي (٣٩٥/١) .

(٢) الكامل لابن عدي (٣٩٥/١) .

(٣) الكاشف (٢٣٢/١ رقم ٢٦٣) وانظر توضيح المشتبه (٤٣٤/٥) لابن ناصر الدين .

(٤) الكامل (٣٩٥/١) .

(٥) (٤٣) .

(٦) تق (١٢٦ رقم ٣٣٩) .

(٧) المسند (١٧١/٣ كشف) ، وانظر البحر الزخار (٤٠٣/١) .

(٨) المسند (٢٥٥/٤ كشف) ، وانظر البحر الزخار (٣٩٦/١) .

- وقال أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح لا يرضى الحنيني^(١).
- وقال البخاري: في حديثه نظر^(٢).
- وقال النسائي: ليس بثقة^(٣).
- وقال أبو الفتح الأزدي: أخطأ في الحديث^(٤).
- وقال ابن عدي: والحنيني مع ضعفه ، يكتب حديثه^(٥).
- وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير^(٦).
- وقال الذهبي: صاحب أوابد^(٧).
- وقال أيضاً: متفق على ضعفه^(٨).
- وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: كان ممن يخطيء^(٩).
- وقال أبو زرعة: صالح^(١٠).

-
- (١) الجرح (٢٠٨/٢) .
- (٢) ت الكبير (٣٧٩/١) .
- (٣) ضد (٥٤ رقم ٤٤) .
- (٤) ت الكمال (٣٩٧/٢) .
- (٥) الكامل (٣٤٢/١) .
- (٦) التهذيب (١٩٥/١) .
- (٧) الميزان (١٧٩/١) .
- (٨) الديوان (٢٦ رقم ٣٢١) .
- (٩) الثقات (١١٥/٨) .
- (١٠) الجرح (٢٠٨/٢) .

تحقيب :

وقول أبي زرعة "صالح" ، المراد في دينه لا في ضبطه^(١) ، وقد كان الإمام مالك يعظمه ويكرمه^(٢) . ولذلك قال الذهبي: "متفق على ضعفه".

(٨) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم . صدوق كف فساء حفظه من العاشرة مات سنة ست وعشرين^(٣) .

قال أبو حاتم: مضطرب^(٤) .

وقال أيضاً : كان صدوقاً ، ولكنه ذهب بصره ، فرما لقن الحديث ، وكتبه صحيحة^(٥) .

وقال الآجري : سألت أباداود عنه فوهاه جداً^(٦) .

وقال النسائي: ليس بثقة^(٧) .

وقال الساجي: فيه لين^(٨) .

(١) التهذيب (١/١٩٥) .

(٢) ت الكمال (٢/٣٩٨) .

(٣) تق (١٣١) رقم (٣٨٥) .

(٤) ت الكمال (٢/٤٧٢) .

(٥) الجرح (٢/٢٣٣) .

(٦) التهذيب (١/٢١٧) .

(٧) ضد (٥٦ رقم ٤٩) .

(٨) التهذيب (١/٢١٧) .

وقال الدارقطني: ضعيف ، وقد روى عنه البخاري ، ويونحونه في هذا^(١).
وقال أيضاً : لا يترك^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يغرب ويتفرد^(٣).

وقال الحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه ، وقد غمزوه^(٤).

تحقيب :

إسحاق الفروي ، إنما روى عنه البخاري ماسمعه من كتابه ، قال العراقي :
والبخاري لم يسمع منه من حفظه ، وإنما سمع من كتابه^(٥). وقال ابن حجر عن
الأحاديث التي أخرجها عنه في الصحيح: كأنها مما أخذها عنه من كتابه ، قبل
ذهاب بصره^(٦).

(٩) إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ضعيف من الخامسة
مات سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي^(٧).

وقال يعقوب بن شيبة: لا بأس به ، وحديثه مضطرب جداً^(٨).

(١) سوالات السهمي (١٧٢ رقم ١٩٠) .

(٢) التهذيب (٢١٧/١) .

(٣) (١١٥/٨) .

(٤) التهذيب (٢١٧/١) .

(٥) البيان والتوضيح (٤٨) .

(٦) هدي الساري (٣٨٩) .

(٧) تنق (١٣٣ رقم ٣٩٤) .

(٨) ت الكمال (٤٩٢/٢) .

وقال يحيى بن سعيد: ذاك شبه لاشيء^(١) .

وقال ابن معين: ضعيف ، ليس بشيء^(٢) .

وقال الفلاس: متروك الحديث ، منكر الحديث^(٣) .

وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ، ليس بشيء^(٤) .

وقال أيضاً: متروك الحديث^(٥) .

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ، ليس بقوي ، ولا يمكننا أن نعتبر
بحديثه...^(٦) .

وقال أبو زرعة: واهي الحديث^(٧) .

وقال النسائي: متروك الحديث^(٨) .

وقال أيضاً: ليس بثقة^(٩) .

(١) الجرح (٢٣٦/٢) .

(٢) التاريخ (٢٧/٢ - الدوري) .

(٣) الجرح (٢٣٧/٢) .

(٤) الجرح (٢٣٦/٢) .

(٥) العلل (٤٨٣/٢ - عبد الله) .

(٦) الجرح (٢٣٧/٢) .

(٧) الجرح (٢٣٧/٢) .

(٨) ضد (٥٥ رقم ٤٧) .

(٩) التهذيب (٢٢٣/١) .

ذكر من وثقه:

قال البخاري: يَهِيمُ في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق^(١).

وقال ابن عمّار الموصلي: صالح^(٢).

(١٠) إسماعيل بن خليفة العبّسي - بالموحدة - أبو إسرائيل الملائي الكوفي .

معروف بكنيته وقيل اسمه عبد العزيز صدوق سيء الحفظ نُسب إلى الغلو في التشيع من السابعة مات سنة تسع وستين وله أكثر من ثمانين سنة^(٣).

قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب ، وله مع ذلك مذهب سوء^(٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي ؟

فقال : هو كذا !

قلت ما شأنه: قال خالف الناس في أحاديث ، وكأنه عنده !

فقلت: إن بعض من قال هو ضعيف ؟

قال: لا، خالف في أحاديثه !!!^(٥).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب

حديثه^(٦).

(١) التهذيب (٢٢٣/١).

(٢) التهذيب (٢٢٣/١).

(٣) تق (١٣٨ رقم ٤٤٤).

(٤) ضد (٧٥/١ رقم ٨٠).

(٥) العلل (٣٤٨/٢ - عبد الله).

(٦) الكامل (٢٩١/١).

وقال ابن المبارك: لقد منّ الله على المسلمين ؛ بسوء حفظ أبي إسرائيل^(١).

وقال أبوحاتم: حسن الحديث ، جيد اللقاء ، له أغاليط ، لا يحتج بحديثه ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ^(٢).

وقال البخاري: تركه ابن مهدي؛ لأنه كان يشتم عثمان^(٣).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٤). وقال مرة: ضعيف^(٥).

وقال ابن معين: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه. وقال مرة: ضعيف^(٦).

وقال أيضاً: كان أبو إسرائيل يغلو في التشيع^(٧).

وقال الجوزجاني: زائف^(٨).

وقال الذهبي: كان شيعياً بغيضاً ، من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه^(٩).

(١) الجرح (١٦٧/٢) .

مراد ابن المبارك أنه غالٍ في التشيع فلو كان حافظاً لكان فتنه لغيره.

(٢) الجرح (١٦٦/٢) .

(٣) ت الكبير (٣٤٦/١) .

(٤) ضد (٥٤ رقم ٤٤) .

(٥) ت الكمال (٧٩/٣) .

(٦) ضد (٧٧/١) للعقيلي .

(٧) (٦٥ رقم ١٦٢ - الدقاق) .

(٨) أحوال الرجال (٦١ رقم ٣٦) .

(٩) الميزان (٤٩٠/٤) .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(١). وقال مرة: ليس به بأس^(٢). وقال مرة: صالح الحديث^(٣).

(١١) أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان . ضعيف سيء الحفظ .

قال أحمد بن حنبل: حديثه ليس بذاك ، مضطرب^(٤).

وقال ابن عبد البر: هو عندهم ضعيف الحديث ، اتفقوا على ضعفه ؛ لسوء حفظه ، وأنه كان يخطيء على الثقات ؛ فاضطرب حديثه^(٥).

وقال ابن معين: ليس بثقة^(٦).

وقال مرة: ليس حديثه بشيء^(٧).

وقال الفلاس: متروك الحديث، وكان لا يحفظ^(٨).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيء الحفظ، يروي المناكير

(١) التاريخ (٣٣/٢ - الدوري) .

(٢) سؤالات ابن الجنيدي (٤٧٤ رقم ٨٢٥) .

(٣) الجرح (١٦٦/٢) .

(٤) العلل (٥١٦/٢) عبدالله (ووقع فيه ((حديث لس ..)) والتصويب من الجرح

(٢٧٢/٢) وض (٣٠/١) للعقيلي .

(٥) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٦٢٢/١) .

(٦) التاريخ (١٢٦ رقم ٦٨ - الدارمي) .

(٧) التاريخ (٤٠/٢ - الدوري) .

(٨) الجرح (٢٧٢/٢) .

عن الثقات^(١).

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث^(٢).

وقال الدراقطني: متروك^(٣).

وقال ابن عدي: في أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٤).

وقال الذهبي: ضعفه كلهم^(٥).

(١٢) أيوب بن عتبة اليمامي أبو يحيى القاضي من بني قيس بن ثعلبة. ضعيف من السادسة مات سنة ستين ومائة^(٦).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن أيوب بن عتبة ؟

فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير! فقلت له: عن غير يحيى ابن أبي كثير؟

قال: هو على حال^(٧). وفي لفظ: هو على ذلك^(٨) !

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سوالات السلمي (١٢٤ رقم ٦٥) .

(٤) الكامل (٣٧٩/١) .

(٥) الديوان (٣٩ رقم ٤٧١) .

(٦) تق (١٦٠ رقم ٦٢٤) .

(٧) العلل (١١٧/٣) - عبد الله .

(٨) ضد للعقيلي (١٠٨/١) .

وقال النسائي: مضطرب الحديث^(١).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٢).

وقال البخاري: عندهم لين^(٣).

وقال أبو زرعة: ضعيف^(٤).

وقال مسلم ضعيف الحديث^(٥).

وقال ابن عدي: أحاديثه في بعضها الإنكار ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٦).

(١٣) أيوب بن أبي مسكين - ويقال - ابن مسكين - التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي . صدوق له أوهام من السابعة مات سنة أربعين^(٧).

قال ابن عدي: "في حديثه بعض الاضطراب" ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً ، ولهذا قال أحمد بن حنبل: لا بأس به؛ لأن أحاديثه ليست بالمناكير ، وهو ممن يكتب حديثه^(٨).

(١) ضد (٤٨ رقم ٢٤) .

(٢) الجرح (٢/٢٥٣) .

(٣) ضد الصغير (٤١١ رقم ٢٥) .

(٤) الجرح (٢/٢٥٣) .

(٥) الكنى (ق ١٢٠) .

(٦) الكامل (١/٣٥٣) .

(٧) تق (١٦١ رقم ٦٢٨) .

(٨) الكامل (١/٣٥٥) وما بين القوسين ساقط من المطبوع واستدركته من ت الكمال (٣/٤٩٣) .

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض الاضطراب ^(١).

وقال أبو حاتم: لأبأس به ، شيخ صالح يكتب، حديثه ولا يحتج به ^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس ، وكان يزيد بن هارون لا يستخفه، أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد ^(٣).

وقال الدارقطني: يعتبر به ^(٤).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: رجل صالح ثقة ^(٥).

وقال ابن سعد: ثقة ^(٦).

وقال النسائي: ثقة ^(٧).

(١٤) بحر - بفتح أوله وسكون مهملة - ابن كنيز - بنون وزاي - السقاء أبو الفضل البصري . ضعيف من السابعة مات سنة ستين ^(٨).

قال ابن عدي: كل رواياته مضطربة ويخالف الناس في أسانيدھا ومتونها ،

(١) التهذيب (١/٣٦٠) .

(٢) الجرح (٢/٢٥٩) .

(٣) العلل (٢/٣٥ - عبد الله)

(٤) ت الكمال (٣/٤٩٣) .

(٥) العلل (١/٥١٩ - عبد الله) .

(٦) الطبقات (٧/٣١٢) .

(٧) ت الكمال (٣/٤٩٣) .

(٨) تنق (١٦٣ رقم ٦٤٢)

والضعف على حديثه بين... وقال أيضاً: ولبحر أيضاً نسخ... وكل ما يحدث به وما يروون أصحاب النسخ عنه فعامة ذلك أسانيدها ومتونها لا يتابعه عليها أحد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره ^(١).

وقال ابن معين: وليس بشيء كل الناس أحب إليّ منه ^(٢).

وقال مرة: لا يكتب حديثه ^(٣).

وقال يزيد بن زريع: كان لاشيء ^(٤).

وقال أبو حاتم: ضعيف ^(٥).

وقال النسائي: متروك الحديث ^(٦).

وقال الجوزجاني: ساقط ^(٧).

وقال الدارقطني: متروك ^(٨).

(١٥) بشر بن غنيم القشيري بصري. متروك متهم من السابعة مات بعد

الأربعين ومائة ^(٩).

(١) الكامل (٥٥/٢).

(٢) الكامل (٥٠/٢).

(٣) نفسه.

(٤) الجرح (٤١٨/٢).

(٥) نفسه.

(٦) ضد (٦٥ رقم ٨٢).

(٧) أحوال الرجال (١٦٢ رقم ١٤٩).

(٨) ضد (٢٩٠ رقم ١٣٠).

(٩) تق (١٧١ رقم ٧١٣).

- قال البخاري: مضطرب، تركه علي^(١) .
- وقال أيضاً: أمان يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن غنير ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب^(٢) .
- وقال يحيى: كان ركناً من أركان الكذب^(٣) وقال مرة: ليس بثقة^(٤) .
- وقال مرة: ليس بشيء^(٥) .
- وقال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه^(٦) .
- وقال مرة: يحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث وبشر بن غنير أسوأ حالاً منه^(٧) .
- وقال أبو حاتم: متروك الحديث^(٨) .
- وقال ابن الجنييد: متروك الحديث^(٩) .
- وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يتابع عليه وهو ضعيف كما ذكره^(١٠) .

(١) ت الكبير (٨٥/٢) .

(٢) ت الصغير (٢٥٣/١) .

(٣) ت الكمال (١٥٦/٤) .

(٤) التاريخ (٥٩/٢ - الدوري) .

(٥) سوالات ابن الجنييد (٤٠٨ رقم ٥٦٩) .

(٦) العلل (٤٧١/٢ - عبد الله) .

(٧) ت الكمال (١٥٦/٤) .

(٨) الجرح (٣٦٨/٢) .

(٩) ت الكمال (١٥٧/٤) .

(١٠) الكامل (٨/٢) .

- وقال الذهبي: متروك عندهم ^(١) .
- (١٦) بشار بن قيراط أبو نعيم النيسابوري .
- قال أبو حاتم: مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ^(٢) .
- وقال أبو زرعة: منكر الحديث ^(٣) .
- وفي الميزان: كذبه أبو زرعة ^(٤) .
- وقال الخليلي: كان يتفقه على رأي أبي حنيفة رضيته الحنفية بخراسان ولم يتفقه عليه حفاظ خراسان ^(٥) .
- وقال ابن عدي: وبشار بن قيراط هذا الذي روى أحاديث غير محفوظة وله أحاديث مناكير عمن حدث عنه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق ^(٦) .
- (١٧) بكر بن الأسود - ويقال ابن أبي الأسود - أبو عبيدة الناجي أحد الزهاد .
- قال أبو نعيم: ضعيف مضطرب الحديث ^(٧) .
- وقال يحيى بن كثير: كذاب ^(٨) .

(١) الديوان (٤٩ رقم ٦٠٨) .

(٢) الجرح (٤١٨/٢) .

(٣) سوالات الردعي (٤٥٢/٢) .

(٤) (٣١٠/١) .

(٥) اللسان (١٧/٢) .

(٦) الكامل (٢٣/٢) .

(٧) اللسان (٤٧/٢) .

(٨) ت الكبير (٨٧/٢) .

وقال ابن معين: ليس بشيء^(١).

وقال النسائي: ضعيف.

وقال مرة: ليس بثقة^(٢).

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين^(٣).

وذكره العقيلي وابن الجارود والساجي في الضعفاء^(٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم^(٥).

وقال ابن عدي: أبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن وهو قليل المسند مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه وما أرى في حديثه من المنكر ما يستحق به الكذب^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٧).

وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل قول ابن معين السابق^(٨).

(١) التاريخ (٢/٤٥٣) - ابن محرز.

(٢) ض- (٦٦ رقم ٨٥).

(٣) (٢٩٠ رقم ١٣٣).

(٤) اللسان (٢/٤٧).

(٥) نفسه.

(٦) الكامل (٢/٢٨).

(٧) التاريخ (٢/٦١) - الدوري.

(٨) (٢٣).

(١٨) بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين السيريني . ت ٢٢٤ هـ .

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن بكار السيريني؟

فدفعه وقال لا يسكن القلب عليه، مضطرب^(١) .

وقال أبوزرعة: كتبت عنه وهو ذاهب الحديث روى أحاديث مناكير

ولأحدث عنه حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه^(٢) .

وقال البخاري: يتكلمون فيه^(٣) .

وقال أبو داود: كتبت عن بكار السيريني وطرحته^(٤) .

وقال ابن حبان: يروي عن ابن عون العمري أشياء مقلوبة لا يتابع عليها

لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد^(٥) .

وقال ابن عدي: كل رواياته لا يتابع عليها^(٦)

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: كتبت عنه وليس به بأس^(٧)

(١) الجرح (٢/٤١٠) .

(٢) نفسه .

(٣) ت الكبير (٢/١٢٢) .

(٤) سؤالات الآجري (٢٣٧ رقم ٢٩٥) .

(٥) المجروحين (١/١٩٧) .

(٦) الكامل (٢/٤٦) .

(٧) الجرح (٢/٤١٠) .

(١٩) جُبارة - بضم ثم بموحدة - ابن المغلّس - بمعجمة بعدها لام ثقيلة مكسورة. ثمّ مهملة - الحِمّاني - بكسر المهملة وتشديد الميم - أبو محمد الكوفي ضعيف. من العاشرة مات سنة إحدى وأربعين^(١).

قال البخاري: حديثه مضطرب^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي فقال: في بعضها: هي موضوعة أو هي كذب..^(٣)

وقال ابن غير: ما هو عندي ممن يكذب كان يوضع له الحديث فيحدث به وما كان عندي ممن يتعمد الكذب^(٤).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث وقال مرة: هو على يدي عدل^(٥).

وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه غير أنه كان لا يتعمد الكذب إنما كانت غفلة فيه وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري^(٦).

(٢٠) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة - الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيه ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهيم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة^(٧).

(١) تق (١٩٤) رقم ٨٩٨.

(٢) ت الصغير (٣٤٥/٢).

(٣) العلل (١/٤٧٠ - عبد الله).

(٤) الجرح (٥٥٠/٢).

(٥) نفسه. وقوله "هو على يدي عدل" أي: "قرب من الهلاك". انظر التهذيب (٩/١٢٤).

(٦) الكامل (١٨٢/٢).

(٧) تق (١٩٦) رقم ٩٢٤.

قال ابن محرز : سمعت يحيى وقال له عبد الوهاب بن باذام : أما أكثر حديثاً جريراً أو أبو عوانة؟ فقال : أبو عوانة أثبت منه! فقال له عبد الوهاب بن باذام : يا أبا زكريا جرير صاحب كتاب ، قال : أبو عوانة أثبت منه ، قال لهم جرير: اضطرب عليّ حديث أشعث وعاصم فقلت لبهر - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر^(١).

وقال ابن أبي حاتم لأبيه : جرير يحتج بحديثه؟

فقال: نعم جرير ثقة..^(٢)

وقال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم^(٣).

وقال النسائي: ثقة وقال ابن خراش: صدوق ، وقال أبو أحمد الحاكم : هو عندهم ثقة^(٤).

وقال الدارقطني : من الثقات الحفاظ^(٥).

(٢١) جعفر بن جسر بن فرقد أبو سليمان القصاب البصري . منكر

الحديث^(٦).

قال العقيلي : في حفظه اضطراب شديد ، كان يذهب إلى القدر وحدث

بمناكير^(٧).

(١) التاريخ (١/١١٤) - ابن محرز .

(٢) الجرح (٢/٥٠٦) ..

(٣) الجرح (٢/٥٠٦) .

(٤) التهذيب (٢/٦٦) .

(٥) العلل (٥/١٢٩) والجامع في الجرح (١/١٢٦) .

(٦) المعني (١/٢٠١) .

(٧) ضد (١/١٨٧) .

وقال أبو حاتم: شيخ^(١).

وقال الأزدي: يتكلمون فيه^(٢).

وقال الساجي: حدث بمناكير، وكان يذهب إلى القدر^(٣).

وقال ابن عدي: لم أرَ للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه؛ لأنَّ عامة ما يرويه منكر، وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها، ولعل ذلك إنما هو من قبيل أبيه؛ فإنَّ أباه قد تكلم فيه من تقدم ممَّن يتكلمون في الضعفاء؛ لأنني لم أرَ يروي جعفر عن غير أبيه^(٤).

(٢٢) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة. متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه، من السابعة مات سنة أربعين^(٥).

قال البخاري: أمّا من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير و...و... ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب^(٦).

وقال أيضاً: متروك الحديث، تركوه^(٧).

وضعفه يحيى بن سعيد القطان جداً^(٨).

(١) الجرح (٤٧٦/٢).

(٢) الضعفاء (١٧٠/١) لابن الجوزي.

(٣) اللسان (١١٢/٢).

(٤) الكامل (١٥١/٢) والحمد لله لم يغفلوا عنه.

(٥) تق (١٩٩ رقم ٩٤٧).

(٦) ت الصغير (٢٥٣/١).

(٧) ضد الصغير (٢٥٥).

(٨) الجرح (٤٧٩/٢).

وقال ابن معين: ضعيف^(١). وقال مرة: ليس بشيء^(٢).

وقال مرة: ليس بثقة^(٣).

وقال الفلاس: متروك الحديث كثير الوهم^(٤).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث^(٥).

وقال أبو زرعة: ليس بشيء^(٦).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٧).

وقال مرة: ليس بثقة^(٨).

وقال الدارقطني: متروك^(٩).

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه ، والضعف على حديثه

بين^(١٠).

(١) التاريخ (٢/٨٦ - الدوري).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٠٨ رقم ٥٧٠).

(٣) الكامل (٢/١٣٤).

(٤) الجرح (٢/٤٧٩).

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) ضد (٧٦ رقم ١٠٨).

(٨) ت الكامل (٥/٣٦).

(٩) ضد (٢٩٥ رقم ١٤٣).

(١٠) الكامل (٢/١٣٦).

(٢٣) جعفر بن عبد الله بن عثمان بن كثير بن حميد أبو عبد الله وقيل أبو جعفر القرشي الأسدي وقيل المخزومي الحجازي الحميدي المكي صدوق. قال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب^(١).

وقال الذهبي: شيخ للطيالسي مضطرب الحديث^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

(٢٤) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين^(٥).

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، مضطرب^(٦).

وقال أيضاً: قد روى عنه يحيى ولينه^(٧).

(١) ضد (١٨٣/١).

(٢) المغني (٢٠٣/١).

(٣) العلل (٣٧٥/٣ - عبد الله).

تنبيه: قال الذهبي في الميزان (٤١١/١) والمغني (٢٠٣/١): "وثقه أبو حاتم" والذي في الجرح (٤٨٣/٢) إنما هو من قول أحمد بن حنبل وكذا في العلل (٣٧٥/٣ عبد الله).

ثم وقفت على قول الحافظ في اللسان (١١٧/٢): "وقول الذهبي وثقه أبو حاتم وهم تبع فيه صاحب الحافل والذي في كتاب ابن أبي حاتم أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي سألت أبي عن جعفر؟ فقال: ثقة"

(٤) (١٥٩/٨).

(٥) تق (٢٠٠ رقم ٩٥٨).

(٦) العلل (٢٠١ رقم ٣٦٠ - المروزي وغيره).

(٧) العلل (٦٨ رقم ٦٨ - المروزي وغيره). ويحيى هو ابن سعيد القطان.

ذكر من وثقه:

قال الشافعي: ثقة^(١).

وقال ابن معين: ثقة^(٢).

وقال مرة: مأمون ثقة صدوق^(٣).

وقال النسائي: ثقة^(٤).

وقال أبوحاتم: ثقة لا يسأل عن مثله^(٥).

وقال الساجي: كان صدوقاً مأموناً إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم^(٦).

(٢٥) الجلد بن أيوب البصري ضعيف الحديث.

قال ابن معين: الجلد مضطرب الحديث، لا عليك ألا تعباً بالنظر إلى حديثه^(٧).

وقال مرة: ضعيف^(٨).

وقال ابن المبارك: أهل البصرة يضعفون الجلد^(٩).

(١) الجرح (٤٨٧/٢).

(٢) التاريخ (٨٧/٢) الدوري.

(٣) التاريخ (١١٠/١) - ابن محرز.

(٤) التهذيب (٨٩/٢).

(٥) الجرح (٤٨٧/٢).

(٦) التهذيب (٨٩/٢).

(٧) تعليقات الدارقطني على المجروحين (٦٥).

(٨) الجرح (٥٤٩/٢).

(٩) ضد الصغير للبخاري (٤١٨ رقم ٥٧).

وضعه الشافعي^(١).

وقال الحميدي : كان ابن عينة يضعفه^(٢).

وكان إسماعيل بن علية يرميه بالكذب^(٣).

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوي حديثه شيء.

وقال أيضاً: ضعيف الحديث^(٤).

وقال أبو حاتم: شيخ أعرابي ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به^(٥).

قال أبو زرعة: ليس بالقوي^(٦).

وقال الدارقطني: متروك^(٧). وقال مرة: ضعيف^(٨).

وقال ابن عدي: قد روى أحاديث لا يتابع عليها على أني لم أر في حديثه حديثاً منكراً^(٩).

(٢٦) جودي بن عبدالرحمن بن جودي أبو الكرم المقرئ ت. بعد

٦٣٠هـ.

(١) الكامل (١٧٦/٢).

(٢) اللسان (١٣٣/٢).

(٣) المجروحين (٢١١/١).

(٤) الجرح (٥٤٩/٢).

(٥) الجرح (٥٤٩/٢).

(٦) سؤالات البردعي (٥٤٣/٢).

(٧) ضد (٢٩٥ رقم ١٤١).

(٨) السنن (٢٢١/١).

(٩) الكامل (١٧٧/٢).

قال ابن مسدي في معجمه : كان مضطرب الحال في خبره وخبرته وأبرأ إلى الله من عهده^(١).

(٢٧) الحارث بن عبيد الإيادي - بكسر الهمزة بعدها تحتانية - أبو قدامة البصري صدوق يخطئ من الثامنة^(٢).

قال ابن معين : مضطرب الحديث^(٣).

قال أحمد بن حنبل : مضطرب الحديث. وقال أيضاً : ضعيف الحديث^(٤).

وقال ابن معين : ضعيف الحديث في حديثه ضعف^(٤).

وقال مرة : ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه^(٥).

وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به^(٦).

وقال النسائي : ليس بالقوي^(٧).

ذكر من وثقه :

قال ابن معين : ثقة^(٨).

وقال النسائي : صالح^(٩).

(١) الميزان (٤٢٧/١) واللسان (١٤٣/٢).

(٢) تق (٢١٢ رقم ١٠٤٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣٤٦/٣).

(٤) العلل (٢٧/٣-٢٨-عبد الله).

(٤) التاريخ (٩٣/٢ - الدوري).

(٥) الكامل (١٨٩/٢).

(٦) الجرح (٨١/٣).

(٧) ضد (٧٨ رقم ١١٩).

(٨) الثقات (٧١ رقم ٢٨٠) لابن شاهين.

(٩) التهذيب (١٣٠/٢).

وقال الساجي: صدوق عنده مناكير^(١).

وقال ابن مهدي: هو من شيوخنا ، ومارأيت إلاّ خيراً^(٢).

(٢٨) الحارث بن منصور الواسطي أبو منصور الزاهد صدوق يهتم من

التاسعة^(٣).

قال ابن عدي: في حديثه اضطراب^(٤).

ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم^(٥).

ذكر من وثقه:

قال أبوحاتم: صدوق^(٦).

وقال أبوداود: كان من خيار الناس^(٧).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب^(٨).

(٢٩) حبيب بن سالم الأنصاري مولى النعمان بن بشير وكاتبه لا بأس به

من الثالثة^(٩).

(١) التهذيب (٢/١٣٠).

(٢) ت الكبير (٢/٢٧٥).

(٣) تق (٢١٤) رقم (١٠٥٧).

(٤) الكامل (٢/١٩٦).

(٥) التهذيب (٢/١٣٨).

(٦) الجرح (٣/٩١).

(٧) ت الكامل (٥/٢٨٧).

(٨) (١٨٢/٨).

(٩) تق (٢١٩) رقم (١١٠٠).

قال ابن عدي: ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه^(١).

وقال البخاري: فيه نظر^(٢).

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم: ثقة^(٣).

وقال أبو داود: ثقة^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

(٣٠٠) حبيب المعلم أبو محمد البصري مولى معقل بن يسار اختلف في اسم

أبيه فقيل زائدة وقيل زيد صدوق من السادسة مات سنة ثلاثين^(٦).

قال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب^(٧).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٨).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: ما أصح حديث حبيب المعلم وأقربه، ثقة^(٩).

(١) الكامل (٤٠٦/٢).

(٢) ت الكبير (٣١٨/٢).

(٣) الجرح (١٠٢/٣).

(٤) سوالات الآجري (١٦١/١).

(٥) (١٣٨/٤).

(٦) تق (٢٢٢) رقم (١١٢٣).

(٧) المغني (٢٢٢/١) للذهبي.

(٨) ت الكمال (٤١٣/٥).

(٩) العلال (٢٩٨/٢) - عبد الله. ووقع في التهذيب (١٧١/٢): "ما احتج بحديثه" وهو خطأ مطبعي.

وقال ابن معين: ثقة^(١).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٢).

وقال ابن عدي: لحبيب أحاديث صالحة ، وأرجو أنه مستقيم في رواياته^(٣).

(٣١) حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة ابن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين^(٤).

قال عبد الله بن علي: قال يحيى : رأيت الحجاج بن أرطاة يفني بمكة فلم أحمل عنه ولم أجمل عن رجلٍ عنه كان عنده مضطرباً^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث^(٦).

وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه^(٧).

وقال يعقوب بن شيبة: واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير وهو صدوق وكان أحد الفقهاء^(٨).

(١) الجرح (١٠١/٣).

(٢) نفسه.

(٣) الكامل (٤١٠/٢).

(٤) تق (٢٢٢ رقم ١١٢٧).

(٥) ضد (٢٨٠/١) للعقيلي .

(٦) مسائل ابنه صالح (٢٣٦/٢). و الجرح (١٥٥/٣).

(٧) التهذيب (١٧٤/٢).

(٨) ت الكامل (٤٢٧/٥).

وقال ابن معين: ضعيف^(١).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلّس عن محمد بن عبيد الله العزرمي عن عمرو بن شعيب^(٣).

وقال أيضاً: صالح^(٤).

وقال أبو طالب: سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ!

فقلت: فلمَ ليس هو عند الناس بذلك؟

قال: لأنّ في حديثه زيادة على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة^(٥).

وقال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع . ولا يحتج بحديثه^(٦).

وقال أبو زرعة: صدوق مدلس^(٧).

(١) الكامل (٢٢٣/٢).

(٢) الكامل (٢٢٣/٢).

(٣) الجرح (١٥٦/٣).

(٤) الكامل (٢٢٣/٢).

(٥) الجرح (١٥٦/٣).

(٦) نفسه.

(٧) نفسه.

وقال ابن خراش: كان مدلساً وكان حافظاً للحديث^(١).

وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره وربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه^(٢).

(٣٢) الحسن بن الحكم بن طهمان الحنفي .

قال أبو حاتم: ما أقربه من عبد الله بن العلاء بن خالد وحديثه صالح ليس بذلك يضطرب^(٣).

وقال ابن عدي: الحسن بن الحكم هذا ليس له من الحديث إلا القليل وأنكر ما رأيت له ما ذكرته^(٤).

وقال الذهبي: تكلم فيه ولم يترك^(٥).

(٣٣) الحسن بن عباس بن جرير العامري الحريشي الرازي .

قال ابن النجاشي: ضعيف جداً له كتاب في فضل ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ وهو رديء الحديث مضطرب الألفاظ لا يوثق به^(٦).

وقال علي بن الحكم: ضعيف لا يوثق بحديثه وقيل: إنه كان يضع الحديث^(٧).

(١) ت الكمال (٤٢٦/٥).

(٢) الكامل (٢٢٩/٢).

(٣) الجرح (٨/٣).

(٤) الكامل (٣٢٥/٢).

(٥) الميزان (٤٨٦/١).

(٦) مصنف الإمامية (٢١٦-٢١٧/٢ - اللسان).

(٧) اللسان (٢١٧/٢).

(٣٤) الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي ثقة فاضل من السادسة مات سنة تسع وثلاثين وقيل بعدها بثلاث^(١).
قال البخاري: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله ؛ لأنّ عامة حديثه مضطرب^(٢).

وقال الدارقطني : ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش^(٣).
ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٤). وقال مرة: ثقة صالح^(٥).

وقال أبو حاتم: ثقة^(٦).

وقال النسائي: ثقة^(٧).

وقال العجلي: كوفي ثقة^(٨).

وقال الفسوي: ثقة من خيار أهل الكوفة^(٩).

وقال الساجي: صدوق^(١٠).

(١) تق (٢٣٩) رقم (١٢٦٤).

(٢) رواية الصغاني (٢٦٩/٤ - فتح الباري).

(٣) العلل (٢٠٤/٢).

(٤) التاريخ (٩٤) رقم (٢٥٢ - الدارمي).

(٥) الجرح (٢٣/٣).

(٦) نفسه.

(٧) ت الكمال (٢٠١/٦).

(٨) الثقات (٢٩٦/١ - ترتيب).

(٩) المعرفة (٩٢/٣).

(١٠) التهذيب (٢٥٤/٢).

تنقيح:

قول الدارقطني السابق فيه ليس تضعيفاً مطلقاً إنما هو بالنسبة لحديث رواه الحسن مخالفاً للأعمش قال الدارقطني: وقول الحسن بن عبيدا لله « عن قرثع » غير مضبوط؛ لأن الحسن بن عبيدا لله ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش^(١).

قال الحافظ ابن حجر: وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش^(٢).

(٣٥) الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوزي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة البصري ثقة ربما وهم من السادسة مات سنة خمس وأربعين^(٣).

قال يحيى بن سعيد القطان: فيه اضطراب^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: في حديثه اضطراب^(٥).

وقال العجلي: "ضعيف" مضطرب الحديث^(٦).

ذكر من وثقه:

قال علي بن المديني: ثقة^(٧). وقال ابن معين: ثقة^(٨).

(١) العلل (٢/٢٠٤).

(٢) التهذيب (٢/٢٥٤). ومعرفة أقوال النقاد ومخارجها أمر مهم في هذا الباب انظر التعديل (١/٢٨٣) للباجي.

(٣) تق (٢٤٧) رقم (١٣٢٩).

(٤) ضد (١/٢٥٠) للعجلي. وانظر التنقيح (٢/٢١٣، ٢١٥) لابن عبد الهادي.

(٥) المغني (١/٢٢٢).

(٦) ضد (١/٢٥٠) وما بين القوسين استدركه من التهذيب (٢/٢٩٣).

(٧) الجرح (٣/٥٢).

(٨) التاريخ (٩٠ رقم ٢٣٠ - الدارمي).

وقال مرة: ثقة ليس به بأس^(١).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٢).

وقال ابن سعد: كان ثقة^(٣).

وقال أبو زرعة: بصري ليس به بأس^(٤).

وقال النسائي: ثقة^(٥).

وقال الذارقطي: من الثقات^(٦).

تحقيب:

أمّا قول العقيلي فيه "ضعيف" فلا يسلم له قال الذهبي: الحسين بن ذكوان المعلم أحد الثقات والعلماء ضعفه العقيلي بلا حجة... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله فكان ماذا فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة؟ أمالك؟^(٧).

والحسين وصفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل والعقيلي بالاضطراب وهذا معناه أنّ الرجل مع ثقته وجلالته يخالف غيره ولهذا قال ابن حجر: "ربما

(١) رواية الدقاق (٨٢ رقم ٢٤١).

(٢) بحر الدم (١١٤ رقم ٢٠٣).

(٣) الطبقات (٧/٢٧٠).

(٤) الجرح (٣/٥٢).

(٥) ت الكمال (٦/٣٧٣).

(٦) السنن (١/٢٦٥) و (٣/٤٣).

(٧) الميزان (١/٥٣٤ ٥٣٥) وانظر النبلاء (٦/٣٤٦).

وهم " كما سبق ولعل أقرب ما يعتذر له به ما قاله الحافظ: لعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة^(١).

(٣٦) حفص بن عبد الرحمن بن عمر أبو عمر البلخي الفقيه النيسابوري قاضيه صدوق عابد رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة^(٢).

قال أبو حاتم: صدوق وهو مضطرب الحديث...^(٣).

وقال السليماني: فيه نظر^(٤).

وقال الخليلي: مشهور روى عنه شيوخ نيسابور يعرف وينكر^(٥).

ذكر من وثقه:

قال النسائي: صدوق^(٦).

وقال أبو داود: خراساني مرجيء ولكنه صدوق^(٧).

وقال الحاكم: ثقة إلا أن البخاري ومسلماً نقما على حفص بن

عبد الرحمن الإرجاء وحفص بن عبد الرحمن من أتباع التابعين^(٨).

(١) هدي الساري (٣٩٨).

(٢) تق (٢٥٨) رقم (١٤١٩).

(٣) الجرح (١٧٦/٣).

(٤) الميزان (٥٦٠/١).

(٥) التهذيب (٣٤٨/٢).

(٦) ت الكمال (٢٤/٧).

(٧) التهذيب (٣٤٨/٢).

(٨) سؤالات السجزي (١٠١).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان مرجئاً^(١).

وقال الدارقطني: صالح^(٢).

وقال الذهبي بعد نقله لكلام الحاكم: ثم ساق له الحاكم عدة أحاديث غرائب وأفراد ... واحتج به النسائي في سننه^(٣).

(٣٧) الحكم بن ظهير - بالمعجمة مصغر - الفزاري أبو محمد وكنية أبيه أبو ليلي ويقال: أبو خالد متروك رمي بالرفض واتهمه ابن معين من الثامنة^(٤).

قال عثمان بن أبي شيبة: الحكم بن ظهير عندي صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب، وجفا الناس حتى استقصي^(٥).

وقال ابن معين: ليس بشيء قد سمعت منه وليس بثقة^(٦).

وقال البخاري: تركوه منكر الحديث^(٧).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه^(٨).

وقال أبو زرعة: واهي الحديث^(٩).

(١) (١٩٩/٨).

(٢) التهذيب (٣٤٨/٢).

(٣) النبلاء (٣١١/٩).

(٤) تق (٢٦٢، رقم ١٤٥٤).

(٥) ذكر من اختلف العلماء فيه (٤٩) لابن شاهين.

(٦) التاريخ (١٢٤/٢ - الدوري).

(٧) ت الصغير (٤٢٢، رقم ٧٠).

(٨) الجرح (١١٩/٣).

(٩) نفسه

وقال النسائي: متروك الحديث^(١).

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث^(٢).

وقال الجوزجاني: ساقط^(٣) وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة^(٤).

(٣٨) الحكم بن عبد الملك القرشي البصري نزيل الكوفة ضعيف من

السابعة^(٥).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث جداً ليس بقوي في الحديث^(٦).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٧).

وقال مرة: ضعيف الحديث^(٨).

وقال أبو داود: منكر الحديث^(٩).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(١٠).

وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث جداً له أحاديث مناكير^(١١).

(١) الجرح (١١٩/٣).

(٢) نفسه.

(٣) الشجرة (٦٠ رقم ٣٥).

(٤) الكامل (٢١٠/٢).

(٥) تق (٢٦٣ رقم ١٤٥٩).

(٦) الجرح (١٢٢/٣).

(٧) التاريخ (١٢٥/٢ - الدوري).

(٨) التاريخ (٧٣/١ - ابن محرز).

(٩) سوالات الآجري (٣٧٠/١).

(١٠) ضد (٧٩ رقم ١٢٣).

(١١) التهذيب (٣٧١/٢ ٣٧٢).

ذكر من وثقه:

قال العجلي: ثقة^(١).

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث كلها التي أُمليتها للحكم عن قتادة منه ما يتابعه الثقات عليه ومنه ما لا يتابعه^(٢).

(٣٩) حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة^(٣).

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث مضطرب^(٤).

وقال مرة: ليس بذلك^(٥).

وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه^(٦).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٧).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث له رأي غير محمود...^(٨).

وقال مرة: ذاهب الحديث^(٩).

(١) نفسه.

(٢) الكامل (٢/٢١٢-٢١٣).

(٣) تق (٢٦٥ رقم ١٤٧٦).

(٤) العلل (١/٣٩٦ - عبد الله). وانظر التحقيق (١/٢٩١) لابن الجوزي.

(٥) العلل (١/٢٤٢ - عبد الله).

(٦) ت الكبير (٣/١٦).

(٧) التاريخ (٢/١٢٧ الدوري).

(٨) الجرح (٣/٢٠٢).

(٩) العلل (٢/٤٠٦).

وقال النسائي : ضعيف^(١).

وقال الدارقطني: ضعيف تركه شعبة وغيره^(٢).

وقال مرة: متروك^(٣).

وقال البزار: ليس بالقوي^(٤).

وقال مرة : ضعيف^(٥).

وقال الجوزجاني: كذاب^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جبير؟

فقال: في رأيه شيء !

قلت : ما محله؟

قال محله الصدق إن شاء الله^(٧).

تعقيب :

قول أبي زرعة "محله الصدق" لعله تراجع عنه كغيره من الأئمة لما تحملوا

(١) ضد (٨٠ رقم ١٢٩).

(٢) السنن (١٢٢/٢).

(٣) نفسه.

(٤) الكشف (٩٢/٤).

(٥) الكشف (٢٩٦/٢) ..

(٦) أحوال الرجال (٤٩ رقم ٢٣).

(٧) الجرح (٢٠٢/٣).

عنه ثم تركوه أو أنه أراد الصدق في دينه لا في ضبطه ويدل عليه أنه أورده في كتابه أسامي الضعفاء^(١).

وأما قول الجوزجاني: "كذاب" فغير معتمد منه، قال الذهبي: ضعفه ولم يترك^(٢).

(٤٠) حماد بن قيراط النيسابوري .

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به^(٣).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه فيه نظر^(٤).

وقال ابن حبان: يقلب الأخبار على الثقات ويحيى عن الأثبات بالطامات

لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار وكان أبو زرعة يمرض القول فيه^(٥).

ذكر من وثقه:

قال أبو زرعة: كان صدوقاً^(٦).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء^(٧).

(١) (٢/٦١٢ رقم ٨٥).

(٢) الديوان (٩٩ رقم ١٠٩٨).

(٣) الجرح (٣/١٤٥).

(٤) الكامل (٢/٢٥١).

(٥) المجروحين (١/٢٥٤).

(٦) الجرح (٣/١٤٥).

(٧) (٨/٢٠٦).

(٤١) خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي متروك وكان يدلس عن الكذابين ويقال إن ابن معين كذبه، من الثامنة مات سنة ثمان وستين^(١).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به مثل مسلم بن خالد الزنجي لم يكن محله محل الكذب^(٢).

وقال ابن معين: ليس هو بشيء، وقال أيضاً: ليس بثقة^(٣).
وقال مرة: كذاب^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: لا يكتب حديثه^(٥).

وقال ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه^(٦).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٧).

وقال مرة: ضعيف ومرة: ليس بثقة^(٨).

وقال ابن خراش وأبو أحمد الحاكم متروك الحديث^(٩).

(١) تق (٢٨٣) رقم (١٦٢٢).

(٢) الجرح (٣/٣٧٦).

(٣) التاريخ (٢/١٤٢) الدوري.

(٤) الكامل (٣/٥٢).

(٥) الجرح (٣/٣٧٦).

(٦) الطبقات (٧/٣٧١).

(٧) ضد (٩٢) رقم (١٧٤).

(٨) ت الكامل (٨/٢٠).

(٩) ت الكامل (٨/٢١).

وذكره ابن الجارود والعقيلي وسعيد بن السكن وأبو زرعة الدمشقي وأبو العرب وغيرهم في الضعفاء^(١).

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو المتن فإنه يغلط ولا يتعمد وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن روى عنه فيكون ضعيفاً وليس هو ممن يتعمد الكذب^(٢).

ذكر من وثقه:

قال يحيى بن يحيى: خارجة عندنا مستقيم الحديث ولم ينكر من حديثه إلا ما كان يدلّس عن غياث فإننا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له^(٣).

(٤٢) خازم بن محمد بن خازم المخزومي أبوبكر القرطبي ت (٤٩٦) هـ.

قال ابن بشكوال: كان قديم الطلب وافر الأدب وهو كان الأغلب عليه وله تصرف في اللغة وقول الشعر سمع الناس منه ولم يكن بالضابط لما رواه وكان يختلط في روايته وأسمعته وقفت على ذلك وقرأته في غير موضع بخطه ورأيت أنه قد اضطرب في أشياء من روايته وسألت شيخنا أبا الحسن بن مغيث فقال لي: كان أبو عبد الله محمد بن فرج الفقيه وأبومروان بن سراج يتكلمان فيه ويضعفانه^(٤).

وقال أبو جعفر بن صابر المالقي: ضعيف^(٥).

(١) التهذيب (٦٨/٣).

(٢) الكامل (٥٨/٣).

(٣) الجرح (٣٧٦/٣).

(٤) الصلة (١٧٨/١) لابن بشكوال.

(٥) اللسان (٣٧٢/٢).

(٤٣) خالد بن برد العجلي البصري .

قال العقيلي: في حديثه اضطراب وفي نسخة: مضطرب الحديث^(١) .

وقال أبو حاتم: مجهول^(٢) .

وقال البخاري: خالد بن برد عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ: (من حفظ لسانه). لا يتابع عليه^(٣) .

وقال الذهبي: مجهول وعنه عبدالسلام بن هاشم بخبر منكر^(٤) .

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٥) .

(٤٤) خالد بن زيد أو يزيد أو ابن أبي يزيد الجهني عن عقبة في الرمي مقبول من الثالثة^(٦) .

قال الذهبي: فيه اضطراب^(٧) .

وقال العراقي: قال في حديثه اضطراب^(٨) .

ذكر من وثقه:

(١) ض (٤/٢) .

(٢) الجرح (٣٢٣/٣) .

(٣) ت الكبير (١٤١/٣) .

(٤) الميزان (٦٢٨/١) .

(٥) (٢٥٢/٦) .

(٦) تق (٢٨٦ رقم ١٦٤٤) .

(٧) الكاشف (٣٦٤/١) .

(٨) ذيل الميزان (٢٠٦ رقم ٣٢٣) .

ذكره الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر^(١).

تحقيب:

قول الذهبي فيه اضطراب مراده والله أعلم الحديث الذي رواه لا خالد نفسه ويدل عليه أنه لم يذكره في الميزان وكذا عبارة العراقي لو كان المراد منها أنه أي خالد مضطرب فغير مسلم وإن كان المراد منها الحديث أنه مضطرب فنعم . ويدل عليه ما في المغني عن حمل الأسفار: أصحاب السنن وفيه اضطراب^(٢).

وقول ابن حجر "مقبول" غير مقبول لتوثيق الفسوي وهو مما فاتته وأصوله.

(٤٥) خُصِّفَ بالصاد المهملة آخره فاء مصغر ابن عبد الرحمن الجزري أبو عون صدوق سيء الحفظ خلط بآخره ورمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة سبع وثلاثين وقيل غير ذلك^(٣).

قال أحمد بن حنبل: خصيف شديد الاضطراب في المسند^(٤).

وقال مرة: مضطرب الحديث^(٥).

وقال أيضاً: ضعيف الحديث^(٦).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٧).

(١) المعرفة (٢/٤٨٧ ، ٥٠١).

(٢) (١/٥٧٤ رقم ٢٢٠٤).

(٣) تق (٢٩٧ رقم ١٧٢٨).

(٤) العلل (٣/٢١٤ - عبد الله).

(٥) العلل (٢/٤٨٤ - عبد الله).

(٦) الجرح (٣/٤٠٣).

(٧) ض (٩٣ رقم ١٧٧).

وقال أبو حاتم: صالح يخلط وتكلم في سوء حفظه^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(٢). وقال مرة: لا بأس به^(٣).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٤).

وقال النسائي: صالح^(٥).

وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وسمعنا من أبي عروبة جمعه لخصيف الجزري جزءاً وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه وبرواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي يكنى أبا الأصبع فإن رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف ويروي عنه نسخة عن أنس بن مالك وعن جماعة من التابعين...^(٦).

(٤٦) خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولا هم أبو أحمد الكوفي نزل واسط ثم بغداد صدوق اختلط في الآخر وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينه وأحمد من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين على الصحيح^(٧).

(١) الجرح (٤٠٤/٣).

(٢) الجرح (٤٠٣/٣).

(٣) التاريخ (١٠٦ رقم ٣١٠ - الدارمي).

(٤) الجرح (٤٠٤/٣).

(٥) ت الكمال (٢٥٩/٨).

(٦) الكامل (٢٧٢/٣).

(٧) تق (٢٩٩ رقم ١٧٤١).

قال عثمان بن أبي شيبة: هو صدوق ولكنه خرف واضطرب عليه بعض حديثه^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٢). وقال مرة: ليس به بأس صدوق^(٣).

وقال ابن سعد: كان ثقةً ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف وتغير لونه واحتلط^(٤).

وقال ابن عمّار: لا بأس به ولم يكن صاحب حديث^(٥).

وقال أبو حاتم: صدوق^(٦).

وقال النسائي: لا بأس به^(٧).

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به كما قاله يحيى بن معين ولا أبرئه من أن يخطيء في "بعض" الأحاديث في بعض رواياته^(٨).

(٤٧) داود بن المحبر. مهملة وموحدة مشددة ابن قحذم بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة الثقفي البكراوي أبو سليمان البصري نزيل بغداد

(١) الثقات (٤٨ رقم ١٨) لابن شاهين.

(٢) نفسه.

(٣) ت بغداد (٣١٩/٨).

(٤) الطبقات (٣١٣/٧).

(٥) ت بغداد (٣١٩/٨).

(٦) الجرح (٣٦٩/٣).

(٧) ت بغداد (٣٢٠/٨).

(٨) الكامل (٦٥/٣). وما بين القوسين من ت الكمال (٢٨٨/٨).

متروك. وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات من التاسعة مات سنة ست ومائتين^(١).

قال الجوزجاني: كان يروي عن كلٍ وكان مضطرب الأمر^(٢).

وقال ابن المديني: ذهب حديثه^(٣).

وقال ابن معين: قد سمع إلا أنه لم يكن له بخت^(٤).

وقال أيضاً: ليس بكذاب... وكان داود ثقة ولكنه جفا الحديث ثم حدث^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: شبه لاشيء كان "لا" يدري ذاك أي شيء الحديث^(٦).

وقال أبو حاتم: غير ثقة ذاهب الحديث منكر الحديث^(٧).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث^(٨).

وقال الذهبي: صاحب العقل وإِ قال ابن حبان: كان يضع الحديث ، وأجمعوا على تركه^(٩).

(١) تق (٣٠٨ رقم ١٨٢٠).

(٢) أحوال الرجال (٣٣٦ رقم ٣٦٩).

(٣) الجرح (٤٢٤/٣).

(٤) نفسه.

(٥) التاريخ (١٥٤/٢ - الدوري).

(٦) العلل (٣٨٨/١) عبد الله. وما بين القوسين من الجرح (٤٢٤/٣).

(٧) الجرح (٤٢٤/٣).

(٨) نفسه.

(٩) المغني (٣٢١/١).

(٤٨) داود ابن أبي هند القشيري مولا هم أبوبكر أو أبو محمد البصري ثقة متقن كان يهمل بأخرة من الخامسة مات سنة أربعين وقيل قبلها^(١).

قال أحمد بن حنبل: كان كثير الاضطراب والخلاف^(٢).

وقال أيضاً: داود يختلف عنه^(٣).

ذكر من وثقه:

قال الثوري: من حفاظ البصريين^(٤).

وقال ابن معين: ثقة^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة^(٦).

وقال أبو حاتم: ثقة^(٧).

وقال النسائي: ثقة^(٨). وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت^(٩).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان داود من خيار أهل البصرة من

المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهمل إذا حدث من حفظه^(١٠).

(١) تق (٣٠٩ رقم ١٨٢٦).

(٢) التهذيب (١٧٧/٣).

(٣) العلل (٣٢٨/١) - عبد الله.

(٤) الجرح (٤١١/٣).

(٥) الجرح (٤١٢-٤١١/٣).

(٦) العلل (٣٧٥/٢) - عبد الله.

(٧) الجرح (٤١٢/٣).

(٨) ت الكمال (٤٦٥/٨).

(٩) ت الكمال (٤٦٦/٨).

(١٠) (٣٧٨/٦).

(٤٩) رَوَّاد بتشديد الواو ابن الجراح أبوعصام العسقلاني أصله من خراسان صدوق اختلط بآخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد من التاسعة^(١).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق^(٢).

قال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط^(٣).
ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال مرة: ليس به بأس إنما غلط في حديث سفيان الثوري^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير^(٦).

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء !

فقال أبو حاتم: يحول من هناك^(٧).

(١) تق (٣٢٩ رقم ١٩٦٩).

(٢) الجرح (٥٢٤/٣).

(٣) ض (١٠٠ رقم ١٩٤).

(٤) التاريخ (١١١ رقم ٣٣١ - الدارمي).

(٥) التاريخ (١٦٧/٢ - الدوري).

(٦) العلل (٣١/٢ - عبد الله).

(٧) الجرح (٥٢٤/٣).

وقال ابن عدي: ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب
ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري وعامة مايرويه عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه
وكان شيخاً صالحاً وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه ممن يكتب حديثه^(١).
(٥٠) زمعة بسكون الميم بن صالح الجندي بفتح الجيم والنون اليماني نزيل
مكة أبو وهب ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون من السادسة^(٢).
قال الذهلي: صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة
في بعض حديثهم اضطراب^(٣).

وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٤).
وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث^(٥).
وقال البخاري: يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيراً^(٦).
وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث...^(٧).
وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الغلط عن الزهري^(٨).
(٥١) سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد الكندي المصري وصب الثاني
البخاري وابن يونس صدوق له أفراد من الخامسة^(٩).

(١) الكامل (١٧٩/٣).

(٢) تق (٣٤٠ رقم ٢٠٤٦).

(٣) التهذيب (٢٠٢/١).

(٤) رواية الدقاق (٤٦ رقم ٦٢).

(٥) العلل (٥٣١/٢) - عبد الله.

(٦) ت الكبير (٤٥١/٣).

(٧) الجرح (٦٢٤/٣).

(٨) ضد (١٠٧ رقم ٢٢٠).

(٩) تق (٣٦٩ رقم ٢٢٥١).

قال أحمد بن حنبل: سعد بن سنان تركت حديثه ويقال سنان بن سعد حديثه مضطرب^(١).

وقال أيضاً: حديثه غير محفوظ حديث مضطرب^(٢).

وقال ابن معين: سمع عبد الله بن يزيد من سنان بن سعد بعد ما اختلط^(٣).

وقال ابن سعد: منكر الحديث^(٤).

وقال النسائي: منكر الحديث وقال أيضاً: ليس بثقة^(٥). وقال مرة: ضعيف^(٦).

وعده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين^(٧).

وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية ولا تشبه أحاديث الناس عن أنس^(٨).

وقال الذهبي: ضعفه ولم يترك^(٩).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(١٠).

(١) العلل (٥١٧/٢) - عبد الله.

(٢) ضد (١١٩/٢) للعقيلي.

(٣) بيان الوهم والإيهام (٦٠٧/٣) لابن القطان وعلق عليه بقوله ففي هذا أنه اختلط.

(٤) التهذيب (٤٠٩/٣).

(٥) ضد (١٢٣، ١١٩ رقم ٢٨٢، ٢٦٤).

(٦) التمييز (١/٥ ق ٥/أ - الإعلام بسنته لمغلطاي).

(٧) (٣٢١ رقم ٢٦٧).

(٨) أحوال الرجال (٢٦٥ رقم ٢٧٧).

(٩) المغني (٣٦٨/١).

(١٠) الجرح (٢٥١/٤).

ونقل مغلطاي عن الدارقطني أنه وثقه^(١).

وقال العجلي: ثقة^(٢).

وقال ابن حبان: أرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات وما روي عن سعد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان فالله أعلم^(٣).

تعقيب

الاضطراب من الرواة عنه لامنه قال أحمد بن حنبل: لم أكتب أحاديث سنان بن سعد ؛ لأنهم اضطربوا بها فقال بعضهم: سعد بن سنان وسنان بن سعد^(٤).

وتعقبه ابن عدي بقوله: وليس هذه الأحاديث مما يجب أن تترك أصلاً كما ذكره ابن حنبل أنه ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد ؛ لأن في الحديث وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد ولم يتركه أحد أصلاً بل أدخلوه في مسانيدهم وتصانيفهم^(٥).

وأما قول ابن حبان كأنهما اثنان أراد أن حديث سنان يخالف حديث سعد كأنهما راويان أحدهما ثقة والآخر ضعيف وهذا من الرواة عنه وإلا فهو واحد فقد قال

(١) الإعلام بسنته (١/٥ق/ب).

(٢) الثقات (١/٣٩٠ - ترتيب).

(٣) الثقات (٤/٣٣٦).

قال مغلطاي: صحح البخاري قول من قال سنان وكذلك ابن يونس. اهـ الإعلام

(١ق/٥ب).

(٤) الكامل (٣/٣٥٥). ويدل عليه أيضاً كلام ابن حبان السابق.

(٥) الكامل (٣/٣٥٧).

ابن حبان نفسه: سنان بن سعد الكندي من جلة البصريين وهو الذي يخطيء الرواة فيه منهم من قال: سعد بن سنان وقال بعضهم: سعيد بن سنان والصحيح سنان بن سعد والله أعلم^(١).

(٥٢) سعيد بن أبي سعيد ضعيف كان جرير يكذبه من الثامنة^(٢).

قال أبو حاتم: ليس بقوي مضطرب الحديث^(٣).

وقال قتيبة بن سعيد: كان جرير بن عبد الحميد يكذبه^(٤).

وقال ابن المديني: لم يكن بشيء وكان حدثنا بشيء وأنكرنا عليه بعد ذلك فجحده أن يكون حدثنا^(٥).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٦).

وقال مسلم متروك الحديث^(٧).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٨).

وقال ابن عدي: عامة حديثه الذي يرويه عن الضعفاء وغيرهم مما لا يتابع عليه^(٩).

(١) مشاهير علماء الأمصار (١٢٢).

(٢) تق (٣٨٢) رقم (٢٣٥٦).

(٣) الجرح (٤/٤٤).

(٤) الجرح (٤/٤٤).

(٥) الكامل (٣/٣٨٦).

(٦) ضد (١٩) رقم (٢٦٦).

(٧) الكنى (ق٧٣).

(٨) السنن (١/٣٧).

(٩) الكامل (٣/٣٨٧).

(٥٣) سعيد بن وجيه بن طاهر بن محمد أبو عبد الرحمن الشحامي.

قال أبو الحسن بن بابويه: قدم الري سنة خمس وسبعين وخمس مائة وكان مضطرب الإسناد وليست له معرفة بالحديث حدث عن أبيه^(١).

(٥٤) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلّس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين^(٢).

قال أحمد بن حنبل: منصور أثبت أهل الكوفة ففي حديث الأعمش اضطراب كثير^(٣).

وقال ابن المديني: الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق [كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء]^(٤).

وقال ابن نمير: الأعمش أحفظ من منصور ومنصور أقوم حديثاً وأقل اختلافاً في الرواية^(٥).

وقال ابن معين: ثقة^(٦).

وقال أبو حاتم: ثقة يحتاج بحديثه^(٧).

وقال أبو زرعة: الأعمش إمام^(٨).

(١) اللسان (٤٩/٣).

(٢) تنق (٤١٤ رقم ٢٦٣٠).

(٣) الميزان (٢٢٤/٢). وانظر الجرح (٢٣٧/١) لابن أبي حاتم.

(٤) شرح العلل (٧١١/٢)، والزيادة من الميزان (٢٢٤/٢).

(٥) المعرفة (٧٩٦/٢) للفسوي.

(٦) الجرح (١٤٦/٤).

(٧) الجرح (١٤٧/٤).

(٨) نفسه.

وقال ابن عمّار: ليس في المحدثين أحدٌ أثبت من الأعمش ومنصور بن المعتمر هو ثبت أيضاً وهو أفضل من الأعمش إلا أنّ الأعمش أعرف بالمسند وأكثر مسنداً منه^(١).

وقال العجلي: ثقة كوفي وكان يحدث أهل الكوفة في زمانه^(٢).

وقال الذهبي: أحد الأئمة الثقات عداؤه في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس وهو يدلّس وربما دلّس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلا كلام ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم ... فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال^(٣).

(٥٥) سليمان بن موسى الأموي مولا هم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل من الخامسة^(٤).

قال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه^(٥).

وقال البخاري: عنده مناكير^(٦).

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث^(٧). وقال مرة: في حديثه شيء^(٨).

(١) ت بغداد (١١/٩).

(٢) الثقات (٤٣٢/١).

(٣) الميزان (٢٢٤/٢).

(٤) تق (٤١٤ رقم ٢٦٣١).

(٥) الجرح (١٤٢/٤).

(٦) ت الكبير (٣٩/٤).

(٧) ضد (١١٦ رقم ٢٥٢).

(٨) ت الكمال (٩٧/١٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير^(١).

ذكر من وثقه:

قال دحيم: أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسى^(٢).

وقال ابن معين: ثقة وحديثه صحيح عندنا^(٣).

وقال ابن سعد: كان ثقةً أثنى عليه ابن جريج^(٤).

وقال الدارقطني: من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري^(٥).

وقال ابن عدي: فقيه راو حدث عنه الثقات من الناس وهو أحد علماء أهل الشام وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرونها غيره وهو عندي ثبت صدوق^(٦).

تعقيب:

قال الذهبي: كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها^(٧).

وفي قول الذهبي هذا نظر؛ لأن سليمان في حفظه شيء ومثله يتوقف فيما ينفرد به أو يخالف والله أعلم.

(١) الأسامي والكنى (٢٨٩/١).

(٢) الجرح (١٤١/٤).

(٣) التهذيب (١٩٨/٤). وانظر ت الدارمي (٤٦ رقم ٢٦).

(٤) الطبقات (٤٥٧/٧).

(٥) التهذيب (١٩٨/٤).

(٦) الكامل (٢٧٠/٣).

(٧) الميزان (٢٢٦/٢).

(٥٦) سنان بن ربيعة الباهلي البصري أبوربيعة صدوق فيه لين أخرج له البخاري مقروناً من الرابعة^(١).

قال أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث^(٢).

وقال الدارقطني: مضطرب^(٣).

وقال ابن معين: ليس هو بالقوي^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٥).

وفي الثقات لابن شاهين: صالح^(٦).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

وقال ابن عدي: لسنان أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به^(٨).

وقال الذهبي: صويلح^(٩).

(١) تق (٤١٧/٤ رقم ٢٦٥٤).

(٢) الجرح (٢٥٢/٤).

(٣) سؤالات ابن بكير وغيره (٣٢ رقم ١٤).

(٤) التاريخ (٢/٢٤٠ - الدوري).

(٥) التاريخ (٢٤٣ رقم ٩٥٠ - الدارمي).

(٦) (١٠٤ رقم ٤٩٠).

(٧) (٣٣٧/٤).

(٨) الكامل (٣/٤٤٠).

(٩) الميزان (٢/٢٣٥).

(٥٧) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحداثي - بفتح المهملة والمثلثة - ويقال له الأنباري - بنون ثم موحدة - أبو محمد صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول من قدماء العاشرة مات سنة أربعين وله مائة سنة^(١).

قال يعقوب بن شيبة: صدوق ومضطرب الحفظ ولا سيما بعد ما عمي^(٢).

وقال ابن المديني: ليس بشيء^(٣).

وقال ابن معين: هو حلال الدم^(٤).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٥).

وقال ابن عدي: ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه روى عن مالك الموطأ ويقال إنه سمعه خلف حائط فضعف في مالك أيضاً ولسويد مما أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب^(٦).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: أرجو أن يكون صدوقاً أو قال: لا بأس به^(٧).

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً وكان يدلّس ويكثر ذاك - يعني التدليس^(٨).

(١) تق (٤٢٣) رقم ٢٧٠٥.

(٢) ت بغداد (٢٣١/٩).

(٣) ت بغداد (٢٢٩/٩).

(٤) ت بغداد (٢٣٠/٩).

(٥) ض (١١٨) رقم ٢٦٠.

(٦) الكامل (٤٢٩/٣).

(٧) ت بغداد (٢٣٠/٩).

(٨) الجرح (٢٤٠/٤).

وقال أبو القاسم البغوي: كان قد كف بصره في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه وقال: كان من الحفاظ^(١).

وقال البردعي: رأيت أبا زرعة يسيء القول في سويد ... !!

فقلت لأبي زرعة: فأيش حاله؟

قال: أمّا كتبه فصحيح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها فأمّا إذا حدث من حفظه فلا^(٢).

(٥٨) سيار بن ربيعة أبو ربيعة عن أنس.

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث.

وقال ابن معين: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر: وأنا أظنه سنان بن ربيعة ... وهو يكنى أباربيعة ويروي عن أنس وقد نقل المزي في التهذيب وتبعه الذهبي في التهذيب عن يحيى بن معين وأبي حاتم ما ذكر هنا^(٣).

(٥٩) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين^(٤).
قال أحمد بن حنبل: شاذ الحفظ مضطرب الحديث^(٥).

(١) ت بغداد (٩/٢٢٩-١٣١).

(٢) ت الكمال (١٢/٢٥٢).

(٣) اللسان (٣/١٣٠).

(٤) تق (٤٣٦ رقم ٢٨٠٢).

(٥) الإعلام بسنته (١/٧١ ق/ب) لمغلطاي.

وقال صالح جزرة: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه وقل ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتاج به^(١).

وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطرب به^(٢).

وقال الجوزجاني: سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل^(٣).

وقال الأزدي: كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ. كثير الوهم مضطرب الحديث^(٤).

وقال يحيى بن سعيد: مازال مخلطاً^(٥).

وقال أبو زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحياناً^(٦).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ شريك في أربعمئة حديث^(٧).

وقال البخاري: كثير الغلط والوهم^(٨).

وقال الترمذي: كثير الغلط^(٩).

(١) ت بغداد (٢٨٥/٩).

(٢) ت بغداد (٢٨٤/٩).

(٣) أحوال الرجال (١٥٠ رقم ١٣٧).

(٤) التهذيب (٢٩٦/٤).

(٥) الجرح (٣٦٦/٤).

(٦) الجرح (٣٦٧/٤).

(٧) الكامل (٨/٤).

(٨) العلل الكبير (٢٢١/١) - ترتيب للترمذي.

(٩) السنن (٦٦/١).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(١).

وقال مرة: ليس بالحافظ^(٢).

وقال الدارقطني: شريك ليس بالقوي فيما ينفرد به^(٣).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري^(٥).

وعلق عليه ابن معين بقوله: ليس يقاس بسفيان أحد ولكن شريك أروى منه في بعض المشايخ^(٦).

وقال ابن معين: صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه^(٧).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٨).

وقال ابن سعد: كان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً^(٩).

وقال أبو داود: ثقة يخطيء على الأعمش زهير وإسرائيل فوّه^(١٠).

(١) التهذيب (٢٩٦/٤).

(٢) تحفة الأشراف (١٣٠/٥).

(٣) السنن (٣٤٥/١).

(٤) التهذيب (٢٩٦/٤).

(٥) الكامل (٨/٤).

(٦) رواية الدقاق (١٠٢ رقم ٣٢٢).

(٧) نفسه.

(٨) ت الكمال (٤٧٢/١٢).

(٩) الطبقات (٣٧٩/٦).

(١٠) سؤالات الآجري (١٧٣/١).

وقال ابن عدي: لشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والإستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق فيه أن ينسب إلى شيء^(١).

وقال الذهبي: العلامة الحافظ القاضي ... أحد الأعلام على لين ما في حديثه توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده^(٢).

(٦٠) شهر بن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة^(٣).

قال أبوحاتم في معرض نقده لحديث رواه شهر: وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه وهذا من شهر دليل الاضطراب^(٤).

قال ابن رجب: وممن يضطرب في حديثه أيضاً شهر بن حوشب وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة^(٥).

وقال أيضاً: يختلف فيه وهو كثير الاضطراب^(٦).

وقال أبوحاتم: لا يحتج بحديثه^(٧).

(١) الكامل (٢٢/٤).

(٢) النبلاء (٢٠٠/٨).

(٣) تق (٤٤١) رقم ٢٨٤٦.

(٤) العلل (١٤٨/٢).

(٥) شرح العلل (٤٢٢/١).

(٦) فتح الباري (٤٢٨/٧) لابن رجب.

(٧) الجرح (٣٨٣/٤).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(١).

وقال الساجي: فيه ضعف وليس بالحافظ...^(٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم^(٣).

وقال ابن عدي: ضعيف جداً^(٤).

وقال أيضاً: ليس بالقوي في الحديث وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به^(٥).

وقال البيهقي: ضعيف^(٦).

وقال ابن حزم: ساقط^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه ووثقه...^(٩).

وقال أبو زرعة: لا بأس به^(١٠).

(١) ضد (١٢٨ رقم ٢٩٤).

(٢) التهذيب (٣٢٥/٤).

(٣) التهذيب (٣٢٥/٤).

(٤) الكامل (٣٢١/٥).

(٥) الكامل (٤٠/٤).

(٦) التهذيب (٣٢٦/٤).

(٧) نفسه .

(٨) الجرح (٣٨٣/٤).

(٩) نفسه .

(١٠) نفسه .

وقال ابن القطان: لم أسمع لمضعفيه حجة^(١).

تعقيب:

وقول ابن القطان هذا فيه نظر ؛ لأنّ ضعف شهر من جهة سوء حفظه وكثرة الأوهام والاضطراب وهذه حجة كافية لتضعيفه.

(٦١) صالح ابن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به من السابعة مات بعد الأربعين^(٢).

قال الذهلي: صالح ابن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد ابن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب^(٣).

وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٤).

وقال مرة: ليس بشيء^(٥).

وقال أبو حاتم: لين الحديث^(٦).

وقال البخاري: ضعيف، وقال أيضاً: ليس بشيء عن الزهري^(٧).

وقال مرة: لين^(٨).

(١) بيان الوهم (٣/٣٢١).

(٢) تق (٤٤٣ رقم ٢٨٦٠).

(٣) التهذيب (١/٢٠٢).

(٤) سوالات ابن الجنيد (٣٨٥ رقم ٤٦٠).

(٥) التاريخ (٢/٢٦٢ - الدوري).

(٦) الجرح (٤/٣٩٥).

(٧) الكامل (٤/٦٥).

(٨) ت الكبير (٤/٢٧٣).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث كان عنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض والآخر مناولة فاختلفا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا^(١).

وقال أبو زرعة للإمام أحمد بن حنبل: صالح يحتج به؟

قال: يستدل به ويعتبر به^(٢).

وقال النسائي: ضعيف^(٣). وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه^(٤).

وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه ما ينكر عليه وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم^(٥).

(٦٢) صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية أو أبو محمد الدمشقي ضعيف من السابعة مات سنة ست وستين^(٦).

قال دحيم: مضطرب الحديث ضعيف^(٧).

وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: ما كان من حديثه مرفوع منكر وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل قال: وهو ضعيف جداً^(٩).

(١) الجرح (٣٩٥/٤).

(٢) ت الكمال (١٣/١٢-١٣).

(٣) ض (١٣١ رقم ٣٠٢).

(٤) أحوال الرجال (١٩١ رقم ١٨٥).

(٥) الكامل (٦٦/٤).

(٦) تق (٤٥١ رقم ٢٩٢٩).

(٧) تاريخ أبي زرعة (٩٠٥).

(٨) سؤالات ابن الجنيّد (٣٥٩ رقم ٣٥٥).

(٩) العلل (١/٣٠٠ - عبد الله).

وقال البخاري: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر وهو ضعيف جداً^(١).

وقال مسلم: منكر الحديث^(٢).

وقال النسائي: ضعيف^(٣).

وقال أبو حاتم: لين يكتب حديثه ولا يحتج به^(٤).

وقال ابن نمير: ضعيف^(٥).

وقال أبو زرعة: كان شامياً قدرياً ليناً^(٦).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٧).

وقال ابن عدي: أحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق^(٨).

ذكر من وثقه:

قال دحيم: ثقة^(٩).

وقال مرة: محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر^(١٠).

(١) ضد (٤٤٨ رقم ١٧٤).

(٢) الكنى (ق ٩٤).

(٣) ضد (١٣٢ رقم ٣٠٧).

(٤) ت الكمال (١٣/١٣٦).

(٥) الجرح (٤/٤٣٠).

(٦) الجرح (٤/٤٢٩).

(٧) ضد (٣٢٨ رقم ٢٩٨).

(٨) الكامل (٤/٧٦).

(٩) ت الكمال (١٣/١٣٥).

(١٠) الجرح (٤/٤٢٩).

وقال أبو حاتم: محله الصدق وأنكر عليه رأي القدر فقط^(١).

(٦٣) الصلت - بفتح أوله وآخره مشاة - ابن دينار الأزدي الهنائي البصري
أبو شعيب المجنون مشهور بكنيته متروك ناصبي من السادسة^(٢).

قال أبو حاتم: لين الحديث إلى الضعف ماهو، مضطرب الحديث يكتب
حديثه^(٣).

وقال الفلاس: متروك الحديث يكثر الغلط^(٤).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٥).

وقال أبو زرعة: لين^(٦).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٧).

وقال ابن عدي: ليس حديثه بالكثير وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الناس
عليه^(٨).

(٦٤) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني
ضعيف من الرابعة مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين^(٩).

(١) الجرح (٤٣٠/٤).

(٢) تق (٤٥٥ رقم ٢٩٦٣).

(٣) الجرح (٤٣٨/٤).

(٤) نفسه.

(٥) التاريخ (٢/٢٧٠ - الدوري).

(٦) الجرح (٤٣٨/٤).

(٧) ضد (٣١١ رقم ٣٠٣).

(٨) الكامل (٨١/٤).

(٩) تق (٤٧٢ رقم ٣٠٨٢).

قال أبو حاتم: منكر الحديث مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه..^(١)

وقال يعقوب بن شيبة: هو مضطرب الحديث^(٢).

وقال أبو زرعة: منكر الحديث في الأصل وهو مضطرب الحديث^(٣).

وقال الساجي: مضطرب الحديث^(٤).

وقال ابن القطان: ضعيف الحديث منكره مضطربه^(٥).

وكان ابن عيينة لا يحمد حفظ عاصم^(٦).

وقال ابن معين: ضعيف لا يحتج بحديثه..^(٧)

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ولا يحتج به^(٨).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٩).

(١) الجرح (٣٤٨/٦).

(٢) ت. دمشق (٢٥٩/٢٥) لابن عساكر.

(٣) الجرح (٣٤٨/٤).

ووقع في التهذيب (٤٢/٥) قول أبي زرعة منسوباً لابن نمير والذي في الجرح سؤال ابن نمير.

(٤) الإعلام بستته (٤/٢٤٤ ب) لمغلطاي، والتهذيب (٤٣/٥).

(٥) بيان الوهم (٥٩٤/٤).

(٦) الجرح (٣٤٧/٦).

(٧) نفسه.

(٨) ت الكمال (٥٠٤/١٣).

(٩) ت الكبير (٤٩٣/٦).

وقال النسائي: ضعيف^(١) .

وقال ابن خراش وغير واحد: ضعيف^(٢) .

وقال ابن عدي: قد احتمله الناس وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٣) .

ذكر من وثقه:

قال البخاري: صدوق روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين وروى عنه شعبة والثوري^(٤) .

(٦٥) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين^(٥) .

قال البزار : عاصم في حديثه اضطراب ولا سيما في حديث الرفع^(٦) .

وقال ابن المديني : لا يحتج به إذا انفرد^(٧) .

وقال ابن معين : قال جرير: كان مرجئاً^(٨) .

ذكر من وثقه :

قال ابن سعد : كان ثقة محتج به وليس بكثير الحديث^(٩) .

(١) الميزان (٣٥٤/٢) .

(٢) ت الكمال (٥٠٥/١٣) .

(٣) الكامل (٢٢٨/٥) .

(٤) العلل الكبير (٩٧٢/٢) للترمذي .

(٥) تق (٤٧٣ رقم ٣٠٩٢) .

(٦) البحر الزخار (٤٧/٥) .

(٧) الضعفاء (٧٠/٢) لابن الجوزي . وانظر التهذيب (٤٩/٥) للحافظ .

(٨) التاريخ (٤٦ رقم ٦٣ - الدقاق) .

(٩) الطبقات (٣٤١/٦) .

- وقال ابن معين : ثقة مأمون ^(١) .
- وقال الإمام أحمد : لا بأس بحديثه ^(٢) .
- وقال مرة : ثقة ^(٣) .
- وقال أبو حاتم : صالح ^(٤) .
- وقال أبو داود : كان أفضل أهل الكوفة ^(٥) .
- وقال ابن شاهين : ثقة مأمون . وقال أحمد بن صالح : عاصم بن كليب يعد من وجوه الكوفيين من الثقات ^(٦) .
- وقال الفسوي : ثقة ^(٧) .
- وقال النسائي : ثقة ^(٨) .
- (٦٦) عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ويقال له التميمي واسم جده قيس ضعيف من السابعة . قال ابن عدي : هو خير من عباد الثقفي تأخر إلى حدود السبعين ^(٩) .

(١) التاريخ (٤٦ رقم ٦٣ - الدقاق) .

(٢) الجرح (٣٥٠/٦) .

(٣) العلل (٢٠١ رقم ٣٥٦ - الميموني) .

(٤) الجرح (٣٥٠/٦) .

(٥) سوالات الآجري (٣١٠/١) .

(٦) الثقات (١١٢) .

(٧) المعرفة (٩٥/٣) .

(٨) ت الكمال (٥٣٨/١٣) .

(٩) تق (٤٨٢ رقم ٣١٥٧) .

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ظننت أنه أحسن حالاً من عباد بن كثير البصري فإذا هو قريب منه^(١).

وقال أحمد بن حنبل: ليس بذلك^(٢).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٣).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث^(٤).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٥).

وقال الحسين الرازي: متروك^(٦).

وقال الساجي: ضعيف يحدث بمناكير^(٧).

وقال ابن عدي بعد ذكره أحاديث لعباد: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعباد الرملي هذا غير محفوظة وهو خير من عباد البصري^(٨).

ذكر من وثقه:

قال علي بن المديني: ثقة لا بأس به^(٩).

(١) العلل (١٨/٢).

(٢) العلل (١٠٧/١٧٢ المروزي). وانظر بحر الدم (٢٢٩ رقم ٥٠٢) لابن عبد الهادي.

(٣) ت الكبير (٤٣/٦).

(٤) الجرح (٨٥/٦).

(٥) ضد (١٦٢ رقم ٤٠٧).

(٦) الضعفاء (٧٦/٢) لابن الجوزي.

(٧) التهذيب (٨٩/٥).

(٨) الكامل (٣٣٧/٤).

(٩) سؤالات ابن أبي شيبه (١٢٦ رقم ١٥٧).

وقال ابن معين: ثقة^(١).

وقال مرة: ليس به بأس^(٢).

(٦٧) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي - بالمثلثة والمهمله - الكوفي صدوق يهم من

السادسة^(٣).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث^(٤).

وقال أبوزرعة: ضعيف الحديث ربما رفع الحديث وربما وقفه^(٥).

وقال ابن معين: ليس بثقة^(٦).

وقال مرة: ليس بذاك القوي^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: هو كذا وكذا^(٨).

وقال مرة: ضعيف الحديث^(٩). وقال مرة: منكر الحديث^(١٠).

ووهن أحاديثه الثوري^(١١).

(١) التاريخ (٢/٢٩٣ - الدوري).

(٢) الكامل (٤/٣٣٧).

(٣) تق (٥٦١ رقم ٣٧٥٥).

(٤) العلل (٤/١٢٤).

(٥) الجرح (٦/٢٦).

(٦) المجروحين (٢/١٥٦).

(٧) الجرح (٦/٢٦).

(٨) العلل (٢/٤٧٦ - عبد الله).

(٩) العلل (١/٣٩٤ - عبد الله).

(١٠) الكامل (٥/٣١٦).

(١١) الجرح (٦/٢٦).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(١).

وقال النسائي: ليس بذلك القوي^(٢).

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث^(٣).

وقال الدارقطني: ليس بالقوي عندهم^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح ليس بذلك^(٥). وقال مرة: ثقة^(٦).

وقال الفسوي: شيخ نبيل وفي حديثه لين وهو ثقة كوفي^(٧).

تعقيب:

الأقرب أنه ضعيف قال ابن القطان: «ضعيف»^(٨) بل قال الحافظ ابن رجب: «ضعفه الأكثرون ووثقه ابن معين»^(٩) وكذا قال الحافظ ابن حجر: «قال الجمهور في عبد الأعلى ليس بقوي»^(١٠) اهـ.

(١) الجرح (٢٦/٦).

(٢) ضد (١٥٤ رقم ٣٨١).

(٣) الطبقات (٣٣٥/٦).

(٤) العلل (١٠٦/٢).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (٣٤٣ رقم ٢٨٩).

(٦) الكامل (٣١٦/٥).

(٧) المعرفة (٩٤/٣).

(٨) بيان الوهم (٥٤٧/٣).

(٩) فتح الباري (٢٥٧/٩).

(١٠) الفتح (١٢٤/١٣).

(٦٨) عبدالرحمن بن عبد الحميد بن سالم المهري - بفتح الميم وسكون الهاء - أبو رجاء المصري المكفوف ثقة من التاسعة مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله أربع وسبعون^(١).

قال أبو سعيد بن يونس: كان قد عمي فكان يحدث حفظاً فأحاديثه مضطربة^(٢).

وقال أبو زرعة: شيخ من أهل مصر يكنى أبارجاء^(٣).
ذكر من وثقه:

قال أبو داود: ثقة حدث عنه ابن وهب^(٤).

وقال أبو عمر الكندي: كان من أفضل أهل مصر^(٥).

(٦٩) عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي أبو محمد المدني الأمامي - بالضم - صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة اثنتين وستين بعد المائة وهو ابن بضع وسبعين^(٦).

قال أبو حاتم: شيخ مديني مضطرب الحديث^(٧).

وقال ابن معين: شيخ مجهول^(٨).

(١) تق (٥٨٨) رقم ٣٩٥٦.

(٢) التهذيب (١٩٩/٦). وانظر الميزان (٥٧٧/٢).

(٣) الجرح (٢٦١/٥).

(٤) ت الكمال (٢٥٠/١٧).

(٥) ت الكمال (٢٥١/١٧).

(٦) تق (٥٨٨) رقم ٣٩٥٨.

(٧) الجرح (٢٦٠/٥). والعلل (٣٥٢/١).

(٨) التاريخ (١٣٩) رقم ٤٦٣ - الدارمي.

وقال ابن عدي: وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان كثير الحديث وكان عالماً بالسيرة وغيرها^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة^(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

وقال العراقي: روى له مسلم حديثاً واحداً^(٥).

(٧٠) عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي لا بأس به وكان

يدلس قاله أحمد من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة^(٦).

قال ابن شاهين: قال عثمان ابن أبي شيبة: هو صدوق ولكنه هو كذا

مضطرب^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان شيخاً ثقة كثير الغلط^(٨).

(١) الكامل (٢٨٧/٤).

(٢) التهذيب (٢٠٠/٦).

(٣) ت الكمال (٢٥٤/١٧).

(٤) (٧٥/٧).

(٥) البيان والتوضيح (١٣١).

(٦) تق (٥٩٨ رقم ٤٠٢٥).

(٧) التهذيب (٢٣٩/٦). وفي الثقات لابن شاهين عن ابن أبي شيبة: هو صدوق ولكن

هو كذا ضعفه. (١٠٩ رقم ١٨٤).

(٨) الطبقات (٣٩٢/٦).

وقال ابن معين: ثقة^(١).

وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكراً فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين^(٢).

وقال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس^(٣).

وقال ابن شاهين: ثقة^(٤).

وقال الساجي: صدوق يهم^(٥).

وقال البزار والدارقطني: ثقة^(٦).

(٧١) عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبوبكر الثقفي متروك الحديث عن الزهري لين في غيره من الثامنة^(٧).

قال أبو مسهر: سمعت سعيداً يقول: ذهبت كتبه فخلط واضطرب^(٨).

وقال ابن معين: ليس هو بشيء^(٩).

وقال مرة: كذاب^(١٠).

(١) التاريخ (٣٥٧/٢ - الدوري).

(٢) الجرح (٢٨٢/٥).

(٣) ت الكمال (٣٨٩/١٧).

(٤) الثقات (١١٠ رقم ١٩٥).

(٥) التهذيب (٢٣٩/٦).

(٦) نفسه.

(٧) تق (٦٠٧ رقم ٤٠٩٠ - تمييزاً).

(٨) ضد العقيلي (١٠٧/٣).

(٩) التاريخ (٣٦٢/٢ - الدوري).

(١٠) الجرح (٣٩/٦).

وقال البخاري: منكر الحديث^(١).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث لا يكتب حديثه^(٢).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ... وروى عن الزهري أحاديث مقلوبة^(٣).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٤).

وقال مرة: ليس بثقة^(٥).

وقال أبو داود: سرق كتبه وكانت في خرج وكان يتبع حديث الزهري^(٦).

(٧٢) عبد العزيز بن عبيدا لله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش من السابعة^(٧).

قال أبو زرعة: مضطرب الحديث واهي الحديث^(٨).

وقال ابن معين: ضعيف لم يحدث عنه إلا إسماعيل بن عياش^(٩).

وقال أبو حاتم: هو عندي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه يروي أحاديث مناكير ويروي أحاديث حساناً^(١٠).

(١) ت الكبير (١٣١/٦) .

(٢) الجرح (٣٩/٦) .

(٣) الجرح (٣٩/٦) .

(٤) ضد (١٥٤ رقم ٣٧٨) .

(٥) ت الكمال (٤٩/١٨) .

(٦) ت الكمال (٥٠/١٨) .

(٧) تق (٤١٣ رقم ٦١٤) .

(٨) الجرح (٣٨٨/٥) .

(٩) التاريخ (٣٦٦/٢ - الدوري) .

(١٠) الجرح (٣٨٨-٣٨٧/٥) .

وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه^(١).

وقال أبوداود: ليس بشيء^(٢).

وقال الجوزجاني: غير محمود الحديث^(٣).

وقال الدارقطني: متروك^(٤).

(٧٣) عبد الغني بن علي بن أيوب بن أحمد بن رشيق أبو محمد البخاري مات في ذي الحجة سنة خمسٍ أو ستٍ وخمسين وخمس مائة وقد جاوز السبعين. قال ابن عبد الملك: كان مقدماً في عقد الشروط لكنه اضطرب في روايته لغفلةٍ كانت فيه^(٥).

(٧٤) عبد الله البهي - بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد التحتانية - مولى مصعب بن الزبير يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطيء من الثالثة^(٦).

قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه وهو مضطرب الحديث^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: قالوا: كان ثقة قليل الحديث^(٨).

(١) ت الكمال (١٧٢/١٨).

(٢) نفسه.

(٣) أحوال الرجال (٢٩٣ رقم ٣١١).

(٤) التهذيب (٣١١/٦).

(٥) اللسان (٤٥/٤).

(٦) تق (٥٦٠ رقم ٣٧٣٤).

(٧) العلل (٢٠٦/١).

(٨) الطبقات (٢٩٩/٦).

وقال ابن معين: ثقة^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يجالس عائشة كثيراً وكذلك عروة وروى عن عائشة وعن عروة عن عائشة جميعاً^(٢).

(٧٥) عبدالله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبدالرحمن المدني مولى ابن عمر ثقة من الرابعة مات سنة سبع وعشرين^(٣).

قال العجلي: أمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب^(٤).

وقال أيضاً: وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدالله بن دينار أحاديث منكير إلا أن الحمل فيها عليهم^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة مستقيم الحديث^(٧).

وقال أبو حاتم وأبوزرعة: ثقة^(٨).

(١) التاريخ (١/١٠٣ - ابن محرز) .

(٢) الثقات (٥/٤٧-٤٨) .

(٣) تق (٤٠٤ رقم ٣٣٢٠) .

(٤) ضد (٢/٢٤٧) .

(٥) ضد (٢/٢٤٩) .

(٦) التاريخ (١٠٧ رقم ٣٣٩ - الدقاق) .

(٧) الجرح (٥/٤٦-٤٧) .

(٨) نفسه .

تعقيب:

قال الذهبي: انفرد بحديث الولاء فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب. ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد وإنما الاضطراب من غيره فلا يلتفت إلى فعل العقيلي فإنَّ عبد الله حجة بالإجماع^(١).

(٧٦) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن الثوري المدني ضعيف عابد من السابعة مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها^(٢).

قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق في حديثه اضطراب^(٣).

وقال مرة: رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ويزيد في الأسانيد كثيراً^(٤).

وقال ابن المديني: ضعيف^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد في الأسانيد ويخالف وكان رجلاً صالحاً^(٦).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧).

(١) الميزان (٤١٧/٢) وقال في أول ترجمته ((صح)) وهي تعني أن العمل على توثيقه، كما قاله الذهبي في ترجمة أبان العطار من الميزان (٩/١-اللسان) وهي ساقطة من طبعة الميزان.

(٢) تنق (٥٢٨ رقم ٣٥١٣).

(٣) ت بغداد (٢٠/١٠).

(٤) التهذيب (٢٨٧/٥).

(٥) ت بغداد (٢٠/١٠).

(٦) نفسه.

(٧) الجرح (١١٠/٥).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(١).

وقال مرة: ضعيف الحديث^(٢).

ذكر من وثقه:

وقال ابن معين: صويلح. وقال مرة: صالح لابأس به ولكن ليس مثل عبيدا لله^(٣).

وقال أيضاً: ليس به بأس يكتب حديثه^(٤).

وقال ابن عدي: لعبيدا لله بن عمر حديث صالح وأروى من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين وهو لابأس به في رواياته وإنما قالوا به لايحق أخاه عبيدا لله وإلا فهو في نفسه صدوق لابأس به^(٥).

وقال الذهبي: صدوق في حفظه شيء^(٦).

(٧٧) عبدا لله بن عيسى بن خالد الخزاز - بمجمعات - أبو خلف وقد ينسب إلى جده ضعيف من التاسعة^(٧).

وقال ابن عدي: هو مضطرب الحديث وأحاديثه إفرادات كلها ويختلف عليه لاختلافه في رواياته^(٨).

(١) ض (١٤٠ رقم ٣٢٥).

(٢) ت. الكمال (٣٣١/١٥).

(٣) الجرح (١١٢-١١٠/٥).

(٤) ت. بغداد (٢٠/١٠).

(٥) الكامل (١٤٣/٤).

(٦) الميزان (٤٦٥/٢).

(٧) تق (٣٥٤ رقم ٥٣٤).

(٨) الكامل (٢٥٣/٤).

وقال أيضاً: يروي عن يونس بن عبيد وداود ابن أبي هند ممّا لا يوافقه عليه الثقات^(١).

وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٢).

قال النسائي: ليس بثقة^(٣).

وقال الساجي: عنده مناكير^(٤).

(٧٨) عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة بن مظعون أبو محمد القدامي المصيصي أحد الضعفاء أتى عن مالك بمصائب^(٥).

قال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظ وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره^(٦).

[وضعفه الدارقطني في غرائب مالك.

وقال الحاكم والنقاش: روى عن مالك أحاديث موضوعة.

وقال الخليلي: أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري فرواها عن مالك.

وقال السمعاني: كان يقلب الأخبار لا يحتج به.

(١) الكامل (٢٥١/٤).

(٢) الجرح (١٢٧/٥).

(٣) ت الكمال (٤١٦/١٥).

(٤) التهذيب (٣٠٩/٥).

(٥) الميزان (٤٨٨/٢).

(٦) الكامل (٢٥٨/٤).

وقال أبونعيم الأصبهاني: روى المناكير [^(١)] .

(٧٩) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسى - بفتح الراء والفاء ثم مهملة - نسبة إلى فرس له سابق كان يقال له القبطي - بكسر القاف وسكون الموحدة وربما قيل ذلك أيضاً لعبد الملك، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس مات سنة ست وثلاثين بعد المائة وله مائة وثلاث سنين ^(٢) .

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث قلّ من روى عنه إلا اختلف عليه قيل فهو أحب إليك أو عاصم؟ قال: عاصم ^(٣) .

وقال أيضاً: مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه ما أرى له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منها ^(٤) .

وقال أيضاً: سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير وذلك أنّ عبد الملك يختلف عليه الحفاظ ^(٥) .

وسئل أحمد بن حنبل عن عبد الملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود؟

فقال: عاصم أقل اختلافاً عندي من عبد الملك بن عمير عبد الملك أكثر اختلافاً وقدم عاصماً على عبد الملك ^(٦) .

(١) اللسان (٣/٣٣٥-٣٣٦) .

(٢) تق (٤٢٢٨ رقم) .

(٣) العلل (٩٠ رقم ١٣١ - المروزي) .

(٤) الجرح (٣٦١/٥) .

(٥) الجرح (٣٦٠/٥) .

(٦) العلل (١١٨ رقم ١٩٧ - المروزي) .

وقال ابن معين: مخلط^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين^(٢).

وقال أبو حاتم: ليس بحافظ وهو صالح تغير حفظه قبل موته^(٣).

وقال ابن نمير: كان ثقةً ثبتاً في الحديث^(٤).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٥).

تعقيب:

تعقب الذهبي ابن معين في قوله "مخلط" بقوله: ما اختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبير^(٦).

(٨٠) عبد الملك بن مسلمة بن يزيد الأموي أبو مروان المصري ضعيف

قال أبو حاتم: كتب عنه وهو مضطرب الحديث ليس بقوي^(٧).

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي وهو منكر الحديث هو مصري^(٨).

(١) الجرح (٣٦١/٥).

(٢) التهذيب (٣٦٥/٦).

(٣) الجرح (٣٦١/٥).

(٤) التهذيب (٣٦٥/٦).

(٥) ت الكمال (٣٧٥/١٨).

(٦) التذكرة (١٣٦/١) وانظر الميزان (٦٦٠/٢) وهدي الساري (٤٢٢).

(٧) الجرح (٣٧١/٥) وانظر العلل (٣٤٣/٢).

(٨) الجرح (٣٧١/٥).

وقال ابن حبان: شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عُنيَ بعلم السنن^(١).

وقال ابن يونس: منكر الحديث^(٢).

(٨١) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبونصر العجلي مولا هم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال دلّسه عن ثور مات سنة أربع ويقال سنة ست ومائتين^(٣).

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث مضطرب^(٤).

وقال ابن معين: يكتب حديثه^(٥).

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم سمع من ابن أبي عروبة وهو محتمل^(٦).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٧).

وقال البزار: ليس بالقوي في الحديث وقد روى عنه أهل العلم^(٨).

(١) المجروحين (١٣٤/٢).

(٢) الميزان (٦٦٤/٢).

تنبيه: استدرك الحافظ العراقي هذا الرجل على الذهبي في ذيل الميزان (٣٤٦) وهو في الميزان.

(٣) تق (٦٣٣ رقم ٤٢٩٠).

(٤) العلل (٢٠١ رقم ٣٥٩ - المروزي).

(٥) ت بغداد (٢٤/١١).

(٦) ضد (٤٦٠ رقم ٢٣٣).

(٧) ضد (١٥٢ رقم ٣٧٤).

(٨) الكشف (٣٨٨/٣).

وقال عثمان ابن أبي شيبة: ليس بكذاب ولكن ليس هو ممن يتكل عليه^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٢).

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث معروفاً صدوقاً إن شاء الله^(٣).

وقال ابن نمير: ليس به بأس^(٤).

وقال البخاري: يكتب حديثه. قيل له: يحتاج به؟ قال: أرجو إلا أنه كان يدلّس

عن ثور وأقوام أحاديث مناكير^(٥).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٦).

وقال الفسوي: ثقة^(٧).

وقال الدارقطني: ثقة^(٨).

وقال ابن عدي: لا بأس به^(٩).

وقال الذهبي: «حديثه في درجة الحسن»^(١٠).

(١) الثقات (١٦٧ رقم ٩٨٤) لابن شاهين . وانظر التهذيب (٤٠٠/٦) .

(٢) التاريخ (٣٧٩/٢ - الدوري) .

(٣) الطبقات (٣٣٣/٧) .

(٤) الجرح (٧٢/٦) .

(٥) التهذيب (٤٠٠/٦) .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه .

(٨) ت بغداد (٢٤/١١) .

(٩) الكامل (٢٩٦/٥) . وقال الذهبي : حديثه في درجة الحسن . النبلاء (٤٥٤/٩) .

(١٠) النبلاء (٤٥٤/٩) .

وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين التي لا بد فيها من التصريح^(١).

(٨٢) عثمان بن أبي رواد البصري مؤذن بني عقيل

قال العقيلي : في حديثه وهم واضطراب^(٢).

وذكره الذهبي في الميزان^(٣). والحافظ في اللسان^(٤).

(٨٣) عثمان بن عثمان الغطفاني أبو عمرو القاضي البصري صدوق ربما

وهم من الثامنة^(٥).

قال البخاري: مضطرب الحديث^(٦).

وقال النسائي ليس بالقوي^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٨).

وقال أبو حاتم معلقاً على قول ابن معين: هو شيخ يكتب حديثه^(٩).

وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح ثقة من الثقات^(١٠). وقال مرة:

(١) التعريف (٢٢، ٦٥).

(٢) ضد (٢٠٢/٣).

(٣) الميزان (٣٣/٣).

(٤) اللسان (١٤١/٤).

(٥) تق (٦٦٦ رقم ٤٥٣٢).

(٦) ت الكبير (٢٤٤/٦).

(٧) ت الكمال (٤٣٩/١٩).

(٨) التاريخ (٣٩٤/٢ - الدوري).

(٩) الجرح (١٦٠/٦).

(١٠) العلل (١٩٥/٢ - عبد الله).

شيخ صالح^(١).

وقال أبوزرعة: لا بأس به^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن يخطيء^(٣).

وقال ابن عدي: لم أر في حديثه منكراً فأذكره^(٤).

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال: (روى له مسلم حديثاً واحداً)^(٥)

(٨٤) عدي بن أبي عمارة الجرمي الأزدي البصري الذارع القسم الوراق صدوق .

قال العقيلي: في حديثه اضطراب^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: شيخ^(٨).

وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أيضاً: لا بأس به^(٩).

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (٣٥٣/١) .

(٢) الجرح (١٦٠/٦) .

(٣) الثقات (٢٠٣/٧) .

(٤) الكامل (١٧٣/٥) .

(٥) (١٥٩) .

(٦) ضد (٣٧٠/٣) .

(٧) التاريخ (٣٩٨/٢ - الدوري) .

(٨) العلل (١٣٣/٤ - عبد الله) .

(٩) الجرح (٤/٧) .

وقال ابن شاهين: ليس به بأس^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

تعقيب:

قول العقيلي: "في حديثه اضطراب" لا يسلم له ؛ لأن الاضطراب الذي في الحديث ليس منه بل من الراوي عنه.

ولم يورد الذهبي في الميزان إلا قول العقيلي وكذا الحافظ في اللسان^(٣) وزاد عليه ابن حبان وفاتهما أقوال الأئمة السابقة.

(٨٥) عراق - بكسر أوله وتخفيف الراء في آخره كاف - ابن خالد بن يزيد ابن صالح بن صبيح المري - بالضم والراء - أبو الضحاك الدمشقي لين من السابعة^(٤). قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي^(٥).

ذكر من وثقه:

قال دحيم: ما كان به بأس - إن شاء الله -^(٦).

وقال أبو حاتم: منكر الحديث وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه وهو صدوق^(٧).

وقال الدارقطني: لا بأس به^(٨).

(١) الثقات (١٧٧ رقم ١٠٧٢).

(٢) (٢٩٢/٧).

(٣) الميزان (٦٢/٣) واللسان (١٦٠/٤).

(٤) تق (٦٧٣ رقم ٤٥٨٠).

(٥) الجرح (٣٨/٧).

(٦) ت الكمال (٥٤٥/١٩).

(٧) العلل (٢٢١/١).

(٨) ت الكمال (٥٤٥/١٩).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أغرب وخالف^(١).

تعقيب:

وصف الحافظ له بـ"لين" فيه نظر بل الأقرب أنه: صدوق في حفظه لين، قال الذهبي عنه: معروف حسن الحديث^(٢) وقال: صدوق. قال أبو حاتم: ليس بالقوي^(٣).

(٨٦) عطاء بن مسلم الخفاف أبو مخلد الكوفي نزيل حلب صدوق بخطيء كثيراً من الثامنة مات سنة تسعين^(٤).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث^(٥).

وقال أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً يشبه يوسف بن أسباط وكان دفن كتبه وليس بقوي فلا يثبت حديثه^(٦).

وقال أبو زرعة: دفن كتبه ثم روى من حفظه فيهم فيه وكان رجلاً صالحاً^(٧).

وقال أبو داود: ضعيف^(٨).

وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما ينكر عليه^(٩).

(١) الثقات (٥٢٥/٨).

(٢) الميزان (٦٣/٣).

(٣) المغني (٦١١/١).

(٤) تق (٦٧٨ رقم ٤٦٣٢).

(٥) العلل (١٥٣ رقم ٢٦٩ - المروزي).

(٦) الجرح (٣٣٦/٦).

(٧) نفسه.

(٨) ت الكمال (١٠٦/٢٠).

(٩) الكامل (٣٦٧/٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس وأحاديثه منكرات^(١).

وقال أيضاً: ثقة^(٢).

وقال الفضل بن موسى وو كيع: ثقة^(٣).

(٨٧) عطية بن سعد بن جُنادة - بضم الجيم بعدها نون خفيفة - العوفي الجَدَلِي - بفتح الجيم والمهملة - الكوفي أبو الحسن صدوق يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلساً من الثالثة مات سنة إحدى عشرة^(٤).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث^(٥).

وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث وقال: كان هُشيم يُضعف حديث عطية^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: كان سفيان - يعني الثوري - يضعف حديث عطية^(٨).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه..^(٩).

(١) ضد (٤٠٥/٣) للعقيلي .

(٢) التاريخ (رقم ٥٣٨ - الدارمي) .

(٣) الكامل (٣٦٧/٥) .

(٤) تق (٦٨٠ رقم ٤٦٤٩) .

(٥) العلل (٢٩١/١١) .

(٦) الكامل (٣٦٩/٥) .

(٧) العلل (٥٤٩/١) - عبد الله .

(٨) العلل (١١٨/٣) - عبد الله .

(٩) الجرح (٣٨٣/٦) .

وقال أبوزرعة: كوفي لين^(١).

وقال أبوداود: ليس بالذي يعتمد عليه^(٢).

وقال النسائي: ضعيف^(٣).

وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه وكان يعد من شيعة الكوفة^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(٥).

وقال أيضاً: ليس به بأس. قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس^(٦).

وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به^(٧).

وعده في المرتبة الرابعة التي لا بد فيها من التصريح^(٨).

تعقيب:

قال الذهبي: مجمع على ضعفه^(٩).

(١) نفسه .

(٢) سؤالات الآجري (٢٦٤/١) .

(٣) ضد (١٨٥) رقم (٤٨١) .

(٤) الكامل (٣٧٠/٥) .

(٥) التاريخ (٤٠٧/٢) - الدوري .

(٦) التاريخ (٨٤) رقم (٢٥٦) - الدقاق .

(٧) الطبقات (٣٠٤/٦) .

(٨) (٧٨، ٢٢) .

(٩) المغني (٦١٧/١) والديوان (٢٧٦) رقم (٢٨٤٣) .

وفيما قاله رحمه الله نظر؛ لأن ابن معين له روايتان بالتجريح والتعديل وابن سعد وثقه والأقرب أن الأكثر على تضعيفه.

وقول الحافظ: "صدوق يخطيء كثيراً" لا يعني تحسين حديثه؛ لأن الحافظ قال عنه في التعريف: تابعي معروف ضعيف الحديث^(١). وكذا قال في فتح الباري على حديث فيه عطية: أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف^(٢). وقال الذهبي: ضعيف الحديث^(٣).

(٨٨) عطية بن عطية عن عطاء .

قال العقيلي: مجهول بالنقل وفي حديثه اضطراب لا يتابع عليه^(٤).

وقال الذهبي: لا يعرف وأتى بخبر موضوع طويل^(٥).

(٨٩) عكرمة بن إبراهيم أبو عبد الله البصري الأزدي مجمع على ضعفه^(٦).

قال العقيلي: يخالف في حديثه وفي حفظه اضطراب^(٧).

قال ابن معين: ليس بشيء^(٨).

(١) (٧٨ رقم ٦) .

(٢) (٥/١٢) .

(٣) النبلاء (٣٢٥/٥) .

(٤) ضد (٣٥٧/٣) .

(٥) الميزان (٨٠/٣) .

تنبيه : وقع في مطبوع العقيلي ((عطية بن أبي عطية)) بزيادة ((أبي)) وهو خطأ والتصويب من الميزان (٨٠/٣) واللسان (١٧٥/٤) وتصحيح التصحيح الواقع في ضعفاء العقيلي (ق ٧٠) للأخ محمد البعداني .

(٦) المغني (١/٢) .

(٧) ضد (٣٧٧/٣) .

(٨) التاريخ (٤١١/٢ - الدوري) .

وقال الفلاس: ضعيف منكر الحديث^(١).

وقال النسائي: ضعيف^(٢). وقال أبو داود: ليس بشيء^(٣).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي.

وذكره ابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء^(٤).

(٩٠) عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك^(٥).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث مختلف عنه وما أدري^(٦).

وقال أيضاً: عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن عكرمة مضطرب وكذا كل من يروي عن عكرمة سماك وغيره . قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: ما أحسبه إلا من قبل عكرمة^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٨).

-
- (١) ت بغداد (٢٦٣/١٢) .
 - (٢) ضد (١٨٦ رقم ٤٨٢) .
 - (٣) سؤالات الآجري (١/٣٧٠) .
 - (٤) اللسان (١٨٢/٤) .
 - (٥) تق (٦٨٧ رقم ٤٧٠٧) .
 - (٦) ت الكمال (٢٠/٢٨٤) .
 - (٧) شرح العلل (٥٦٢/٢) لابن رجب .
 - (٨) التاريخ (١١٧ رقم ٣٥٧ - الدارمي) .

وقال المروزي قلت لأحمد بن حنبل: يحتج بحديث عكرمة؟

فقال: نعم يحتج به^(١).

وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة^(٢).

وقال النسائي: ثقة^(٣).

وقال ابن عدي: لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رروا عنه فهو مستقيم الحديث إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتى من قبل الضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم وهو أشهر من أن أحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه وهو لا بأس به^(٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: احتج بحديثه الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح^(٥).

وقال الذهبي: أحد أوعية العلم تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج^(٦).

وقال العراقي: أحد الأعلام روى له الشيخان البخاري احتجاجاً ومسلم

(١) ت الكمال (٢٠/٢٨٨).

(٢) ت الكبير (٧/٤٩).

(٣) ت الكمال (٢٠/٢٨٩).

(٤) الكامل (٥/٢٧١-٢٧٢). وكلامه هنا رحمه الله متين جداً يدل على سعة اطلاعه وقوة بصيرته.

(٥) ت الكمال (٢٠/٢٩٠).

(٦) الميزان (٣/٩٣).

مقروناً بآخر^(١).

(٩١) علي بن يزيد بن أبي زياد الأهاني أبو عبد الملك الدمشقي صاحب القاسم بن عبد الرحمن ضعيف من السادسة مات سنة بضع عشرة ومائة^(٢).

قال البخاري: أما من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب^(٣).

وقال ابن المديني: ضعيف^(٤). قال يحيى بن معين: ضعيف^(٥).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٦).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٧).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث حديثه منكر فإن كان ماروى علي بن يزيد عن القاسم على الصحة فيحتاج أن ننظر في أمر علي بن يزيد^(٨).

وقال أبو زرعة: ليس بقوي^(٩).

(١) البيان والتوضيح (١٧١). وقد أطل الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٤٢٥) -

(٤٢٦) في الذب عن عكرمة أجاد فيها وأفاد.

(٢) تق (٧٠٧ رقم ٤٨٥١).

(٣) ت الصغير (٢٥٣/١).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة (١٥٥ رقم ٢١٨).

(٥) ت الكمال (١٧٩/٢١).

(٦) ت الكبير (٣٠١/٦).

(٧) ضد (١٧٠ رقم ٤٣٢).

(٨) الجرح (٢٠٩/٦).

(٩) نفسه.

وقال الأزدي والدارقطني والبرقاني: متروك^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن عدي: هو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف^(٢).

تعقيب:

ومراد ابن عدي والله أعلم صالح في نفسه لا في ضبطه، قال الذهبي: علي في نفسه صالح^(٣).

(٩٢) العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي صدوق من السادسة^(٤).

قال العقيلي: يضطرب في حديثه^(٥).

وذكره أبوزرعة في الضعفاء^(٦).

وقال ابن عدي: وللعلاء بن خالد من الحديث شيء يسير وقد رماه يحيى القطان وابن معين وغيرهما بالكذب^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٨).

(١) ت الكمال (١٨٢/٢١) .

(٢) الكامل (١٧٩/٥) .

(٣) الميزان (١٦٢/٣) .

(٤) تق (٧٦٠ رقم ٥٢٦٨) .

(٥) ضد (٣٤٤/٣) .

(٦) الضعفاء (٦٤٦/٢) .

(٧) الكامل (٢٢٠/٥) .

(٨) الجرح (٣٥٥/٣) .

وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به^(١).

وقال أبو داود: أرجو أن يكون ثقة^(٢).

وقال الفسوي: ثقة^(٣).

وقال العجلي: ثقة^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال الذهبي: صدوق موثق^(٦).

تعقيب:

حلط ابن عدي رحمه الله بين العلاء بن خالد الواسطي البصري الذي رمي بالكذب وبين العلاء الأسدي الكاهلي والصواب التفريق بينهما^(٧).

(٩٣) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقي - بضم المهملة وفتح الراء -

بعدها قاف أبو شَيْبَل - بكسر المعجمة وسكون الموحدة - المدني صدوق ربما وهم من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين^(٨).

(١) الجرح (٣/٣٥٥).

(٢) سوالات الآجري (١/٣٠٤).

(٣) المعرفة (٣/١١٤).

(٤) الثقات (٢/١٤٩).

(٥) الثقات (٧/٢٦٤).

(٦) الميزان (٣/٩٩).

(٧) انظر الميزان (٣/٩٩) والتهذيب (٨/١٦٠).

(٨) تق (٧٦١ رقم ٥٢٨٢).

قال ابن معين: مضطرب الحديث ليس بحجة^(١).

وقال الدوري: سئل يحيى عن العلاء وسهيل؟ فلم يقو أمرهما^(٢).

وقال أبو حاتم: روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث^(٤).

وقال ابن معين: ليس به بأس^(٥).

وقال مرة: صالح الحديث^(٦).

وقال أبو حاتم: صالح^(٧).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٨).

وقال ابن حبان: كان متقناً ربما وهم^(٩).

(٩٤) العلاء بن هارون الواسطي ثقة. أخو يزيد بن هارون سكن الرملة.

(١) ضد (٤٣١/٣) للعقيلي .

(٢) التاريخ (٤١٥/٢) .

(٣) الجرح (٣٥٨/٦) وانظر تهذيب الآثار (١٧١-علي) لابن جرير .

(٤) التهذيب (١٦٦/٨) .

(٥) التاريخ (١٧٣) رقم ٦٢٣ - الدارمي .

(٦) التاريخ (١٠٧) رقم ٣٣٨ - الدقاق .

(٧) الجرح (٣٥٧/٦) .

(٨) التهذيب (١٦٦/٨) .

(٩) مشاهير علماء الأمصار (٨٠) .

ذكره الأزدي في الضعفاء وقال: إنه مضطرب الحديث^(١).

ذكر من وثقه:

قال أبو زرعة: ثقة^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

تعقيب:

ذكره الذهبي في الميزان وقال: لينه الأزدي^(٤). فلعله رحمه الله لم يقف على قول أبي زرعة: ثقة وإلا لذكره.

وتعقب الحافظ في التهذيب صنيع الأزدي لإدخاله في الضعفاء بقوله: وفعل الأزدي غير معتمد مع توثيق أبي زرعة^(٥).

(٩٥) عمارة بن زاذان الصيدلاني أبو سلمة البصري كثير الخطأ من السابعة^(٦).

قال البخاري: ربما يضطرب في حديثه^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: يروي عن أنس أحاديث مناكير^(٨).

(١) التهذيب (١٧٢/٨).

(٢) الجرح (٣٦٢/٦).

(٣) اللسان (١٨٦/٤).

(٤) (١٠٥/٣).

(٥) (١٧٢/٨).

(٦) تق ٧١٢ رقم ٤٨٨١.

(٧) ت الكبير (٥٠٥/٦).

(٨) الجرح (٣٦٦/٦).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين^(١).

وقال أبو داود: ليس بذلك^(٢).

وقال ابن عمّار الموصلي: ضعيف^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال مرة: صالح^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة ما به بأس^(٦).

وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٧).

وقال الفسوي: ثقة^(٨).

وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به، ممن يكتب حديثه^(٩).

(٩٦) عمر بن سعيد بن سريج المدني مولى عبد الرحمن بن عوف يقال له ابن

سرجة ، لين^(١٠).

(١) الجرح (٣٦٦/٦).

(٢) سؤالات الآجري (٣٦٨/١).

(٣) التهذيب (٣٦٥/٧).

(٤) التاريخ (٤٢٥/٢ - الدوري).

(٥) الجرح (٣٦٦/٦).

(٦) العلل (٣٠٢/١ - عبد الله).

(٧) الجرح (٣٦٦/٦).

(٨) المعرفة (١١٩/٢).

(٩) الكامل (٨١/٥).

(١٠) الميزان (٢٠٠/٣).

- قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي يروي عن الزهري وينكر^(١)
 وقال العقيلي: في حديثه خطأ واضطراب^(٢).
 وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث يروي عن الزهري أشياء مقلوبة^(٣).
 وقال الدارقطني: ضعيف^(٤).
 وقال ابن عدي: عن الزهري أحاديثه عنه ليست بمستقيمة... في بعض رواياته يخالف الثقات^(٥).
 (٩٧) عمر بن عبيد أبو حفص البصري السابري ضعيف .
 قال العقيلي: في حديثه اضطراب^(٦).
 وقال أبو حاتم: هو شيخ ضعيف الحديث^(٧).
 وقال ابن عدي: حديثه عن كل من روى عنه ليس بمحفوظ^(٨).
 ذكر من وثقه:
 ذكره ابن حبان في الثقات^(٩).

(١) الجرح (١١١/٦) .

(٢) ضد (١٦٣/٣) .

(٣) سؤالات البردعي (٣٥٤/٢ - ٣٥٥) .

(٤) العلل (١٧١/١) .

(٥) الكامل (٦٢/٥ - ٦٣) .

(٦) ضد (١٨٠/٣) .

(٧) الجرح (١٢٣/٦) .

(٨) الكامل (٦٣/٥) .

(٩) (٤٤١/٨) .

(٩٨) عمر بن عطاء أبي الخوار - بضم المعجمة وتخفيف الواو - المكي مولى بني عامر ثقة من الرابعة^(١).

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث^(٢).

وقال أبوداود: بلغني عن يحيى أنه ضعفه^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال أبوزرعة: ثقة^(٥).

وقال أيضاً: لا بأس به^(٦).

وقال الفسوي: ثقة^(٧).

وقال العجلي: ثقة^(٨).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٩).

-
- (١) تق (٧٢٥ رقم ٤٩٨٢) .
تنبيه : تصحف على بعضهم ((ابن أبي الخوار)) إلى ((ابن أبي حجار)) ففرق بينهما والصواب أنهما واحد . انظر : التهذيب (٤٢٦/٧) واللسان (٣١٦/٤) .
(٢) الجرح (١٢٥/٦) .
(٣) ت الكمال (٤٦٢/٢١) .
(٤) التاريخ (٤٣٣/٢ - الدوري) .
(٥) الجرح (١٢٦/٦) .
(٦) سؤالات البردعي (٤١٧/٢) .
(٧) المعرفة (٤٢/٣) .
(٨) التهذيب (٤٢٥/٧) .
(٩) (١٨٠/٧) .

تعقيب:

تعقب المزري أباداود فيما نسبته ليحيى فقال: كذا قال والمحفوظ عن يحيى أنه وثقه وضعف الذي بعده - أي عمر بن عطاء بن وراز^(١).

(٩٩) عمرو بن وهب بن عثمان القرشي .

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث^(٢).

ذكره من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

(١٠٠) عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى اللخمي المقرئ ت ٦٢٩ هـ.

قال ابن الأبار في ترجمة عبد الله بن محمد الأصبحي: روى عنه أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز وحمله الرواية عن قوم لم يرهم ولا أدركهم وبعضهم لا يعرف وذلك من أوهام عيسى واضطرابه. وقال أيضاً: حق لما جاء به أن يطرح^(٤).

وقال الذهبي: سمعته للحديث من السلفي وغيره صحيحة فأما في القراءات فليس بثقة ولا مأمون وضع أسانيد وادعى أشياء لا وجود لها وهاه غير واحد وقد حدثونا عنه^(٥).

(١) ت الكمال (٤٦٢/٢١) . وقول ابن معين في التاريخ (٤٣٢/٢ - الدوري) .

والكامل (٢٣/٥) . وتوضيح المشتبه (١٨٠/٩) .

(٢) الجرح (٢٦٦/٦) .

(٣) (٤٨٠/٨) .

(٤) نفسه .

(٥) الميزان (٣١٨/٣) .

(١٠١) عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وقيل ابن سيرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة الأنصاري أبو عبادة الزرقى متروك من السابعة^(١).

قال العقيلي: مضطرب الحديث^(٢).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٣).

وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً^(٤).

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي^(٥).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٦).

وقال الأزدي: منكر الحديث مجهول^(٧).

وقال ابن عدي: يروي عن الزهري أحاديث مناكير^(٨).

(١٠٢) عيسى بن معدان .

قال أبو حاتم: رجل صالح مضطرب الحديث^(٩).

(١) تق (٧٦٨ رقم ٥٣٤١) .

(٢) التهذيب (١٩٦/٨) .

(٣) ت الكبير (٣٩١/٦) .

(٤) الجرح (٢٨١/٦) .

(٥) الجرح (٢٨٢/٦) .

(٦) ضد (١٦٧ رقم ٤٢٢) .

(٧) التهذيب (١٩٦/٨) .

(٨) الكامل (٢٤٥/٥) .

(٩) الجرح (٢٨٧/٦) وانظر الميزان (٣٢٣/٣) واللسان (٤٠٦/٤) .

(١٠٣) عيسى بن موسى البخاري أبو أحمد الأزرق لقبه غنجار - بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم - صدوق ربما أخطأ وربما دلس أكثر من التحديث عن المتروكين من الثامنة مات سنة سبع وثمانين^(١).

قال الخليلي: صالح زاهد مشهور... ويقع في كثير من أحاديث الضعفاء يحمل على شيوخه لاعليه... والبخاري قد احتج به في أحاديث ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعفاء شيوخه لا منه^(٢).

وقال أيضاً: زاهد لكنه ربما يروي عن الضعفاء أحاديث وهو قديم الموت^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن حبان: ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروي عن المتقين شيئاً يوجب تركه إذا بين السماع في خبره؛ لأنه كان يدلس عن الثقات ماسع من الضعفاء عنهم وترك الاحتجاج بما يروي عن الثقات إذا "لم يبين السماع عنهم. وأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأولئك دونه لا يجوز الاحتجاج بشيء منها^(٤).

وقال أبو عبد الله الحاكم: هو في نفسه صدوق يحتج به في الجامع الصحيح إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه وليس الحمل فيها عليه فإنني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة

(١) تق (٧٧١ رقم ٥٣٦٦).

(٢) الإرشاد (٩٥٥/٣).

(٣) الإرشاد (٢٧٨/١).

(٤) الثقات (٤٩٢/٨ - ٤٩٣) وانظر ت الكمال (٣٩/٢٣).

وقال أيضاً: ثقة مقبول غير أنه يروي عن أكثر من مئة شيخ من الجهوليين لا يعرفون أحاديث مناكير وربما توهم طالب هذا العلم أنه جرح فيه وليس كذلك^(١).

(١٠٤) عيسى بن أبي عيسى الحنات الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة ويقال فيه الخياط - بالمعجمة والتحتانية وبالموحدة وبالمهمل والنون - كان قد عالج الصنائع الثلاثة وهو متروك من السادسة مات سنة إحدى وخمسين وقيل قبل ذلك^(٢).

قال أبو حاتم: ليس بالقوي مضطرب الحديث^(٣).

وقال الفلاس: متروك الحديث ضعيف جداً^(٤).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء ضعيف^(٦).

وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: متروك الحديث^(٧).

وضعه العجلي والساجي والعقيلي ويعقوب بن شيبه وغيرهم^(٨).

(١٠٥) فرح - بجاء مهمل - ابن يحيى الكوفي .

(١) ت الكمال (٤٠/٢٣) .

(٢) تق (٧٧٠) رقم ٥٣٥٢ .

(٣) الجرح (٢٨٩/٦) .

(٤) نفسه .

(٥) التاريخ (٤٦٥/٢ - الدوري) .

(٦) الجرح (٢٨٩/٦) .

(٧) ت الكمال (١٨/٢٣) .

(٨) التهذيب (٢٠٢/٨) .

قال العقيلي: يخالف في حديثه مضطرب الحديث^(١).

(١٠٦) فضالة بن حصين أبو معاوية البصري .

قال البخاري: مضطرب الحديث^(٢).

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث^(٣).

وقال ابن حبان: شيخ يروي عن محمد بن عمرو الذي لم يتابع عليه وعن غيره من الثقات ما ليس من حديثهم^(٤).

وأورده العقيلي في الضعفاء وأورد فيه قول البخاري^(٥).

قال الحاكم والنقاش: روى عن عبيد الله بن عمر ومحمد بن عمرو مناكير^(٦).

وقال أبو نعيم: روى عن عبيد الله بن عمر ومحمد بن عمرو المناكير لا شيء^(٧).

وذكره الدولابي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء^(٨).

(١) ضد (٤٦١/٣). ووقع فيه ((فرج)) بالجيم وهو خطأ والتصويب من الإكمال

(٥٥/٧) لابن مأكولا . وتوضيح المشتبه (٦٤/٧) لابن ناصر الدين الدمشقي .

وتبصير المنتبه (١٠٧/٣) لابن حجر .

(٢) ت الكبير (١٢٥/٧) .

(٣) الجرح (٧٨/٧) .

(٤) المجروحين (٢٠٥/٢) .

(٥) (٤٥٥/٣) .

(٦) اللسان (٤٣٥/٤) .

(٧) الضعفاء (١٢٩) لأبي نعيم .

(٨) اللسان (٤٣٥/٤) .

ذكر من وثقه:

قال الساجي: صدوق فيه ضعف وعنده مناكير^(١).

تعقيب:

لعل مراد الساجي بـ"صدوق" أي في نفسه لا في ضبطه والله أعلم.

(١٠٧) القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري .

قال أبو حاتم: ضعيف مضطرب الحديث^(٢).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٣).

وقال أيضاً: ضعيف جداً^(٤).

وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٥).

وقال ابن خزيمة: في القلب من القاسم شيء^(٦).

(١٠٨) القاسم بن عمر بن عبد الله بن مالك الأنصاري معمر متهم^(٧).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث^(٨).

(١) اللسان (٤/٤٣٥) .

(٢) الجرح (٧/١١٣) .

(٣) الجرح (٧/١١٣) .

(٤) الميزان (٣/٣٧٤) .

(٥) الجرح (٧/١١٣) .

(٦) اللسان (٤/٤٦٢) .

(٧) الديوان (٣٢٤ رقم ٣٤١٧) .

(٨) نفسه .

وذكر الذهبي في الميزان حديثاً من طريقه وقال: هذا موضوع وآفته القاسم^(١).

(١٠٩) القاسم بن عوف الشيباني الكوفي صدوق يغرب من الثالثة^(٢).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ومحلّه عند الصدوق^(٣).

وقال النسائي: ضعيف الحديث^(٤).

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه^(٥).

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٦)

وذكره العراقي في البيان والتوضيح وقال: روى له مسلم حديثاً واحداً^(٧).

(١١٠) القاسم بن غنام الأنصاري البياضي المدني صدوق مضطرب الحديث

من الرابعة^(٨).

قال العقيلي: في حديثه اضطراب^(٩).

(١) (٣٧٦/٣).

(٢) تق ٧٩٣ رقم ٥٥١٠.

(٣) الجرح (١١٥/٧) وانظر العلل (٢٥٣/٢) لابن أبي خاتم.

(٤) التهذيب (٢٩٣/٨).

(٥) الكامل (٣٧/٦).

(٦) (٣٠٥/٥).

(٧) (٢٠٩).

(٨) تق ٧٩٣ رقم ٥٥١٦.

(٩) ضد (٤٧٥/٣).

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(١).

تعقيب:

في قول الحافظ " صدوق مضطرب الحديث " نظر؛ لأن القاسم لم يوثقه إلا ابن حبان.

(١١١) قزعة - بزاي وفتحات - ابن سويد بن حجير - بالتصغير - الباهلي أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة^(٢).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث^(٣).

وقال أيضاً: شبه المتروك^(٤).

وقال ابن معين: ضعيف^(٥).

وقال أيضاً: ليس بشيء^(٦).

وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧).

(١) (٣٣٦/٣) .

(٢) تق (٨٠١ رقم ٥٥٨١) .

(٣) الجرح (١٣٩/٧) .

(٤) التهذيب (٣٣٧/٨) .

(٥) التاريخ (٤٨٨/٢ - الدوري) .

(٦) المجروحين (٢١٦/٢) .

(٧) الجرح (١٣٩/٧) .

وقال البخاري: ليس هو بذلك القوي^(١).

وذكره أبوزرعة في الضعفاء^(٢).

وقال أبوداود: ضعيف^(٣).

وقال النسائي: ضعيف^(٤).

وقال الدارقطني: يغلب عليه الوهم^(٥).

ذكر من وثقه:

وقال ابن معين: ثقة^(٦).

وقال مرة: ليس بذلك القوي وهو صالح^(٧).

وقال ابن عدي: له أحاديث غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به^(٨).

وقال البزار: ليس به بأس ولكن ليس بالقوي وقد حدث عنه أهل العلم^(٩).

وقال العجلي: لا بأس به وفيه ضعف^(١٠).

(١) ت الكبير (١٩٢/٧).

(٢) (٦٥١/٢).

(٣) سؤالات الآجري (٣٧٣/١).

(٤) ضد (١٩٤ رقم ٥٠٠).

(٥) ضد (٣٥٨ رقم ٤٤٣).

(٦) التاريخ (١٩٢ رقم ٧٠٢ - الدارمي).

(٧) التاريخ (٤١ رقم ٥١ - ابن طهمان).

(٨) الكامل (٥٠/٦).

(٩) المسند (٤٥٤/٢ كشف).

(١٠) الثقات (٢١٨/٢).

(١١٢) قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه مالميس من حديثه فحدث به، من السابعة مات سنة بضع وستين^(١).

قال يعقوب بن شيبة: قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو رديء الحفظ جداً مضطربه كثير الخطأ ضعيف في روايته^(٢).

وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً ولكن اضطرب عليه بعض حديثه^(٣).

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء وقال مرة: ضعيف الحديث لا يساوي شيئاً^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: روى أحاديث منكراً^(٥).

وقال أيضاً: كان يتشيع وكان كثير الخطأ في الحديث^(٦).

وقال أبو زرعة: فيه لين^(٧).

وقال أبو حاتم: عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه وأما الآن فأراه أحلى ومحله الصدق وليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به^(٨).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٩).

(١) تق (٨٠٤ رقم ٥٦٠٨).

(٢) ت الكمال (٣٥/٢٤).

(٣) الثقات (١٤٦) لابن شاهين.

(٤) الجرح (٩٨/٧).

(٥) نفسه.

(٦) الكامل (٣٩/٦).

(٧) الجرح (٩٨/٧).

(٨) نفسه.

وقال مرة: متروك الحديث^(١).

وقال السعدي: ساقط^(٢).

ذكر من وثقه:

أثنى عليه شعبة وثبته وقال: أدركوا قيساً قبل أن يموت^(٣).

وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار وهو قد حدث عن شعبة وعن ابن عيينة وغيرهما ويدل ذلك على أنه صاحب حديث والقول فيه ما قاله شعبة وأنه لا بأس به^(٤).

تعقيب:

قال الذهبي متعقباً قول النسائي "متروك": لا ينبغي أن يترك فقد قال محمد بن المثني: سمعت محمد بن عبيد يقول: لم يكن قيس عندنا بدون سفيان ولكنه ولي فأقام على رجل الحد فطفئ أمره^(٥).

(١١٣) لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري أبو مجلز - بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي - مشهور بكنيته ثقة من الثالثة مات سنة ست وقل تسع ومائة وقل قبل ذلك^(٦).

قال ابن معين: مضطرب الحديث^(٧).

(٩) ت الكمال (٣٥/٢٣).

(١) ضد (١٩٤) رقم (٤٩٩).

(٢) الكامل (٤٠/٦).

(٣) الكامل (٤٠/٦).

(٤) الكامل (٤٦/٦).

(٥) النبلاء (٤٣/٨) وقول محمد بن عبيد أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٠/٦).

(٦) تق (١٠٤٦) رقم (٧٥٤٠).

(٧) ضد (٣٧٢/٤) للعقيلي.

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث^(١).

وقال أبوزرعة: بصري ثقة^(٢).

وقال العجلي: ثقة^(٣).

وقال ابن خراش: ثقة^(٤).

وقال ابن عبد البر: هو ثقة عندهم جميعاً^(٥).

(١١٤) ليث بن أبي سليم بن زعيم - بالزاي والنون مصغر - واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ثمان وأربعين^(٦).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس^(٧).

وقال أبو حاتم وأبوزرعة: لا يشتغل به هو مضطرب الحديث^(٨).

وقال البزار: ليث كان قد اضطرب أصابه اختلاط^(٩).

(١) الطبقات (٢١٦/٧) .

(٢) الجرح (١٢٤/٩) .

(٣) الثقات (٢٣٠/٢) .

(٤) ت الكمال (١٧٨/٣١) .

(٥) التهذيب (١٥٢/١١) .

(٦) تق (٨١٧) رقم (٥٧٢١) .

(٧) العلل (٣٧٩/٢ - عبد الله) .

(٨) الجرح (١٧٩/٧) .

(٩) المسند (٤٧٣/١ - كشف) .

وقال ابن شاهين: (الكل أطلق عليه الاضطراب)^(١).

وقال ابن القطان: "سيء الحفظ مضطرب الروايات وقد حدث عنه الناس"^(٢) اهـ .

وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه^(٣).

وكان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم^(٤).

وقال ابن عدي: له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه^(٥).

(١١٥) المثني بن الصباح - بالمهملة والموحدة الثقيلة - اليماني الأبنائي - بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون - أبو عبد الله أو أبو يحيى نزيل مكة ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً من كبار السابعة^(٦).

قال أحمد بن حنبل: لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث^(٧).

وقال يحيى القطان: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء^(٨).

(١) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٤).

(٢) النظر في أحكام النظر ص ٢٤٤ .

(٣) ض (١٧/٤) للعقيلي .

(٤) ض (١٥/٤) للعقيلي .

(٥) الكامل (٩٠/٦) .

(٦) تق (٩٢٠ رقم ٦٥١٣) .

(٧) مسائل ابن هاني (٢٣١/٢) . وزاد ابن الترمذاني في الجوهر النقي (١٦٠/٧) نسبته

للرازي

(٨) الجرح (٣٢٤/٨) .

وقال ابن معين: ضعيف^(١).

وقال أبوزرعة وأبو حاتم: لين الحديث وزاد أبو حاتم: وهو ضعيف^(٢).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٣).

وقال ابن الجنيدي: متروك الحديث^(٤).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٥).

وقال ابن عدي: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويروي عن عطاء بن أبي رباح عداد وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين^(٦).

(١١٦) بحالد - بضم أوله وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمر الهمداني - بسكون الميم - أبو عمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة مات سنة أربع وأربعين^(٧).

قال الفضل: قيل لأحمد بن حنبل: من يقدم من أصحاب الشعبي؟

فقال: ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد ثم مطرف إلا ما كان من

(١) التاريخ (٢١٢ رقم ٧٨٨ - الدارمي) .

(٢) الجرح (٣٢٤/٨) .

(٣) ضد (٢٢١ رقم ٥٧٦) .

(٤) التهذيب (٣٣/١٠) .

(٥) السنن (٧٣/٣) .

(٦) الكامل (٤٢٥/٦) .

(٧) تق (٩٢٠ رقم ٦٥٢٠) .

مجالد فإنه كان يكثر ويضطرب^(١).

وقال مرة: ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس^(٢).

وقال ابن معين: ضعيف واهي الحديث^(٣).

وقال أبو حاتم: ليس مجالد بقوي الحديث^(٤).

وقال النسائي: ضعيف^(٥).

وقال الدارقطني: ليس بقوي^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح كأنه^(٧).

وقال النسائي: ثقة^(٨).

وقال الذهبي: مشهور صاحب حديث على لين فيه^(٩).

(١١٧) محمد بن أحمد بن عبد الملك أبو بكر الأموي مولا هم الأندلسي المالكي القاضي أحد أئمة المذهب ت ٥٩٩ هـ.

(١) المعرفة (١٦٥/٢) للفسوي .

(٢) الجرح (٤٦١/٨) .

(٣) الجرح (٤٦٢/٨) .

(٤) الجرح (٣٦١/٨) .

(٥) ضد (٢١٣ رقم ٥٥٢) .

(٦) ضد (٣٧٢ رقم ٥٣٢) .

(٧) التاريخ (٢١٧ رقم ٨١١ - الدارمي) .

(٨) ت الكمال (٢٢٣/٢٧) .

(٩) الميزان (٤٣٨/٣) .

قال أبو الربيع الكلاعي: ظهر منه في باب الرواية اضطراب طرق الظنة إليه وأطلق الألسنة عليه^(١).

ذكر من وثقه:

قال الذهبي: الشيخ الإمام المعمر مسند المغرب ... وتكلم فيه بعض الناس بكلام لا يقدر فيه^(٢).

وقال ابن العماد: المالكي القاضي أحد أئمة المذهب ... وكان أسند من بقي بالأندلس^(٣).

(١١٨) محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو عامر الطليطلي ت ٥٢٣هـ.

قال ابن بشكوال: كان معتنياً بقاء الشيوخ جامعاً للكتب والأصول وكانت عنده جملة كثيرة من أصول علماء طليطلة وفوائدهم. وكان ذاكرةً لأخبارهم وأزمانهم فكان يحتاج إليه بسببها ويسمع عليه فيها. وقد سمع منه أصحابنا وترك بعضهم التحديث عنه لأشياء اضطرب فيها من روايته وشاهدتها منه مع غيري وتوقفنا عن الرواية عنه وكنت قد أخذت عنه كثيراً ثم زهدت فيه لأشياء أوجبت ذلك غفر الله له^(٤).

(١١٩) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندريشي ت ٦٢١هـ.

(١) النبلاء (٣٩٩/٢١).

(٢) النبلاء (٣٩٨ - ٣٩٩ / ٢١).

(٣) الشذرات (٥٥٦/٦).

(٤) الصلة (٥٤٨/٢). وانظر اللسان (٥٩/٥).

قال ابن الأثير: كان مكثراً رحالاً نسبته بعض شيوخنا إلى الاضطراب ومع ذلك استند به الناس وأخذوا عنه^(١).

قال ابن مسدي: لم يكن سليماً من التركيب حتى كثرت سقطاته وقد تبع عثراته أبو الربيع الكلاعي^(٢).

قال الذهبي: جمع وخرج على لين فيه^(٣).

ذكر من وثقه:

قال الذهبي: صدوق إن شاء الله ليس بمتقن ولا يعتمد إلا على ما رواه من أصل^(٤). وقال أيضاً: الإمام المحدث الجوال... قد وثق الأندريشي جماعة وحملوا عنه وما هو بمتقن^(٥).

(١٢٠) محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي أبوسعد الكوفي صدوق يخطيء من السابعة^(٦).

قال العقيلي: مضطرب الحفظ^(٧).

وقال ابن معين رواية الحسين بن الحسن الرازي: ليس بالمتين^(٨).

(١) اللسان (٥٠/٥) .

(٢) النبلاء (٢٥١/٢٢) .

(٣) نفسه .

(٤) الميزان (٤٦١/٣) والنبلاء (٢٥٢/٢٢) .

(٥) النبلاء (٢٥٠/٢٢ - ٢٥١) .

(٦) تق (٨٣٧) رقم ٥٨٥٤ .

(٧) ض (٤٩/٤) .

(٨) الجرح (٢٢٦/٧) .

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(١).

وقال أبو زرعة: لين الحديث^(٢).

وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٣).

وقال الذهبي: لينه^(٤).

وقال: ضعفه ولم يتركه^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن حجر في التهذيب: قال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين: ثقة^(٦).

تعقيب:

قول الحافظ "قال الحسين..." كذا في التهذيب والذي في الجرح والتعديل قال عبد الرحمن نا الحسين بن الحسن قال سألت يحيى بن معين عن محمد بن الحسن بن عطية العوفي؟ قال: هو كوفي ليس بالمتين^(٧). وكذا في أصله تهذيب الكمال^(٨). كما في الجرح "ليس بالمتين" ولا يوجد فيه "ثقة". وعليه فقول

(١) الجرح (٢٢٦/٧).

(٢) الجرح (٢٢٦/٧).

(٣) المجروحين (٥١٣/٣).

(٤) الكاشف (١٦٤/٢).

(٥) الميزان (٥١٣/٣).

(٦) (١٠٣/٩).

(٧) الجرح (٢٢٦/٧).

(٨) (٧٠/٢٥).

الحافظ "صدوق يخطيء" ليس دقيقاً والأصح أنه ضعيف. والله أعلم.

(١٢١) محمد بن أبي حفصة ميسرة أبوسلمة البصري صدوق يخطيء من السابعة^(١).

قال الذهلي: صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب^(٢).

وقال ابن معين: ليس بذاك القوي مثل النعمان بن راشد في الزهري^(٣).

وقال النسائي: ضعيف^(٤).

وقال ابن عدي: هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن المديني: ليس به بأس^(٦).

وقال ابن معين^(٧) وأبوداود^(٨): ثقة.

(١٢٢) محمد بن زاذان المدني متروك من الخامسة^(٩).

(١) تق (٨٣٨ رقم ٥٨٦٣) .

(٢) التهذيب (٢٠٢/١) .

(٣) التاريخ (٦٧ رقم ١٧١ - الدقاق) .

(٤) ض (٣١٣ رقم ٥٥٠) .

(٥) الكامل (٢٦٢/٦) .

(٦) التهذيب (١٠٨/٩) .

(٧) التاريخ (٥١١/٢ - الدوري) .

(٨) ت الكمال (٨٧/٢٥) .

(٩) تق (٨٤٤ رقم ٥٩١٩) .

قال ابن عدي: محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث ولا أعلم يرويه عنه غير عنبة بن عبد الرحمن القرشي وعنبة ضعيف وقال في أحاديثه غير محمد بن زاذان عن أم سعد عن أم أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدري هذا الاضطراب من عنبة أو من محمد بن زاذان ولمحمد غير ما ذكرت وكلها مضطربة^(١).

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء^(٢).

وقال البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه^(٣).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث ولا يكتب عنه^(٤).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٥).

وقال الساجي: لا يكتب حديثه^(٦).

(١٢٣) محمد بن سعيد الباهلي المصري الأثرم ت ٢٣١ هـ.

قال أبو حاتم: هو منكر الحديث مضطرب الحديث ضعيف الحديث^(٧).

وقال أيضاً: لين الحديث^(٨).

(١) الكامل (٢٠٥/٦) .

(٢) التهذيب (١٤٦/٩) .

(٣) ت الكبير (٨٨/١) .

(٤) الجرح (٢٦٠/٧) .

(٥) التهذيب (١٤٦/٩) .

(٦) نفسه .

(٧) الجرح (٢٦٥/٧) .

(٨) العلل (٢٦٦/٢) .

قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن محمد بن سعيد... فقال: ضعيف الحديث كتبت عنه بالبصرة وكتب عنه أبو حاتم ببغداد وليس بشيء وترك حديثه ولم يقرأ علينا^(١).

وقال موسى الجمل: مات بالبصرة أراه يكذب^(٢).

(١٢٤) محمد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو علي الأصبهاني صدوق يخطيء من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين ومائة^(٣).

قال ابن عدي: مضطرب الحديث^(٤).

وقال ابن عدي أيضاً: قليل الحديث ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه^(٥).

وقال النسائي: ضعيف^(٦).

وقال أبو داود: ضعيف الحديث^(٧).

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم: لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به^(٨).

(١) الجرح (٢٦٥/٧).

(٢) الكامل (٢٩١/٦).

(٣) تق (٨٥٠ رقم ٥٩٦٧).

(٤) الكامل (٢٢٩/٦).

(٥) الكامل (٢٢٩/٦).

(٦) ت الكامل (٣١٠/٢٥).

(٧) سؤالات الآجري (٣٠١/١).

(٨) الجرح (٢٦٨/٧).

وقال البخاري: هو مقارب الحديث^(١).

وقال العجلي: ثقة^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: شيخ من أهل الكوفة... يخالف ويخطيء^(٣).

(١٢٥) محمد بن عبدالرحمن البَيْلَمَانِي - بفتح الموحدة واللام تحتهاما تحتانية ساكنة - ضعيف وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان من السابعة^(٤).

قال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث مضطرب الحديث^(٥).

وقال ابن معين: ليس بشيء^(٦).

وقال البخاري: منكر الحديث كان الحميدي يتكلم فيه^(٧).

وقال النسائي: منكر الحديث^(٨).

وقال ابن عدي: كل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان محمد بن الحارث وابن البيلماني والضعف على حديثهما بين^(٩).

(١) علل الترمذي الكبير (٩٧٩/٢ - ترتيب) .

(٢) الثقات (٢٤٠/٢) .

(٣) (٥٢٩/٩) .

(٤) تق (٨٦٩ رقم ٦١٠٧) .

(٥) الجرح (٣١١/٧) .

(٦) التاريخ (٢٠٢ رقم ٧٤٠ - الدارمي) .

(٧) ضد الصغير (٤٨٣ رقم ٣٢٩) .

(٨) ضد (٢٠٥ رقم ٥٢٦) .

(٩) الكامل (١٨١/٦) .

(١٢٦) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ جداً من السابعة مات سنة ثمان وأربعين^(١).
قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث... فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه حديثه فيه اضطراب^(٢).

وقال أيضاً: مضطرب الحديث سيء الحفظ^(٣).

وقال أيضاً: مضطرب الحديث جداً^(٤).

وقال شعبة: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى^(٥).

وقال ابن معين: ليس بذلك^(٦).

وقال أبو حاتم: محله الصدق كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يهتم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به...^(٧).

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث^(٨).

(١) تق (٨٧١ رقم ٦١٢١) .

(٢) العلل (١/٤١١ - عبد الله) .

(٣) ضد (١٠٠/٤) للعقيلي .

(٤) ضد (١٠٠/٤) للعقيلي .

(٥) الجرح (٧/٣٢٣) .

(٦) الجرح (٧/٣٢٣) .

(٧) نفسه .

(٨) ضد (٢٠٥ رقم ٥٢٥) .

ذكر من وثقه:

قال أبوزرعة: صالح ليس بأقوى ما يكون^(١).

وقال الذهبي: صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق^(٢).

(١٢٧) محمد بن عبدالرحمن بن محمد المخزومي مولاهم المكي المعروف
بقنبل المقرئ ت ٢٩١ هـ.

قال ابن المنادي: وجدته قد اختل واضطرب وخلط في القران فلم أقرأ
عليه^(٣).

وقال الذهبي: انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز ... وولي الشرطة فخرت
سيرته وكبر سنه وهرم وتغير تغيراً شديداً فقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين^(٤).

(١٢٨) محمد بن عبدالعزيز الجرمي أبوروح البصري ثقة من السابعة^(٥).

قال الحاكم: أراه يضطرب في الرواية^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٧).

(١) الجرح (٣٢٢/٧ - ٣٢٣).

(٢) الميزان (٦١٣/٣).

(٣) اللسان (٢٤٩/٥).

(٤) معرفة القراء (٢٣٠/١) . واللسان (٢٤٩/٥).

(٥) تق (٨٧٢) رقم (٦١٣٤).

(٦) الميزان (٦٢٩/٣).

(٧) الجرح (٧/٨).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

(١٢٩) محمد بن عبد الملك بن ضيفون أبو عبد الله الأندلسي ت ٣٩٤ هـ.

قال ابن الفرضي: كان رجلاً صالحاً أحد العدول حدث وكتب الناس عنه وعلت سنه فاضطرب في أشياء قرئت عليه وليست مما سمع ولا كان من أهل الضبط^(٢).

وقال الذهبي: شيخ مسند من كبار مشيخة ابن عبد البر حج ولقي أباسعيد ابن الأعرابي^(٣).

(١٣٠) محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر الكوفي

قال ابن المنادي: أكثر الناس عنه على اضطراب فيه^(٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كذاب بين الأمر يقرب هذا على هذا ويعجب ممن يكتب عنه^(٥).

وقال ابن خراش: كذاب بين الأمر يزيد في الأسانيد ويوصل ويوضع الحديث^(٦).

وكذبه جماعة منهم: مطين وجعفر بن محمد الطيالسي وإبراهيم ابن الصواف^(٧).

(١) الثقات (٤٢٩/٧).

(٢) تاريخ علماء الأندلس (١٠٩/٢).

(٣) الميزان (٦٣٣/٣). وانظر الإكمال (٢٣٠/٥) و(٤٠٠/٧).

(٤) ت بغداد (٤٦/٣).

(٥) ت بغداد (٤٦/٣).

(٦) نفسه.

(٧) انظر ت بغداد (٤٥/٣ - ٤٦).

وقال الدارقطني: ضعيف^(١).

وقال البرقاني: لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه^(٢).

ذكر من وثقه:

قال صالح بن محمد: ثقة^(٣).

وقال عبدان: ما علمنا إلا خيراً كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه الكتاب الذي يقرأ علينا^(٤).

وقال مسلمة بن القاسم: لا بأس به كتب الناس عنه و لا أعلم أحداً تركه^(٥).

وقال الخطيب: كان كثير الحديث واسع الرواية ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير^(٦).

وقال ابن عدي: ومحمد بن عثمان على ما وصفه عبدان لا بأس به ... لم أجد له حديثاً منكراً فأذكره^(٧).

تعقيب:

قال الذهبي في ترجمة مطين الحافظ: حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة

(١) سؤالات الحاكم (١٣٦ رقم ١٧٢) .

(٢) ت بغداد (٤٦/٣) .

(٣) ت بغداد (٤٢/٣) .

(٤) ت بغداد (٤٣/٣) .

(٥) اللسان (٢٨١/٥) .

(٦) ت بغداد (٤٢/٣) .

(٧) الكامل (٢٩٥/٦) .

وحط هو على ابن أبي شيبة وآل أمرهما إلى القطيعة ولا يعتد بحمد الله بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض^(١).

وقال ابن عدي: ظهر لي أن الصواب الإمساك عن القبول عن كل واحد منهما في صاحبه^(٢).

وقال الذهبي: لم يرزق حظاً بل نالوا منه وكان من أوعية العلم^(٣).

(١٣١) محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي ضعيف^(٤).

قال الخطيب: رأيت لأبي العلاء أصولاً عتقاً سماعه فيها صحيح وأصولاً مضطربة... ورأيت له أشياء سماعه فيها مفسود إما محكوك بالسكين أو مصلح بالقلم^(٥).

وقال الذهبي: وساق له الخطيب حديثاً آخر اتهم في إسناده وقال الخطيب: أما حديث «أخذ اليد» فاتهم بوضعه فأنكرت عليه فامتنع بعد من روايته ورجع عنه وذكر الخطيب أشياء توجب وهنه^(٦).

تعقيب:

وتعقب ابن حجر الذهبي بقوله: والذي ظهر لي من سياق ترجمته في تاريخ بغداد أنه وهم في أشياء بين الخطيب بعضها وأما كونه اتهم بها أو ببعضها فليس

(١) الميزان (٦٠٧/٣).

(٢) ت بغداد (٤٥/٣).

(٣) النبلاء (٢١/١٤).

(٤) الميزان (٦٥٤/٣).

(٥) ت بغداد (٩٦/٣) وانظر الأنساب (٥٥٢/٣) للسمعاني.

(٦) الميزان (٦٥٤/٣). وانظر ت بغداد (٩٥/٣ - ٩٦).

هذا مذكوراً في تاريخ بغداد و لا غيره ... وفي الجملة فأبو العلاء لا يعتمد على حفظه وأما كونه متهماً فلا^(١).

(١٣٢) محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي كوفي مقبول من العاشرة^(٢).

قال أبو حاتم: أرى أمره مضطرباً^(٣).

وفرق الخطيب بينه وبين محمد بن عمر بن الوليد اليشكري في كتاب الرواة عن مالك وكذلك الدارقطني...^(٤).

وتكلم ابن حبان في اليشكري^(٥) لا في ابن لاحق. ووهم الذهبي رحمه الله فظن أنهما واحد فأورد كلام ابن حبان في ترجمة ابن لاحق^(٦) كما نبه عليه الحافظ^(٧).

(١٣٣) محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي أبوسهل البصري مشهور بكنيته واختلف في اسم جده ضعيف من السابعة^(٨).

قال ابن هانئ: سئل - أي الإمام أحمد -: أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن أم محمد بن عمرو؟

(١) اللسان (٢٩٧/٥).

(٢) تق (٨٨٢ رقم ٦٢١٧ - تمييزاً).

(٣) الجرح (٢٢/٨) والعلل (٤٩٣/١).

(٤) التهذيب (٣٢٧/٩).

(٥) المجروحين (٢٩٢/٢).

(٦) الميزان (٦٦٦/٣).

(٧) اللسان (٣١٩/٥).

(٨) تق (٨٨٤ رقم ٦٢٣٢ - تمييزاً).

قال: العلاء أحب إلي؛ محمد بن عمرو مضطرب الحديث^(١).

وقال أيضاً: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندوها لأقوام آخرين^(٢).

وقال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه! قيل له: وما علة ذلك؟

قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة^(٣). وقال أيضاً: ضعيف^(٤).

وقال النسائي: ليس بالقوي عندهم^(٥).

وقال أبو داود: كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً^(٦).

وقال ابن عدي: هو عزيز الحديث وله غير ما ذكرت أحاديث أيضاً وأحاديثه إفرادات ويكتب حديثه في جملة الضعفاء^(٧).

ذكر من وثقه:

وثقه ابن معين في رواية^(٨).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ^(٩).

(١) المسائل (٢/٢٤٠).

(٢) مسائل ابن هاني (٢/٢٣٨).

(٣) الجرح (٨/٣١).

(٤) التاريخ (٢/٥٣٢ - الدوري).

(٥) التهذيب (٩/٣٣٦).

(٦) نفسه.

(٧) الكامل (٦/٢٢٦).

(٨) شرح العلل (١/٤٠٣) لابن رجب.

(٩) الجرح (٨/٣١).

(١٣٤) محمد بن مُيسّر — بتحتانية ومهملة وزن محمد — الجعفي أبوسعـد الصاغانـي ـ مهملة ثم معجمة ـ البلخي الضرير نزـيل بـغداد ويقال له محمد بن أبي زكريا ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة^(١).
قال البخاري: فيه اضطراب^(٢).

وقال ابن حبان: مضطرب الحديث كان ممن يـقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمـتأنس به دون المحتج بما يرويه^(٣).

وقال ابن معين: كان مكفوفاً وكان جهمياً وليس هو بشيء كان شيطاناً من الشياطين^(٤). وقال مرة: ضعيف^(٥).

وقال أبو زرعة: كان مرجئاً ولم يكن يكذب^(٦).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٧).

وقال ابن عدي: الضعف بين على رواياته^(٨).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: صدوق ولكن كان مرجئاً كتبت عنه^(٩).

(١) تق (٩٠١) رقم (٦٣٨٤) وانظر الأنساب (٥٤٢/٣) .

(٢) ت الكبير (٢٤٥/١) .

(٣) المحروحين (٢٧١/٢) .

(٤) التاريخ (٥٤١/٢) - الدوري) .

(٥) الكامل (٢٢٦/٦) .

(٦) سؤالات الردعي (٥٠٠/٢) .

(٧) ضد (٢٠٩) رقم (٥٤٠) .

(٨) الكامل (٢٢٦/٦) .

(٩) انظر ت بغداد (٢٨٢/٣) .

(١٣٥) مسلم بن كيسان الضبي الملائني البراد الأعور أبو عبد الله الكوفي ضعيف من الخامسة^(١).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث ما أخرجوا عنه في الصحيح^(٢).

وقال أيضاً: ضعيف^(٣).

وقال ابن معين: اختلط^(٤).

وقال البخاري: يتكلمون فيه^(٥).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٦).

وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث^(٧).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث^(٨).

(١٣٦) مسلمة بن راشد الحماني .

قال أبو حاتم: مضطرب لا يوقف على حده^(٩).

وقال الأزدي: لا يحتج به^(١٠).

(١) تق (٩٤٠ رقم ٦٦٨٥) .

(٢) العلل (١٦٦/٥) .

(٣) العلل (١٦٢/٢) .

(٤) التاريخ (٥٦٣/٢ - الدوري) .

(٥) ضد الصغير (٤٨٥ رقم ٣٤٣) .

(٦) ضد (٢١٨ رقم ٥٦٨) .

(٧) الجرح (١٩٣/٨) .

(٨) نفسه .

(٩) الجرح (٢٦٩/٨) .

(١٠) الميزان (١٠٨/٤) .

(١٣٧) مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري - بالتحانية والمهملة المفتوحين - أبو مصعب المدني ابن أخت مالك ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه من كبار العاشرة مات سنة عشرين على الصحيح وله ثلاث وثمانون سنة^(١).

قال أبو حاتم: مضطرب (الحديث) صدوق^(٢).

وقال ابن عدي: يحدث عن ابن أبي ذئب وأبي مودود... وغيرهم بالمناكير^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان ثقة وكان به صمم^(٤).

تعقيب:

قال الذهبي: هو من كبار الفقهاء... وأورد الذهبي ما ذكره ابن عدي من أحاديث في ترجمته ثم قال الذهبي: هذه أبا طيل حاشى مطرف من رواياتها وإنما البلاء من أحمد بن داود فكيف خفي هذا على ابن عدي فقد كذبه الدارقطني ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى...^(٥).

(١٣٨) مغيرة بن زياد البجلي أبو هشام أو أبو هاشم الموصلية صدوق له

(١) تق (٩٤٨ رقم ٦٧٥٢) .

(٢) الجرح (٣١٥/٨) وما بين القوسين من ت الكمال (٧٢/٢٨) وزاد المعاد (١٣٢/٢) لابن قيم الجوزية .

(٣) الكامل (٣٧٧/٦) .

(٤) الطبقات (٤٣٩/٥) .

(٥) الميزان (١٢٥/٤) وانظر زاد المعاد (١٣٢/٢) لابن قيم الجوزية . وهدى الساري

(٤٤٣) . والتنكيل (٤٨٠/٢) للمعلمي .

أوهام من السادسة مات سنة اثنتين وخمسين^(١).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الأحاديث منكراً^(٢).

وقال مرة: ضعيف الحديث كل حديث رفع مغيرة فهو منكرو ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث^(٣).

وقال البخاري: قال وكيع كان ثقة.

وقال عمرو: في حديثه اضطراب^(٤).

وقال عمرو القلاس: مضطرب الحديث^(٥).

وقال أبو زرعة: في حديثه اضطراب^(٦).

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد؟

فقالا: شيخاً قلت: يحتج بحديثه؟ قالوا: لا^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٨).

(١) تق (٩٦٤ رقم ٦٨٨٢).

(٢) العلل (٤٠٠/١) - عبد الله.

(٣) ضد (١٧٦/٤) للعقيلي. وانظر العلل (٢٨/٣) - عبد الله.

(٤) ت الكبير (٣٢٦/٧). وانظر: ضد الصغير (٤٨٦ رقم ٣٤٨). وت الكمال

(٣٦٠/٢٨) ففيه «قال غيره» مكان «عمرو».

(٥) بيان الوهم (٣٥٢/٤).

(٦) الضعفاء (٦٥٨/٢).

(٧) الجرح (٢٢٢/٨).

(٨) التاريخ (٥٧٩/٢) - الدوري.

وقال مرة: ليس به بأس له حديث واحد منكر^(١).

وقال أبوحاتم: هو صالح صدوق ليس بذاك القوي بابة مجالد.

وقال ابن أبي حاتم: وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء^(٢).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط وهو لا بأس به عندي^(٣).

(١٣٩) منصور بن صقير ويقال سقير أبو النضر البغدادي ضعيف من صغار التاسعة^(٤).

قال أبوحاتم: ليس بقوي كان جندياً وفي حديثه اضطراب^(٥).

وقال العقيلي: في حديثه بعض الوهم^(٦).

وقال ابن حبان: شيخ بغدادي يروي عن موسى بن أعين وعبيد الله بن عمر المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٧).

(١٤٠) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبوعتاب — عمشة ثقيلة ثم

(١) الجرح (٢٢٢/٨).

(٢) الجرح (٢٢٢/٨).

(٣) الكامل (٣٥٥/٦).

(٤) تق (٩٧٣) رقم ٦٩٥١.

(٥) الجرح (١٧٢/٨) وانظر العلل (١٢٩/٢).

(٦) ضد (١٩٢/٤).

(٧) المجروحين (٣٩/٣).

موحدة - الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(١).

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي قوم قالوا منصور أثبت في الزهري من مالك؟ قال: وأي شيء روى منصور عن الزهري! هؤلاء جهال منصور إذا نزل إلى المشايخ^(٢) اضطرب وليس أحد أروى عن مجاهد من منصور إلا ابن أبي نجيح وأما الغرباء فليس أحد أروى عنه من منصور^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور^(٤).

وقال أبو حاتم: ثقة^(٥).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي: عن الأعمش و منصور؟

فقال: الأعمش حافظ يخلط و يدلس! ومنصور آتقن لا يدلس و لا يخلط^(٦).

(١٤١) مهران - بكسر أوله - ابن أبي عمر العطار أبو عبد الله الرازي

صدوق له أو هام سيء الحفظ من التاسعة^(٧).

قال البخاري: في حديثه اضطراب^(٨).

(١) تق (٩٧٣) رقم ٦٩٦٥.

(٢) مثل أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل. انظر شرح العلل (٨٠١/٢).

(٣) الجرح (١٧٨/٨) وقارن بمسائل صالح (١٥٣/٣) مع تعليق المحقق.

(٤) الجرح (١٧٨/٨).

(٥) الجرح (١٧٩/٨).

(٦) الجرح (١٧٩/٨).

(٧) تق (٩٧٦) رقم ٦٩٨٢.

(٨) ت الكبير (٤٢٩/٧).

وقال أيضاً: سمعت إبراهيم بن موسى يضعفه^(١).

وقال ابن معين: كان شيخاً مسلماً كتب عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان^(٢).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٣).

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث^(٤).

(١٤٢) موسى بن داود الضبي أبو عبد الله الطرسوسي نزل بغداد ولي قضاء طرسوس - الخلقاني - بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف صدوق فقيه زاهد له أوهام من صغار التاسعة مات سنة سبع عشرة^(٥).

قال أبو حاتم: في حديثه اضطراب^(٦).

وقال أيضاً: شيخ أدركته وطال مقامي بدمشق فورد علي نعيه^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن سعد: كان ثقة صاحب حديث^(٨).

(١) ت الصغير (٢/٢١٨).

(٢) الجرح (٨/٣٠١).

(٣) ت الكمال (٢٨/٥٩٧).

(٤) ت الكمال (٢٨/٥٩٧).

(٥) تق (٩٧٩ رقم ٧٠٠٨).

(٦) الجرح (٨/١٤١).

(٧) نفسه.

(٨) الطبقات (٧/٣٤٥).

وقال ابن نمير: قاضي طرسوس ثقة^(١).

(١٤٣) موسى بن سحيم في عداد من لا يعرف^(٢).

قال البخاري: مضطرب فيه^(٣).

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

(١٤٤) ميمون أبو حمزة الأعور القصاب مشهور بكنيته ضعيف من

السادسة^(٥).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث^(٦).

وقال ابن معين: ليس بشيء... لا يكتب حديثه^(٧).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه^(٨).

وقال البخاري: ليس بذلك^(٩).

وقال النسائي: ليس بثقة^(١٠).

(١) الجرح (١٤١/٨).

(٢) اللسان (١١٨/٦).

(٣) نفسه.

(٤) (٤٠٣/٥).

(٥) تق (٩٩٠ رقم ٧١٠٦).

(٦) العلل (١٥٩/٢).

(٧) الجرح (٢٣٦/٨).

(٨) نفسه.

(٩) ضد (٤٨٧ رقم ٣٥٢).

(١٠) ضد (٢٢٢ رقم ٥٨١).

(١٤٥) هشام بن حجر - بمهملة وجيم مصغر - المكي صدوق له أوهام من السادسة^(١).

قال ابن محرز: سمعت علي بن المديني يقول: زعم سفيان قال: كان هشام بن حجر كتب كتبه على غير ما يكتب الناس - أي اقتداراً عليه فاضطربت عليه^(٢). وضعفه جداً ابن معين^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألته - أي أحمد بن حنبل - عن هشام بن حجر؟

فقال: ليس هو بالقوي!

قلت: هو ضعيف؟

قال: ليس هو بذلك^(٤).

وقال أيضاً: ضعيف الحديث^(٥).

قال أبو حاتم: مكى يكتب حديثه^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(٧).

(١) تق (١٠٢٠) رقم (٧٣٣٨).

(٢) معرفة الرجال (٢/٢٠٣ - ابن محرز).

(٣) الجرح (٩/٥٤).

(٤) العلل (١/٣٨٥ - عبد الله).

(٥) العلل (١/٤٠٢ - عبد الله).

(٦) الجرح (٩/٥٤).

(٧) نفسه.

(١٤٦) هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد المخزومي المكي مقبول من

الثامنة^(١).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ومحل الصدق ما أرى به بأساً^(٢).

وقال العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم^(٣).

ذكر من وثقه:

قال الذهبي: مشاه أبو حاتم^(٤). وقال مرة: صدوق^(٥).

تعقيب:

قول الحافظ - رحمه الله - "مقبول" غير مقبول في هذا الرجل والأقرب أنه صدوق يهم والله أعلم.

(١٤٧) هشام بن عمار بن نصير - بنون مصغر - السلمي الدمشقي الخطيب

صدوق مقريء كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة وقد سمع من معروف الخياط لكن معروف ليس بثقة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة^(٦).

قال المروذي: كان قد اضطرب عليه حفظه^(٧).

(١) تق (١٠٢١) رقم (٧٣٤٦).

(٢) الجرح (٦٢/٩).

(٣) ض (٣٣٨/٤).

(٤) الميزان (٢٩٩/٤).

(٥) الكاشف (٣٣٦/٢).

(٦) تق (١٠٢٢) رقم (٧٣٥٣).

(٧) العلل (١٤٠) رقم (٢٤٧).

وقال أبو حاتم: لما كبر تغير وكان كلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح كان يقرأ من كتابه^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: كيس كيس^(٢).

وقال مرة: ثقة^(٣).

وقال أبو حاتم: صدوق^(٤).

وقال النسائي: لا بأس به^(٥).

وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل^(٦).

وقال الذهبي: صدوق مكثّر له ما ينكر^(٧).

(١٤٨) هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني

قال البخاري: أنكر شبابة أحاديثه وهو مضطرب الأحاديث عنده مناكير^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: كان يحدث عن عاصم أحاديث لم يكن به بأس رفع

(١) الجرح (٦٧/٩).

(٢) الجرح (٦٦/٩).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٣٩٧ رقم ٥١٩).

(٤) الجرح (٦٧/٩).

(٥) الميزان (٣٠٢/٤).

(٦) نفسه.

(٧) الميزان (٣٠٢/٤).

(٨) ضد (٣٣٧/٤) للعقيلي. والكامل (١١٠/٧).

عن عاصم أحاديث لم ترفع أسندها إلى سليمان...^(١)

وقال أحمد بن حنبل: تركت حديثه^(٢).

وقال العقيلي: لا يتابع على رفع حديثه^(٣).

وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات^(٤).
ذكر من وثقه:

قال النسائي: ليس به بأس^(٥).

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال: روى عن عاصم وعنه هشام بن بهرام نسخة في القلب من بعضها^(٦).

وقال ابن عدي: أحاديثه حسان وأرجو أنه لا بأس به^(٧).

(١٤٩) نجيح بن عبدالرحمن السندي - بكسر المهملة وسكون النون - المدني

أبو معشر وهو مولى بني هاشم مشهور بكنيته ضعيف من السادسة أسن واختلط مات سنة سبعين ومائة ويقال كان اسمه عبدالرحمن بن الوليد بن هلال^(٨).

(١) العلل (٣/٣٠٠ - عبد الله).

(٢) الميزان (٤/٣٠٦). وعلق عليه الذهبي بقوله: وكان قد روى عنه.

(٣) ض (٤/٣٣٧).

(٤) المجروحين (٣/٩٠).

(٥) ت بغداد (٤٥/١٤).

(٦) اللسان (٦/١٩٨).

(٧) الكامل (٧/١١١).

(٨) تق (٩٩٨ رقم ٧١٥٠).

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به^(١). وقال أيضاً: كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث^(٢). وقال البخاري: يخالف في حديثه^(٣). وقال الفلاس: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه^(٤). وقال ابن مهدي: تعرف وتنكر^(٥). وقال ابن معين و أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح لين الحديث محله الصدق^(٧). وقال أبو زرعة: هو صدوق في الحديث وليس بالقوي^(٨). وقال أبو نعيم: كان أبو معشر كيساً حافظاً^(٩). وسبق قول الإمام أحمد: كان صدوقاً ثقة ولكن كان يرفع أحاديث. (١٥٠) نصر بن مزاحم المنقري الكوفي رافضي جلد تركوه^(١٠).

(١) ت بغداد (٤٣٠/١٣).

(٢) مسائل أبي داود (٣٠٤).

(٣) ت الصغير (١٨٧/٢).

(٤) الجرح (٤٩٤/٨).

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) الجرح (٤٩٥/٨).

(٨) الجرح (٤٩٥/٨).

(٩) ت بغداد (٤٢٩/١٣).

(١٠) الميزان (٢٥٣/٤).

- قال العقيلي: كان يذهب إلى التشيع وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير^(١).
- وقال أبو خيثمة: كان كذاباً^(٢). وقال أبو حاتم: واهي الحديث متروك^(٣).
- وقال الدارقطني: ضعيف^(٤).
- (١٥١) النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام يقال أصلهم من فارس ويقال مولى بني تميم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة^(٥).
- قال ابن عينة: أول من صيرني محدثاً أبو حنيفة! فذاكرته فقال: يا بني ما سمعت من عمرو بن دينار إلا ثلاثة أحاديث، يضطرب في حفظ تلك الأحاديث^(٦).
- وقال الفلاس: ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث^(٧).
- وقال مسلم: صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح^(٨).
- وقال ابن شاهين: «حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية»^(٩).

-
- (١) ضد العقيلي (٣٠٠/٤).
- (٢) الميزان (٢٥٣/٤).
- (٣) الميزان (٢٥٤/٤).
- (٤) نفسه.
- (٥) تق ١٠٠٤ رقم ٧٢٠٣.
- (٦) الإرشاد (٣٦٩/١) للخليلي.
- (٧) الكامل (٦/٧).
- (٨) الكنى (ق ٣١).
- (٩) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧).

وقال ابن الجارود: جل حديثه وهم...^(١).

وذكره أبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء وقال: ... كثير الخطأ والأوهام^(٢).

وقال البخاري: سكتوا عنه^(٣).

وقال أحمد بن حنبل: حديث أبي حنيفة ضعيف^(٤).

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث^(٥).

وقال أبو أحمد الحاكم: «عامه حديثه خطأ»^(٦).

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث^(٧).

وقال ابن معين: لا يكتب حديثه^(٨).

وضعه الدارقطني^(٩).

وقال ابن عدي: أبو حنيفة له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها وتصاحيف في الرجال وعامة ما يرويه كذلك ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً وقد روى من

(١) الانتفاء (٢٨٧) لابن عبد البر.

(٢) (١٥٤ رقم ٢٥٥).

(٣) ت الكبير (٨١/٨).

(٤) ض (٢٨٥/٤) للعقيلي.

(٥) الطبقات (٣٦٩/٦).

(٦) الأسامي والكنى (١٧٥/٤).

(٧) ض (٢٦٦ رقم ٥٨٦).

(٨) الكامل (٦/٧).

(٩) نقله الزيلعي في نصب الراية (٨/٢) ولم يتعقبه بشيء وانظر نصب الراية (٣٢/١)،

الحديث لعله أرجح من ثلثمائة حديث من مشاهير وغرائب وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث^(١).

وقال ابن عبد البر: «هو سيء الحفظ عند أهل الحديث»^(٢) اهـ.

وضعه ابن القطان الفاسي^(٣).

وقال الذهبي: إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معديله ومضعفيه^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: هو أجل من أن يكذب^(٥).

وقال أيضاً: لا بأس به وكان لا يكذب وقال: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب^(٦).

وقال أيضاً: ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة^(٧).

(١) الكامل (١٢/٧).

(٢) التمهيد (٤٨/١١).

(٣) بيان الوهم (٥١٩/٣).

(٤) الميزان (٢٦٥/٤). وانظر الديوان (٤١١ - ٤١٢). وانظر تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣) - (٤٢٠).

(٥) الكامل (٩/٧).

(٦) معرفة الرجال (٧٩/١ - ابن محرز).

(٧) الانتقاء (١٩٧). لابن عبد البر. وذكر فيه (١٩٣ - ٢٣٠) فصلاً في ثناء العلماء عليه لكنه من جهة فقهه وعلمه ونبله لا ضبطه.

تعقيب:

اختلف رأي ابن معين في أبي حنيفة توثيقاً وتجريحاً "ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله بل ثبت في العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة"^(١).

قال ابن شاهين بعد ذكره كلام النقاد فيه: «هذا الكلام في أبي حنيفة طريق ثقة طريق الروايات واضطرابها وما فيها من الخطأ لا أنه كان يضع حديثاً ولا يركب إسناداً على متن ولا متناً على إسناد ولا يدعي لقاء من لم يلقه كان أرفع من ذلك وأنبل.

وقد فضله العلماء في الفقه منهم القاسم وابن معين والشافعي والمقرئ وابن مطيع والأوزاعي وابن المبارك ومن يكثر عدده.

ولكن حديثه فيه اضطراب وكان قليل الرواية وكان بالرأي أبصر من الحديث وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي، وإذا قل بصيرة العالم بالسنن وفتح الرأي تكلم فيه العلماء بالسنن.

وكفالك بسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل سادات من نقل السنن وعرف الحق من الباطل والله أعلم"^(٢).

وقد اعترف الإمام أبو حنيفة رحمه الله بأنه يحدث خطأ فقال رحمه الله: «ما رأيت أفضل من عطاء عامة ما أحدثكم خطأ»^(٣).

(١) السلسلة الضعيفة (٤٦٨/١). وقد شرح فيها ترجمة أبي حنيفة شرحاً جيداً (١/٤٦٥ - ٤٦٩).

(٢) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٥ - ٩٧) وانظر منه (٤٩).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٧)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٤/١٧٦).

(١٥٢) النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بني أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة^(١).

قال ابن معين: ضعيف مضطرب الحديث^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث "روى أحاديث منكير"^(٣).

وقال الذهلي: صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً^(٤).

وقال علي بن المديني: ذكر يحيى القطان النعمان بن راشد فضعه جداً^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٦).

وقال أبو حاتم: في حديثه وهم كثير وهو صدوق في الأصل^(٧).

وقال النسائي: صدوق فيه ضعف^(٨).

-
- (١) تق (١٠٠٤ رقم ٧٢٠٤).
 - (٢) التهذيب (٤٠٤/١٠). وقال مرة: (ليس بشيء) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧) لابن شاهين.
 - (٣) العلل (٤٩٣/٢) عبد الله. وما بين القوسين من الجرح (٤٤٨/٨) وض (٢٦٨/٤) للعقيلي.
 - (٤) التهذيب (٢٠٢/١).
 - (٥) الجرح (٤٤٨/٨).
 - (٦) ذكر من اختلف العلماء فيه (٩٧) لابن شاهين.
 - (٧) الجرح (٤٤٩/٨).
 - (٨) التهذيب (٤٠٤/١٠).

وقال ابن عدي: قد احتمله الناس روى عنه الثقات مثل حماد بن زيد وجرير ابن حازم ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات وله نسخة عن الزهري و لا بأس به^(١).

(١٥٣) النهاس - بتشديد الهاء ثم مهملة - ابن قهم - بفتح القاف وسكون الهاء القيسي أبو الخطاب البصري ضعيف من السادسة^(٢).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث تركه يحيى القطان^(٣).

وقال ابن معين: كان قاصاً وليس هو بشيء^(٤).

وقال ابن أبي عدي: لا يساوي نهاس بن قهم شيئاً^(٥).

وقال أبو حاتم: ليس بشيء^(٦).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم^(٧).

وقال ابن عدي: أحاديثه مما ينفرد به عن الثقات ولا يتابع عليه^(٨).

(١٥٤) الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة صدوق يهم ورمي بالتشيع من الخامسة^(٩).

(١) الكامل (١٤/٧).

(٢) تق ١٠٠٩ رقم ٧٢٤٦.

(٣) العلل (٢٠٠٩/٩).

(٤) التاريخ (٦١٠/٢) - الدوري.

(٥) نفسه.

(٦) الجرح (٥١١/٨).

(٧) الأسامي والكنى (٢٩٤/٤).

(٨) الكامل (٥٩/٧).

(٩) تق ١٠٣٩ رقم ٧٤٨٢.

قال العقيلي: في حديثه اضطراب^(١).

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة وهو زهري مأمون مرضي^(٣).

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس^(٤).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث^(٥).

وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٦).

وقال أبو داود: لا بأس به^(٧).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

(١٥٥) يحيى بن أيوب الغافقي - معجزة ثم فاء وقاف - أبو العباس المصري

صدوق ربما أخطأ من السابعة مائت سنة ثمان وستين^(٩).

قال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب^(١٠).

(١) ضد (٣١٧/٤).

(٢) المجروحين (٧٩-٧٨/٣).

(٣) معرفة الرجال (٩٧/١) ابن محرز.

(٤) الجرح (٨/٩).

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) ت الكمال (٣٦/٣١).

(٨) (٤٩٢/٥).

(٩) تق (١٠٤٩) رقم (٧٥٦١).

(١٠) السنن (٦٨/١).

وقال أبو حاتم: محل يحيى الصدق يكتب حديثه و لا يحتج به^(١).

وقال النسائي: ليس بذاك القوي^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح وقال مرة: ثقة^(٣).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٤).

(١٥٦) يحيى بن أبي سليمان المدني أبو صالح لين الحديث من السادسة^(٥).

قال أبو حاتم: ليس بالقوي مضطرب الحديث يكتب حديثه^(٦).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٧).

وقال ابن عدي: هو ممن تكتب أحاديثه وإن كان بعضها غير محفوظة^(٨).

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٩).

(١٥٧) يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي ضعيف شيعي من التاسعة^(١٠).

(١) الجرح (١٢٨/٩).

(٢) ضد (٢٤٠) رقم (٦٢٦).

(٣) الجرح (١٢٨/٩).

(٤) البيان والتوضيح (٣٠٢) للعراقي.

(٥) تق (١٠٥٧) رقم (٧٦١٥).

(٦) الجرح ١٥٥/٩.

(٧) الكامل (٢٣٠/٧).

(٨) الكامل (٢٣٠/٧).

(٩) (٦٠٤/٧).

(١٠) تق (١٠٧٠) رقم (٧٧٢٧).

قال البخاري: مضطرب الحديث^(١).

وقال ابن مغين: ليس بشيء^(٢).

وقال أبو حاتم: كوفي ليس بالقوي ضعيف الحديث^(٣).

وقال ابن عدي: كوفي وهو في جملة شيعتهم^(٤).

(١٥٨) يحيى بن يمان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطيء كثيراً وقد تغير

من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين ومائة^(٥).

قال الإمام أحمد: وكيع أثبت من يحيى بن يمان يحيى يضطرب في بعض

حديثه^(٦).

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث في حديثه بعض الصنعة ومحل الصدق^(٧).

وقال ابن القطان الفاسي: مضطرب الحديث^(٨).

وقال ابن معين: ليس بثبت في الحديث.. وقال: لم يكن ينالي أي شيء حدث

كان يتوهم الحديث^(٩).

وقال أحمد بن حنبل: ليس يحيى بن يمان حجة في الحديث^(١٠).

(١) ت الصغير (٢/٢٣٢).

(٢) الكامل (٧/٢٣٣).

(٣) الجرح (٩/١٩٦).

(٤) الكامل (٧/٢٣٣).

(٥) تق (١٠٧٠ رقم ٧٧٢٩).

(٦) مسائل ابنه صالح (٣/٧٧).

(٧) الجرح (٩/١٩٩).

(٨) بيان الوهم (٣/٤٢٣).

(٩) سوالات ابن الجنيدي (٤٣٧-٤٣٨).

(١٠) ت بغداد (١٤/١٢٣).

وقال أبو حاتم: رأيت محمد بن عبد الله بن نمير يضعف حديث يحيى بن يمان ويقول كأن حديثه خيال^(١).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٢).

وقال أبو داود: يخطيء في الأحاديث ويقلبها^(٣).

وقال ابن عدي: ابن يمان في نفسه لا يعتمد الكذب إلا أنه يخطيء ويشبهه عليه^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٥).

وقال ابن المديني: صدوق كان قد أفلج فتغير حفظه^(٦).

وقال يعقوب بن شيبة: كان صدوقاً كثير الحديث وإنما أنكر أصحابنا عليه كثرة الغلط وليس بحجة إذا خولف..^(٧).

(١٥٩) يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي ضعيف من السادسة^(٨).

(١) الجرح (٩/١٩٩).

(٢) ضد (٢٤٢) رقم (٦٣٢).

(٣) ت بغداد (١٤/١٢٤).

(٤) الكامل (٧/٢٣٧).

(٥) الجرح (٩/١٩٩).

(٦) ت بغداد (١٤/١٢٢).

(٧) ت بغداد (١٤/١٢٤).

(٨) تق (١٠٧٩) رقم (٧٨٠٣).

قال ابن عدي: مضطرب الحديث لا ينضبط ما يرويه^(١).

وقال أيضاً: عامة ما يرويه غير محفوظ^(٢).

وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٣).

وقال مرة: ليس بشيء^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: عنده مناكير^(٥).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً^(٦).

وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٧).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٨).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ما كان به بأس^(٩).

(١٦٠) يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ.

قال صدقة: دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد يقلب عليه ولا يجيء

(١) الكامل (٢٦٢/٧).

(٢) الكامل (٢٦٣/٧).

(٣) الجرح (٢٧٩/٩).

(٤) معرفة الرجال (٥٧/١ - ابن محرز).

(٥) ضد الصغير (٥٠١ رقم ٤٠٥) والكامل (٢٦٠/٧).

(٦) الجرح (٢٧٩/٩).

(٧) نفسه.

(٨) ضد (٢٦٢ رقم ٦٤٥).

(٩) التاريخ (٢٢٩ رقم ٨٨٣ - الدارمي).

كما ينبغي يضطرب في حديثه^(١).

وقال أبو حاتم: كان رجلاً عابداً دفن كتبه وهو يغلط كثيراً وهو رجل صالح لا يحتج بحديثه^(٢).

وقال ابن عدي: هو عدي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشته عليه ولا يعتمد الكذب^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: رجل صدق^(٤).

وقال مرة: ثقة^(٥).

(١٦١) يونس بن الحارث الثقفي الطائفي نزيل الكوفة ضعيف من السادسة^(٦).

قال أحمد بن حنبل: أحاديثه مضطربة^(٧). وقال مرة: مضطرب الحديث^(٨).

وقال ابن المديني: كنا نضعف ذاك ضعفاً شديداً^(٩).

(١) ت الصغير (٢/٢٤٢).

(٢) الجرح (٩/٢١٨).

(٣) الكامل (٧/١٥٩).

(٤) التاريخ (٢/٦٨٤ - الدوري).

(٥) التاريخ (٢٢٨ رقم ٨٧٤ - الدارمي).

(٦) تق (١٠٩٨ رقم ٧٩٥٩).

(٧) العلل (١/٣٤١ - عبد الله).

(٨) الإعلام بستته (١٦٨/ب) لمغلطاي.

(٩) سؤالات ابن أبي شيبة (١٢١ رقم ١٤٦).

وقال ابن معين: ضعيف^(١).

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي^(٢).

وقال النسائي: ضعيف^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال ابن عسدي: ليس به بأس يكتب حديثه وليس له من الحديث إلا

اليسير^(٦).

(١٦٢) يونس بن خباب - بمعجمة وموحدتين - الأسدي مولاهم الكوفي

صدوق يخطيء ورمي بالرفض من السادسة^(٧).

قال البخاري: مضطرب الحديث^(٨).

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي^(٩).

(١) التاريخ (٢/٦٨٧ - الدوري).

(٢) الجرح (٩/٢٣٧).

(٣) ضد (٢٣٩ رقم ٦٢٠).

(٤) الكامل (٧/١٧٥).

(٥) (٩/٢٨٨) وقد ذكره أيضاً في الجرحين (٣/١٤٠) وقال: لا يعجبني الاحتجاج بما

وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات.

(٦) الكامل (٧/١٧٥).

(٧) تق (١٠٩٨ رقم ٧٩٦٠).

(٨) الكامل (٧/١٧٣).

(٩) الجرح (٩/٢٣٨).

وقال يحيى بن سعيد: كان كذاباً^(١).

وقال ابن معين: لا شيء^(٢). وقال مرة: ضعيف^(٣).

وقال البخاري: منكر الحديث^(٤).

وقال النسائي: ضعيف^(٥).

وقال ابن عدي: هو من الغالين في التشيع وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب^(٦).

ذكر من وثقه:

قال أبوداود: ليس في حديثه نكارة إلا أنه زاد في حديث القير (علي ولي) ١٩^(٧).

وقال مرة: شتام لأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وحدثني من سمع علياً قال: لا أحدث عنه حتى أتوسد يميني قال أبوداود: وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة وليس الرافضة كذلك^(٨).

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق^(٩).

(١) الميزان (٤/٤٧٩).

(٢) الجرح (٩/٢٣٨).

(٣) التاريخ (٢٢٦ رقم ٨٦٢ - الدارمي).

(٤) ت الكمال (٣٢/٥٠٦).

(٥) ضد (٢٣٨ رقم ٦١٩).

(٦) الكامل (٧/١٧٤).

(٧) التهذيب (١١/٣٨٦).

(٨) ت الكمال (٣٢/٥٠٦).

(٩) الثقات لابن شاهين (٢٠٣).

وقال الساجي: صدوق في الحديث تكلموا فيه من جهة رأيه السوء^(١).
(١٦٣) أبوبكر بن عياش - بتختانية ومعجمة - ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الخياط - بمهملة ونون - مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه - وقيل: اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو رؤية أو مسلم أو خدش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال - ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم^(٢).

قال أحمد بن حنبل: أبوبكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين وعاصم. وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق أو نحو هذا. ثم قال: ليس هو مثل سفيان وزائدة وزهير وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ^(٣).

وقال يعقوب بن شيبة: شيخ قديم معروف بالصلاح البارع وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث يعرف له سنه وفضله وفي حديثه اضطراب^(٤).

وقال مهنا: سألت أحمد بن حنبل: أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبوبكر بن عياش؟

فقال: إسرائيل.

(١) التهذيب (٣٨٦/١١).

(٢) تق (١١٨) رقم ٨٠٤٢.

(٣) ت بغداد (٣٧٩/١٤) وانظر علل الخلال (١٨١ - ١٨٢ - المنتخب).

(٤) ت بغداد (٣٧٨/١٤).

قلت: لِمَ؟

قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً

قلت: كان في كتبه خطأ؟

قال: لا؛ كان إذا حدث من حفظه^(١).

وضعه ابن معين^(٢).

وقال الدارمي: سمعت محمد بن عبد الله بن نعيم يضعف أبا بكر بن عياش في الحديث.

قلت: كيف حاله في الأعمش؟

قال: هو ضعيف في الأعمش وغيره^(٣).

وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه^(٤).

وقال أبو زرعة: في حفظه شيء^(٥).

وقال البزار: لم يكن بالحافظ وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه^(٦).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير^(٧).

(١) ت بغداد (٣٧٩/١٤).

(٢) نفسه.

(٣) الكامل (٢٦/٤).

(٤) الميزان (٥٠٠/٤).

(٥) العلل (٣٢٩/٢).

(٦) التهذيب (٤٠/١٢).

(٧) الجرح (٣٥٠-٣٤٩/٩).

وقال أبوداود: ثقة^(١).

وقال ابن سعد: كان أبوبكر ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط^(٢).

وقال الساجي: صدوق يهم^(٣).

وقال ابن عدي: هو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم مثل أبي إسحاق السبيعي وأبي حصين وعاصم بن أبي النجود وهو صاحبه وهو من قراء أهل الكوفة لا بأس به وذلك أنني لم أجده حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف^(٤).

(١٦٤) أبوجعفر الرازي التميمي مولا هم مشهور بكنيته واسمه عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة من كبار السابعة مات في حدود الستين^(٥).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث^(٦).

وقال أيضاً: ليس بقوي في الحديث^(٧).

وقال الفلاس: فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيء الحفظ^(٨).

(١) ت بغداد (٣٧٩/١٤).

(٢) الطبقات (٣٨٦/٦).

(٣) التهذيب (٤٠/١٢).

(٤) الكامل (٣٠/٤) وفي المطبوع خطأ صوبته من ت الكمال (١٣٤/٣٣).

(٥) تق (١١٢٦ رقم ٨٠٧٧). ومغيرة هو ابن مقسم.

(٦) المحروحين (١٢٠/٢).

(٧) العلل (١٣٣/٣) - عبدالله.

(٨) ت بغداد (١٤٧/١١).

وقال ابن معين: يكتب حديثه إلا أنه يخطيء^(١).

وقال ابن المديني: يخلط فيما روى عن مغيرة ونحوه^(٢).

وقال أبوزرعة: شيخ يهتم كثيراً^(٣).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٤).

وقال الدارقطني: ضعيف^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن المديني: ثقة^(٦).

وقال ابن معين: ليس به بأس^(٧).

وقال مرة: صالح.

وقال أيضاً: ثقة^(٨).

وقال مرة: ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة^(٩).

وقال أبوحاتم: ثقة صدوق صالح الحديث^(١٠).

(١) ت بغداد (١١/١٤٧).

(٢) ت بغداد (١١/١٤٦).

(٣) سؤالات البردعي (٢/٤٤٣).

(٤) ت الكمال (٣٣/١٩٥).

(٥) الناسخ والمنسوخ (٤١) للحازمي.

(٦) ت بغداد (١١/١٤٦).

(٧) التاريخ (٥٠ رقم ٨٢ - الدقاق).

(٨) الجرح (٦/٢٨١).

(٩) ت بغداد (١١/١٤٧).

(١٠) الجرح (٦/٢٨١).

وقال ابن عمار: ثقة^(١).

وقال ابن خراش: سيء الحفظ صدوق^(٢).

(١٦٥) أبو الخطاب عن نوح بن قيس وعنه سلمة بن عصام

قال الخطابي: مجهول مضطرب الحديث^(٣).

(١) ت. بغداد (١٤٧/١١).

(٢) نفسه.

(٣) اللسان (٤٢/٧).

الباب الثاني

الرواة الموصوفون بالاضطراب بقيد

(١٦٦/١) أبان بن يزيد العطار البصري أبويزيد ثقة له أفراد من السابعة مات في حدود الستين^(١).

قال البرديجي: أبان العطار أمثل من همام وعكرمة بن عمار وحديثه عن يحيى ابن أبي كثير مضطرب لم يكن عنده كتاب قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٣).

وقال أحمد بن حنبل: أبان العطار ثبت في كل المشايخ^(٤).

وقال أبو حاتم: أبان العطار أحب إلي من شيان ومن أبي هلال وفي يحيى بن أبي كثير أحب إلي من همام^(٥).

(١٦٧/٢) إسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر^(٦).

قال الذهلي: صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً^(٧).

(١) تق (١٠٤) رقم (١٤٤).

(٢) شرح العلل (٦٧٨/٢) لابن رجب.

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٦٩).

(٤) الجرح (٢٩٩/٢).

(٥) الجرح (٢٩٩/٢).

(٦) تق (٢٨) رقم (٣٥٣).

(٧) التعديل والتحريح (٣٧٧/١) للباجي وانظر: التهذيب (٢٠٢/١).

وقال أيضاً: هو مضطرب في حديث الزهري^(١).

وقال ابن معين: ليسا هما في الزهري بذاك. (أي النعمان وإسحاق)

فقال ابن الجنيد: ففي غير الزهري؟

قال: ليس بإسحاق بأس^(٢).

وقال النسائي: ليس بذاك القوي^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال أبو حاتم: شيخ^(٥). وقال النسائي: ليس به بأس^(٦).

وقال الغلابي: ثقة^(٧).

وقال الفسوي: حسن الحديث^(٨).

وذكره ابن شاهين^(٩)، وابن حبان^(١٠) والعجلي - وقال: ثقة^(١١) - في

الثقات.

(١) هدي الساري (٣٨٩).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٥٥ رقم ٧٣٩).

(٣) التهذيب (٢٠٢/١).

(٤) التاريخ (٢٤/٢ - الدوري).

(٥) الجرح (٢٢٠/٢).

(٦) ت الكمال (٤٢٠/٢).

(٧) نفسه.

(٨) ت الكمال (٤٢٠/٢).

(٩) (١٢ رقم ٥٨).

(١٠) (٥١/٦).

(١١) التهذيب (٢٠٢/١).

(١٦٨/٣) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي - بالنون - أبو عبدة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مغلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وثمانون سنة^(١).

قال أحمد بن حنبل: نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح وفي المصنف أحاديث مضطربة^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير وكان عالماً بناحيته^(٣).

وقال العقيلي: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ^(٤).

قال الدارقطني: مضطرب الحديث عن غير الشاميين^(٥).

ذكر من وثقه:

قال يزيد بن هارون: ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء

(١) تق ١٤٢ رقم ٤٧٧.

(٢) العلل (٣/٥٣ - عبد الله).

وقوله: وفي المصنف، أي مصنف إسماعيل. قاله الحافظ في التهذيب (١/٢٨٢).

(٣) ت بغداد (٦/٢٢٧).

(٤) ضد (١/٨٨).

(٥) السنن (٤/١١٨).

(٦) الجرح (٢/١٩١).

وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح^(١).

(١٦٩/٤) أيوب بن عروة الكوفي عن أبي مالك الجنبي

قال ابن عدي: لعل الاضطراب من أبي مالك لا منه... وقال: روى غير حديث منكر^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالري وأبوزرعة ورويا عنه وسئل أبي عنه؟ فقال: صدوق^(٣).

(١٧٠/٥) جعفر بن بُرقان - بضم الموحدة وسكون البراء بعدها قاف - الكلابي أبو عبد الله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري من السابعة مات سنة خمسين وقيل بعدها^(٤).

قال ابن نمير: ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه^(٦).

وقال ابن معين: ليس بذلك في الزهري^(٧).

(١) الجرح (١٩٢/٢).

(٢) الكامل (٣٦٥/١).

(٣) الجرح (٢٥٤/٢). وانظر الميزان (٢٩١/١) واللسان (٤٨٦/١).

(٤) تق (١٩٨ رقم ٩٤٠).

(٥) الجرح (٣٢١/١) و (٤٧٥/٢).

(٦) العلل (٢٠٠ رقم ٣٥٥ - المروزي وغيره).

(٧) ت الكمال (١٤/٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة ويضعف في روايته عن الزهري^(١).

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى في دهره وكان كثير الخطأ في الحديث^(٢).

(١٧١/٦) حفص بن عمر بن كيسان الصنعاني يقال له حفص بن عمر بن أبي يزيد.

قال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً وفي سماعة عن أبي الزبير اضطراب^(٣).

وقال الذهبي: حفص بن عمر بن أبي الزبير ضعفه الأزدي فلعله عن أبي الزبير أو كأنه حفص بن عمر بن كيسان عن أبي يزيد عن ابن الزبير لا عن أبي الزبير ولا يعرف من ذا^(٤).

ذكر من وثقه:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

(١٧٢/٧) الحكم بن عطية العيشي - بالتحانية والمعجمة - البصري صدوق له أوهام من السابعة^(٦).

(١) التاريخ (٨٤/٢ - الدوري).

(٢) ت الكمال (١٥/٥).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (١٩٣). وقول ابن حبان هذا مما فات الذهبي في الميزان

(٥٦٦/١) وابن حجر في اللسان (٣٢٩/٢).

(٤) الميزان (٥٦٦/١) وانظر اللسان (٣٢٩/٢).

(٥) (١٩٨/٦).

(٦) تنقيح (٢٦٣ رقم ١٤٦٣).

قال أبوداود: صالح. سمعت أبا الوليد قال: كان رجلاً صالحاً.

قال أبوداود: أحاديثه عن ثابت مضطربة وحديثه عن ابن سيرين ذكر حرفاً^(١).

وقال البخاري: كان أبو الوليد يضعفه^(٢).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به روى عنه وكيع والطفراوي إلا أن أبا الوليد الطيالسي روى عنه أحاديث منكراً^(٥).

تعقيب:

قول أبي الوليد الطيالسي: كان رجلاً صالحاً الذي نقله أبو داود لا يتعارض مع ما نقله البخاري عن أبي داود أنه كان يضعفه؛ لأن مراده بصالح في نفسه لا في ضبطه ويدل عليه قول أبي حاتم في الجرح: وكان أبوداود يذكره بحميل^(٦).

(١٧٣/٨) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين^(٧).

(١) سؤالات الآجري (٤٢٩/٢). وثابت هو البنانى.

(٢) ضد الصغير (٤٢٢ رقم ٦٩).

(٣) ضد (٨٠ رقم ١٢٤).

(٤) الجرح (١٢٦/٣).

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) تق (٢٦٨ رقم ١٥٠٧).

قال يعقوب بن شيبة: ثقة في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيرهم فيهم^(١).

وقال ابن رجب: وفصل القول في رواياته أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم كثابت البُناني وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما^(٢).

وقال يحيى بن سعيد: حماد بن سلمة عن زياد بن الأعلم وقيس بن سعد ليس بذلك ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت وأبي حمزة وهذا الضرب^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً وأثبت في حديث ثابت من غيره^(٥).

وقال النسائي: ثقة^(٦).

وقال الساجي: كان حافظاً ثقة مأموناً^(٧).

وقال الذهبي: كان بجرأ من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى وهو

(١) شرح العلل (٧٨١/٢) لابن رجب. وانظر تهذيب الآثار (٥٤٥ المفقود) لابن جرير.

(٢) شرح العلل (٤١٤/١) لابن رجب.

(٣) الجرح (١٤١/٣).

(٤) الجرح (١٤٢/٣).

(٥) الجرح (١٤١/٣).

(٦) التهذيب (١٤/٣).

(٧) نفسه.

صدوق حجة إن شاء الله وليس هو في الإتيان كحماد بن زيد... ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن...^(١).

(١٧٤/٩) الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من الخامسة مات سنة أربعين أو قبلها^(٢).

قال ابن حبان: الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن فيها اضطراباً كثيراً^(٣).

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم: صدوق^(٤).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٥).

وقال العجلي: ثقة^(٦).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

تعقيب:

قول الحافظ (له أوهام) الظاهر أنها من جهة أبي جعفر الرازي لا منه قال ابن حبان: «كل ما في أخباره من المناكير إنما هي من جهة أبي جعفر

(١) النبلاء (٤٤٦/٧). وانظر الميزان (٥٩٠/١). وهدي الساري (٣٩٩).

(٢) تق (٣١٨) رقم (١٨٩٢).

(٣) الثقات (٢٢٨/٤).

(٤) الجرح (٤٥٤/٣).

(٥) ت الكمال (٦١/٩).

(٦) الثقات (٣٥٠/١).

(٧) في موضعين (٢٢٨/٤) و (٣٠٠/٦).

الرازي»^(١) اهـ.

وقال الحاكم: «مازلت أتأمل التواريخ وأقاويل الأئمة في الجرح والتعديل فلم أجد أحداً طعن فيه»^(٢).

(١٠/١٧٥) سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم من السابعة مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد^(٣).

قال عثمان بن أبي شيبة: كان مؤدباً للمهدي ولكنه كان مضطرباً في الحديث قليلاً^(٤).

وقال الذهبي: يروي عن الزهري مضطرب فيه^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة في غير الزهري^(٦).

وقال مرة: ثقة وكان يؤدب المهدي وهو صالح حديثه عن الزهري فقط ليس بذلك إنما سمع من الزهري بالموسم^(٧).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به...^(٨).

(١) مشاهير علماء الأمصار (١٢٦).

(٢) نقله ابن عبد الهادي في التنقيح (١/٥٢٨).

(٣) تنق (٣٩٣ رقم ٢٤٥٠).

(٤) الثقات لابن شاهين (٧٣).

(٥) الميزان (٢/١٦٥).

(٦) الثقات لابن شاهين (٧٣).

(٧) الجرح (٤/٢٢٨).

(٨) نفسه.

(١٧٦/١١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة^(١).

قال الجوزجاني: كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري وإنما أقام - يعني الزهري - تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة وفي حديثه - يعني ابن عيينة - عن الزهري اضطراب شديد^(٢).

وقال أبو حاتم في ترجمة الإمام مالك: ... أقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأ منه...^(٣).

وقال أحمد بن حنبل: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي: سفيان بن عيينة. وقلت أنا: مالك بن أنس. وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطيء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً^(٤).

ذكر من وثقه:

قال يحيى بن سعيد: ابن عيينة أحب إلي في الزهري من معمر^(٥).

(١) تق (٣٩٥) رقم (٢٤٦٤).

(٢) شرح العلل (٦٧٤/٢) لابن رجب.

(٣) الجرح (٢٠٦/٨).

(٤) شرح العلل (٤٥٧/١) لابن رجب.

(٥) الجرح (٢٢٦/٤).

وقال ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك ومعمرو ويونس وعقيل وشبيب ابن أبي حمزة وابن عيينة^(١).

وقال ابن مهدي: كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز^(٢).
وقال ابن معين: ثقة^(٣).

وقال أبو حاتم: إمام ثقة و أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة^(٤).

قال الذهبي: أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلّس لكن المعهود منه أنه لا يدلّس إلا عن ثقة وكان قوي الحفظ وما في أصحاب الزهري أصغر سناً منه ومع هذا فهو من أثبتهم^(٥).

(١٢/١٧٧) سلمة بن صالح الأحمر الواسطي.

قال ابن سعد: كان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه فضعفه الناس^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: حدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح إلا أنه عن حماد يخلط الحديث وحدث عنه أحاديث مضطربة^(٧).

وقال ابن جرير: كان كثير الحديث غير أنه اضطرب عليه حفظه^(٨).

(١) الجرح (٤/٢٢٦).

(٢) الجرح (٤/٢٢٧).

(٣) الجرح (٤/٢٢٧).

(٤) نفسه .

(٥) الميزان (٢/١٧٠).

(٦) الطبقات (٦/٣٨٣).

(٧) ت. بغداد (٩/١٣٣).

(٨) اللسان (٣/٧٠).

- وقال يزيد بن هارون: ما كان يدري أي شيء يقول^(١).
- وقال ابن المديني: كان يروي عن حماد فيقلبها و لا يضبطها كتبت عنه حديثاً كثيراً ورميت به^(٢).
- وقال ابن معين: ليس بثقة .
- وقال أيضاً: ليس بشيء^(٣).
- وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء^(٤).
- وقال أبو حاتم: غلطوه في حماد بن أبي سليمان وقال أيضاً: واهي الحديث ذاهب الحديث لا يكتب حديثه...^(٥).
- وقال أبو داود: متروك الحديث^(٦).
- وقال النسائي: ضعيف^(٧).
- وقال مرة: متروك الحديث^(٨).
- وقال الدارقطني: ضعيف^(٩).

(١) الجرح (١٦٥/٤) .

(٢) اللسان (٧٠/٣) .

(٣) التاريخ (٢٢٥/٢) - الدوري .

(٤) العلل (٥٢٨/٢) - عبد الله .

(٥) الجرح (١٦٥/٤) .

(٦) اللسان (٣٣٠/٣) .

(٧) الكامل (٣٣٠/٣) .

(٨) ضـ (١١٤ رقم ٢٤٣) .

(٩) اللسان (٧٠/٣) .

ذكر من وثقه:

قال الدارقطني: ثقة^(١).

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث ولم أر له متناً منكراً إنما أرى ربما يهم في بعض الأسانيد^(٢).

(١٣/١٧٨) سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري نزل في التيم فنسب إليهم ثقة عابد من الرابعة مات سنة ثلاث و أربعين وهو ابن سبع وتسعين^(٣).

قال الأثرم: حديثه عن قتادة مضطرب^(٤).

وقال أيضاً: كان التيمي من الثقات ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٦).

وعده الثوري وابن علية من حفاظ البصريين^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٨).

(١) سؤالات الحاكم (٢١٨) واللسان (٧٠/٣) .

(٢) الكامل (٣٣١/٣) .

(٣) تق (٤٠٩ رقم ٢٥٩٠) .

(٤) شرح العلل (٦٩٩/٢) لابن رجب .

(٥) شرح العلل (٦٣١/٢) لابن رجب .

(٦) التاريخ (٤٩ رقم ٣٦ - الدارمي) .

(٧) المجرح (١٢٤/٤ - ١٢٥) .

(٨) نفسه .

وقال شعبة: شك ابن عون وسليمان التيمي يقين^(١).

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين^(٢).

وقال النسائي: ثقة^(٣).

وقال الدارقطني: ثقة^(٤).

(١٧٩/١٤) سليمان بن كثير العبدي البصري أبو داود وأبو محمد لا بأس به

في غير الزهري من السابعة مات سنة ثلاث و ثلاثين^(٥).

قال الذهلي: سمعت سليمان بن كثير العبدي سكن البصرة ما روى عن

الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها وهو في غير الزهري أثبت^(٦).

وقال العقيلي: مضطرب الحديث^(٧).

وقال ابن معين: ضعيف^(٨).

وقال أبو حاتم: بصري يكتب حديثه^(٩).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(١٠).

(١) ت الكمال (٨/١٢) .

(٢) الطبقات (٢٥٢/٧ - ٢٥٣) .

(٣) ت الكمال (٨/١٢) .

(٤) السنن (١٧٢/٣) .

(٥) تق (٤١٢) رقم ٢٦١٧ .

(٦) ضد (١٣٧/٢) للعقيلي . وانظر فتح الباري (١٦٦/٢) لابن رجب .

(٧) ضد (١٣٧/٢) .

(٨) الجرح (١٣٨/٤) .

(٩) نفسه .

(١٠) معرفة الرجال (٨٤/١) - ابن محرز .

وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطيء عليه^(١).

(١٨٠/١٥) سماك - بكسر أوله وتخفيف الميم - ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما يلحق من الرابعة مات سنة ثلاث وعشرين^(٢).

قال أبو طالب قلت لأحمد: سماك بن حرب مضطرب الحديث؟

قال: نعم^(٣).

وقال يعقوب بن شيبة: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة وهو في غير عكرمة صالح وليس من المثبتين^(٤).

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة؛ سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص^(٥).

ذكر من وثقه:

قال أبو حاتم: صدوق ثقة^(٦).

(١٨١/١٦) عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود - بنون وجيم - الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في

(١) ت الكمال (٥٨/١٢) .

(٢) تق (٤١٥) رقم (٢٦٣٩) .

(٣) الجرح (٢٧٩/٤) .

(٤) ت الكمال (١٢٠/١٢) .

(٥) ت الكمال (١٢٠/١٢) .

(٦) الجرح (٢٨٠/٤) .

الصحيحين مقرون من السادسة مات سنة ثمان وعشرين^(١).

قال الثوري : في حديثه اضطراب وهو ثقة^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي زهير بن حرب وذكر حديث عاصم بن أبي النجود فقال: مضطرب أعرض^(٣).

وقال البزار بعد ذكره حديثاً لعاصم : " إنما أتى هذا الاختلاف من اضطراب عاصم من أنه غير حافظ "^(٤) اهـ .

وقال ابن رجب: كان حفظه سيئاً وحديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطرب كان يحدث بالحديث تارةً عن زرٍ وتارةً عن أبي وائل^(٥).

وقال ابن سعد: قالوا كان عاصم ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه^(٦).

وقال ابن معين: ليس بالقوي في الحديث^(٧).

وقال النسائي: ليس بالحافظ^(٨).

وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء حفظه^(٩).

(١) تق (٤٧١) رقم (٣٠٧١) .

(٢) المعرفة والتاريخ (١٩٧/٣) للفسوي .

ونسبه المزني في ت الكمال (٤٧٧/١٣) وتبعه الحافظ في التهذيب (٣٥/٥) للفسوي

والذي في المعرفة من قول الثوري . وانظر تاريخ دمشق (٢٢٤/٢٥) لابن عساكر .

(٣) العلل (٢٦/٣) - عبد الله .

(٤) البحر الرخار (٣١٣/٧) .

(٥) شرح العلل (٧٨٨/٢) .

(٦) الطبقات (٣٢١/٦) .

(٧) الجرح (٣٤١/٦) .

(٨) السنن الكبرى (٣٢٣/٤) ووقع في الطبعة : عاصم بن عمر وهو خطأ .

(٩) ت دمشق (٢٣٩/٢٥) لابن عساكر .

وقال الدارقطني: في حفظه شيء^(١).

وقال البزار: لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحداً ترك حديثه على ذلك وهو مشهور^(٢).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: ثقة رجل صالح خير ثقة والأعمش أحفظ منه^(٣).

وقال ابن معين: ثقة لا بأس به وهو من نظراء الأعمش والأعمش أثبت منه^(٤).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٥).

وقال أبو حاتم: محله عندي الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ^(٦).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٧).

وقال الذهبي: ثبت في القراءة وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم. وقال أيضاً: هو حسن الحديث^(٨).

تعقيب:

تعقب أبو حاتم أبا زرعة في قوله ثقة بقوله: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد

(١) نفسه. وعلق عليه الذهبي بقوله: يعني للحديث لا للحروف. النبلاء (٥/٢٦٠).

(٢) التهذيب (٥/٣٦).

(٣) العلل (١/٤٢١ - عبد الله).

(٤) التاريخ (٦٤ رقم ١٥٧ - الدقاق).

(٥) الجرح (٦/٣٤١).

(٦) الجرح (٦/٣٤١).

(٧) ت الكمال (١٣/٤٧٨).

(٨) الميزان (٢/٣٥٧).

تكلم فيه ابن عليه فقال: كأن كل من اسمه عاصماً سيء الحفظ^(١).

(١٨٢/١٧) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبوسهل الواسطي ثقة من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من السبعين^(٢).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال أبو حاتم: ثقة^(٥).

وقال أبو داود والنسائي: ثقة^(٦).

تنبيه:

قال الحافظ: نقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام الإمام أحمد فأطلقه والذي في علل الأثرم مقيد بسعيد^(٧).

(١٨٣/١٨) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني نزيل البصرة ويقال له عباد صدوق رمي بالقدر من السادسة^(٨).

- (١) الجرح (٣٤١/٦).
- (٢) تق (٤٨٢) رقم ٣١٥٥.
- (٣) الجرح (٨٣/٦).
- (٤) التاريخ (٢٩٢/٢ - الدوري).
- (٥) الجرح (٨٣/٦).
- (٦) ت الكمال (١٤٣/١٤).
- (٧) التهذيب (٨٧/٥).
- (٨) تق (٥٧٠) رقم ٣٨٢٤.

عده الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد ومحمد ابن إسحاق... وقال هؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب^(١).

وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه وإن كان ممن يحتمل في بعض قال: وقال: إسماعيل بن إبراهيم: سألت أهل المدينة عنه فلم يحمد مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزمعي روى عنه أشياء في عدة منها اضطراب^(٢).

وقال البخاري: رعا وهم^(٣) وقال الدارقطني: يرمى بالقدر ضعيف الحديث^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة وقال أيضاً: صالح الحديث^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح أو مقبول^(٦).

وقال أبوداود: قدري إلا أنه ثقة^(٧).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٨).

وقال يعقوب بن شيبة: صالح^(٩).

(١) ضد (٨٨/٤) للعقيلي .

(٢) ت الكمال (٥٢٤/١٦) .

(٣) ت الكبير (٢٥٨/٥) .

(٤) ضد (٣٣٨ رقم ٣٤١) .

(٥) الكامل (٣٠٠/٤) .

(٦) نفسه .

(٧) ت الكمال (٥٢٤/١٦) .

(٨) نفسه .

(٩) التهذيب (١٢٥/٦) .

وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه والأكثر منه صحاح وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل^(١).

(١٨٤/١٩) عبدالرحمن بن سلمان الحجري - بفتح المهملة وسكون الجيم - الرعيي المصري لا بأس به من السابعة^(٢).

قال أبو حاتم: مضطرب الحديث يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة ما رأيت في حديثه منكراً وهو صالح الحديث^(٣).

وقال البخاري: فيه نظر^(٤).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٥).

ذكر من وثقه:

قال النسائي: ليس به بأس^(٦).

(١٨٥/٢٠) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين^(٧).

(١) الكامل (٣٠٤/٤).

(٢) تق (٥٨٠ رقم ٣٩٠٧).

(٣) الجرح (٢٤٢/٥).

(٤) ضد (٦٥٤ رقم ٢٠٩).

(٥) ضد (١٥٠ رقم ٣٦٢).

(٦) التهذيب (١٧٠/٦).

(٧) تق (٥٨٦ رقم ٣٩٤٤).

قال البردعي لأبي زرعة: أحاديث المسعودي عن شيوخه غير القاسم وعون؟ فقال أبوزرعة: أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة يهم كثيراً^(١).

وقال العقيلي: تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب^(٢).

وقال ابن معين: كان ثقة وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة وسلمة - يعني ابن كهيل - وكان صحيح الرواية فيما حدث عن القاسم ومعن^(٣).

وقال أيضاً: المسعودي حديثه عن الأعمش وعبد الملك بن عمير مقلوبة وحديثه عن عاصم وأبي حصين فليس بشيء وحديثه عن عون والقاسم صحاح^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نعيم ، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط إلا من سمع بالكوفة^(٥).

وقال الدارقطني: المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق وعمرو بن مرة والأعمش فإنه يغلط ، وإذا حدث عن معن والقاسم وعون فهو صحيح وهؤلاء هم أهل بيته^(٦).

(١) سؤالات البردعي (٢/٤٢٠) .

(٢) ضد (٣٣٦/٢) .

(٣) ضد (٣٣٧/٢) للعقيلي .

(٤) الجرح (٢٥١/٥) .

(٥) ضد (٣٣٧/٢) للعقيلي .

(٦) سؤالات السلمي (٢٦٢) .

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(١).

(١٨٦/٢١) عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة^(٢).

قال علي بن المديني: حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث به بالعراق فهو مضطرب وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة^(٣).

وقال ابن مهدي: حديثه بالمدينة حديث مقارب وما حدث بالعراق فهو مضطرب وكذلك قاله الساجي^(٤).

وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث^(٥).

وقال مرة: هو كذا وكذا^(٦).

وقال ابن معين: ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء^(٧).

وقال مرة: ضعيف^(٨).

(١) الجرح (٢٥١/٥).

(٢) تق (٥٧٨) رقم (٣٨٨٦).

(٣) ت بغداد (٢٢٩/١٠).

(٤) الإعلام بسنته (١ق٧٧/ب) لمغلطاي.

(٥) مسائل ابنه صالح (٤١٨/١).

(٦) العلل (٤٨٣/٢) - عبد الله.

(٧) ت بغداد (٢٢٩/١٠).

(٨) التاريخ (١٥٢) رقم ٥٢٩ - الدارمي.

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً^(١).

وقال ابن سعد: قدم بغداد في حاجة له فسمع منه البغداديون كان كثير الحديث وكان يضعف لروايته عن أبيه^(٢).

وقال الفلاس: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد وكان عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - يخط على حديثه^(٣).

وقال النسائي: ضعيف^(٤).

وقال الساجي: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد^(٥).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم^(٦).

وقال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه وهو ممن يكتب حديثه^(٧).

ذكر من وثقه:

قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف^(٨).

وقال الترمذي: ثقة كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه^(٩).

(١) سؤالات ابن أبي شيبة (١٣١) .

(٢) الطبقات (٣٢٤/٧) .

(٣) ت بغداد (٢٢٩/١٠) .

(٤) ضد (١٥١) رقم (٣٦٧) .

(٥) ت بغداد (٢٣٠/١٠) .

(٦) التهذيب (١٥٧/٦) .

(٧) الكامل (٢٧٦/٤) .

(٨) ت الكمال (٩٩/١٧) .

(٩) السنن (٢٠٥/٤) رقم (١٧٥٥) .

وقال العجلي: ثقة^(١).

قال الذهبي: قد مشاه جماعة وعدلوه وكان من الحفاظ المكثرين ولا سيما عن أبيه وهشام بن عروة... وقد روى أرباب السنن الأربعة له وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية وقد صحح له الترمذي حديثاً^(٢).

(١٨٧/٢٢) الشيخ المسند العالم^(٣). عبدالرحمن بن عبيدا لله بن عبد الله أبو القاسم السمسار المعروف بابن الحرّفي توفي سنة ٤٢٣ هـ.

قال الخطيب: كتبنا عنه وكان صدوقاً غير أن سماعه في بعض ما رواه عن النجاد كان مضطرباً^(٤).

(١٨٨/٢٣) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون^(٥).

قال أحمد بن حنبل: سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً روى عن عبيدا لله أحاديث من أكبر هي من حديث العمري وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح^(٦).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧).

(١) الثقات (٧٧/٢).

(٢) الميزان (٥٧٦/٢).

(٣) النبلاء (٤١١/١٧).

(٤) ت بغداد (٣٠٣/١٠). وانظر الأنساب (٢٠٤/٢) للسمعاني. واللسان (٤٢٢/٣).

(٥) تق (٦٠٧ رقم ٤٠٩٢).

(٦) شرح العلل (٧٧٠/٢) لابن رجب.

(٧) الجرح (٣٩/٦).

ذكر من وثقه:

قال يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف: كان عبدالرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال يعقوب بن شيبه: كلاهما ثقة ثبت^(١).

وقال أبو زرعة: ابن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق عبد الرزاق أحفظهم^(٢).

(١٨٩/٢٤) عبدا لله بن عبدا لله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أويس المدني قريب مالك وصهره صدوق يهم من السابعة مات سنة سبع وستين^(٣).

عده الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح... وقال: هؤلاء في حال الضعف والاضطراب^(٤).

وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٥).

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً^(٦).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي^(٧).

(١) ت الكمال (٥٨/١٨) .

(٢) الجرح (٣٩/٦) .

(٣) تق ٥١٨ رقم (٣٤٣٤) .

(٤) ض (٨٨/٤) للعقيلي .

(٥) التاريخ (١٩٠ رقم ٦٩٤ - الدارمي) .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبه (١٣٥ رقم ١٧٣) .

(٧) الجرح (٩٢/٥) .

وقال النسائي: ليس بالقوي^(١).

وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح الحديث.

وقال أيضاً: صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز.

وقال مرة: ثقة^(٣).

وقال أبو داود: صالح الحديث^(٤).

وقال أبو زرعة: صالح صدوق كأنه لين^(٥).

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث وإلى الضعف ما هو^(٦).

(١٩٠/٢٥) عبدالله بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عقبة

الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق

كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض

شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين^(٧).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي أيهما أحب

إليكما؟ فقالا: جميعاً ضعيفان بين الأفريقي وابن لهيعة كثير؛ أما ابن لهيعة فأمره

(١) ضد (٢٥٦ رقم ٦٧٤).

(٢) ت الكمال (١٧٠/١٥).

(٣) ت بغداد (٧/١٠).

(٤) ت بغداد (٨/١٠).

(٥) الجرح (٩٢/٥).

(٦) ت بغداد (٨/١٠).

(٧) تق (٥٣٨ رقم ٣٥٨٧).

مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار.

قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتاج به؟ قال: لا....^(١).

وقال ابن رجب: هو كثير الاضطراب^(٢).

وقال ابن معين: ليس حديثه بذلك القوي^(٣).

وضعه أحمد بن حنبل^(٤).

ذكر من وثقه:

قال الفلاس: احترقت كتبه فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب وهو ضعيف الحديث^(٥).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبوزرعة عن سماع القدماء منه؟

فقال: آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس ممن يحتاج بحديثه من أجل القول^(٦).

وقال محمد بن يحيى بن حسان: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم. فقلت له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة؟

(١) الجرح (١٤٧/٥) .

(٢) شرح العلل (٤١٩/١) .

(٣) الجرح (١٤٧/٥) .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه .

(٦) الجرح (١٤٧/٥ - ١٤٨) .

فقال: ما غاب له كتاب^(١).

وقال عبدالغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب والمقريء. وذكر الساجي وغيره مثله^(٢).

ومن روايته عنه أعدل من غيرهم:

(قتيبة بن سعيد الثقفي) قال قتيبة بن سعيد: قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح فقلت: لأننا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة^(٣).

(الوليد بن مزيّد البيروتي) قال الطبراني: الوليد بن مزيّد ممن سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه^(٤).

(١٩١/٢٦) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع من التاسعة قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح^(٥).

قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان قبيحاً^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: قد كان يحدث بأحاديث رديئة وقد كنت لا أخرج

(١) الجرح (١٤٧/٥ - ١٤٨).

(٢) التهذيب (٣٣٠/٥).

(٣) النبلاء (١٧/٨).

(٤) المعجم الصغير (٣٨٤/١) رقم ٦٤٣.

(٥) تق ٦٤٥ رقم ٤٣٧٦.

(٦) الثقات (١٢٥) لابن شاهين.

عنه شيئاً ثم إني خرجت^(١).

وقال أيضاً: ربما خرجت عنه وربما ضربت عليه حدث عن قوم غير ثقات فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذلك^(٢).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٣).

وقال أبو حاتم: صدوق كوفي حسن الحديث وأبونعيم أتقن منه وعبداً لله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة^(٤).

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً إن شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكراً فضعف بذلك عند كثير من الناس وكان صاحب قرآن^(٥).

وقال الساجي: صدوق كان يفرط في التشيع^(٦).

وقال ابن عدي: ثقة^(٧).

(١٩٢/٢٧) عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين^(٨).

(١) العلل (١٢٧) رقم ٢٢١ - المروزي .

(٢) العلل (١٧٤) رقم ٣٠٩ - المروزي .

(٣) الثقات (١٢٥) لابن شاهين .

(٤) الجرح (٣٣٥/٥) .

(٥) الطبقات (٤٠٠/٦) .

(٦) التهذيب (٤٨/٧) .

(٧) نفسه .

(٨) تق (٦٧٨) رقم ٤٦٢٥ .

قال أبوداود: قلت لأحمد: عطاء بن السائب - أعني كيف حديثه؟
قال: من سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب قلت: وهيب؟ قال: نعم.
وقال أبوداود: وقال غير أحمد: قدم عطاء - يعني ابن السائب - بالبصرة
قدمتين.

فالقعدة الأولى: سماعهم صحيح سمع منه في القعدة الأولى حماد بن سلمة
وحامد بن زيد وهشام الدستوائي.

والقعدة الثانية: كان قد تغير فيها سمع منه وهيب وإسماعيل وعبدالوارث
سماعهم منه ضعيف^(١).

وقال أبو حاتم: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح
مستقيم الحديث ثم بآخرة تغير حفظه في حديثه تخالط كثيرة وقديم السماع من
عطاء سفيان وشعبة وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخالط كثيرة؛ لأنه قدم
عليهم في آخر عمره وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء
كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة^(٢).

وقال العجلي: جازئ الحديث. وقال مرة: كان شيخاً قديماً ثقة... ومن سمع
من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم سفيان فأما من سمع منه بآخرة فهو
مضطرب الحديث منهم هشيم وخالد بن عبد الله الواسطي إلا أن عطاء كان
بآخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كان كبير، صالح الكتاب^(٣).
وقال البزار: "كان اضطرب في حديثه"^(٤) اهـ.

(١) المسائل (٢٨٧). وانظر تهذيب الآثار (٢٧٧ - علي) لابن جرير.

(٢) الجرح (٣٣٤/٦).

(٣) الثقات (١٣٦/٢).

(٤) البحر الزخار (١٣٦/٦).

وقال بعضهم: إذا حدث عن أبيه فهو صحيح وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغير فهو مضطرب^(١).

ومن سمع منه بآخرة بعد اضطرابه: جرير، وخالد بن عبد الله، وابن علية، وعلي ابن عاصم، ومحمد بن فضيل، وهيب، وعبد الوارث، وهشيم^(٢).

ذكر من وثقه:

قال حماد بن زيد: أتينا أيوب فقال اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة وهو ثقة اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح^(٣).
وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة^(٤).

(١٩٣/٢٨) عكرمة بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب، من الخامسة مات قبيل الستين^(٥).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح^(٦).

وقال أيضاً: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير^(٧).

(١) شرح العلل (٧٣٨/٢) لابن رجب .

(٢) ذكرهم ابن رجب في شرح العلل (٧٣٨/٢) .

(٣) الجرح (٣٣٣/٦) .

(٤) ت الكمال (٩٢/٢٠) .

(٥) تق (٦٨٧) رقم ٤٧٠٦ .

(٦) العلل (٣٨٠/١) - عبد الله .

(٧) العلل (١١٧/٣) - عبد الله .

وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب^(١).

وقال أبو داود: ثقة... وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب كان أحمد ابن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو^(٢).

وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار فضعفها وقال ليس بصحيح^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صدوق ليس به بأس^(٤).

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً ربما وهم في حديثه وربما دلس وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط^(٥).

وقال النسائي: ليس به بأس إلا في يحيى^(٦).

وقال ابن عدي: هو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة^(٧).

(١٩٤/٢٩) عمر بن إبراهيم العبدي البصري صاحب المروى - بفتح الهاء

والراء صدوق في حديثه عن قتادة ضعف من السابعة^(٨).

(١) ت بغداد (٢٧٢/١٢).

(٢) سؤالات الآجري (٣٧٨/١ - ٣٧٩) وفي (٣٩/٢).

(٣) الجرح (١٠/٧).

(٤) الجرح (١١/٧).

(٥) نفسه.

(٦) فتح الباري (٦٥١/٩) لابن حجر.

(٧) الكامل (٢٧٧/٥).

(٨) تق (٧١٤) رقم (٤٨٩٧).

قال ابن عدي: حديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(١).

وقال أيضاً: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: يروي عن قتادة أحاديث مناكير ويخالف^(٣).

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٥).

وقال مرة: صالح^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة لأعلم إلا خيراً^(٧).

(١٩٥/٣٠) عمر بن راشد بن شجرة — بفتح المعجمة والجيم — اليمامي

ضعيف من السابعة ووهم من قال: إن اسمه عمرو وكذا من زعم أنه ابن أبي خثعم^(٨).

قال البخاري: يضطرب في حديثه عن يحيى^(٩).

(١) الكامل (٤٤/٥) .

(٢) الكامل (٤٢/٥) .

(٣) ضد (١٤٦/٣) للعقيلي .

(٤) الجرح (٩٨/٦) .

(٥) التاريخ (٥٠ رقم ٤١ - الدارمي) .

(٦) الجرح (٩٨/٦) .

(٧) نفسه .

(٨) تق (٧١٨ رقم ٤٩٢٨) .

(٩) ت الكبير (١٥٥/٦) .

- وقال أيضاً: حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب ليس بالقائم^(١).
- وقال ابن معين: ليس بشيء^(٢).
- وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(٣).
- وقال أبو زرعة: لين الحديث^(٤).
- وقال أحمد بن حنبل: حديثه حديث ضعيف حدث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير ليس حديثه حديثاً مستقيماً^(٥).
- وقال النسائي: ليس بثقة^(٦).
- وقال ابن عدي: عامة حديثه وخاصة عن يحيى بن أبي كثير لا يوافقه الثقات عليه وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق^(٧).
- ذكر من وثقه:**

قال العجلي: لا بأس به^(٨).

(١٩٦/٣١) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري أبو أمية ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديماً قبل الخمسين ومائة^(٩).

(١) ضد (١٥٨/٣) للعقيلي .

(٢) التاريخ (٤٢٩/٢) - الدوري .

(٣) العلل (٣٥٩/١) .

(٤) سوالات البردعي (٥١٣/٢) .

(٥) العلل (١٠٨/٣) - عبد الله .

(٦) ضد (١٨٣) رقم (٤٧٤) .

(٧) الكامل (١٧/٥) .

(٨) الثقات (١٦٦/٢) .

(٩) تق (٧٣٢) رقم (٥٠٣٩) .

قال الأثرم عن أحمد بن حنبل: عمرو بن الحارث حمل عليه حملاً شديداً قال: يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطيء^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٢).

وقال أبو حاتم: كان أحفظ الناس في زمانه ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه^(٣).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٤).

(١٩٧/٣٢) عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان ثقة ربما وهم من الخامسة مات بعد الخمسين^(٥).

قال أحمد بن حنبل: كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة^(٦).

وقال الجوزجاني: مضطرب الحديث^(٧).

وقال ابن معين: في حديثه ضعف ليس بقوي وليس بحجة لم يرو عنه مالك وكان يضعفه^(٨).

(١) ت الكمال (٥٧٣/٢١) .

(٢) الجرح (٢٢٥/٦) .

(٣) نفسه .

(٤) الجرح (٢٢٦/٦) .

(٥) تق (٧٤٢ رقم ٥١١٨) .

(٦) شرح العلل (٧٩٨/٢) لابن رجب .

(٧) أحوال الرجال (٢١٢ رقم ٢١٠) .

(٨) الجرح (٢٥٣/٦) .

وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه^(١).

ذكر من وثقه:

قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس روى عنه مالك^(٢).

وقال أبو حاتم: لا بأس به روى عنه مالك^(٣).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٤).

وقال ابن عدي: روى عنه مالك وهو عندي لا بأس به لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق^(٥).

فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي أبو فضالة الشامي ضعيف من الثامنة مات سنة سبع و سبعين^(٦).

قال إسحاق بن إبراهيم سئل - أي - أحمد بن حنبل عن فرج بن فضالة؟ فقال: أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكن حديثه عن

(١) السنن الكبرى (٣٧٢/٢).

(٢) الجرح (٢٥٣/٦).

(٣) الجرح (٢٥٣/٦).

(٤) نفسه.

(٥) الكامل (١١٧/٥).

(٦) تنقيح (٧٨٠) رقم ٥٤١٨.

(٧) المسائل (٢١٥/٢).

يحيى بن سعيد مضطرب^(١).

وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢).

وقال الفلاس: كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول حدث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث مقلوبة منكورة^(٣).

وقال البخاري: عن يحيى بن سعيد منكر الحديث^(٤).

وقال النسائي: ضعيف^(٥).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقائم^(٦).

وقال الساجي: ضعيف الحديث روى عن يحيى بن سعيد مناكير^(٧).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٩).

وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه عن يحيى بن سعيد فيه

(١) سؤالات أبي داود (٢٦٥ رقم ٣٠٤) وانظر: ت بغداد (٣٩٥/١٢) وت دمشق (٢٦٥/٤٨).

(٢) الجرح (٨٦/٧).

(٣) الجرح (٨٦/٧).

(٤) ضد الصغير (٤٧٥ رقم ٣٠٠).

(٥) ضد (١٩٠ رقم ٤٩١).

(٦) التهذيب (٢٣٥/٨).

(٧) نفسه.

(٨) التاريخ (١٩١ رقم ٦٩٦ - الدارمي).

(٩) الكنى (٨١/٢) للدولابي.

إنكار وهو في غيره أحسن حالاً وروايته عن ثابت لا تصح^(١).

(١٩٩/٣٤) فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى

المدني ويقال: فليح لقب واسمه عبد الملك صدوق كثير الخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة^(٢).

عده الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وابن

إسحاق... وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب^(٣).

وقال ابن معين: ليس بقوي ولا يحتج بحديثه وهو دون الدراوردي

والدراوردي أثبت منه^(٤).

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي^(٥).

وقال النسائي: ضعيف^(٦).

وقال مرة: ليس بالقوي^(٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم^(٨).

ذكر من وثقه:

قال الدارقطني: ثقة^(٩).

(١) الجرح (٨٦/٧).

(٢) تق (٧٨٧ رقم ٥٤٧٨).

(٣) ضد (٨٨/٤) للعقبلي.

(٤) الجرح (٨٥/٧).

(٥) الجرح (٨٥/٧).

(٦) ت الكمال (٣٢١/٢٣).

(٧) ضد (١٨٩ رقم ٤٨٦).

(٨) التهذيب (٢٧٣/٨).

(٩) ضد (٣٤٠ رقم ٣٥١ - ترجمة أخيه عبد الحميد).

وقال أيضاً: يختلفون فيه وليس به بأس^(١).

وقال الساجي: هو من أهل الصدق و يهتم^(٢).

وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وحفاظهم^(٣).

وقال ابن عدي: ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة... ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة... أحاديث مستقيمة و غرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير... وهو عندي لا بأس به^(٤).

وقال الذهبي: أحد العلماء الكبار... احتجا به في الصحيحين^(٥).

وقال الحافظ: روى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك... لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق^(٦).

(٢٠٠/٣٥) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيراً من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة^(٧).

قال البخاري: روى عنه العلاء بن الحارث وكثير بن الحارث وسليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن الحارث أحاديث متقاربة وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن

(١) التهذيب (٢٧٣/٨).

(٢) التهذيب (٢٧٣/٨).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (١٤١).

(٤) الكامل (٣٠/٦).

(٥) الميزان (٣٦٥/٣).

(٦) هدي الساري (٤٣٥).

(٧) تق (٧٩٢ رقم ٥٥٠٥).

الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير و اضطراب^(١)
وقال أحمد بن حنبل: علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مطروح ولكن
يقولون هذه من قبل القاسم ، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون
من قبل القاسم^(٢).

وقال أيضاً : يروي علي بن يزيد هذا عنه أعاجيب و تكلم فيها وقال: ما
أرى هذا إلا من قبل القاسم.

وقال أبو عبد الله: إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير ؛ لأنه إنما كانت روايته
عن القاسم.

وقال أبو عبد الله: لما حدث بشر بن نمير عن القاسم قال: شعبة الحقوه
به^(٣).

وقال الغلابي: منكر الحديث^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء^(٥).

وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به و إنما ينكر عنه
الضعفاء^(٦).

(١) ت الصغير (٢٥٣/١) .

(٢) العلل (٥٦٥/١) - عبد الله .

(٣) ت الكمال (٣٨٧/٢٣) .

(٤) ت الكمال (٣٨٩/٢٣) .

(٥) سؤالات ابن الجنيد (٣٩٦ رقم ٥١٤) .

(٦) ت الكمال (٣٨٩ / ٢٣) .

وقال يعقوب بن شيبه و الترمذي والفسوي: ثقة^(١).

وقال العجلي: ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي^(٢).

(٢٠١/٣٦) الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة

ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين^(٣).

قال يعقوب بن شيبه: ثقة وهو دونهم في الزهري - يعني مالك وسفيان بن

عيينة وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٥).

وقال ابن المديني: ثبت^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: كثير العلم صحيح الحديث^(٧).

وقال أبو زرعة: صدوق^(٨).

وقال الذهبي: أحد الأعلام والأئمة الأثبات حجة بلا نزاع^(٩).

(١) ت الكمال (٢٣/ ٣٨٩) .

(٢) نفسه .

(٣) تق (٨١٧ رقم ٥٧٢٠) .

(٤) ت الكمال (٢٤/ ٢٦٤) .

(٥) الجرح (٧/ ١٧٩) .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه .

(٨) الجرح (٧/ ١٧٩) .

(٩) الميزان (٣/ ٤٢٣) .

(٢٠٢/٣٧) الشيخ القاضي المعمر أبو منصور محمد بن أحمد بن علي شكرويه الأصبهاني^(١).

قال ابن طاهر: لما كنا بأصبهان كان يذكر أن السنن عند ابن شكرويه فنظرت فإذا هو مضطرب فسألت عن ذلك؟ فقيل: إنه كان له ابن عم وكانا جميعاً بالبصرة وكان القاضي مشتغلاً بالفقه وإنما سمع اليسير من الهاشمي وكان ابن عمه سمع الكتاب كله وتوفي قديماً فكشط القاضي اسم ابن عمه وأثبت اسمه^(٢).

وقال ابن مندة: خلط في كتاب سنن أبي داود ما سمعه منه بما لم يسمعه وحك بعض السماع، كذلك أراني المؤتمن الساجي^(٣).

ذكر من وثقه:

قال السمعاني: كان صحيح السماع^(٤).

وقال السلفي: سألت المؤتمن الساجي؟

فقال: ما كان عنده عن ابن خرشيد قوله^(٥) وابن مردويه و الجرجاني وهذه الطبقة فهو صحيح^(٦).

(٢٠٣/٣٨) محمد بن إسحاق بن يسار أبوبكر المظلي مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات

(١) النبلاء (٤٩٣/١٨).

(٢) النبلاء (٤٩٤/١٨).

(٣) النبلاء (٤٩٣/١٨).

(٤) النبلاء (٤٩٤/١٨).

(٥) كذا في طبعة اللسان.

(٦) اللسان (٦٣/٥).

سنة خمسين و مائة ويقال بعدها^(١).

عدّه الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس... وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف و الاضطراب^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ليس بحجة^(٣).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: كان ثقة وكان حسن الحديث^(٥).

وقال مرة: ثقة ولكنه ليس بحجة^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: حسن الحديث^(٧).

وقال ابن المديني: صالح وسط^(٨).

وقال ابن نمير: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة^(٩).

(١) تق (٨٢٥ رقم ٥٧٦٢) .

(٢) ضد (٨٨/٤) للعقيلي . وانظر : فتح الباري (١٦٦/٢) لابن رجب .

(٣) ت بغداد (٢٣٠/١) .

(٤) ضد (٢٠١ رقم ٥١٣) .

(٥) ت بغداد (٢١٨/١) .

(٦) التاريخ (٥٠٤/٢ - الدوري) .

(٧) ت بغداد (٢٢٣/١) .

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة (٨٩) .

(٩) ت بغداد (٢٢٧/١) . وقال البيهقي نحوه نقله ابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٣٧٣/١) .

وقال ابن عدي: وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهماً أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به^(١).

وقال الذهبي: أحد الأعلام... وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة... وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه^(٢).

(٢٠٤/٣٩) محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله أصله من الكوفة صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقين ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة من السابعة مات بعد السبعين^(٣).

قال أحمد بن حنبل: يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع يقولون رأوا في كتبه لحقاً حديثه عن حماد فيه اضطراب^(٤).

وقال مرة: أحاديثه عن حماد مضطربة في كتبه لحوق^(٥).

وقال أبو حاتم: ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقين وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات^(٦).

(١) الكامل (١١٢/٦).

(٢) الميزان (٤٦٨/٣).

(٣) تق (٨٣١ رقم ٥٨١٤).

(٤) العلل (٦٢/٣ - عبد الله).

(٥) المسائل (٢٣٠/٢) لابن هاني.

(٦) الجرح (٢١٩/٧).

وقال أبو زرعة: ساقط الحديث عند أهل العلم^(١).

وقال ابن معين: كان محمد بن جابر أعمى.

وقال الدوري: قلت ليحيى فإنما حديثه كذا؛ لأنه كان أعمى؟

قال: لا لكنه عمي واختلط عليه^(٢).

وقال مرة: ليس بشيء^(٣).

وقال البخاري: ليس بقوي^(٤).

وقال أبو داود: ليس بشيء^(٥).

وقال النسائي: ضعيف^(٦).

ذكر من وثقه:

قال الفلاس: صدوق كثير الوهم^(٧).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صدوق إلا أن في أحاديثه تخاليط وأما أصوله فهي

صحاح^(٨).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة؟

(١) الجرح (٢٢٠/٧).

(٢) التاريخ (٥٠٧/٢ - الدوري).

(٣) نفسه.

(٤) ت الكبير (٥٣/١).

(٥) ت الكمال (٥٦٨/٢٤).

(٦) ضد (٢٠٧ رقم ٥٣٣).

(٧) الجرح (٢١٩/٧).

(٨) الجرح (٢٢٠/٧).

فقال محلها الصدوق محمد بن جابر أحب إلي من ابن لهيعة^(١).

(٢٠٥/٤٠) محمد بن خازم - بمعجمتين - أبو معاوية الضرير الكوفي لقبه فافاه عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء^(٢).

قال ابن نمير : كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش^(٣).

وقال ابن نمير أيضاً: كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش كان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً^(٤).

وقال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ فقال فيه أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً^(٦).

وقال أيضاً: هو يضطرب في أحاديث عبيد الله - يعني ابن عمر^(٧).

وقال ابن خراش: صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غير الأعمش فيه

(١) الجرح (٢١٩/٧).

(٢) تق (٨٤٠) رقم ٥٨٧٨.

(٣) العلل (٧٢) لابن عمار.

(٤) ت بغداد (٢٤٧/٥).

(٥) المسائل (٣٠١).

(٦) العلل (٣٧٨/١) - عبد الله.

(٧) شرح العلل (٨١٢/٢) لابن رجب.

اضطراب^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: كانت الأحاديث الكبار العالية عنده.

وقال أيضاً: روى أبو معاوية عن عبيدا لله بن عمر أحاديث مناكير.

وقال أيضاً: أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه: كان من الثقات وربما دلس كان يرى الإرجاء^(٣).

وقال النسائي: ثقة^(٤).

(٢٠٦/٤١) محمد بن سليم أبو هلال الراسي - بمهملة ثم موحدة - البصري

قيل: كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين وقيل قبل ذلك^(٥).

قال أحمد بن حنبل: قد احتمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة وهو

مضطرب الحديث عن قتادة^(٦).

وقال الحسين بن الحسن الرازي سألت يحيى بن معين عن أبي هلال الراسي

كيف روايته عن قتادة؟

(١) ت بغداد (٥/٢٤٨ - ٢٤٩).

(٢) التاريخ (٢/٥١٢ - ٥١٣ - الدوري).

(٣) ت بغداد (٥/٢٤٨ - ٢٤٩).

(٤) ت الكمال (٢٥/١٢٣).

(٥) تق ٨٤٩ رقم ٥٩٦٠.

(٦) الجرح (٧/٢٧٣) وانظر علل الخلال (١٦٦ - المنتخب) والتجريح (٢/٦٨٢)

فقال: فيه ضعف صويلح^(١).

وقال يزيد بن زريع: لا شيء^(٢).

وقال أبو زرعة: لين^(٣).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٤).

وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لأبي هلال الراسي عن قتادة: وهذه الأحاديث لأبي هلال عن قتادة عن أنس كل ذلك أو عامتها غير محفوظة^(٥).

وقال أيضاً: في بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه وهو ممن يكتب حديثه^(٦).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صويلح^(٧).

وقال مرة: ليس بصاحب كتاب ليس به بأس^(٨).

وقال أبو حاتم: محله الصدق لم يكن بذاك المتين^(٩).

(٢٠٧/٤٢) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب

(١) الجرح (٢٧٣/٧).

(٢) الجرح (٢٧٣/٧).

(٣) الجرح (٢٧٤/٧).

(٤) ضد (٢٠٢ رقم ٥١٦).

(٥) الكامل (٢١٤/٦).

(٦) الكامل (٢١٦/٦).

(٧) الجرح (٢٧٣/٧).

(٨) نفسه.

(٩) الجرح (٢٧٤/٧).

القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل بعدها^(١).

قال يعقوب بن شيبة: ثقة غير أن روايته عن الزهري خاصة قد تكلم الناس فيها فطعن بعضهم فيها بالاضطراب وذكر بعضهم أن سماعه عن الزهري عرض ولم يطعن بغير ذلك والعرض عند جميع من أدركنا صحيح^(٢).
قال المروزي: سألته - أي أحمد بن حنبل - عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال: ثقة.

قلت: في الزهري ؟

قال: كذا وكذا حدث بأحاديث - كأنه أراد خولف -^(٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٤).

وقال ابن المديني: ثقة^(٥).

وقال أبو حاتم: ثقة يفقهه أوثق من أسامة بن زيد^(٦).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٧).

وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته^(٨).

(١) تق (٨٧١) رقم (٦١٢٢) .

(٢) ت بغداد (٣٠٣/٢) .

(٣) العلل (٦٣ - ٦٤) .

(٤) الجرح (٣١٤/٧) .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه .

(٨) الميزان (٦٢٠/٣) .

(٢٠٨/٤٣) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني ابن أخي الزهري صدوق له أوهام من السابعة مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها^(١).

عده الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد وفليح وأبي أويس... وقال: هؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب^(٢).

وقال ابن معين: ليس بذاك القوي^(٣).

وقال مرة: ضعيف^(٤).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به^(٧).

وقال مرة: صالح الحديث^(٨).

وقال أبو داود: ثقة سمعت أحمد يثني عليه وأخبرني عباس عن يحيى بالثناء

(١) تق (٨٦٦) رقم (٦٠٨٩) .

(٢) ضد (٨٨/٤) للعقيلي .

(٣) الجرح (٣٠٤/٧) .

(٤) التاريخ (٤٨) رقم ٣٣ - الدارمي .

(٥) الجرح (٣٠٤/٧) .

(٦) الجرح (٣٠٤/٧) .

(٧) نفسه .

(٨) ت الكمال (٢٥ / ٥٥٥) .

عليه^(١).

وقال الساجي: صدوق تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها^(٢).

وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة ولا رأيت له حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة^(٣).

وقال الذهبي: صدوق صالح الحديث^(٤).

(٢٠٩/٤٤) محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين^(٥).

قال يحيى القطان: كان ابن عجلان مضطرباً في حديث نافع ولم يكن له تلك القيمة عنده^(٦).

وقال المروزي: سألته - أي أحمد بن حنبل - عن ابن عجلان؟

فقال: ثقة.

قلت: إن يحيى قد ضعفه ؟

قال: كان ثقة إنما اضطرب عليه حديث المقبري كان عن رجل جعل يصيره عن أبي هريرة^(٧).

(١) ت الكمال (٢٥/٥٥٨) .

(٢) التهذيب (٩/٢٤٩) .

(٣) الكامل (٦/١٦٧) .

(٤) الميزان (٣/٥٩٢) .

(٥) تنق (٨٧٧ رقم ٦١٧٦) .

(٦) العلل (٣/٢١٨ - عبد الله) وانظر: ضد العقيلي (٤/١١٨) .

(٧) العلل (١٠٢ رقم ١٦٢) .

ذكر من وثقه:

قال ابن عيينة: كان ثقة^(١).

وقال ابن معين: ثقة^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٣).

وقال أبو حاتم: ثقة^(٤).

وقال أبو زرعة: من الثقات^(٥).

(٢١٠/٤٥) مطر - بفتحيتين - ابن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولا هم

الخراساني سكن البصرة صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف من السادسة مات سنة خمس و عشرين ويقال سنة تسع^(٦).

قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن عطاء^(٧).

وقال أيضاً: كان يحيى بن سعيد يضعف حديث مطر عن عطاء^(٨).

وقال أحمد أيضاً: ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة^(٩).

(١) الجرح (٤٩/٨).

(٢) الجرح (٥٠/٨).

(٣) نفسه.

(٤) الجرح (٥٠/٨).

(٥) نفسه.

(٦) تق (٩٤٧ رقم ٦٧٤٤).

(٧) شرح العلل (٨٠٥/٢) لابن رجب.

(٨) الجرح (٢٨٧/٨).

(٩) العلل (٤١٤/١) - عبد الله.

وقال أيضاً: مطر الوراق في عطاء ضعيف الحديث^(١).

وقال ابن معين: ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبوزرعة عن مطر الوراق فقال: صالح كأنه لين أمره^(٣).

وقال ابن عدي: لمطر عن قتادة وعطاء وسائر شيوخه أحاديث صالحة وكان يكتب المصاحف بالبصرة ولذا سمي الوراق، وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب^(٤).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: صالح^(٥).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث^(٦).

(٢١١/٤٦) معمر بن راشد الأزدي مولا هم أبوعروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة^(٧).

(١) العلل (١/٤٩١ - عبد الله).

(٢) الجرح (٨/٢٨٨).

(٣) نفسه.

(٤) الكامل (٦/٣٩٧).

(٥) الجرح (٨/٢٨٨).

(٦) نفسه.

(٧) تق (٩٦١ رقم ٦٨٥٧).

قال ابن معين: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم. فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً.

قال يحيى: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام^(١).

وقال يعقوب بن شينة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه^(٢).

وقال الأثرم: ((كان معمر مضطرباً في حديث الأعمش ويخطئ فيه))^(٣).

وقال ابن معين: معمر عن ثابت ضعيف^(٤).

وقال أبو حاتم: ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث^(٥).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: معمر ويونس عالمان بالزهري ومعمر أثبت في الزهري من ابن عينة^(٦).

وقال أيضاً: ثقة^(٧).

(١) انظر ت دمشق (٥٩/ ٤١٤) لابن عساكر . والتجريح (٢/ ٧٤٢) للباجي . وشرح

العلل (٢/ ٦٨٢، ٦٩١) لابن رجب . والتهديب (١٠/ ٢٢٠) .

(٢) شرح العلل (٢/ ٧٦٧) لابن رجب .

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٢٩) .

(٤) ت الكمال (٢٨/ ٣٠٩) .

(٥) الجرح (٨/ ٢٥٧) .

(٦) الجرح (٨/ ٢٥٧) .

(٧) ت الكمال (٢٨/ ٣٠٩) .

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة وصالح الثبت عن الزهري^(١).

وقال النسائي: الثقة المأمون^(٢).

وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات له أو هام معروفة احتملت له في سعة ما أنقن^(٣).

(٢١٢/٤٧) يحيى بن سليم الطائفي نزيل مكة صدوق سيء الحفظ من التاسعة مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها^(٤).

قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث روى عن عبيدا لله مناكير^(٥).

وقال الساجي: أخطأ في أحاديث رواها عن عبيدا لله بن عمر^(٦).

وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت - أي أحمد - عن يحيى بن سليم؟ قال: كذا وكذا والله إن حديثه - يعني فيه شيء وكأنه لم يحمده^(٨).

وقال النسائي: ليس بالقوي^(٩).

(١) ت الكمال (٣٠٩/٢٨).

(٢) ت الكمال (٣١٠/٢٨).

(٣) الميزان (١٥٤/٤). وانظر: هدي الساري (٤٤٤ - ٤٤٥).

(٤) تق (١٠٥٧) رقم (٧٦١٣).

(٥) سؤالات أبي داود (٢٣٦) رقم (٢٣٨).

(٦) هدي الساري (٤٥١).

(٧) الجرح (١٥٦/٩).

(٨) العلل (٤٨٠/٢) - عبد الله.

(٩) ضد (٢٤٣) رقم (٦٣٣).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(١).

وقال مرة: ليس به بأس يكتب حديثه^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٣).

وقال النسائي: ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر^(٤).

وقال الفسوي: سني رجل صالح وكتابه لا بأس به وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر^(٥).

وقال ابن عدي: وليحيى... أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عنهم وأحاديثه متقاربة وهو صدوق لا بأس به^(٦).

(٢١٣/٤٨) يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق يهم قليلاً من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح^(٧).

قال أحمد بن حنبل: حديثه حديث مضطرب^(٨).

وفي تاريخ الغلابي: كان يونس بن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي

(١) التاريخ (٦٤٨/٢) - الدوري .

(٢) الكامل (٢١٩/٧).

(٣) الكامل (٢١٩/٧) .

(٤) هدي الساري (٤٥١) .

(٥) المعرفة (٥١/٣) .

(٦) الكامل (٢٢٠/٧) .

(٧) تق (١٠٩٧ رقم ٧٩٥٦) .

(٨) العلل (٥١٩/٢) - عبد الله .

إسحاق مضطرب في حديث أبيه^(١).

ذكر من وثقه:

قال ابن معين: ثقة^(٢).

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه^(٣).

وقال النسائي: ليس به بأس^(٤).

(١) شرح العلل (٨١٣/٢) لابن رجب .

(٢) التاريخ (٦٠ رقم ٨٧ - الدارمي) .

(٣) الجرح (٢٤٤/٩) .

(٤) ت الكمال (٤٩٢ / ٣٢) .

الخاتمة

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فمعرفة الاضطراب من أهم أنواع علوم الحديث التي يحتاج إلى معرفتها المحدث؛ لتداخلها مع كثيرٍ من الأنواع الأخرى؛ إذ يشترك المضطرب مع المعلل والشاذ والمنكر... إلخ.

وقد انتهت الدراسة - التي وفقني الله للقيام بها، وأسأله سبحانه القبول في الدنيا والآخرة - إلى مايلي:

- ١ - أهمية الرجوع إلى كتب العلل والرجال والتخریجات والشروح والحديثية؛ لفهم كلام أهل الحديث.
- ٢ - وجدت كلام ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث يتضمن خلاصة كلام أهل الفن في المضطرب مع ما في كلامه - رحمه الله - من قوة ومتانة.
- ٣ - دراسة الأحاديث المعللة تؤصل الباحث وتزيد من فهمه لعلم الحديث.
- ٤ - الذي درج عليه أهل الحديث في كلمة (مُضْطَرِب) كسر الراء.
- ٥ - قلة حكم العلماء على الآثار إلا فيما لا مجال للرأي فيه.
- ٦ - وقوع الاضطراب في الآثار.
- ٧ - اتحاد المخرج والاختلاف المؤثر وتساوي الأوجه وعدم إمكان الجمع والترجيح خمسة شروط لإعلال الحديث بالاضطراب.

- ٨ - معنى التساوي: تعارض الوجوه المقتضية للترجيح.
- ٩ - كثرة وقوع الاضطراب في السند ثم في السند والمتن معاً ثم في المتن لكن بقلة.
- ١٠ - الحديث المضطرب منه ما يقبل الاعتبار ومنه مالا يقبل الاعتبار.
- ١١ - الاختلاف منه ماهو مؤثر في الحديث ومنه مالميس بمؤثر.
- ١٢ - للاختلاف والاضطراب أثر على السند والمتن وعلى الراوي.
- ١٣ - قد نستطيع الوقوف على الراوي المضطرب.
- ١٤ - تأصيل القواعد المتعلقة بالسند والمتن.
- ١٥ - أفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب.
- وقد بلغ عددهم مائتين وثلاثة عشر راوٍ منهم ثمانية وأربعون راوٍ وصفوا بالاضطراب مقيداً والبقية مطلقاً.
- ١٦ - قولهم (فلان مضطرب الحديث) يعني أنه في مرتبة الاعتبار.
- ١٧ - عدم الضبط هو السبب الرئيسي لاضطراب الراوي.
- ١٨ - لم أقف على امرأة وصفت بالاضطراب.
- ١٩ - قلة الوصف بالاضطراب من بعد القرن الثالث لاعتمادهم على ضبط الكتاب.
- ٢٠ - وجود أحاديث وصفت بالاضطراب في السنن.

التوصيات:

- أثناء كتابة البحث تلمست أهمية الكتابة في الموضوعات التالية:
- ١ - دراسة أنواع علوم الحديث التي لم تسبق دراستها من قبل مع الرجوع إلى كتب العلل والرجال؛ لفهم كلام أهل الفن.
 - ٢ - أفراد الرواة الموصوفين بوصف معين مثل: (منكر الحديث) و (يرفع الموقوف) و (يوصل المرسل).
 - ٣ - أفراد الأحاديث المعللة على الأنواع مثل الأحاديث الشاذة والأحاديث المقلوبة.
 - ٤ - أفراد مرويات الرواة الموصوفين بمضطرب الحديث.
 - ٥ - جمع الروايات التي وصفت بالاضطراب كقولهم (أحاديث الحمامة مضطربة) و (أحاديث الخال وارث مضطربة).
 - ٦ - الاهتمام بطبع بعض الكتب المخطوطة كمعجم الصحابة للبغوي وكثير من الأجزاء الحديثية.
 - ٧ - الاهتمام بتصحيح بعض الكتب المطبوعة.

كتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الفهارس

- . فهرس الآيات.
- . فهرس الأحاديث.
- . فهرس الآثار.
- . فهرس الفوائد والنكت.
- . فهرس المصادر والمراجع.
- . دليل المحتويات.

كشاف الآيات

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة آل عمران	
١٠٢	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾	٩
	سورة النساء	
١	﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم ﴾	٩
	سورة الأحزاب	
٧٠	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ﴾	٩
	سورة الواقعة	
٨٢	﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾	١٤١
	سورة القيامة	
١	﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾	١٤٣
٤٠	﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾	١٤٣

كشف الأحاديث

الراوي	الصفحة	طرف الحديث
ابن عباس	٦٢	اتقوا الحديث عني.
عبد الرحمن بن عوف	١٣٨	أقيم الحد على السارق
قتادة	١٧٤	إذا بال أحدكم.
يزداد	١٨٢	إذا بال أحدكم.
كعب	٧١	إذا توضأ أحدكم فأحسن.
عائشة	١٨٥	إذا رمى أحدكم.
عائشة	١٨٥	إذا رميتم وحلقتم.
عائشة	١٨٥	إذا رميتم وذبحتم.
قتادة	١٧٤	إذا شرب أحدكم.
أبو هريرة	٥٢	إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً.
ابن عباس	١٢٩	اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ
أبو هريرة	١٤٣	إذا قرأ أحدكم.
عمر	١٧١	اذهب فاعتكف يوماً
ابن مسعود	٩	إن الحمد لله نحمده.
عائشة	٤٩	إن حيضتك ليست في يدك.
ابن عمر	١٧٥	إن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر
أبو هريرة	١٥٨	إن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحى
أبو الدرداء	٧٠	إن رسول الله ﷺ فاء فأفطر
عائشة	٤٩	إن قوماً كرهوا.

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٨٧	الحجاج بن دينار	إن من البر بعد البر.
١٧٣	أبو هريرة	أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان.
١٠٩	علي	أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها
١١٢	-	أن النبي ﷺ دخل بيت أم سلمة
١١٢	عمر بن سلمة	أن النبي ﷺ صلى في ثوب
٧٠	زيد بن أرقم	إن هذه الحشوش.
١٣٦	جبير بن نفير	إنكم لن ترجعوا إلى الله.
٣٨	عمر	إنما الأعمال بالنيات.
٥٥	عمار	أنهم تمسحوا وهم مع النبي ﷺ
١٧١	عمر	أوف بنذر.
١٠٢	عمر	تابع بين الحج والعمرة
٣٦	خباب	باضطراب لحيته
١٥٠	عمر	تابعوا بين الحج والعمرة.
١٥٢	أبو وهب الجشمي	تسموا بأسماء الأنبياء.
٦٣	أبو هريرة	تعلموا الفرائض وعلّموا الناس.
٥٤	جابر	حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء.
١٧٧	سهل بن سعد	حديث الواهبة نفسها.
١٨٠	أبو هريرة	حديث ذي اليدين في تعيين الصلاة.
٢٩	-	حديث صفة حجه ﷺ.
٧٢	البراء	حديث قدومه ﷺ المدينة.

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٦٧	عبد الله بن عمرو	حديث كراهية سرد الصوم.
٤١	-	حديث الحجامة للصائم
١١	-	رحم الله امرء سمع مقالتي.
١٤١	علي	شكركم.
١١٠	الحارث بن عدي	شهدت النبي ﷺ يوم حنين.
٦٩	أبو بكر	شيبتي هود.
٧١	الفضل	الصلوة مثني مثني.
٤٦	جابر	صيد البر لكم حلال.
٦٠	-	العلماء ورثة الأنبياء
١٧٥	ابن عمر	فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر.
١٥٨	أبو هريرة	كان إذا أراد أن يضحي.
١٨٢	يزداد	كان إذا بال.
١٦٦	جابر	كان فيما أهدى رسول الله ﷺ.
١٨١	عبد الله بن عكيم	كتب رسول الله ﷺ أن لا تنتفعوا من الميتة
٦١	عمر، أبو أسيد	كلوا الزيت وادهنوا به.
٥٤	جابر	كننا إذا حججنا.
٧١	أبو سعيد	لا يتناجى اثنان.
٦٠	عبد الله بن عمرو	لا يركب البحر إلا حاج.
٦٠	أبو بكر	لا يركب البحر إلا غاز.

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٣٨	عبد الرحمن بن عوف	لا يغرم صاحب سرقة.
١٣٦	أبو أمامة	ما تقرب العباد إلى الله.
٦٢	ابن عباس	من تحلم بحلم لم يره.
٢٥١	أنس	من حفظ لسانه.
٦٢	علي	من قال في القرآن برأيه.
١٤٣	أبو هريرة	من قرأ ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾.
٦٢	علي	من كذب علي متعمداً.
٦١	علي	من كذب في حلمه.
١١٢	ابن عباس	من نذر نذراً لم يسعه.
٦٨	سعد	من يرد هوان قريش أهانه الله.
١٠٩	أبو هريرة	الهر من متاع البيت
١٧٣	أبو هريرة	وما أهلكك

كشاف الآثار

الصفحة	القائل	طرف الأثر
٩٨	ابن المبارك	إذا أردت أن يصح لك الحديث.
١٨٧	ابن المبارك	الإسناد من الدين
١٨٣	شعبة	إنما يعلم صحة الحديث
١٨٨	محمد بن سيرين	إني والله لا أتهمك.
٩٨	ابن المديني	الباب إذا لم تجمع طرقة.
١٨٧	ابن المبارك	بيننا وبين القوم القوائم.
٩٩	ابن المديني	ربما أدركت على حديث.
١٤١	علي	شكركم.
١٦٩	جرير بن حازم	كان الحسن يحدث بالحديث
١٨٣	يحيى بن سعيد	لاتنظروا إلى الحديث
٩٨	يحيى بن معين	لو لم نكتب الحديث
١٩١	ابن معين	لست أعجب ممن يحدث.
١٩٠	محمد بن سيرين	لم يكونوا يسألون
١٨٧	الأوزاعي	ما ذهاب العلم إلا ذهاب.
١٠٠	عفان بن مسلم	ما سمعتها من أحد.
١٩١	ابن المبارك	من يسلم من الخطأ.
١٨٩	ابن مهدي	الناس ثلاثة.
٣٩	عمر	ويل أمني إن لم يغفر لي.

النكت والفوائد

الصفحة	الفائدة
١٠	جهود العلماء في خدمة القرآن والسنة
١١	من أهم العلوم معرفة متون الحديث
١٩	إدخال المتواتر في المصطلح من باب اتمام القسمة
٢٢	أسباب الضعف في الحديث
٢٥	أنواع مخالفة الثقات
٢٦	علم الحديث على أنواع كل نوع لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته
٢٧	أهمية معرفة المضطرب
٣٦	المضطرب بكسر الراء عند أهل الحديث
٣٧	اطلاق كلمة "حديث" على غير المرفوع وشرطه
٣٨	دخول الاضطراب على الموقوف والمقطوع
٤٠	اتحاد المخرج شرط في التعليل
٤١	سبب تعليل الحديثين المختلفين سنداً بالاضطراب
٤٢	اعتراض على ابن الصلاح في المقدمة مع الإجابة عنه
٤٥	الضابط في الترجيح
٤٥	لا يلزم من ترجيح وجه صحته
٤٧	شروط المضطرب
٤٨	إشكال على التعريف مع الإجابة عليه
٥١	وقوع الاضطراب في السند بكثرة وفي المتن بقلة
٥٩	الاضطراب ليس ضعفاً شديداً

الصفحة	الفائدة
٦٥	كتاب "المقرب في بيان المضطرب" للحافظ
٦٦	إيراد على الدارقطني في العلل مع الإجابة عليه
٧٠	الكامل لابن عدي من مظان الحديث المضطرب
٧١	الطبراني علل حديثاً بالاضطراب في موضع واحد فقط من الأوسط
٧٦	ابن القطان الفاسي لا يرى الاضطراب في الإسناد علة
٧٩	حفظ السنة بأن لا يدخل فيها ما ليس منها ولا يخرج من السنة ما هو منها
٨١	الصحيحان وتلقي الأمة لهما بالقبول
٨٣	الثقة مع حفظه وتيقظه قد يهم
٨٥	غلبة الظن في باب الرواية
٨٦	المخالفة تفيد وهماً
٨٨	موافقة الحديث الضعيف لآية من كتاب الله أو للأصول لا يلزم منها صحته
٩٨	كيف تدرك العلة
١٠٧	الحديث إذا اختلف فيه الثقات
١١٤	اختلاف النقاد في تعيين الراوي المخطيء
١١٦	سبب الضعف في صور اضطراب السند
١١٧	مذاهب العلماء في زيادة الثقة
١١٩	ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف
١٢٣	قاعدة في الرواة المختلفين
١٢٥	الأخذ بالأقل هو المتيقن

الصفحة	الفائدة
١٢٧	ليس من المرسل ابهام اسم الضحابي
١٣٢	محل الترجيح بالكثرة
١٣٧	مراسيل الصحابة مقبولة
١٣٩	الموقوف يستعمل فيمن دون الصحابة مقيداً
١٤٤	طرق معرفة الانقطاع
١٤٩	كلام لابن القطان الفاسي يخالف قاعدته المعروفة في اضطراب السند
١٥١	يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في الصحيح والحسن
١٥١	الاختلاف في اسم الراوي ونسبه
١٥٤	تعجب أبي حاتم من علة خفيت على الإمام أحمد
١٦٢	لاتعارض بين أحاديث رسول الله ﷺ
١٦٣	رد الحديث الثابت مصيبة
١٦٨	رد قوي على من يعل الحديث لمجرد اختلاف ألفاظه
١٦٩	كيف تفهم الحديث
١٧٩	أقسام الاضطراب الواقع في المتن
١٨٣	لايحكم بالضعفاء على الثقات
١٨٧	الإستناد من الدين
١٨٩	الناس ثلاثة
١٩٠	اختلاف أحوال الناقلين
١٩١	الثقة قد يخطيء
١٩٢	فائدة إفراد الرواة الموصوفين بالاضطراب
١٩٤	إذا كان الراوي ضعيفاً في شيخ فلا يضعف كل حديثه

الصفحة	الفائدة
١٩٨	درجة ومرتبة الراوي الموصوف بالاضطراب
٢٠٢	الفرق بين "فلان مضطرب الحديث" و "فلان يروي أحاديث مضطربة"
٣٠٥ ، ٢١٣	قولهم "فلان صالح" قد يراد في دينه لا في ضبطه
٢١٤	إسحاق الفروي إنما روى عنه البخاري ما سمعه من كتابه
٢٣١	تنبيه على وهم للذهبي في الميزان والمغني
٢٣٦	خطأ مطبعي في التهذيب
٢٤١	معرفة أقوال النقاد ومخارجها
٢٧٢	حجة من ضعف شهر بن حوشب
٢٩٣	رجل استدركه العراقي في ذيل الميزان على الذهبي وهو في الميزان
٢٩٧	كلام لابن معين وأحمد وأبي حاتم فات الذهبي والحافظ إيراده
٣٥٧	أبو خنيفة - رحمه الله - يعترف بعدم ضبطه
٣٦٧	رافضي شتام لأصحاب الرسول ﷺ
٣٨٨	قول للثوري نسب للفسوي وهماً
٤٠٠	من روايته عن ابن لهيعة مقبولة

كشاف المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية حفص عن عاصم. طبعة الملك فهد بالمدينة المنورة.

أولاً: المخطوطات:

- ١- مصورة أجوبة ابن سيد الناس.
- ٢- مصورة الإعلام بسنته لمغلطاي.
- ٣- مصورة تصحيح الأخطاء الواقعة في طبعة ضعفاء العقيلي لمحمد البعداني.
- ٤- مصورة تفسير عبدالرزاق الصنعاني.
- ٥- مصورة تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي.
- ٦- مصورة العلل للدارقطني.
- ٧- مصورة فوائد أبي القاسم الحنائي تخريج أبي محمد النخشي.
- ٨- مصورة قضاء الوطر شرح نزهة النظر للقاني.
- ٩- مصورة مشيخة ابن البخاري.
- ١٠- مصورة المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية - لابن حجر العسقلاني - المسندة.
- ١١- مصورة المعجم الأوسط للطبراني.
- ١٢- مصورة معجم الشيوخ لابن عساكر.
- ١٣- مصورة معجم الصحابة للبيهقي. المكتبة الصديقية.
- ١٤- مصورة الكنى للإمام مسلم.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

- ١- الأجوبة المرضية فيما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الراية = الفتاوى الحديثة.

- ٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان
الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٤١٢هـ).
مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم
الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. قدم لها الدكتور إحسان عباس.
الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٤- أحوال الرجال: للجوزجاني. تحقيق البستوي ط. دار الطحاوي بالرياض.
الأولى عام ١٤١١هـ.
- ٥- اختلاف الحديث للشافعي ت ٢٠٤هـ. تحقيق عامر حيدر ط. مؤسسة الكتب
الثقافية الأولى عام ١٤٠٥هـ.
- ٦- الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد
الباقي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ). دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٧- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن
الخليل القزويني = الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس.
الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد - الرياض.
- ٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني
الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). المكتب الإسلامي.
- ٩- أساس البلاغة: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبدالرحيم محمود ط. سنة
(١٤٠٢هـ). تصوير دار المعرفة - بيروت.
- ١٠- الأسامي والكنى: لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري
الحاكم الكبير. تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
مكتبة الغرباء - المدينة المنورة.

- ١١- الأسامي والكنى: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ) ((رواية ابنه صالح)). تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م). مكتبة دار الأقصى - الكويت.
- ١٢- أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية) تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ) دار الوفاء - المنصورة، ومكتبة ابن القيم - المدينة المنورة.
- ١٣- الاستذكار: لابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار قتيبة - دمشق، ودار الوعي - حلب.
- ١٤- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبد الله مرحول السوالمه. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار ابن تيمية - الرياض.
- ١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر - القاهرة.
- ١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الشيباني ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٧- الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.
- ١٨- أصول السرخسي: لأبي بكر الحنفي (ت ٤٩٠هـ) تحقيق: الأفغاني. ط دار المعرفة للطباعة - بيروت.
- ١٩- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: من الآثار للحازمي ٥٨٤هـ تحقيق راتب حاكمي ط. مطبعة الأندلس، حمص، الأولى عام ١٣٨٦هـ.

- ٢٠- الأعلام: لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة (١٩٨٠م). دار العلم للملايين - بيروت.
- ٢١- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ تحقيق عامر صبري، دار البشائر - بيروت. الأولى ١٤١٧هـ.
- ٢٢- الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر العجلي = الأمير ابن مأكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي (ج ١-٦)، ونايف العباس، (ج ٧). الطبعة الأولى (١٩٦٢-١٩٦٧م) و (١٩٧٦م). دار المعارف العثمانية - الهند. و (ج) في بيروت.
- ٢٣- الإلزامات: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٤- ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعرفة - بيروت.
- ٢٥- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ). دار التراث - القاهرة - المكتبة العتيقة: تونس.
- ٢٦- الاختلاف وما إليه: لمحمد بن عمر بنازمول. ط دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- ٢٧- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: لابن عبد البر. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
- ٢٨- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي = السمعاني. تقديم وتعليق: عبد الله البارودي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) - دار الفكر.

- ٢٩- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف: لابن عبد البر. تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني. ط أضواء السلف. المملكة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
- ٣٠- الإضافة ((دراسات حديثة)) لمحمد بن عمر بازمول. ط دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- ٣١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب ((أضواء على السنة)) من الزلل والتضليل والمجازفة: للمعلمي. ط عالم الكتب. سنة (١٤٠٣هـ).
- ٣٢- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري = ابن المنذر (خمسة مجلدات فقط)، تحقيق: الدكتور صغير أحمد ابن محمد حنيف. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٤١٣هـ). دار طيبة - الرياض.
- ٣٣- الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري: للحافظ عبد لاغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). مكتب المنار - الأردن.
- ٣٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير شرح أحمد شاكر. تحقيق: علي بن حسن الخلي. ط دار العاصمة. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- ٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: عمر بن سليمان الأشقر ومراجعة محمد الأشقر وعبد الستار أبو غدة.
- ٣٦- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق وتعليق وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، دار الراية، الرياض.
- ٣٧- البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي = ابن كثير. تحقيق: د. أحمد أبو ملحم ود. علي نجيب عطوي وإخوانهم. دار الكتب العلمية.

- ٣٨- البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي الجويني (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: الذيب. ط
- ٣٩- البغية في ترتيب أحاديث الحلية: لعبد العزيز بن محمد ابن الصديق. نسخة مصورة، دار القرآن الكريم - بيروت.
- ٤٠- بغية الملتبس: لأبي سعيد خليل كيكليدي العلاني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). عالم الكتب.
- ٤١- بلوغ الآمال في ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال: لأبي عبد الرحمن محمود الجزائري. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). المكتب الإسلامي.
- ٤٢- بيان مشكل الأحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها: للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٤٣- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضر من التخریج: للعراقي (٨٢٦هـ) تحقيق: كمال الحوت. ط دار الجنان - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- ٤٤- بيان الوهم والإيهام الواقعين في ((كتاب الأحكام)): للحافظ ابن قطان القاسي = أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت ٦٢٨هـ) دراسة وتحقيق: د. الحسين آيت سعيد. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) دار طيبة - السعودية.
- ٤٥- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد الزبيدي.
- ٤٦- التاريخ: ليحيى بن معين، (برواية الدوري). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة - مكة المكرمة.

- ٤٧- تاريخ أبي زرعة تحقيق خليل المنصور ط. عباس الباز - مكة - الأولى ١٤١٧هـ.
- ٤٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - وما بعدها). دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٩- تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان = ابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الدار السلفية - الكويت.
- ٥٠- التاريخ الأوسط (المطبوع باسم التاريخ الصغير): لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار المعرفة - بيروت.
- ٥١- تاريخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ). مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٥٢- تاريخ جرجان: لحمزة بن يوسف السهمي. تحت مراقبة: محمد عبد لامعين خان. الناشر عالم الكتب - بيروت، (١٤٠١هـ).
- ٥٣- تاريخ خليفة بن خياط بن خياط. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). دار القلم: دمشق، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٥٤- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي = ابن عساكر: تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ) (١-٤٧).
- ٥٥- تاريخ الطبري محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الخامسة. دار المعارف - القاهرة.

- ٥٦- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم. تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد نور سيف. الطبعة الأولى. دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٥٧- تاريخ علماء الأندلس: لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي ابن الفرضي. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- ٥٨- التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٩٩٤م-١٩٨٧م). مطبعة دار المعارف العثمانية - الهند. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٩- تاريخ المدينة: لعمر بن شبة النمري. تحقيق: فهد محمد شلتوت. الطبعة الأولى. تصوير مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٦٠- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد = ابن زير الربيعي. تحقيق: الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار العاصمة.
- ٦١- تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الواسطي = بحشل. تحقيق: كوركيس عواد. تصوير عام (١٤٠٦هـ). عالم الكتب - بيروت.
- ٦٢- التاريخ وأسماء المحدثين والمحدثين وكناهم: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي بكر المقدمي. تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتاب والسنة - باكستان.
- ٦٣- تالي تلخيص المتشابه: لأحمد بن علي ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ). تخريج وتعليق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبي حذيفة أحمد الشقيرات. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). دار الصميمي - السعودية.

- ٦٤- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة. شرحه: السيد أحمد صقر. الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ-١٩٨١م). طبعة المكتبة العلمية.
- ٦٥- التبصرة والتذكرة: للعراقي (ت ٨٠٦هـ) شرح ألفيته. ط دار الباز.
- ٦٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأحمد بن الجوزي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار العلمية - بيروت.
- ٦٧- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية: لابن الهمام (ت ٦١١هـ). ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- ٦٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزري. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامى. - بيروت، والدار القيمة - الهند.
- ٦٩- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي = ابن كثير. تحقيق: عبد الغني بن حميد الكبيسي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار حراء - مكة المكرمة.
- ٧٠- التحقيق في أحاديث الخلاف: لابن الجوزي. تحقيق: مسعد السعدني. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧١- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: لجمال الدين أبي محمد عبدا لله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) بتقديم الشيخ /عبدا لله بن عبد الرحمن السعد. وبعناية سلطان بن فهد الطيشي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار ابن خزيمة.
- ٧٢- تخريج الأربعين السلمية: للحافظ السخاوي. تحقيق: الشيخ علي بن حسن عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامى - بيروت. دار عمار - عمان.

- ٧٣- تخريج حديث الأسماء الحسنی: لابن حجر العسقلانی تحقیق: أبی عیبة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة الغرباء- المدينة.
- ٧٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي ت ٩١١هـ تحقیق نظر الفاريابي ط. مكتبة الكوثر الأولى ١٤١٤هـ.
- ٧٥- تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد عثمان الذهبي. تصوير دار إحياء التراث العربي.
- ٧٦- تذكرة الطالب المعلم. من يقال إنه مخضرم: لبرهان الدين الحلبي = سبط ابن العجمي. تحقیق: أبی عیبة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار الأثر - الرياض.
- ٧٧- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد: لأبي القاسم علي بن الحسين = ابن عساكر. تحقیق د. عامر حسن صيري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار البشائر - بيروت
- ٧٨- الترجيح في مسائل الصوم والزكاة: لمحمد بن عمر بازمول. ط دار الهجرة - الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- ٧٩- تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري. تحقیق: محمود أحمد ميرة. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.
- ٨٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلانی. تحقیق: إكرام الله. ط دار البشائر الأولى ١٤١٦هـ.
- ٨١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لابن حجر العسقلانی (ت ٨٥٢هـ) تحقیق: البنداري. ط دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٢- تعظيم قدر الصلاة: لمحمد بن نصر المروزي. تحقیق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مكتبة الدار - بالمدينة المنورة.

- ٨٣- تغليق التعليق: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور سعيد عبد الرحمن الفزقي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار - الأردن.
- ٨٤- تفسير الطبري: الطبعة ؟ (١٤٠٥هـ) دار الفكر.
- ٨٥- تفسير القرآن: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) مكتبة الرشد - الرياض.
- ٨٦- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير = ابن كثير. طبعة دار المعرفة - بيروت.
- ٨٧- تفسير القرآن العظيم: مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين: للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز.
- ٨٨- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٩- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: صغير الباكستاني. ط دار العاصمة - الرياض. الأولى (١٤١٦هـ).
- ٩٠- تقييد العلم: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: يوسف العش. الطبعة الثانية (١٩٧٤م). دار إحياء السنة النبوية.
- ٩١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للعراقي (ت ٨٠٦هـ) تحقيق: محمد راغب الطباخ. ط دار الحديث. الثانية (١٤٠٥هـ).

- ٩٢- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم:
لأحمد ابن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: سكيئة الشهابي. الطبعة
الأولى (١٩٨٥م). طلاس - دمشق.
- ٩٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر
العسقلاني. تعليق السيد عبد الله هاشم اليماني. الطبعة؟ (١٣٨٤هـ). دار
المعرفة
- ٩٤- تلخيص المستدرک: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (بجاشية المستدرک)
تصوير دار المعرفة - بيروت.
- ٩٥- التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب الكلوزاني (ت ٥١٠هـ) تحقيق: محمد
علي. ط مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
- ٩٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله
القرطبي = ابن عبد البر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف - في المملكة
المغربية. الطبعة الأولى.
- ٩٧- التنكيل بما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل: لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي.
تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة. طبع دار الكتب
السلفية - القاهرة.
- ٩٨- تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود شاكر.
الطبعة الأولى (؟). مطبعة المدني - القاهرة. (الجزء المفقود) من تهذيب الآثار:
للطبري. تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا. الطبعة الأولى
(١٤١٦هـ). دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٩٩- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: لعبد القادر بن بدران. الطبعة الثانية
(١٣٩٩هـ). دار المسيرة - بيروت.

- ١٠٠ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط دار الفكر - بيروت
الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
- ١٠١ - تهذيب سنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الزرعي = ابن قيم الجوزية. تحقيق:
أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) دار المعرفة -
بيروت.
- ١٠٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني.
تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٤١٣هـ). مؤسسة
الرسالة - بيروت
- ١٠٣ - توضيح المشتبه: لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي = ابن ناصر
الدين. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة -
بيروت.
- ١٠٤ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق: محمد
محي الدين. ط دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ).
- ١٠٥ - التوكل: لابن أبي الدنيا (٢٠٨-٢٨١هـ). تحقيق: جاسم الدوسري. الطبعة
الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). دار البشائر الإسلامية - لبنان.
- ١٠٦ - الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد
المعبد خان. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٤٠٣). مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية - الهند.
- ١٠٧ - الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث التي خرجها الشيخ الألباني: لأبي أسامة
سليم الهلالي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار ابن الجوزي - السعودية.

١٠٨- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار ابن الجوزي - الدمام.

١٠٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). عالم الكتب. مكتبة النهضة الحديثة - بيروت.

١١٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لأبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب = ابن رجب. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

١١١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١١٢- الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: لأبي عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٣- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي = الحميدي. تحقيق: إبراهيم الإيباري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت.

- ١١٤ - الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم). الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند. تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١١٥ - جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده: للعلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: أبي إسحاق الحويني. ط مكتبة التربية الإسلامية. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
- ١١٦ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق: الأرناؤوط. ط دار العروبة - الكويت.
- ١١٧ - جلاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٣هـ). المكتبة الإسلامية.
- ١١٨ - الجهاد: لابن أبي عاصم. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار القلم - دمشق.
- ١١٩ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد القرشي. تحقيق: محمد الحلو. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٢٠ - الجوهر النقي في الرد على البيهقي: لعلاء الدين علي بن عثمان بن مصطفى المارديني = ابن التركماني (بجاشية السنن الكبرى، للبيهقي) الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند.
- ١٢١ - الحاوي الكبير: للماوردي. تحقيق: علي معوض وعادل أحمد. ط مكتبة الباز - مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
- ١٢٢ - خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه: للألباني. ط المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة عام (١٤٠٠هـ).

١٢٣- الخلاصة في أصول الحديث: للطبي (ت ٧٤٣هـ) تحقيق: صبحي السامرائي.

١٢٤- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لمحمد بن أحمد بن عثمان = الذهبي، تحقيق وتعليق: محمد شكور بن محمود الحاج إمرير، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٢٥- ذيل طبقات الحنابلة: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي = ابن رجب. تحقيق: محمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٩٥٢م) مطبعة السنة المحمدية - القاهرة. تصوير دار المعرفة - بيروت.

١٢٦- ذيل العبر في خير من غير: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي = ابن العراقي. تحقيق: صالح مهدي عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٢٧- ذيل ميزان الاعتدال: لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين = زين الدين العراقي. تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) جامعة أم القرى - مركز البحوث - مكة المكرمة.

١٢٨- الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيق: نور الدين العتر. الطبعة الأولى سنة (١٣٩٥هـ).

١٢٩- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

١٣٠- الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار التراث - القاهرة.

- ١٣١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني: كتب مقدماتها: محمد بن المنتصر بن محمد الزمزمي. الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ). دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ١٣٢- زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. الطبعة الثالثة عشر (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٣٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.
- ١٣٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.
- ١٣٥- السنن لأبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ). دار الحديث - بيروت.
- ١٣٦- السنن: لعلي بن عمر الدارقطني: ط فيصل آباد - باكستان.
- ١٣٧- السنن: لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). حديث أكاديمي، باكستان.
- ١٣٨- السنن: لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. تحقيق: فواز زمري ونخالد السبع ط دار الريان - القاهرة - الأولى ١٤٠٧هـ.
- ١٣٩- السنن الصغير: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان.

١٤٠- السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: دكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.

١٤١- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

١٤٢- السنة: لمحمد بن نصر المروزي: تخریج وتعليق أبي محمد سالم بن أحمد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

١٤٣- سؤالات أبي داود للإمام أحمد (السؤالات الحديثية). تحقيق: زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

١٤٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان السجستاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: البستوي. ط مؤسسة الريان - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
١٤٥- سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق مجدي السيد ط. مكتبة القرآن - القاهرة.

١٤٦- سؤالات الحاكم النيسابوري: للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١٤٧- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف - الرياض.

١٤٨- سؤالات السلمى (أبى عبدالرحمن محمد بن الحسين بن محمد الأزدي):
للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: أ.د: سليمان آتش. الطبعة الأولى
(١٤٠٨هـ). دار العلوم - الرياض.

١٤٩- سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبه لعلي بن المديني. تحقيق: موفق بن
عبدالله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف -
الرياض.

١٥٠- سؤالات مسعود بن علي السجزي: للحاكم أبى عبد الله محمد بن عبد الله
النيسابوري. تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة
الأولى (١٤٠٨هـ). دار الغرب الإسلامي - بيروت.

١٥١- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب
الأرنؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ) -
(١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٥٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ -
ط. دار ابن كثير. بيروت تحقيق: الأرنؤوط. الأولى ١٤٠٦هـ.

١٥٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لأبى القاسم هبة الله بن الحسن
الطبري اللكائي. تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان. دار طيبة - الرياض.

١٥٤- شرح الدياج المذهب في مصطلح الحديث: لشمس الدين الحنفي
التبريزي. ط شركة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية (١٣٧١هـ).

١٥٥- شرح نخبة الفكر: لنور الدين علي بن محمد بن سلطان = ملا علي
القاري، (١٣٩٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٥٦- شرح علل الترمذي: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي =
ابن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الطبعة الأولى
(١٤٠٧هـ). مكتبة المنار - الأردن.
- ١٥٧- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي.
تحقيق: محمد زهري النجار. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). دار الكتب
العلمية - بيروت.
- ١٥٨- شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد سعيد خطيب
أوغلي. الطبعة (؟). دار إحياء السنة النبوية.
- ١٥٩- صحيح ابن خزيمة (محمد بن إسحاق بن خزيمة). تحقيق: الدكتور محمد
مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٦٠- صحيح البخاري: (مع شرحه فتح الباري)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،
مصورة الطبعة السلفية - دار المعرفة - بيروت.
- ١٦١- صحيح سنن ابن ماجه: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى
مكتب الترية.
- ١٦٢- صحيح سنن أبي داود: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى
(١٤٠٩هـ) مكتب الترية.
- ١٦٣- صحيح سنن الترمذي: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى
(١٤٠٨هـ). مكتب الترية.
- ١٦٤- صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة
الثالثة (١٤٠٩هـ) مكتبة المعارف - الرياض.

- ١٦٥ - صحيح سنن النسائي: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتب التربية.
- ١٦٦ - الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري = ابن بشكوال. تحقيق: إبراهيم الإياري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- ١٦٧ - الصمت وآداب اللسان: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ) - ١٩٩٠م) الكتاب العربي
- ١٦٨ - كتاب الصيام: لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت ٣٠١هـ). تحقيق: عبد الوكيل الندوي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) الدار السلفية - الهند.
- ١٦٩ - الضعفاء: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ) دار الوفاء - المنصورة، مكتبة ابن القيم - المدينة المنورة.
- ١٧٠ - الضعفاء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: فاروق حمادة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) دار الثقافة - الدار البيضاء.
- ١٧١ - الضعفاء الصغير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: بوران الضناوي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) عالم الكتب - بيروت.
- ١٧٢ - الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.

١٧٣- الضعفاء والمتروكين: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف حوت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

١٧٤- الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.

١٧٥- ضعيف الأدب المفرد: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار الصديق - السعودية.

١٧٦- ضعيف الجامع الصغير وزياداته ((الفتح الكبير)): للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامي - بيروت.

١٧٧- ضعيف سنن ابن ماجه: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). المكتب الإسلامي - بيروت.

١٧٨- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي.

١٧٩- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤١١هـ) المكتب الإسلامي.

١٨٠- ضعيف سنن النسائي: للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤١١هـ) المكتب الإسلامي.

١٨١- الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط = شباب العصفري. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ) دار طيبة -

الرياض.

- ١٨٢- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأبي بكر أحمد ابن هارون بن روح البرديجي. تحقيق: سكيمة الشهابي. الطبعة الأولى (١٩٨٧م) مكتبة طلاس - دمشق.
- ١٨٣- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي = ابن السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ) تصوير مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ١٨٤- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي: (أ) تحقيق: إحسان عباس. تصوير دار صادر - بيروت. (ب) تحقيق: زياد محمد الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ) مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. (ج) تحقيق: د. محمد بن صامل السلمي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) مكتبة الصديق - الطائف.
- ١٨٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن جعفر بن حيان الأصبهاني = أبي الشيخ. دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٨٦- ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجاني: للكنوي (ت ١٣٠٤هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية بـجلب. الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ).
- ١٨٧- العبر في خبر من غير: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد ابن البسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٨- العدة في اصول الفقه: لأبي يعلى الخنبلي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: المباركى. الطبعة الأولى عام (١٤٠٠هـ).

١٨٩- العلل: للدارقطني علي بن عمر (من ج ١-١١). تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥ - ١٤١٢هـ) دار طيبة - المدينة المنورة.

١٩٠- العلل: لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي = ابن المديني. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الثانية (١٩٨٠م) المكتب الإسلامي - بيروت.

١٩١- علل الأحاديث في كتاب ((الصحيح)) لمسلم بن الحجاج: لأبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت ٣١٧هـ). تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري. الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) دار الهجرة - السعودية.

١٩٢- علل الحديث: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: محب الدين الخطيب. تصوير دار المعرفة، بيروت: (١٤٠٥هـ).

١٩٣- العلل الصغير: للترمذي (بذيل جامع الترمذي). تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٤- العلل الكبير للترمذي: بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) مكتبة الأقصى - عمان.

١٩٥- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه). تحقيق: وصي الله عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) المكتب الإسلامي - بيروت. دار الخاني - الرياض.

١٩٦- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (برواية المروزي وغيره). تحقيق: وصي الله عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار السلفية، الهند.

١٩٧- عمارة القبور: للمعلمي. تحقيق: الزيايدي. ط المكتبة المكية - مكة. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

١٩٨- علوم الحديث: لابن الصلاح. تحقيق: عائشة بنت الشاطي. ط دار المعارف - القاهرة

١٩٩- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي. تحقيق: محمود السيد الدغمي - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) دار السيد للنشر (مصورة المخطوط).

٢٠٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ) دار الفكر - بيروت.

٢٠١- غاية المنتهى في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد = الجزري. نشره: ج. براجستراسر. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ) تصوير دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٤هـ).

٢٠٢- غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث: للسماحي. ط دار العهد الجديد. الطبعة الثانية.

٢٠٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) تحقيق: جماعة من الباحثين. ط مكتبة الغرباء الأثرية. الطبعة الأولى عام (١٤١٧هـ).

٢٠٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب. مصورة الطبعة السلفية، دار المعرفة - بيروت.

٢٠٥- فتح الباقي على ألفية العراقي: للأنصاري (ت٩٢٥هـ). ط دار الباز.

- ٢٠٦- الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي: لزين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). تحقيق: أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار العاصمة - الرياض.
- ٢٠٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ) تصوير دار الإمام الطبري.
- ٢٠٨- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب: لأحمد بن محمد بن الصديق الحسيني الغماري. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) عالم الكتب - بيروت.
- ٢٠٩- الفروسية: لمحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) دار الأندلس - حائل - السعودية.
- ٢١٠- الفصل للوصل المدرج في النقل: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: محمد بن مطر الزهراني. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ) دار الهجرة - الدمام.
- ٢١١- الفقيه والمتفقه: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: إسماعيل الأنصاري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ) دار الكتب العلمية - بيروت. * الفوائد = لأبي حفص عمر بن أحمد = ابن شاهين = مجموع فيه مصنفات الحافظ أبي حفص.

- ٢١٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. واشرف على طبعه زهير الشاويش. الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ) المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢١٣- القاموس المحيط: لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث بالرسالة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢١٤- القراءة خلف الإمام: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) ط المكتبة الأثرية - باكستان.
- ٢١٥- القراءة خلف الإمام: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢١٦- قواطع الأدلة في أصول الفقه: للسمعاني (ت ٤٨٩هـ) تحقيق: الحكمي. الطبعة الأولى عام (١٤١٩هـ).
- ٢١٧- القول البديع: للسخاوي: تحقيق: بشير محمد عيون - طبعة مكتبة المؤيد.
- ٢١٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: قدم له وعلق عليه محمد عوامة ، وخرج نصوصه أحمد نمر الخطيب. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار القبله - مؤسسة علوم القرآن.
- ٢١٩- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: لابن حجر العسقلاني. مطبوع - آخر ((الكشاف)) للزمخشري - طبعة دار المعرفة - بيروت.
- ٢٢٠- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني: تحقيق: الدكتور سهيل زكار، وقراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- ٢٢١- كتاب التمييز: للإمام مسلم النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد الأعظمي. ط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - الرياض. الطبعة الثانية عام (١٤٠٢هـ).
- ٢٢٢- كتاب النكت على ابن الصلاح: للزر كشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: نور علي. رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى.
- ٢٢٣- كتاب المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين المعتزلي (ت ٤٣٦هـ).
- ٢٢٤- كشف الأستار عن زوائد البزار: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٢٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي: للبخاري (ت ٧٣٠هـ) تحقيق: محمد البغدادي. ط دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الثانية (١٤١٤هـ).
- ٢٢٦- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢٧- الكنى: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٣٦٠هـ). دائرة المعارف النظامية - الهند. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٢٨- الكنى والأسماء: لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي. الطبعة الأولى (١٢٣هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند.
- ٢٢٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة: لأبي البركات محمد ابن أحمد = ابن الكيال. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار المأمون - بيروت.

- ٢٣٠- لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) دار الفكر - دار صادر - بيروت.
- ٢٣١- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند. تصوير مؤسسة الأعلمي - بيروت، (١٣٩٠هـ).
- ٢٣٢- مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه: لأسامة خياط. ط مطابع الصفا. مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
- ٢٣٣- المختبر المبتكر شرح المختصر: للفتوحى (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: الزحيلي ونزيه حماد. ط مكتبة العبيكان - الرياض. عام (١٤١٣هـ).
- ٢٣٤- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: للجزائري. ط دار ابن الجوزي - الدمام. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
- ٢٣٥- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: للمرئضى الزين. ط مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى عام (١٤١٥هـ).
- ٢٣٦- المؤلفات والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي = الدارقطني. تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٢٣٧- المؤلفات والمختلف: لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، تحقيق: محمد محيي الدين الجعفري. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ) بالهند.
- ٢٣٨- المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار القادري - دمشق وبيروت.

٢٣٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لأبي حاتم محمد بن حبان التيمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٤٠- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي - بمساعدة ابنه محمد - الطبعة (٩) طبع تحت إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

٢٤١- محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح: للبلقيني. تحقيق: عائشة بنت الشاطئ. ط مطبعة دار الكتب - القاهرة.

٢٤٢- المحدث الفاضل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي. تحقيق: د. محمد عداد الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر - بيروت.

٢٤٣- المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي، طبعة مقابلة على عدة مخطوطات، كما قوبلت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر. طبع دار الفكر.

٢٤٤- المدخل إلى الإكليل: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولى (١٩٨٣م)، دار الدعوة، الاسكندرية.

٢٤٥- المدخل إلى السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (٩). دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٢٤٦- المدخل إلى الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري.
تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة (١٤٠٤هـ). مؤسسة
الرسالة - بيروت.

٢٤٧- المراسيل: لأبي داود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى
(١٤٠٨هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٤٨- مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني. تحقيق: محمد رشيد
رضا. تصوير دار المعرفة - بيروت.

٢٤٩- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني
النيسابوري تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ - ١٤٠٠).
المكتب الإسلامي بيروت.

٢٥٠- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية ابنه أبي الفضل صالح. تحقيق:
الدكتور فضل الرحمن دين محمد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار العلمية
- الهند.

٢٥١- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم
النيسابوري. الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ) دائرة المعارف العثمانية - الهند.
تصوير دار المعرفة.

٢٥٢- المستصفى من علم الأصول: للغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق: محمد الأشقر. ط
مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٢٥٣- المسند: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود = الطيالسي. تصوير دار
المعرفة - بيروت.

٢٥٤- المسند: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: حسين الأسد. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ) دار المأمون للتراث - دمشق.

٢٥٥- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل: (أ) الطبعة الأولى (١٣١٣هـ) القاهرة. (والعزو إليها بذكر المجلد ورقم الصفحة). (ب) تحقيق: أحمد بن شاكر. الطبعة الأولى (١٩٤٨م - ١٩٧٧م) دار المعارف - القاهرة. (والعزو إليها بذكر أرقام الأحاديث). (ج) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإخوانه. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) مؤسسة الرسالة.

٢٥٦- مسند البزار (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي) (٨/ مجلدات منه) تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مؤسسة علوم القرآن - دمشق، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٢٥٧- المسند: للحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٢٥٨- مسند أبي حنيفة: لأبي نعيم الأصفهاني. تحقيق: نظير محمد الفاريابي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مكتبة الكوثر - الرياض.

٢٥٩- المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية. تحقيق: محمد محني الدين. ط مطبعة المدني.

٢٦٠- مشاهير علماء الأمصار: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: فلايشهمر. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٦١- مشيخة إبراهيم بن طهمان. تحقيق: الدكتور محمد طاهر مالك. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ) مجمع اللغة العربية - بدمشق.

٢٦٢- المصباح المنير: للفيومي: طبعة إحياء الكتب العربية - بيروت.

٢٦٣- المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي = ابن أبي شيبه. تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار التاج - بيروت.

٢٦٤- المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ) المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٦٥- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: للجزيري. ط دار ابن الجوزي - الدمام. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٦٦- معالم السنن (شرح سنن أبي داود): لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مع مختصر سنن أبي داود) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مع مختصر سنن أبي داود للمندري، وتهذيب ابن قيم الجوزية). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة (١٤٠٠هـ) دار المعرفة - بيروت.

٢٦٧- المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق عوض وزملائه. ط. دار الحرمين. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٢٦٨- المعجم الصغير: لأبي القاسم بن أحمد بن أيوب = الطبراني. مع تخرجه (الروض الداني). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) المكتب الإسلامي. بيروت، دار عمار - عمان.

٢٦٩- المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (ج ١-٣). الطبعة الأولى (١٣١٩هـ) الدار العربية للطباعة - بغداد.

٢٧٠- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٢٧١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (بترتيب الهيثمي والسبكي). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) مكتبة الدار - بالمدينة المنورة.
- ٢٧٢- معرفة الرجال: ليجيى بن معين (رواية: أحمد بن محمد بن محمد بن القاسم بن محرز) تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع حافظ، وغزوة بدير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٢٧٣- معرفة الرواة المتكلم بما لا يوجب الرد: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق إبراهيم سعيد إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الوفاء: القاهرة.
- ٢٧٤- معرفة السنن والآثار: للبيهقي تحقيق سيد كسروي ط. دار الكتب العلمية - بيروت. الأولى - ١٤١٢هـ.
- ٢٧٥- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.
- ٢٧٦- المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الدار - المدينة المنورة.
- ٢٧٧- المغني في الضعفاء: للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر.

٢٧٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار:
للعراقي (ت ٨٠٦هـ) اعتناء أشرف عبد المقصود. ط دار طيرية - الرياض.
الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

٢٧٩- مفردات ألفاظ القرآن لراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داوودي. ط. دار
القلم - دمشق الثانية ١٤١٨هـ.

٢٨٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي. تحقيق:
محبي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود
إبراهيم بزال. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار ابن كثير، ودار الكلم
الطيب.

٢٨١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد
بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله محمد الصديق. الطبعة
الأولى (١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٨٢- المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن: تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.
الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار فواز - الأحساء.

٢٨٣- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لحمد بن أبي بكر الدمشقي = ابن
قيم الجوزية. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ).
مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٨٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق
يزيد بن الهيثم ابن طهمان البادي. تحقيق: د. أحمد محمد نور السيف. دار
المأمون للتراث، دمشق - بيروت.

٢٨٥- المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ط. مؤسسة قرطبة الأولى ١٤١٢هـ.

- ٢٨٦- موافقة الخير الخير في تخريج أحاديث المختصر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الرشد - الرياض.
- ٢٨٧- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي.
- ٢٨٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي (ت٧٤٨هـ) بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. الطبعة الأولى عام (١٤٠٥هـ).
- ٢٨٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار المعرفة - بيروت.
- ٢٩٠- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ج١٢). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٤١١هـ). مكتبة المثني: بغداد، ومكتبة ابن تيمية: القاهرة.
- ٢٩١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق: علي بن حسن الحلبي. ط دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- ٢٩٢- نزهة الألباب في الألقاب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد - الرياض.

- ٢٩٣- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدابهيل - الهند. الطبعة الأولى (١٩٨٣م). دار المأمون - القاهرة.
- ٢٩٤- النظر في أحكام النظر بحاسة البصر: لعلي بن محمد القطان. تحقيق: إدريس الصهري. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار حياء التراث - بيروت. دار الثقافة - الدار البيضاء.
- ٢٩٥- نظم المتناثر في الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني الطبعة الثانية. دار الكتب السلفية - القاهرة.
- ٢٩٦- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد: للعلائي (ت٧٦٣هـ) تحقيق: بدر البدر. ط دار ابن الجوزي - السعودية. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
- ٢٩٧- النكت الظراف على الأطراف: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (بحاشية تحفة الأشراف للمزي). تحقيق: عبد لاصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي: بيروت، الدار القيمة: الهند.
- ٢٩٨- النكت على كتاب ابن الصلاح: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). طبع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.
- ٢٩٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبد الله محمد الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية)، مكتبة أضواء السلف، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

- ٣٠٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق: حسن نور العلي.
- ٣٠١- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ) دار الفكر.
- ٣٠٢- الهداية في تخريج أحاديث البداية: لأحمد الغماري. ط عالم الكتب - بيروت. الطبعة الأولى عام (١٤٠٧هـ).
- ٣٠٣- الوسيط: لأبي الحسن محمد بن أحمد الواحدي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفريقهما. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	٦-٥
مفتاح المصطلحات	٨-٧
المقدمة	١٨-٩
خطبة الحاجة	٩
جهود العلماء في خدمة القرآن والسنة	١٠
تسمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع.	١٢
أهمية الموضوع، خطة البحث.	١٣
المنهج الذي سرت عليه.	١٦
الصعوبات التي واجهتني.	١٧
تمهيد	٢٥-١٩
الخبر بين القبول والرد	١٩
أسباب الضعف في الحديث	٢٢
أنواع المخالفة	٢٥
القسم الأول: (الحديث المضطرب تعريفاً ودراسة)	١٨٥-٢٧
تمهيد: أهمية معرفة المضطرب	٣٣-٢٧
الباب الأول: (الاضطراب لغة واصطلاحاً)	٣٥
الفصل الأول: (الاضطراب لغة)	٣٦-٣٥
ضبط كلمة مضطرب	٣٦

الصفحة	الموضوع
٥٠-٣٧	الفصل الثاني : (المضطرب اصطلاحاً)
٣٧	التعريف وشرحه
٤٧-٤٦	مثال المضطرب، شروط المضطرب
٤٨	إشكال مع الجواب عليه.
٦٤-٥١	الفصل الثالث: (أنواع الاضطراب وحكم كل نوع)
٥١	أنواع الاضطراب
٥٢	مثال مضطرب الإسناد
٥٤	مثال مضطرب المتن
٥٥	مثال مضطرب السند والمتن
٥٧	حكم كل نوع
٥٩	بيان ما يقبل التقوي
٧٢-٦٥	الفصل الرابع: (التصنيف في المضطرب)
٦٧	الكتب المشتركة
١١٤-٧٣	الباب الثاني: (حكم الاختلاف على الراوي وأثره على الراوي والمروي ومعرفة الراوي المضطرب).
٩٠-٧٣	الفصل الأول: (مذاهب العلماء في الاختلاف على الراوي).
٧٣	المذهب الأول: (الاختلاف يؤثر مطلقاً إلا إن دل دليل)
٧٤	المذهب الثاني: (الاختلاف في السند لا يؤثر وقد يؤثر في المتن)
٧٧	المذهب الثالث: (ليس كل اختلاف مؤثراً).

الموضوع	الصفحة
الترجيح، المناقشة، مناقشة المذهب الأول.	٧٨-٧٩
مناقشة المذهب الثاني	٨٣
الفصل الثاني: (أثره على السند والمتن)	٩١-٩٦
أثره على السند	٩١
أثره على المتن	٩٤
الفصل الثالث: (معرفة الراوي المضطرب)	٩٨-١١٤
معرفة العلة بجمع الطرق	٩٨
الطريقة الأولى: تصريح الراوي	١٠١
الطريقة الثانية: أن ينص في أحد الأسانيد عليه	١٠٢
الطريقة الثالثة: أن يختلف الحفاظ على الراوي	١٠٣
الطريقة الرابعة: أن يتفق الرواة عنه على شيء	١٠٤
الطريقة الخامسة: أن يخالف الجماعة واحد	١٠٥
الطريقة السادسة: أن يلصق بأقل الرواة ضبطاً	١٠٦
الطريقة السابعة: أن يلصق بالراوي الضعيف	١٠٧
الطريقة الثامنة: أن يلصق بأضعفهم	١٠٩
الطريقة التاسعة: أن يلصق بالضعفاء	١١٠
الطريقة العاشرة: أن ينص الحفاظ عليه	١١١
الطريقة الحادية عشرة: التوقف	١١٢
الباب الثالث: (قاعدة الاضطراب سنداً. متناً. سنداً ومتناً)	١١٥-١٨٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: قاعدة الاضطراب سنداً	١١٥-١٥٩
منهج المحدثين في زيادة الثقة	١١٥
مذاهب العلماء في زيادة الثقة	١١٧
قاعدة في الرواة المختلفين	١٢٣
الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال	١٢٧
الاضطراب بتعارض الاتصال والانقطاع	١٣٧
الاضطراب بتعارض الرفع والوقف	١٣٩
الاضطراب بزيادة رجل في أحد الإسنادين	١٤٤
الاضطراب في اسم إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف	١٥١
الاضطراب في تعيين الراوي	١٥٥
الفصل الثاني: قاعدة الاضطراب في المتن	١٦١-١٨٢
إذا كان المخرج مختلفاً	١٦٢
إذا كان المخرج واحداً	١٦٧
الفصل الثالث: قاعدة الاضطراب سنداً ومتناً	١٨٣-١٨٦
القسم الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب مطلقاً أو بقيد)	١٨٧-٤٢٩
تمهيد	١٨٧
الراوي بين القبول والرد	١٨٧
اختلاف أحوال الناقلين	١٩٠
فائدة أفراد الرواة المضطربين	١٩٢

الموضوع	الصفحة
أسباب اضطراب الرواة	١٩٤
درجة ومرتبة الراوي المضطرب	١٩٨
الباب الأول: الرواة المصوفون بالاضطراب مطلقاً (	٣٧٢-٢٠٣
حرف الألف	٢٠٣
حرف الباء	٢٢١
حرف الجيم	٢٢٧
حرف الحاء	٢٣٤
حرف الخاء	٢٤٩
حرف الدال	٢٥٤
حرف الراء	٢٥٧
حرف الزاي	٢٥٨
حرف السين	٢٥٨
حرف الشين	٢٦٧
حرف الصاد	٢٧٢
حرف العين	٢٧٥
حرف الفاء	٣١٥
حرف القاف	٣١٧
حرف اللام	٣٢٢
حرف الميم	٣٢٤

الصفحة	الموضوع
٣٤٩	حرف الهاء
٣٥٢	حرف النون
٣٥٩	حرف الواو
٣٦٠	حرف الياء
٣٦٨	الكنى
٤٢٩-٣٧٣	الباب الثاني: (الرواة الموصوفون بالاضطراب بغيره)
٣٧٣	حرف الألف
٣٧٦	حرف الجيم
٣٧٧	حرف الحاء
٣٨٠	حرف الراء
٣٨١	حرف السين
٣٨٧	حرف العين
٤٠٨	حرف الفاء
٤١١	حرف القاف
٤١٣	حرف اللام
٤١٤	حرف الميم
٤٢٧	حرف الياء
٤٣٣-٤٣١	الخاتمة
٤٣٥	فهرس الآيات

الموضوع	الصفحة
فهرس الأحاديث والآثار	٤٤٠-٤٣٦
فهرس الفوائد والنكت	٤٤٤-٤٤١
فهرس المصادر	٤٨٢-٤٤٥
فهرس الموضوعات	٤٨٩-٤٨٣